ISN = 250569

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا — برنامج الدراسات العربية المعاصرة

Thesis
D
1065
.M47
D38
2002

الشراكة الأوروبية -المتوسطية والتعاون الإقليمي

(وجهة نظر عربية)

EURO-MEDITERRANEAN PARTNERSHIP & REGIONAL COOPERATION FROM AN ARAB PERSPECTIVE

مكتبة جامعة بيرزيت
41457
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

إعداد :دواس دواس

تاريخ المناقشة: ٢٠٠٢/٨/٢٠

إشراف: د. محسن يوسف

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة لكلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين.

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا — برنامج الدراسات العربية المعاصرة

الشراكة الأوروبية -المتوسطية والتعاون الإقليمي (وجهة نظر عربية)

إعداد :دواس دواس

تاريخ المناقشة: ٢٠٠٢/٨/٢٠

لجنة الاشراف والمناقشة

د. محسن يوسف (رئيسا)

د. كمال عبد الفتاح (عضوا) د. صالح عبد الجواد (عضوا)

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة لكلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين.

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا — برنامج الدراسات العربية المعاصرة

الشراكة الأوروبية -المتوسطية والتعاون الإقليمي

(وجهة نظر عربية)

إعداد :دواس دواس

تاريخ المناقشة: ٢٠٠٢/٨/٢٠

لجنة الاشراف والمناقشة

د. محسن يوسف (رئيسا)

.....

د. كمال عبد الفتاح (عضوا)

.....

د. صالح عبد الجواد (عضوا)

.....

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة لكلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين.

الإهداء

وفاءً الى من أعطت بسخاء ...

ونكران الذات ...

الى من كانت رمز المحبة... والتضحية... والعطاء...

الى روح والدتي الطاهرة (رحمها الله)

اهدي ثمرة هذا الجهد

شكـــر وعرفـــان

الى كل من ساهم في خروج هذه الدراسة الى حيز الوجود، واخص بـــالذكر زوجتي التي تشد من ازري وتساعدني على اتمام مسيرتي.

كما اتوجه بالشكر الى د. محسن يوسف على متابعته المستمرة وملاحظاتـــه، والى اعضاء لجنة الاشراف والمناقشة (د. كمال عبد الفتاح، د. صالح عبـــد الجواد) على تقييمهم وملاحظاتهم التي ساهمت في اغنـــاء هـــذه الدراســة وانجازها.

وكل التقدير للمؤسسة التي اعمل بها (المجلس التشريعي الفلســـطيني) الـــتي اتاحت لي فرصة متابعة تحصيلي العلمي، ومكنتني من الوفاء بمتطلبات الدراسة والعمل في آن واحد.

الى كل هؤلاء لهم مني كل التقدير والاحترام.

المحتويـــــــات

المقدمة ..... ل

الفصل الاول: البحر المتوسط اطار للتعاون ام للتنابذ (قراءة في التاريخ) ١

الخصائص الطبيعية والاستراتيجية للبحر المتوسط..... ٣

المتوسط اطار للتعاون والتبادل ام للتنابذ والصراع ٩

العرب والبحر المتوسط ١٠

ملحظات من التعاون والتبادل المتوسطي ١٤

البحر المتوسط اطارا للصراع وحدا فاصلا ١٦

المتوسط في الاستراتيجيات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ٢٠

البحر المتوسط في الاستراتيجية الامريكية ٢١

الاتحاد السوفييتي والبحر المتوسط ٢٣

الجماعة الاوروبية والبحر المتوسط ٢٤

فرنسا والبحر المتوسط ٢٥

الدعوات لتحييد البحر المتوسط ٢٧

الاطار المتوسطي بين الجغرافيا السياسية والاقتصادية ٢٩

المعيار الجغرافي ٣٠

المعيار الاستراتيجي ٣٢

الفصل الثاني: توجهات اوروبا المتوسطية في ضوء التحولات العالمية والتحديات القادمة من المتوسط ٣٥

العلاقات العربية – الاوروبية (من الحوار الى الشراكة) ٣٧

انطلاقة الحوار العربي- الاوروبي ٣٧

قضايا الحوار ومراحله ٣٩

الحوار ومرحلة الجمود (تقييم النتائج) ٤١

مشاريع التعاون عبر المتوسط (مبادرات اولية) ٤٣

اتفاقيات التعاون بين اوروبا ودول المتوسط ٤٤

المؤتمرات والمبادرات والمنتديات الجماعية لدول المتوسط ٤٦

عصر العولمة والتحولات العالمية ٥٠

التحولات الاقتصادية وعصر العولمة..... ٥٠
التحولات السياسية ٥٦
المتغيرات المعرفية والتكنولوجية..... ٥٩
المتغيرات الاجتماعية والثقافية ٦٠
توجهات اوروبا المتوسطية المتجددة ٦٠
اوروبا الموحدة كقطب عالمي..... ٦١
التنافس الاوروبي – الامريكي..... ٦٣
التنافس الاوروبي- الامريكي على منطقة المتوسط..... ٦٧
التحديات القادمة من المتوسط..... ٦٩
توازنات القوى الاوروبية..... ٧١

الفصل الثالث: الشراكة الاوروبية – المتوسطية (الانطلاقة، الاسس، الاليات)..... ٧٣
قراءة في مفهوم الشراكة..... ٧٤
انطلاقة الشراكة الاوروبية- المتوسطية..... ٧٧
مؤتمر برشلونة (المنطلق)..... ٧٧
آلية مسيرة الشراكة.... ..... ٧٩
المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر برشلونة..... ٨٠
اسس الشراكة الاوروبية – المتوسطية..... ٨٣
الشراكة السياسية والامنية..... ٨٣
تحديات الشراكة السياسية والامنية..... ٨٥
الميثاق الاوروبي المتوسطي للسلم والاستقرار..... ٨٩
الشراكة الاقتصادية والمالية..... ٩٧
منطقة التبادل التجاري الحر الاوروبية- المتوسطية ٩٨
التعاون الاقتصادي في المجالات المختلفة..... ١٠٠
برامج المساعدات..... ١٠٣
اثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاديات العربية..... ١١١
الشراكة الاجتماعية والثقافية والانسانية..... ١١٦
اتفاقيات الشراكة العربية (المتوسطية) –الاوروبية..... ١٢١
اتفاقية الشراكة المصرية – الاوروبية (الشق الاقتصادي) ١٢٣

الملف الصناعي ١٢٥
الملف الزراعي..... ١٢٨

الفصل الرابع: التعاون الاقليمي المتوسطي وعملية السلام (الترابط بين المسارين) ١٣٢
مدخل في التكامل الدولي والتعاون الاقليمي ١٣٤
الخلفيات، الاصول النظرية والمفهوم ١٣٤
التكامل والتعاون الاقليمي ١٣٨
المشروع المتوسطي (التعاون بين الاقاليم) ١٤٢
التكامل العربي والتعاون الاقليمي في المتوسط (رؤية عربية) ١٤٣
التعاون الاقليمي المتوسطي ودون الاقليمي (الفرص والافاق) ١٤٦
عملية السلام في الشرق الأوسط ومسيرة برشلونة ١٤٩
الدور الاوروبي في عملية السلام ١٥٠
الموقف العربي من الدور الاوروبي ١٥٢
العلاقة بين مساري مدريد وبرشلونة ١٥٤

الفصل الخامس: العرب والمشروع المتوسطي ١٥٧
النظام الاقليمي العربي (الوضع السائد) ١٥٨
العرب والمتوسطية (التباين في الاراء .)..... ١٦٢
الاراء المؤيدة للشراكة ١٦٢
الانتقادات والتحفظات ١٦٤
تقييم الموقف العربي من المتوسطية ١٦٧
النظام العربي بين الشرق اوسطية والمتوسطية ١٦٩
المشروع الشرق اوسطي (الخلفيات، المضمون، ردود الفعل العربية) ١٦٩
بين الشرق اوسطية والمتوسطية (مقارنة موجزة) ١٧٣
معوقات الشراكة الاوروبية – المتوسطية ١٧٦

نحو حضور عربي فاعل في الشراكة المتوسطية ١٨٠

الخاتمـــــة ١٨٦

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية ١٨٩

المصادر باللغة الانجليزية ٢٠٠

قائمة الجداول والخرائط

الجداول

جدول رقم (١) مقارنة بين التعهدات المالية الاوروبية نحو المتوسط ١٠٨
وبين المدفوع فعليا للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦.

جدول رقم (٢) القروض في اطار برنامج ميدا للفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩ ..... ١٠٩

جدول رقم (٣) تقسيم المساعدات حسب كل شريك للفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩ ..... ١١٠

جدول رقم (٤) حجم التبادل التجاري بين مصر واوروبا للفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩ ..... ١٢٤

الخرائط

خريطة حوض البحر المتوسط ٣٢

خريطة تبين الدول التي يشملها مشروع الشراكة الاوروبية – المتوسطية ٣٤

Abstract

In view of global and regional transformations which are taking place in the world, the European Union (EU) which made long and major strides towards unity, is looking for affirming its existence as an effective and acting power in the world. The EU, in the framework of re-shaping its regional and international relations, has extended its interests and concerns to include different regions in the world including East Europe and the Mediterranean.

European wishes and efforts have increased in early 1990 to develop Euro-Mediterranean policy known later as Renewed Med – Policy. This kind of policy took its final form in the Barcelona Conference in 1995, and since then it became known in its new name - Euro-Mediterranean Partnership.

This partnership meant a comprehensive understanding and cooperation between the two areas including political, security, economic, social, and cultural relations and understandings, whether on bilateral or regional levels. This kind of policy and "partnership" was expressed in the Barcelona Declaration, and in the following conferences of the Partnership.

On the Mediterranean level, the Arab countries are considered as an important element (Pillar). The Partnership called upon the Mediterranean Arab Countries to re-organize their internal affairs and to re-examine their regional and international relations.

In this context, this study traced the status of the Mediterranean Arab countries within this partnership. The main question which is asked in the study is; Is the partnership a European initiative that expressed a real and balanced one with the Arab countries which gives them a real role in it or is it merely a new European attempt to control and dominate the Mediterranean region?.

Seven years after its inception, the debates and discussions about the advantages and influences of the partnership on the Arab countries have not stopped, and did not reach a final conclusion. It is clear that the project opens many windows and opportunities, and poses at the same time serious challenges to both sides.

The Mediterranean Arab countries can improve their share in this Partnership, if they deal properly and correctly with the issue. Unfortunately the Arab System has failed so far; in dealing with the challenges in a proper way therefore they are not taking good advantages of the opportunities which the Partnership opens for them. In order to make the partnership work and succeed the EU, the strong partner, should increase its help to the Arab partners and should be more involved in the affairs of the area. In addition to that, the wide gap in the political, social, and economic fields between the two sides, as well as the regional conflicts particularly the Arab - Israeli conflict, pose serious obstacles to a full and successful partnership and cooperation between the two sides.

المقدمـــــــة:

يشهد العالم خلال العقدين الاخيرين العديد من المتغـــيرات والتطـورات المتسـارعة حيـث التجليات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية لعصر العولمـة تترسـخ، والمجموعـة الدولية أصبحت اكثر تشابكا وترابطا من أي وقت مضى، وذلك في اتجاهـات عديـدة ترسـم ملامح عصر العولمة . ويشهد النظام الدولي ميلاد التكتلات الاقليمية والدولية، في ظل نمـط جديد من عهد الاندماجات بين اقتصاديات العالم ، ونحو بلورة تجمعات اقتصاديـة وترتيبـات امنية وسياسية اقليمية ودولية.

تجيء المتغيرات الدولية هذه في ظل احتدام المنافسة بين مختلف الاقطاب الدولية لا سيما فـي المجالات الاقتصادية . وفي هذا الاطار تسعى مختلف القوى الدولية الكبرى الى نسج علاقـات تكافل وتضامن مع محيطها ضمن بعد تكاملي يضمن تمتين قواعدها وقدرتها علـى منافسـة الاقطاب الاخرى.

كان الوطن العربي ولم يزل منطقة رهان استراتيجي في كافـة الابعـاد السياسـية والامنيـة والاقتصادية. فقد تنافست للسيطرة عليه العديد من القوى باشكال ووسائل مختلفة عبر التـاريخ. وجاءت المتغيرات الدولية والاقليمية لتجعل من المنطقة العربية مسرحا لطـرح العديـد مـن المبادرات والمشاريع الاقليمية. وفي غمرة انطلاقة مفاوضات السلام في الشرق الاوسط مـع مؤتمر مدريد ١٩٩١، جاء مشروع الشرق اوسطية، الذي اخذ حيزا مـن الاهتمـام الدولـي والاقليمي، الا ان المشروع تعثر في بداياته ولم يحقق النجاح المنشـود، فقـد بقـي رهينـة تطورات عملية السلام في الشرق الاوسط.

وتأتي في مقدمة الاقطاب الدولية التي تسعى لفرض حضورها في المنطقة، اوروبا "الموحـدة" التي تسير بخطى حثيثة نحو انجاز الوحدة الاقتصادية، لتغدو تكتلا سياسيا واقتصاديا له شـأن في النظام الدولي. وفي اطار عملية اعادة تشكيل علاقاتـها الدوليـة الاقليميـة فـي ضـوء المتغيرات الجديدة، أخذت اوروبا تسعى الى توسيع نطاق اهتماماتها لتشمل المناطق الاقليميـة المجاورة سواء نحو شرق اوروبا ، او نحو جنوب وشرق البحر المتوسط في محاولة لفـرض حضورها الاقليمي في المنطقة المتوسطية. حيث تشكل هـذه المنطقـة محـورا هامـا فـي الاستراتيجيات العالمية.

ومنذ بدايات التسعينات من القرن المنصرم تزايدت الدعوات والجهود الاوروبية لرسم سياسة متوسطية جديدة تتلائم مع التطورات الدولية والتحديات القائمة. وبعد جدل طويل وعمل حثيث استقر الرأي على ضرورة تبني استراتيجية اوروبية شاملة تجاه الاقليم المتوسطي.

ولم تكن هذه التحولات والتغيرات التي شهدها العالم هي المحرك الوحيد لاوروبا للاتجاه نحو المتوسط. بل انها جاءت ايضا انطلاقا من ارث التاريخ الطويل وقدرية الجغرافية التي ادخلت المنطقة المتوسطية في صلب اهتمامات السياسة الخارجية الاوروبية. وتزامنت الطروحات الاوروبية المتجددة نحو المتوسط في وقت لا يزال الاقليم المتوسطي يواجه العديد من التحديات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية التي تلقي بظلالها على القارة الاوروبية. لتتفاعل مختلف العوامل والتحديات التي عززت الاتجاه نحو تحقيق نوع من الارتباط والتفاعل بين الطرفين الاوروبي والمتوسطي.

وتبلور التوجه الاوروبي المتجدد نحو المتوسط عبر انطلاق مشروع الشراكة الاوروبية – المتوسطية في مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥ لتشكل هذه الانطلاقة محورا جديدا في تطور العلاقة العربية – الاوروبية في بعدها المتوسطي بعد مسيرة طويلة من المبادرات والمشاريع ابتداء من الحوار العربي الاوروبي وانتهاء بالمشاريع والمبادرات الاوروبية– المتوسطية. وقد جاء هذا المشروع ضمن مفهوم شمولي يرسم نمط علاقات التعاون بين شمال وبين جنوب– شرق المتوسط، في اطار مؤسسي للتعاون الاقتصادي والسياسي والامني والثقافي. وذلك عبر اعتماد مضمون الشراكة الشاملة بين دول الاتحاد الاوروبي الخمسة عشر، وبقية الدول غير الأعضاء بالاتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط .

مر المشروع المتوسطي منذ انطلاقته بمراحل عديدة. فان كانت تميزت بداياته بالنشاط والحيوية، الا انه في مراحل لاحقه دخل في حالة من التباطؤ. ويعود ذلك لاسباب عديدة بعضها يتعلق بطبيعة المشروع وآليات تنفيذه، والبعض الاخر بقدرة الدول المتوسطية على التكيف والاندماج في الترتيبات الاقليمية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يتضمنها المشروع المتوسطي.

وفي هذا الاطار ستتناول هذه الدراسة معالجة **الاشكالية الرئيسية** التي تتمحور حول رؤية العرب لمشروع الشراكة الاوروبية – المتوسطية ... **هل هي مبادرة تعبر عن توجه اوروبي نحو شراكة حقيقية تواكب المتغيرات الدولية والاقليمية ويكون للعرب دور بارز فيها ... ام محاولة اوروبية متجدده لفرض السيطرة والهيمنة على المنطقة المتوسطية باطار جديد؟.**

ويتفرع عن الاشكالية الرئيسة هذه العديد من التساؤلات الفرعية، سيتم التطرق لها في فصول الدراسة الخمسة. اهمها:

- تاريخ البحر المتوسط ، والاحداث التي عصفت بالمنطقة المتوسطية عبر التاريخ ، وطبيعة العلاقات التي سادت. هل يشكل ذلك حافزا موضوعيا لاوروبا والعرب للسير قدما في الشراكة المتوسطية، ام سيكون عائقا قويا امام هذه الشراكة؟.
- العوامل والامكانيات التي يحملها المشروع المتوسطي في ادبياته ومضمونه وآليات تنفيذه، في ظل التباين الواضح بين اوروبا الموحدة وبين دول جنوب وشرق البحر المتوسط في شتى المجالات الميادين.
- انعكاسات الشراكة على الدول العربية المتوسطية، والى أي مدى يمكن ان يستفيد العرب من هذه الشراكة، وافضل السبل لتحقيق مشاركة عربية فاعلة في المشروع المتوسطي ،في ظل الوضع العربي الراهن؟.
- المضمون الاقليمي للمشروع المتوسطي وامكانيات قيام تعاون اقليمي متوسطي بين دول جنوب وشرق المتوسط، لتشكل اطارا مقابلا للطرف الأوروبي ضمن صيغة الشراكة المقترحة، وانعكاسات ذلك على مستقبل مشاريع التكامل العربية.

بعد سبعة اعوام من انطلاقة المشروع المتوسطي وتوقيع سبعة دول عربية متوسطية على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي (تونس، المغرب، السلطة الوطنية الفلسطينية، الاردن، مصر، الجزائر، لبنان) والبعض الاخر على الطريق (سوريا، ليبيا في ظل وجود بعض التحفظات الليبية والاوروبية على دخولها في الشراكة)، الا ان الجدل والنقاش لم يتوقف حول طبيعة هذه الشراكة وانعكاساتها على الدول العربية المتوسطية. فالاطار العربي الرسمي يمضي قدما في طريق الشراكة، وبالمقابل هنالك العديد من الاوساط لا سيما بين المثقفين والاكاديميين والباحثين العرب، التي ما تزال تشكك وتثير الهواجس حول جدوى هذه الشراكة ومخاطرها على الدول العربية.

والواضح ان تقدم مسيرة الشراكة ستفرض على الدول العربية المتوسطية اعادة ترتيب لموقعها ودورها الاقليمي الجديد، الذي من المفترض أن يضبط وينسجم مع إيقاع وسياسات

وتتطرق الدراسة لمعالجة منهج النظم الاقليمية خلال تناول نظريات التكامل الاقليمي، في ضوء امكانيات التعاون الاقليمي التي يتضمنها المشروع المتوسطي. بحيث تتكامل المداخل المنهجية والنظرية ضمن رؤية تحليلية ترسم صورة لطبيعة العلاقات الاوروبية – المتوسطية التي يرتكز عليها مشروع الشراكة، وآفاق التعاون الاقليمي في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ان المشروع المتوسطي يعتبر من ابرز الخيارات والمشاريع والتحديات المطروحة على المنطقة العربية. فالوطن العربي كان وما يزال مجالا حيويا في الاستراتيجيات العالمية والاقليمية. وشهد العديد من مشاريع التعاون والمبادرات التي ينظر اليها البعض على انها من الممكن ان تشكل بديلا موضوعيا لاية محاولات جدية نحو ايجاد تكتل عربي موحد ، يستطيع مواجهة المتغيرات والتطورات العالمية، مما يعطي اهمية خاصة لدراسة المشروع المتوسطي. فالدراسة هنا لا تتناول مجرد حدث تاريخي عابر او ظاهرة محددة المعالم والمضامين. بل يحمل هذا المشروع في طياته العديد من التحديات والاسس التي تتطرق للواقع وترسم افاق المستقبل.

المشروع المتوسطي وان كان يمثل احد الخيارات التي طرحت على المنطقة العربية امام مشاريع ومبادرات اخرى، لكن ما يميزه عن غيرة بانه يحمل في مكنونه مشروعا متكاملا يتطرق لشتى المجالات والميادين السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية، التي تطبع العلاقات الاوروبية – المتوسطية. مما يبرز ضرورة دراسة هذا المشروع كمبادرة متكاملة مطروحة على المنطقة المتوسطية بمحورها العربي. ويتم ذلك من خلال فهم واستيعاب متغيرات العولمة والتكيفات الاقليمية المصاحبة لها، والتي تعكس نفسها في نظريات التكامل والتعاون الاقليمي وتشعباتها الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاسات ذلك في المنطقة العربية.

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت بعض جوانب هذا المشروع، الا انه يلاحظ وجود نقص في الدراسات الشمولية التي تتناول مختلف جوانب موضوع المتوسطية. لا سيما اذا ما قورنت بما كتب ونشر حول موضوع "الشرق اوسطية". ستأتي هذه الدراسة لتسلط مزيدا من الضوء على هذا المشروع، بحيث ستتناول مختلف جوانب واسس الشراكة لرسم صورة اكثر شمولية لموقع الدول العربية – خصوصا المتوسطية – ودورها فيها. ويكون ذلك من خلال تناول الاطار العام لهذا المشروع وانعكاساته على المستقبل العربي، وذلك عبر ابراز الجوانب الاخرى لمضمون الشراكة، لا سيما الجوانب السياسية والامنية والثقافية، بعد ان كان جل الاهتمام منصب على الجانب الاقتصادي من الشراكة ، والذي لا يمكن التقليل من أهميته كركن اساسي في المشروع المتوسطي.

ان اية اضافة اكاديمية لدراسة "المشروع المتوسطي" سواء في بداياته او مراحله الحالية والمستقبلية ستساهم في تسليط مزيد من الضوء على هذا المشروع الذي يحمل العديد من التحديات على المنطقة العربية، نحو تعزيز الجهود لجعل المشاركة العربية في المشروع اكثر فعالية وتأثيرا، وبما يدعم محاولات خلق حالة من التكافؤ النسبي بين طرفي الشراكة. لا سيما ان العديد من الدول العربية المتوسطية التي وقعت على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، ما تزال لم تستكمل انخراطها الكامل في هذا المشروع، وعليها ان تنجز العديد من الاجراءات والمراحل للتكيف والاستعداد للانخراط به، سواء في مجال تطبيق الشق الاقتصادي من الشراكة نحو انشاء منطقة تبادل التجارة الحرة الأورو- متوسطية (MEFTA) في افق عام ٢٠١٠م، او مضامين الشراكة السياسية والامنية والاجتماعية، نحو الوصول الى الغاية النهائية بقيام منطقة رخاء وسلم واستقرار اوروبية – متوسطية، مما يقتضي من الباحثين والمختصين مواصلة الدراسة والبحث حول مضمون هذا المشروع وانعكاساته على مجمل الاوضاع العربية، في حاضرها ومستقبلها.

الفصل الأول

البحر المتوسط
إطار للتعاون أم للتنابذ

(قراءة في التاريخ)

شكل اقليم المتوسط والمناطق المحيطة به محور اهتمام القوى الكبرى عبر التاريخ. فقد تمتع باهمية استراتيجية كمركز اساسي كانت تدور حوله حركة العالم القديم، وجمع في طابعه الجغرافي بين اوروبا والعالم العربي.

وقد ادى البحر المتوسط دورا كبيرا في حياة شعوب المنطقة منذ عهد بعيد. فكان مصدر اهمية لها تجارتها، وحضارتها، وثقافتها، وعلاقاتها مع الشعوب المجاورة. وكان من جانب اخر مصدر لقلقها ، حيث حمل هذا البحر للشعوب المتوسطية العديد من التحديات والمخاطر والتوترات وحتى الاوبئة في بعض المراحل التاريخية.

تأتي أهمية الوقوف على تاريخ البحر المتوسط وجغرافيته في محاولة لتفسير الخلفيات التاريخية للتطورات التي افرزت الواقع المعاصر للبحر المتوسط ومستقبله في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. وقد جاءت هذه التطورات ضمن سلسلة طويلة من الأحداث ، لعبت فيها الجغرافيا الثابتة دورا مؤثرا في ربط حلقات هذه الأحداث التي عصفت بالمتوسط منذ اقدم العصور.

فدراسة الواقع المعاصر في هذا البحر ومستقبله لا يمكن ان تتم بمعزل عن ماضيه . ودراسة الأحداث التي عاشها البحر المتوسط عبر التاريخ لا تتم ايضا بمعزل عن ذيول وتأثير وامتداد هذه الأحداث على أوضاع المتوسط الراهنة والمستقبلية. وهنا تبرز أهمية استحضار تجربة فرنان بروديل في مؤلفه (المتوسط والعالم المتوسطي) الذي أرسى أسس جديدة للبحث التاريخي، من خلال تصدي المعرفة التاريخية لدراسة حيز بحري هو البحر المتوسط . مؤكدا على التداخل بين مياه هذا البحر واليابسة التي تحيط به وما يعيش عليها من بشر.

واشار بروديل الى انه لا يمكن الفصل بين تاريخ المتوسط وتاريخ اليابسة التي حوله، والتي أسست لشبكة من العلاقات المتوسطية المتداخلة والمعقدة، تحكمت بالعالم المتوسطي عبر التاريخ.[1]

مثل تاريخ العلاقات التي سادت البحر المتوسط الأساس والمنطلق لمسيرة الشراكة الأوروبية-المتوسطية. فقد أكدت أدبيات إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، التي أطلقت مشروع الشراكة على الإرث التاريخي الطويل للعلاقات الأوروبية- المتوسطية. وان المشروع المتوسطي هو محاولة لإحياء المراحل المضيئة من العلاقات، التي تميزت بالتعاون والتبادل في مراحل مهمة

---

[1]- فرنان بروديل . **المتوسط والعالم المتوسطي** . تعريب وايجاز مروان ابي سمرة . (بيروت : دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣). ص ٥٠.

من تاريخ البحر المتوسط، حددت نمط العلاقات التي سادت بين الشعوب والكيانات التي عاشت على سواحله.[٢]

وقد استندت اوروبا على هذا البعد التاريخي للعلاقات المتوسطية، لتشكل حافزا موضوعيا لصياغة نسق جديد من علاقات التعاون الاوروبية – المتوسطية.

الخصائص الطبيعية والاستراتيجية للبحر المتوسط

شكل حوض البحر المتوسط بخصائصه الطبيعية والجغرافية حيزا بارزا كان لها أثر فعال في تاريخ الشعوب التي عاشت على سواحله منذ القدم وحتى الان. مما يبرز اهمية تتبع بعض الخصائص الطبيعية والجغرافية العامة للبحر المتوسط، لما لها من آثار في تفسير وتقييم سياق الأحداث والتطورات التي عاشها البحر المتوسط، وذلك عبر التركيز على البعد المكاني لموقع هذا البحر وأثره على سياق العلاقات التي سادت في نطاق العالم المتوسطي، سواء على صعيد العلاقات السياسية او التجارية، او كونه ملتقى للاحتكاك الحضاري في مراحل تاريخية من مسيرة العلاقات المتوسطية. فالمتوسط كمسطح مائي كان منذ القدم مسرحا لنشاط الانسان، وعلاقاته المتعددة، شكلت خلالها خصائصه الجغرافية حلقة بارزة احاطت بالسلسلة الطويلة من الأحداث التي عاشها البحر المتوسط عبر التاريخ. وقد لعب موقعه الجغرافي أهمية بالغة في رسم الإطار العام لمسار هذه الأحداث والتطورات، والتي صاغت وتصوغ حركة الحياة في تاريخ البحر المتوسط حتى وقتنا الحاضر[٣].

وقد حافظ البحر المتوسط على ديمومة أهميته، كمركز من أهم مراكز الثقل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في العالم، مما يوجب ضرورة تلمس ابعاد الواقع الجغرافي للمكان ، الذي كفل ويكفل تلك الأهمية والقيمة الكبرى للبحر المتوسط. حيث لا تقتصر أهمية المتوسط على الموقع فحسب، بل تشمل ايضا طبيعة هذا البحر في الجغرافيا والجيولوجيا، المسؤولان تضامنيا عن الأهمية الخاصة للبحر المتوسط.[٤]

---

[٢] – انظر: مقدمة إعلان برشلونة، ١٩٩٥. تم تبني الاعلان في المؤتمر الاوروبي المتوسطي الذي انعقد في ٢٧-٢٨ / تشرين الثاني/ ١٩٩٥. واعتبر هذا الاعلان المنشىء للشراكة الاوروبية – المتوسطية.

[٣] – صابر محمد ذياب. **سياسة الدول الاسلامية في حوض البحر المتوسط**. (القاهرة:عالم الكتب، ١٩٧٣). ص ١١.

[٤] – محمد ازهر سعيد السماك. "الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله". **المستقبل العربي**. عدد ١٦٢. (١٩٩٢ : ٢٥-٤٩) . ص ٢٦.

الملامح الجغرافية للبحر المتوسط

١. التسميـــــة

استخدم مصطلح البحر المتوسط لاول مرة في التاريخ من قبل المؤرخ الروماني (سولينوس). وشمل الرقعة المائية التي يطل عليها غرب آسيا، وجنوب أوروبا، وشـــمال إفريقيـــا، وهـــي القارات الثلاث التي شكلت العالم القديم.[٥]

ومنذ القدم استخدمت مسميات عديدة للبحر المتوسط، سواء من قبل الإغريق، او الرومـــان، او العرب. واستخدمت هذه المسميات في كثير من الأحيان للتدليل على ملكيـــة وســيطرة هـــذه الإمبراطورية او تلك على البحر المتوسط عبر التاريخ. وقد تعددت المسميات التـــي أطلقـــت على المسطح المائي الذي يشغله هذا البحر. فقد دعاه أحـــد القيـــاصرة الرومـــان (Mare Nostrun) أي (بحرنا) [٦]. واستخدم هذا المصطلح حتى وقت قريب على لسان موســـيليني . وسمي باللاتينية (The Mediterranean) ومعناها البحر في وسط البر.[٧]

والمتوسط يكاد يكون متوسطا اسما وواقعا. فالتسمية تأتي من كونه يقع وسط ارض تحيط به. ولعل ذلك هو الذي جعل الرومان يطلقون عليه تارة اسم البحر الداخلـــي (Mare Intermum)، والذي يتوسط اليابسة المعروفه بذلك الوقت، وتارة اخرى ينعتونه بانه يتوسط العـــالم القديـــم بقاراته الثلاث (اوروبا ، آسيا وافريقا)[٨].

اما التسميات العربية القديمة للبحر المتوسط عند الجغرافيين والمؤرخين العـــرب والمســـلمين القدماء فمتنوعة. فقد سماه ابن خرداذبه في كتابه (المسالك والممالك) بـــ (بحر الشام). وسماه التلمساني في كتابه (نفح الطيب...) بـــ (بحر تيران). وسماه ابن خلدون فـــي مقدمتـــه بـــ (البحر الرومي). وياقوت الحموي في (معجم البلدان) بـــ (بحر المغرب). وهناك من أطلـــق عليه اسم (بحر العرب) وهي تسمية تقابل مصطلح (بحر الروم)[٩]. وبذلك يلاحظ ان التسميات العربية القديمة للبحر المتوسط قد انطلقت من العناصر الجغرافية كأساس لها فـــي تســـميات مختلفة ومتغيرة وغير ثابتة، الا ان التركيز قد انصب بالأساس على استخدام المصطلح العلمي الكلاسيكي (البحر المتوسط)، الذي يجمع العالم عليه اليوم في اســـتعمالاته لـــه فـــي جميـــع المصادر والمراجع والأطالس والخرائط والتقارير ودور المعارف والمعاجم الأجنبية[١٠].

---

[٥] – رؤوف عباس(اعداد وتقديم) . **مصر وعالم المتوسط** . (القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦) . ص ٢٣٧.

[٦] – قسطنطين ماسلوف. **السلام والامن لحوض البحر الابيض المتوسط**. (موسكو:دار نشر وكالة نوفوستي، ١٩٨٨) . ص ٣.

[٧] – سيار الجميل. البحر المتوسط : الشرعية التاريخية العربية – مساهمة معرفية في تصحيح بعض المفاهيم. **دراسات عربية**. عـــدد ٩ (١١٠:١٩٨٨-١٢٠) ص١١٠.

[٨] – محمد صفي الدين ابو العز . "توازن القوى في منطقة البحر المتوسط". **المستقبل العربي**. عدد ٧. (١٩٧٩: ٦-١٧). ص٦.

[٩] – الجميل . البحر المتوسط. ص ١١١ ، ١١٣.

[١٠] – نفس المرجع. ص ١١١، ١١٢.

٢. المساحـــة والموقع

تبلغ مساحة البحر المتوسط ٢,٥١٠,٠٠٠ كم٢ . وهناك من يضيف له مساحة البحر الاســود والتي تبلغ ٥٠٧٨٠٠ كم٢ ويعتبرونه جزءا منه. اضافة الى اذرع البحر المتوسط الأخـــرى التي تضاف اليه والتي تشكل في كل واحد منها بحرا، حيث تشمل هذه الاذرع كل من: البحر الادرياتيكي، وبحر ايجه ، والايواني، والتيراني. يبلغ طول البحر المتوسط نحو ٣٢٠٠ كـم على خط مستقيم يمتد من مضيق جبل طارق الى بيروت.[١١] اما عرضه فيتفاوت بين منطقـة الى اخرى، حيث يتراوح ١٣٠٢ كم بين المضائق التركية وبين بورسعيد، و٦٥٦ كـــم بيـن ميناءي مرسيليا وبجايه في الجزائر [١٢]. ويبلغ الطول الاجمالي للســواحل المتوســطية نحــو ٩٠٧٣ كم[١٣]. وحول البحر المتوسط يمتد إقليم البحر المتوسط الذي يمثل إقليما طبيعيا يفــوق البحر المتوسط من حيث الحجم والامتداد. ويشمل هذا الإقليم في اوروبا الجنوبية، اشباه الجزر الجنوبية في اسبانيا وساحل فرنسا الجنوبي، وشبة جزيرة ايطاليا ما عـــدا ســهل البوديـن، بالاضافة الى شبة جزر اليونان، والجهات الساحلية في البلقان. كما يشمل الساحل الفينيقي في شرق البحر المتوسط وساحل إفريقيا الشمالي.ويشكل هذا الإقليم معالم جغرافية متشـــابه فـي التضاريس، والمناخ، وأساليب الزراعة، والصفات الجبلية التي تمتد من البحر المتوسط عـبر الجبال الالتوائية والهضاب التي تحيط به[١٤].

اما من حيث الموقع فيظهر المتوسط على خارطة العالم كانخساف يمتد من جبل طارق الـــى السويس فالبحر الأحمر[١٥]. وينقسم البحر المتوسط ظاهريا الى قسمين غـــير متســاويين فـي المساحة ، حيث يربط بين القسمين منطقة ضيقة، تمتد من تونس الى صقليـــا مـــرورا الـــى ايطاليا، وتعتبر هذه المنطقة بمثابة خاصرة البحر المتوسط[١٦].

جاء موقع البحر المتوسط وما احاط به من سلاسل جبلية ومزايا خاصة اخرى لتمنحه أهمية متزايدة منذ عصور سحيقة في التاريخ. حيث شكلت هذه المزايا والخصائص حواجز وحمايـة له امام سيطرة وتوسع قوى خارجية خصوصا خلال العصور الوسطى. وهذه المواقـــع هـــي

---

[١١] – يسرى عبد الرزاق الجوهري. **جغرافيا البحر المتوسط** . (مصر : دار المعارف ، ١٩٩٧) .ص ٩.

[١٢] – D.S. Wurker. **The Mediterranean Land**. (London: Butler and Tanner Ltd, 1960) p.6.

[١٣] – Jesew. Lewis,J. **The strategic balance in the Mediterranean**. (Washington: D.S American enterprise for public policy research , 1976) p.9.

[١٤] – الجوهري. جغرافية البحر المتوسط . ص١٠.

[١٥] – بروديل . العالم المتوسطي. ص ٢٥.

[١٦] – ابو العز . توازن القوى. ص١١.

المحيط الأطلسي في الغرب ،الصحراء الكبرى في الجنوب ، والصحراء السورية في الشرق، اضافة الى سلاسل جبال تحيط به من الشمال. فقد خدمت هذه المواقع شعوب المتوسط ووفرت لها عمقا استراتيجيا عبر العصور من خطر الهجمات والغزوات التي تعرضت لها سواحلهم ومدنهم البحرية [١٧].

وتأتي سلاسل الجبال التي تحيط بالبحر المتوسط، لتشكل الوحدة الهندسية للحيز المتوسطي، حيث تمتد كنصف دائرة من شمال غرب إفريقيا، حتى جبال لبنان مرورا بالشاطىء الأوروبي، والتي القت بظلالها على مسار التاريخ المتوسطي[١٨].

هناك من يعتقد ان النطاق الجبلي الذي يطوق الساحل المتوسطي في آسيا، وأوروبا وإفريقيا قد لعب دورا أساسيا في عدم وجود شبكة نقل متكاملة ومتصلة في الحوض المتوسطي خصوصا في العصور القديمة، والمتوسطة. وقد ادى ذلك الى ايجاد وحدات متوسطية شبه معزولة بين هذه الجبال، دفعتها الى البحث عن التوسع الإقليمي، لتتجاوز هذه الحقائق الجغرافية[١٩].

٣ . المناخ

لعب المناخ المتوسطي دورا بارزا في التواجد السكاني لشعوب المتوسط ونشأة المدن المتوسطية وتطورها. والفضل بذلك يعود الى المناخ المعتدل وحدود مياه البحر والرياح المستقرة معظم أيام السنة [٢٠]. وهناك من الجغرافيين من ربط بين مصطلح البحر المتوسط، وبين المناخ المعتدل الذي يسود أقاليم متباعدة في شتى أنحاء العالم، حيث مثل المتوسط موقع الإقليم الوسط والمناخ المعتدل الذي يساعد على النشاط البشري [٢١]. وقد أدت وحدة المناخ المتوسطي الى تأثير على تشابه في الإنتاج الزراعي في البلدان المتوسطية عبر التاريخ. مما ادى الى بروز صعوبات في تصريف هذه المنتوجات ، فدفع ذلك شعوب المتوسط الى الانطلاق نحو الجوار لتفعيل حركة التبادلات التجارية، او محاولات اخرى للسيطرة خارج حدود المتوسط[٢٢].

ويتأثر مناخ المتوسط من رئتين اساسيتين، الصحاري في الجنوب، والأطلسي في الغرب. حيث تهب مع بدايات كل صيف الرياح الحارة من الصحاري الجنوبية، ليصل مدى تأثيرها حتى ساحل المتوسط الشمالي. اما في الشتاء حيث تبتعد تأثيرات الصحراء ورياحها الحارة،

---

[١٧]- الجميل. البحر المتوسط. ص ١١٧.

[١٨]- بروديل. العالم المتوسطي. ص٢٥.

[١٩]- ابو العز. توازن القوى. ص١٢.

[٢٠]- الموسوعة العربية العالمية. **البحر المتوسط**.ط ٢.(الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة ، ١٩٩٩).ص ١٩٤، ١٩٥.

[٢١] - عباس. مصر والبحر المتوسط. ص ٢٣٧.

[٢٢]- بروديل. العالم المتوسطي. ص ١٦, ٦٣.

ليبعث الأطلسي برياحه الرطبة التي تجتاح المتوسط من الغرب الى الشـــرق. لتظـــهر هـــذه التبادلية في التأثيرات المناخية، حالة من الترابط في المناخ المتوسطي، بين كل من أوروبـــا، وآسيا، وإفريقيا في آن واحد [٢٣] .

الخصائص الاستراتيجية للمتوسط

ان استعراض الملامح الجغرافية العامة للبحر المتوسط ، يظهر الموقع الـــهام لـــهذا الحـــيز البحري، والذي تمتع بمزايا وخصائص فريدة ساهمت في تعزيـــز موقعـــه علـــى الخريطـــة العالمية. واهمية المتوسط لا تنحصر فقط بالخصائص المائية لهذا البحر، بل باليابســـة التـــي تحيط به، وبموقعه والتي تضيف له أبعادا استراتيجية على الصعيد العالمي. وهناك العديد مـــن الخصائص الإضافية التي تعزز من موقعه الاستراتيجي على الصعيد الدولي. من أهمها نذكر:

١. الموقع المتميز:

يأتي موقع البحر المتوسط متوسطا بين قارات ثلاث، أوروبا في الشمال ، وآسيا في الشـــرق، وإفريقيا في الجنوب. اما الغرب فيربط مضيق جبـــل طـــارق البحـــر المتوســـط بـــالمحيط الأطلسي.وقد تميز البحر المتوسط بموقعه الحساس في قلب العالم، وشكله المستطيل ، الـــذي ربط بين قارات العالم القديم. واعتبر حتى وقتنا الحاضر اكبر حوض بحري يربط بين حركة التجارة في العالم واقتصاده على مجرى التاريخ [٢٤].

٢. المضائق والممرات المائية:

تعتبر الفتحات والممرات المائية التي تتصل بالبحر المتوسط من أهم البوابات الاستراتيجية في العالم. وقد لعبت هذه الممرات وما زالت، دورا بارزا في حركة المواصلات البحرية لتجعـــل المتوسط منطقة رهان استراتيجي لدى مختلف القوى الدولية الفاعلة. وقد جمع الـــى جـــانب ميزاته البحرية العامة والمجال الحركي، ومرونة الاستخدام، موقع فريد في تقـــاطع القـــارات الثلاث، وتقاطع شرق- غرب ، وشمال -جنوب. ونقطة وصل بيـــن المحيطيـــن الأطلســـي والهندي [٢٥] .

وجاء افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ ليجدد أهمية البحر المتوسط كطريـــق بحـــري حيـــوي تعززت اهميته فيما بعد مع اكتشاف النفط في العراق وايران والجزيرة العربية وشمال إفريقيا.

---

[٢٣] – نفس المصدر. ص ٦٣.

[٢٤] – الجميل.البحر المتوسط. ص١١٨.

[٢٥] – ميشيل كابرون (اشراف). **اوروبا في مواجهة الجنوب العلاقات مع العالمين العربي والافريقي**. ترجمة اديب نعمة .(بـيروت: دار الفارابي، ١٩٩٢). ص ٧٤.

ليضيف ذلك اهمية متجددة ومركزية على البحر المتوسط كطريق بحري يصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، وبين الشرق والغرب، اضافة الى اعتباره طريقا للسفن التجارية، وناقلات النفط، وانابيب البترول، التي تصب على سواحله. حيث اصبح اقصر طريق لنقل البترول والثروات الطبيعية الأخرى من الدول الشرقية المنتجة نحو الغرب الصناعي [٢٦]. وقد ازدادت كثافة الحركة نحو وعبر المتوسط كمحور هام، بحيث اصبحت تشكل الارض التي تقع عند اقتراب رؤوس البحر المتوسط من البحر الأحمر والخليج العربي صفة الموقع الجغرافي الحاكم (Commanding)[٢٧] والمسيطرة على اهم محاور الحركة في هذه المناطق الحيوية اقليميا ودوليا.

وقد اضفت الممرات والمضائق المائية للمتوسط بعدا سلبيا في استراتيجيات القوى الكبرى. لا سيما وان البحر المتوسط، وعلى نقيض من البحار والمحيطات المفتوحة (الأطلسي والهادي والهندي) هو بحر ينغلق تقريبا مع إقفال مضيق جبل طارق ومضائق الدردنيل والسويس[٢٨]. وفي الاستراتيجيات الحديثة من الممكن ان يتحول البحر المتوسط الى مصيدة كبرى لاي أسطول بحري، خصوصا اذا احكمت السيطرة على المضائق والممرات التي تصل اليه، فتصبح امكانيات الانتشار والمناورة محدودة في حال حصول مواجهة شاملة [٢٩]. كما اعتبرت هذه المضائق في فكر الاستراتيجيات البحرية بمثابة "نقاط الخناق" حيث تمكن عملية السيطرة على هذه المضائق والممرات من القيام باعمال المراقبة، والتنصت، والعمليات البحرية. كما تتمتع القوى التي تسيطر على هذه المضائق والممرات بالقدرة على التحكم بحركة الملاحة من والى وعبر المتوسط [٣٠].

٣. جزر البحر المتوسط

يتخلل حوض البحر المتوسط عدد كبير من الجزر، والتي شكلت عبر التاريخ محطات ومراكز للصراع والمعارك على النفوذ والسيطرة على البحر المتوسط. وتبرز جزيرتا مالطا

---

[٢٦] – محمد السيد سليم (اشراف) وآخرون. **التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط**. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٥) . ص٨.

[٢٧] – ذياب. حوض البحر المتوسط. ص ٦.

[٢٨] – سمير امين واخرون. **قضايا استراتيجية في المتوسط** . سلسلة المتوسط في السياسة الدولية. ترجمة سناء ابو شقراء. (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٢).ص٩.

[٢٩] – امين هويدي. "البحر المتوسط من عملية التوازن الدولي". **المستقبل العربي**. العدد الثامن. (١٩٧٩: ٣٤-٤٥). ص ٤٠.

[٣٠] – محمد صابر عنتر. "الامن العربي والبحر المتوسط تحييد البحر المتوسط: اضافة للامن العربي؟". **قضايا عربية**. العدد الرابع – السنة السابعة. (١٤٥: ١٩٨٠-١٩٨). ص ١٤٩.

وقبرص من أهم جزر المتوسط اضافة الى جزر بنتلاريا وصقليا وجزر شرق المتوسط لورنو وكريت وورودوس [٣١].

وقد لعبت جزر المتوسط دورا بارزا في الحياة التجارية المتوسطية خصوصا بين العرب والبلاد الأوروبية على مر التاريخ. فاعتبرت هذه الجزر نقطة تواصل حضاري في شتى الميادين بين مختلف الشعوب التي عاشت على سواحل البحر المتوسط[٣٢]. كما برزت أهمية الجزر كمحطات ضرورية للسفن على امتداد طرق البحر ووفرت لها طرقا آمنة للإبحار في المياه الهادئة. كما استخدمت الجزر المتوسطية كمحطات اتصال اقتصادية وثقافية لعبت دورا هاما على مسرح التاريخ المتوسطي[٣٣] . وفي الفترتين الحديثة والمعاصرة تجددت الأهمية الجيوبوليتيكة للجزر المتوسطية في الاستراتيجيات المعاصرة، فاستخدمت كمحطات وقواعد عسكرية من خلال التسهيلات التي منحتها هذه الجزر للقوى الكونية العظمى.

المتوسط إطار للتعاون والتبادل ام للتنابذ والصراع (قراءة في التاريخ)

ساد جدل كبير بين الكتاب والمتتبعين لدراسة تاريخ البحر المتوسط، وتباينت الاراء حول التساؤل فيما اذا كان هذا البحر قد شكل إطاراً للتواصل والالتقاء ام إطاراً للصراع والافتراق؟ والامر يتطلب دراسة بعض المحطات التاريخية من العلاقات العربية – الاوروبية ببعدها المتوسطي، عبر تناول الجوانب الحضارية والثقافية والاقتصادية من تاريخ هذا البحر، وارتباط هذه الجوانب بطبيعة التفاعلات والعلاقات في المنطقة.

فدراسة هذه المحطات والجوانب التاريخية لا تعني دراسة تفصيلية لمجمل التراث الحضاري والثقافي والاقتصادي والسياسي الكبير والعريق للإقليم، بل تتعلق بمحاولة الاجابة على سؤال محدد: الى أي مدى تمثل الجوانب الحضارية والاقتصادية والثقافية في التاريخ المتوسطي عاملا مؤثرا في صياغة ومستقبل العلاقات والتفاعلات المتوسطية، بما تضمنه العالم المتوسطي عبر التاريخ من نمط للعلاقات التعاونية منها... والصراعية... كان للعرب خلالها دورا بارزا في صياغة التاريخ المتوسطي؟.

---

[٣١] – الجوهري. جغرافية المتوسط . ص ١٩، ٢٠.

[٣٢] – عثمان الكعاك. **الحضارة العربية في حوض البحر المتوسط**. (جامعة الدول العربية: معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٩٥). ص ٨، ٩.

[٣٣] – بروديل . العالم المتوسطي. ص ٤٥، ٤٦.

العرب والبحر المتوسط

هناك من يدعي بان الشعب العربي هو شعب صحراوي، الا ان هذا القول غير دقيق ولا يصمد امام حقائق التاريخ الكثيرة التي أكدت انه كان للعرب نشاط بحري منذ اقدم العصور[٣٤]. حيث ان هذا النشاط كان قديما منذ الفنيقيين، الذين بنوا مستعمرات تجارية وموانىء بحرية على امتداد الساحل الشرقي للبحر المتوسط، واقاموا محطات تجارية على امتداد سواحله الجنوبية. وكانت موانىء القرطاجيين امتداد للموانىء الفينيقية في لبنان والشام[٣٥]. اضافة الى النشاط البحري القديم عند اهل اليمن (المعينيين والسبأيين والحميريين) وعمان ومنطقة الخليج. الى جانب ذلك فان التراث البحري الفنيقي الكنعاني والمصري القديم قد اصبح جزء من الحضارة والتراث العربي بحكم الموقع الجغرافي.

وقد اعتبر القرن السابع للميلاد، نقطة تحول كبرى في تاريخ العرب الحضاري والسياسي. حيث خرجوا من موطنهم الاصلي في شبه الجزيرة العربية يحملون راية الاسلام الى جيرانهم من الامم[٣٦]. وقد اقترن الانتشار السريع للاسلام والفتوحات الاسلامية بوعي اسلامي مبكر بشؤون البحر، في ظل ادراكهم ان توسيع سيطرتهم على بلاد الشام ومصر لن يتم بدون سيادتهم على البحر المتوسط، وقد دلت الشواهد التاريخية حتى ذلك الوقت ان من يسيطر على هذا البحر يستطيع ترسيخ اقدامه في الاقاليم التي تقع على سواحله[٣٧].

وقد كان للواقع الحضاري السوري – المصري دور بارز خلال المراحل الاولى لعهد الفتوحات الاسلامية في تطوير وتعجيل الاهتمام البحري للعرب والمسلمين، الذين وجدوا انفسهم امام شعوب متمرسة وثابتة الاركان في ركوب البحر المتوسط والتجارة البحرية[٣٨].

وقد بدأت المحاولات الاولى لبناء اسطول عربي حربي في البحر الابيض المتوسط، منذ عهد الخلفاء الراشدين خصوصا في زمن الخليفة عثمان بن عفان. وابتدأ ذلك على يد معاوية بن ابي سفيان صاحب الدعوات الاولى لضرورة بناء اسطول عربي قوي في البحر المتوسط[٣٩]. وخلال العهد الاموي اعتبر معاوية "امير البحر الاول في الدولة الاسلامية وباعث النهضة العربية في البحر المتوسط"[٤٠]. وقد ازدهرت صناعة السفن خلال عهد معاوية وساهم في ذلك

---

٣٤ – رمزية الاطرقجي. "العرب والبحر المتوسط". **المؤرخ العربي**. عدد ٣٩. (١٩٨٩: ١٢٩-١٧٦). ص ١٢٩.

٣٥ – نفس المرجع.

٣٦ – ابراهيم احمد العدوي. **الاساطيل العربية في البحر الابيض المتوسط**. (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، د. ت). ص١.

٣٧ – نفس المرجع . ص ٢.

٣٨ – انيس صايغ. **الاسطول الحربي الاموي في البحر الابيض المتوسط**. (بيروت:د. ن، ١٩٥٦). ص ١٢.

٣٩ –العدوي. الاساطيل العربية. ص ٧.

٤٠ – علي حسني الخربوطلي. **البحر المتوسط بحيرة عربية**. (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣). ص ١٥.

انتشار الغابات الواسعة في جبال لبنان والساحل السوري ودور الصناعة على ساحل مصر، حيث شارك الاسطول الاموي تحت قيادة معاوية بغزات واسعة على الروم في عقر دارهم حتى وصلت عاصمتهم القسطنطينية [٤١]. ولم يكد ينتهى حكم معاوية، حتى كان للمسلمين اسطول كبير من السفن التي جعلت الخلفاء الامويين من بعده يتابعون مسيرة التطور البحري. في ظل ادراكهم ان الحاجات التي واجهت معاوية لم تنقطع في مواجهة التحديات الخارجية خصوصا البيزنطيين، اضافة الى المهمات التجارية المتزايدة عبر البحر المتوسط[٤٢].

وقد اعتبرت الفترة الاموية فترة الازدهار للاهتمام العربي المتزايد في البحر المتوسط، حيث سادت الثقافة المتوسطية في ثقافة الامويين البحرية سواء في ركوب البحر المتوسط، وفي اشكال السفن، وانواعها، وطرق بنائها، وركوبها، ومعداتها، واستخداماتها المختلفة. وقد تأكدت هذه الثقافة خلال نجاح الامويين في اقامة دولة اموية في الاندلس. والتي امتلكت اساطيل بحرية ضخمة حققت نجاحات باهرة في غرب البحر المتوسط ، خصوصا في القرن العاشر الميلادي، مما ادى الى انعاش التجارة الدولية على طول طرق التجارة بين شرق البحر المتوسط وغربه. وساهم ذلك في نشر الرفاه الاقتصادي للاندلس وصقلية وشمال إفريقيا[٤٣].

وفي العصر العباسي وعلى الرغم من ان هناك من فسر انتقال عاصمة الدولة العربية الاسلامية من دمشق القريبة من البحر المتوسط الى بغداد الاكثر بعدا عنه ، انه تراجع في الاهتمام بالحياة البحرية والبحر المتوسط، الا ان الحقيقة تشير الى ان اتجاه العباسيين نحو المتوسط فرضته تغييرات في طبيعة المواجهة مع الروم البيزنطيين. حيث تحولت اهداف الغارات من الفتح والاستيلاء على المدن في العصر الاموي ، الى غارات يشنها الطرفين من اجل الانتقام السريع والسلب والنهب والتخريب في المدن والحصون[٤٤]. امتلك العرب في العصر العباسي اساطيل حربية وتجارية ضخمة فرضت حضورا واسعا في البحر المتوسط عبر سيطرة العرب على معظم الشواطىء والجزر التي عبرت من خلالها في رحلات تجارية نحو المحيط الأطلسي[٤٥].

وخلال العهد الفاطمي برز حضور المسلمين على البحر المتوسط في شتى الميادين وازدهرت التجارة وعم الرخاء في سوريا وفلسطين ومصر، وغدت القيروان أهم المدن التجارية في

---

[٤١] – نفس المرجع . ص ٢٣.

[٤٢] – الصايغ. الاسطول الاموي. ص ٣٢.

[٤٣] – الخربوطلي. البحر المتوسط. ص ١٠٤.

[٤٤] – نفس المرجع. ص٥٦.

[٤٥] – نفس المرجع.

البحر المتوسط[٤٦]. حين بلغ النشاط التجاري اوجهه في القرن العاشر الميلادي. ولم يكن ذلك يقتصر على الاقطار العربية – الاسلامية بل شمل ايضا التجارة مع الامبراطورية البيزنطية. ومع سقوط الدول الفاطمية سنة ٥٦٧ هـ ١١٧٨م. وقيام الدولة الايوبية اهتم مؤسسها صلاح الدين بالاسطول البحري اهتماما واسعا وخصص له ميزانية خاصة، وديوان خاص عرف بـ ديوان الاسطول للاعداد لمواجهة الصليبيين. وفي عهد المماليك ظهرت امجاد المسلمين البحرية خصوصا في عهد السلطان الظاهر بيبرس ١٢٦٩م والذي نشط في انشاء الموانىء والاساطيل. وتزامن مع هذه المرحلة الحملات الصليبية وتراجع العروبة والاسلام في مناطق واسعة من المتوسط، مع تراجع أهمية العرب والمسلمين ودورهم التجاري بشكل عام.

مع نهاية القرن الخامس عشر وعند قيام البرتغاليين في تحويل تجارة الشرق الى طريق رأس الرجاء الصالح ، فقدت السواحل العربية المتوسطية أهميتها ليأتي دور العثمانيين في مواجهة البرتغاليين ومحاولات ابعادهم عن البحار الشرقية[٤٧].

وقد ازدهر الحضور العثماني الواضح في البحر المتوسط منذ عهد محمد الفاتح خصوصا مع فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣م. وتواصل الحضور العثماني خلال القرن السادس عشر، لا سيما في عهد سليمان الاول (القانوني) (١٥٢٠ –١٥٦٦ م) حيث بلغت الدولة العثمانية اوج قوتها واتساعها، الى ان بسطت نفوذها على مناطق واسعة من المتوسط والقارة الاوروبية، من خلال الاسطول البحري الكبير الذي امتلكته الدولة العثمانية في المتوسط[٤٨]. وقد برز خلال هذه المرحلة اسم خير الدين بربروسا (احد القراصنة الاتراك في المتوسط) الذي عينه السلطان سليمان القانوني قائدا للاسطول العثماني البحري. وقد استطاع بربروسا ان يتحكم في تجارة البحر المتوسط، ويفرض سيطرته على العديد من الجزر والسواحل المتوسطية، سواء في جنوب المتوسط او شماله [٤٩].

وبناء على ما سبق فقد حاول الكثير من الكتاب الاستناد على الارث التاريخي الكبير للحضور العربي – الاسلامي في البحر المتوسط للتدليل على عروبة هذا البحر، على اعتبار ان العرب هم الشعب الوحيد بين شعوب المتوسط الذي ساد في هذا البحر على مدى قرون طويلة ومتواصلة.

وقد تحدث في هذا الإطار المؤرخ الأمريكي المعاصر (ارشيبالدر لويس) حيث قال: "يجب *التسليم بان البحر المتوسط بقي الى حد كبير بحيرة عربية اسلامية حتى عام ١٠٤٣م رغم ما اصاب العرب*

---

[٤٦] – العدوي. الاساطيل العربية. ص ١٢٨.

[٤٧] – الخربوطلي. البحر المتوسط. ص ٨٩.

[٤٨] – اسماعيل احمد ياغي. **الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث**. (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٦). ص ٦٢–٦٤.

[٤٩] – عبد الكريم رافق. **العرب والعثمانيون ١٥١٦ –١٩١٦** . (دمشق: بدون ن، ١٩٧٤). ص ٧٦–٨٧.

والمسلمين من ضعف"[٥٠]. وقد اتفق العديد من المؤرخين على ان البحر المتوسط كان في فترات تاريخية طويلة بحيرة عربية. حيث اشار ابن خلدون الى عظمة المسلمين البحرية في المتوسط، حيث سادوا في هذا البحر وسيطروا على سواحله وجزره. وتحدث (آدم ميتز) في كتابه (الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري) عن عظمة البحرية العربية في المتوسط، وقال: *لم يكن لاوروبا سلطان على البحر الابيض المتوسط خلال القرن العاشر الميلادي، فقد كان بحرا عربيا. وكان لا بد لمن يريد ان يقضي لنفسه فيه امرا من ان يخطب ود العرب*"[٥١].

وتحدث (ماكيندر) عن ان العرب والمسلمين استطاعوا ان يقيموا ما اسماه "الامبراطورية العالمية الاولى في التاريخ" التي قلبت موازين القوى في البحر المتوسط، حيث اصبح الساحل الجنوبي لاول مرة صاحب السيطرة على نقاط كثيرة من الساحل الشمالي في جنوب ايطاليا والاندلس وكل جزر البحر المتوسط، حيث اسقط ذلك نظرية وحدة البحر المتوسط بمفهومها اللاتيني وتحول المتوسط الى "بحيرة عربية شبه خالصة"[٥٢].

ويسرد البعض الحقيقة الجغرافية للتدليل على عروبة البحر المتوسط، عبر تتبع السواحل العربية على البحر المتوسط. حيث تظهر اكبر الامتدادات واطولها والتي تبدأ من الاسكندرونة العربية في شمال غرب سورية، نزولا الى غزة الفلسطينية، مرورا بالاسكندرية المصرية وطرابلس الليبية وجربة التونسية، وبجاية والجزائر ووهران الجزائرية، حتى طنجة في المغرب الاقصى، وهي جميع السواحل الشرقية الجنوبية للبحر. في حين تضم السواحل الشمالية والغربية شواطىء تتوزع بين تركيا وامم اوروبية عديدة ومختلفة[٥٣].

من خلال استعراض بعض محطات التاريخ العربي في المتوسط يبرز بانه كان للعرب حضور تاريخي في البحر المتوسط عبر عصور طويلة. علما ان شعوبا اخرى كالاغريق والبيزنطيين، اضافة الى الاوروبيين في الفترة الحديثة قد استطاعت ايضا ان تبسط حضورها في بعض المراحل التاريخية على البحر المتوسط. بحيث تعرض الوجود العربي في المتوسط الى تراجع في بعض المحطات التاريخية، ساد خلالها انماط من العلاقات غير المتوازنة على سواحل المتوسط. ان الحضور العربي هذا في مراحل مهمة من تاريخ المتوسط يفرض ضرورة تقدم العرب برؤية واضحة لصياغة حاضر ومستقبل العلاقات المتوسطية ، معتمدين على ارث التاريخ وحقائق وثوابت الجغرافيا التي تضمن حضورا عربيا متوسطيا في اية خطط وترتيبات تعالج الاوضاع الراهنة والمستقبلية.

---

[٥٠] – الخربوطلي.البحر المتوسط . ص ٨٢.

[٥١] – نفس المرجع. ص ٧.

[٥٢] – عنتر. الامن العربي والبحر المتوسط. ص ١٥٠.

[٥٣] – الجميل. البحر المتوسط. ص ١١٤، ١١٥.

محطات من التعاون والتبادل المتوسطي

اولا: التفاعل الحضاري والثقافي

يعتبر حوض البحر المتوسط بؤرة اشعاع حضاري. فعلى بنيانه نهضت حضارات عملاقة ومتنوعة منذ اقدم الازمنة، وشهدت سواحله قيام العديد من الحضارات منذ القدم وحتى الان، ابتداءً بالحضارات الفرعونية والكنعانية والفينقية والحثية واليونانية، والرومانية، مرورا بالحضارة العربية - الاسلامية وصولا الى الحضارة الأوروبية الحديثة. وقد تداخلت حياة اليابسة ومن عاش عليها من بشر بحياة البحر، ليشهد المتوسط احد ابرز تجارب التمازج والتفاعل الحضاري على وجه المعمورة. حيث ظهرت على سواحله اعظم المدنيات التي أثرت في التاريخ وامدت العالم بانتاجات فكرية من حكمة واداب وعلوم وفنون، اضافة الى كونه مهدا للديانات التوحيدية التي انطلقت من سواحله الشرقية[٥٤] .

وقد اضافت الطبيعة الجغرافية للبحر المتوسط عوامل اضافية ساعدت في انتشار الحضارات الانسانية على سواحله مبكرا. فامتداد المسطح المائي للمتوسط في جزيرة العالم وتوغله بما يحيط به من يابسة عبر أهم محاور الحركة على الاطلاق بين كل من اوروبا واسيا وإفريقيا، وتوسطه قلب العالم القديم، كل ذلك جعله موقعا للالتقاء ومكانا للاحتكاك الحضاري عبر التاريخ. ويقال *"انه ما من شعب او امة اطلت او تطل على هذا البحر، لا يمكن او توليه ظهرها، او تستدبره، بل لعله كان يشدها وكانه القطب المغناطيسي ، ومن ثم يكون التفاعل والتأثير والتأثر المتبادل الذي أثر على سياق الأحداث وتطورها التي كانت موصولة بذلك التفاعل والتأثير"*[٥٥]. وقد أكدت دراسات عديدة حول نشأة الحضارات والمجتمعات المتوسطية على انها شكلت منذ القدم منظومة مجتمعات متداخلة ومترابطة بعضها ببعض، بشكل جعلها مستقلة نسبيا عن المراكز الحضارية الآخرى البعيدة، خصوصا في شرق وجنوب اسيا. ومنذ ان ظهرت وازدهرت حضارات الشرق القديم(مصر وما بين نهرين وفارس واليونان) على مدى قرون عديدة ، ما لبثت ان أخذت بالاندماج بوحدة حضارية، تجلت منذ عهد الاسكندر الاكبر -ثلاثة قرون قبل الميلاد- لتشكل بانصهارها حضارة متوسطية في منطقة شرق البحر المتوسط[٥٦]. وبفضل المتوسط تأثرت حضارة اليونان بحضارة كل من الفنيقيين والقدماء المصريين ، و تأثرت حضارة الرومان بحضارة اليونان[٥٧].

---

٥٤ - محمد رفعت. **تاريخ البحر المتوسط وتياراته السياسية**. (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٩٩).ص ١٦.

٥٥ - ذياب. حوض البحر المتوسط. ص ١١.

٥٦ - سمير امين، فيصل ياشير. **البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن**. ترجمة ظريف عبد الله. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨) . ص ٨.

٥٧ - عباس. عالم البحر المتوسط. ص ٢٢٨.

ومع ظهور المسيحية التي كانت في نشأتها شرقية متوسطية، قبل ان تنتقل شمالا وتزدهر كان البحر المتوسط عاملا قويا مساعدا على انتشارها، بحيث ما كاد ينتهي القرن الاول للميلاد حتى انتشرت وعمت المسيحية في معظم البلدان المتوسطية.

وجاء ظهور الاسلام وانتشاره في القرن السابع للميلاد ليشكل البحر المتوسط بمثابة الرابط الذي ربط بين اجزاء الدولة الاسلامية المطلة على ذلك البحر ، ثم شكل جسرا عبرت عليه الحضارة الاسلامية في مراحل لاحقة الى اوروبا. كان المتوسط نقطة تواصل حضاري بين الحضارتين الاسلامية والأوروبية، وعبر جزره التي فتحها العرب واستقروا فيها وبثوا فيها حضارتهم، انتقلت فيما بعد لتعم اوروبا، حيث كان للحضارة العربية فضلا في تقدم النهضة الأوروبية. وعبر المتوسط انتقلت العديد من العلوم والمعارف والثقافات، والتي اصطبغت بحضارة العرب لتنهل منها الحضارة الأوروبية في مراحل لاحقة من التاريخ.

ثانيا :البحر المتوسط إطار للتبادل والتعاون الاقتصادي

يقال *"في المتوسط كان كل شيء عرضة للتبادل والانتقال والاستعارة ، فالناس الى الافكار الى انماط العيش والمعتقدات واساليب الحياة واشكال السكن"*[٥٨].

نسج العرب والأوروبيون منذ القدم شبكة كثيفة من المبادلات في نطاق المجال المتوسطي. حيث تواصلت هذه المبادلات التي ارتبطت بحركية البحر المتوسط ذاته حتى اعتبر منشأ البرجوازيات المدنية والتجارية. وذهب البعض الى اعتبار المنظومة المتوسطية تمثل شكلا مبكرا من الرأسمالية من خلال تتبع العديد من عناصر الرأسمالية التي كانت سائدة من خلال بعض تطبيقاتها وبعض صورها. منها: انتشار التبادل السلعي، والثروة التجارية، والملكية الفردية، والعمل المأجور[٥٩].

وارتبط التطور الاقتصادي والتجاري للبحر المتوسط، بتطور القوى البحرية في هذا البحر. حيث ربطت العديد من الدراسات بين تطور عوامل القوى البحرية وتطور الحياة الاقتصادية والتجارية والنفوذ في عالم البحر المتوسط[٦٠]. كما لعبت الجزر المتوسطية دورا أساسيا في الحياة التجارية بين الشعوب التي عاشت على سواحل البحر المتوسط.

ورغم تسابق العديد من القوى منذ القدم للسيطرة على حوض هذا البحر ، واخضاعه لنفوذها تحقيقا للسيادة والتفوق الاقتصادي، وما رافق ذلك، من تبدل مراكز الثقل فيه، وتنافس

---

[٥٨] – بروديل . المتوسط والعالم المتوسطي. ص ١٣٥.

[٥٩] – امين، ياشير . البحر المتوسط. ص ٨.

[٦٠] – ارشيبالد . ر. لويس. **القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط**. ترجمة احمد عيسى. (القاهرة – نيويورك: مؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر، ١٩٥١). ص ٤.

وصراعات، الا ان المتوسط بقي يشهد نشاطا وتبادلات كثيفة على الدوام. وظهر ذلك جليا على الرغم من تنازع الاسلام والمسيحية على السيطرة على المتوسط. فالبواخر والسلع التجارية لم تنقطع عبر مياهه، ليشكل في مراحل تاريخية مبكرة بوادر تكتل "اقتصادي – عالم متوسطي" [٦١]. ليبقى نمط العلاقات المتداخلة والمركزة يسود من خلال المبادلات المكثفة، على الرغم من مختلف التناقضات الاثنية والثقافية والدينية. وترافق ذلك مع انماط التمدن الحضري في البحر المتوسط وتزايد الوظائف التجارية للمدن والموانىء المتوسطية.

ومع ظهور الاسلام اخذت السفن والاساطيل الاسلامية تنتقل منذ وقت مبكر بين المشرق والمغرب وبالعكس، وبين الجنوب والشمال وبالعكس لتحمل على متنها البضائع والمسافرين والحجاج والتجارة ورجال العلم، لتشهد المنطقة المتوسطية حالة من الازدهار والحيوية في المجالات التجارية والاقتصادية. وبرزت ما تسمى بظاهرة " الفندق"[٦٢] التي دلت على عمق العلاقات بين العرب المسلمين والأوروبيين خصوصا في مجالات التبادل التجاري. وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي التجاري الذي عم البحر المتوسط خلال الحروب الصليبية، الا ان الانتعاش التجاري والاقتصادي في العالم المتوسطي قد عاد للمنطقة بعد فترة وجيزة رغم حالة الانقسامات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية. تجلى ذلك بشكل بارز خلال القرن السادس عشر عندما لعبت خلاله المدن الايطالية دورا بارزا في نسج الروابط التجارية وحركات التبادل بين مناطق المتوسط، لتتجاوز هذه النشاطات حدود الحضارات التي كانت تتقاسم الحياة في العالم المتوسطي (الاسلامية ، اليونانية، الأرثوذكسية والكاثوليكية)[٦٣].

البحر المتوسط إطارا للصراع وحدا فاصلا

تاريخ البحر المتوسط حافل بالأحداث والوقائع المتناقضة. فكما كان إطاراً واسعاً للتبادل والتعاون والامتزاج الحضاري، فانه في جانب اخر، كان محطة للتصارع والاصطدام والحروب. وتواجهت على مياهه العديد من الجيوش والاساطيل. ونسجت من خلاله العديد من العداوات بين التيارات السياسية والاجتماعية والدينية المتعارضة. وانتقلت عبر مياهه ايضا الاوبئة والامراض.

---

[٦١] – بروديل. العالم المتوسطي. ص ١١.

[٦٢] – ظاهرة الفندق: هي ظاهرة سياسية ، اقتصادية، قانونية كانت تنظم العلاقات بين العرب المسلمين والأوروبيين ، وظهرت بشكل بارز في القرن الثاني عشر الميلادي. والفنادق هي عبارة عن مباني ضخمة قامت ببنائها البلدان الاجنبية في ا لمدن الساحلة العربية – الاسلامية للاقامة والتجارة وعرض البضائع فيها، حيث كان لهذه الظاهرة ابعاد سياسية تدل بموجبها على حجم الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للاجانب في البلدان الاسلامية في ضوء اتفاقيات ومعاهدات تبرم بين الطرفين.

[٦٣] –نفس المصدر. ص ١١.

وتشير شواهد التاريخ الى أن مختلف القوى التي حكمت وسادت في المتوسط كانت تتطلع دائما نحو التوسع والسيطرة خارج البحر المتوسط. وقد عزى (بروديل) ذلك الى المناخ المتوسطي، الذي شكل عنصرا في جغرافيا هذا البحر وحياة البشر الذين يعيشون على سواحله، حيث طبع المناخ المتوسطي حالة من التشابه في المشاهد الطبيعية، وانماط العيش، ووحدة في النباتات والمزروعات، جعلت اقتصاد المتوسط اقتصاد تقشف يصارع الفقر، مما دفع القوى الامبراطورية على الدوام نحو التوسع للسيطرة خارج حدود المتوسط الذي اصبح مصنعا لنشوء الامبرياليات منذ اقدم العصور[٦٤].

ومن خلال قراءة في تاريخ المتوسط يمكن ابراز العديد من المحطات التاريخية التي شكل فيها المتوسط إطاراً للصراع والمواجهة، وحداً فاصلاً بين القوى والشعوب التي عاشت على سواحله. حيث لعب خلالها المتوسط دورا سلبيا في تاريخ العلاقات بين شعوبه، ليطبعها بصفحات قاتمة. ومن أهم هذه المراحل نذكر:

١. مرحلة الحروب الصليبية (١٠٩٦م- ١٢٩١م)

اعتبرت مرحلة الحروب الصليبية من المراحل المظلمة في تاريخ العلاقات المتوسطية. فمع بدايات النصف الثاني من القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) بدأت السيادة العربية الاسلامية تتراجع في حوض البحر المتوسط، لتبدأ بعد ذلك مرحلة الحروب الصليبية وهيمنة الغرب المسيحي على حوض المتوسط ، والتي رافقتها الغزوات الصليبيه المتتاليه عبر البحر المتوسط على البلدان العربيه الاسلاميه حول حوض هذا البحر. وقد رافق ذلك خلال هذه الفترة ظاهرة الانحسار في النشاط الاقتصادي في البحر المتوسط، مع انتعاش نسبي لاوروبا على حساب البلدان العربية والاسلامية جنوب وشرق المتوسط، وبقيت الاحوال كذلك حتى بدأ العرب يحققون مكاسب سياسية، ويستعيدوا الامارات التي سيطر عليها الصليبيون في سواحل الشام ليغلق ذلك حالة من التوازن النسبي في العلاقات[٦٥].

٢. اكتشاف القارة الأمريكية وانتقال مركز الثقل من المتوسط نحو الأطلسي

منذ القرن السادس عشر، ومع اكتشاف القارة الأمريكية تحول مركز الثقل الى المحيط الأطلسي. فأخذ البحر المتوسط يلعب دورا هامشيا في المنظومة العالمية الجديدة، التي تشكلت مع تطور النموذج الرأسمالي وتركزه على سواحل المحيط الأطلسي، الذي ابتدأ من المركز

---

٦٤ – بروديل. المتوسط والعالم المتوسطي. ص ١٦.

٦٥ – سمير صارم. **العرب واوروبا من الحوار الى الشراكة**. (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠). ص ١٢٥.

الجديد اوروبا ثم اميركا الشمالية[٦٦]. وفقدت المدن الايطالية نفوذها وأهميتها لصالح المدن البرتغالية والانكليزية والهولندية. وتحول البحر المتوسط الى حد فاصل، ومنطقة حدودية بين المركز الأوروبي الجديد ، ثم فيما بعد المركز ا لاوروبي- الأمريكي الشمالي، وبين الاطراف الجديدة الافريقية – الاسيوية[٦٧]. وبعد ان كان البحر المتوسط ساحة تبادل وتلاقي، اصبح بموجب هذه التطورات خط تماس، يفصل بين العالم الغربي، وبين المناطق العربية – الاسلامية في جنوب وشرق المتوسط. وتحول المجال المتوسطي إلى مجال متفجر ومسرحا للتدخلات الخارجية ، والعلاقات الثنائية مع مناطق أخرى على حساب العلاقات الداخلية المتوسطية المتعددة الأطراف.

٣. اوروبا تواجة محاولات النهضة العربية

سعى العرب للتفاعل مع النهضة الأوروبيةالمتصاعدة ، في ظل تزايد الفجوة بين الطرفين في شتى المجالات . فقد برزت محاولات علي بك الكبير من القرن الثامن عشر للحاق بركب التطور والتقدم الأوروبي في العمل نحو نهضة عربية. واعتبرت هذه المحاولات كحل مزدوج للرد على السيطرة العثمانية ، والنهضة الأوروبية[٦٨]. وقد نظرت أوروبا لهذه المحاولات كخطر على استراتيجيتها في المنطقة المتوسطية ، وفي مراحل لاحقة واجهت اوروبا بقوة المحاولات التي تواصلت على يد (محمد علي) تحت شعار التحديث وتوحيد المشرق العربي. حيث سادت العلاقات المتأزمة غير المتوازنة بين العرب والاوروبيين ومتزامنة مع بوادر بروز الظاهرة الاستعمارية الأوروبية على المنطقة المتوسطية .

٤. المرحلة الاستعمارية

مع التقدم التقني والعلمي والعسكري بدأت اوروبا تصوغ طموحاتها الاستعمارية نحو الشرق. فمنذ عهد نابليون بونابرت تحول البحر المتوسط الى معبر للقوى الاستعمارية الأوروبية على ضفتي المتوسط الجنوبية والشرقية[٦٩]. واصبح المتوسط منطقة حدودية تفصل بين الدول الغربية الاستعمارية ومستعمراتها، في ظل نمط من العلاقات غير المتكافئة والفوارق في كافة الميادين. حيث سيطرت الدول المستعمرة (بكسر الميم) وحققت مكاسب على حساب الدول المستعمرة (بفتح الميم). من خلال السيطرة على الموارد الاولية وثروات البلاد الواقعة تحت الاستعمار، ومختلف الانشطة الانتاجية الآخرى في ظل نمط من علاقات التبعية بين الطرفين.

---

[٦٦] – امين، ياشير. البحر المتوسط . ص ٨.

[٦٧] – بشارة خضر. **اوروبا والوطن العربي– القرابة والجوار**. (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣). ص ١٤٥.

[٦٨] – أمين ، ياشير . البحر المتوسط . ص ١٧ .

[٦٩] – خضر. اوروبا والوطن العربي . ص ١٤٥.

وتحول البحر المتوسط منذ تدمير اسطول نابليون في معركة الطرف الاغر (١٨٠٥) حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، الى منطقة جيواستراتيجية لمصلحة امبراطورية غير متوسطية، وهي الامبراطورية البريطانية. فهو اقصر الطرق نحو الهند ونقطة وصل الى مستعمراتها ومحمياتها ومناطق انتدابها في الوطن العربي.

وخلال هذه المرحلة كانت الرؤية الأوروبية ترتكز على اعتبار الشواطىء الشرقية والجنوبية للمتوسط نقطة ارتكاز لتثبيت دعائم سياساتها الاستعمارية، خصوصا الفرنسية والانجليزية. وقد تم اعتبار المتوسط هدف ووسيلة للوصول الى مناطق اخرى في الشرق الاقصى وإفريقيا. وساد نمط جديد من العلاقات قام على مفهوم الاستعلاء من قبل اوروبا في التعامل مع شعوب المنطقة المتوسطية، خصوصا الشعوب العربية . على اعتبار ان الشعوب الأوروبية والحضارة الأوروبية والشواطىء الشمالية كانت تمثل العنصر "المتقدم و المتحضر" امام الواقع العربي في جنوب وشرق المتوسط "المتخلف" مما يعطي اوروبا الحق بالسيادة والسيطرة ضمن هذا التصور [٧٠].

٥. المتوسط خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية

اكتسب المتوسط أهمية حربية خطيرة خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية. ففي الحرب العالمية الاولى كانت ثورة العرب ضد الاتراك في بلدان المشرق، وهزيمة الاتراك وحلفائهم على ضفتي قناة السويس في "طوسون" عام ١٩١٥. وكان ذلك من الأحداث الهامة التي حولت مجرى الحرب لصالح الحلفاء [٧١]. وخلال الحرب العالمية الثانية كان المتوسط مسرحا للعديد من المعارك الحربية بين الحلفاء والمحور واصبح مغلقا امام الملاحة التجارية حيث كانت معركة "العلمين" غربي الاسكندرية الحد الفاصل بين الهزيمة والنصر، وتراجعت على أثرها قوات المحور عن شمال افريقا واصبح نصر الحلفاء بعد تلك الموقعة وشيك . وقد عادت فرنسا في اعقاب الحرب العالمية الثانية الى قواعدها ومستعمراتها في شمال إفريقيا، بعد ان كانت قد انهارت امام المانيا ولكن بدون قوى بحرية ، مع فقدانها لنفوذها في منطقة شرقي المتوسط (سوريا، لبنان). لتشهد المنطقة بعد ذلك مرحلة التحرر للبلدان العربية من الاستعمار وانهيار الامبراطوريات الأوروبية(الفرنسية – البريطانية)، وبروز الهيمنة الأمريكية.

ومن خلال هذا الاستعراض الموجز لبعض المحطات لتاريخ البحر المتوسط، ونمط العلاقات التي سادت حوله، يمكن القول بان تاريخ هذا البحر كان حافلا بالتناقضات والتباينات. فكما

---

٧٠ – ٧٠ – حامد عبد الله ربيع. "البحر المتوسط والاستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية بحر متوسطية". **قضايا عربية**. العدد الرابع – السنة السابعة . (١٩٨٠ : ١٢٩ -١٤٤). ص ١٣٢.

٧١ – رفعت. تاريخ حوض المتوسط. ص ٧.

كان اداة للسلم... كان اداة للحرب. وان كان هذا البحر في بعض المراحل اداة للتعاون وتبادل المنافع والاعتماد المتبادل، فانه في مراحل اخرى اداة ووسيلة للسيطرة والهيمنة ونهب الثروات. وكما كان مكان للالتقاء والامتزاج والحوار بين الحضارات، كان ان ايضا مجالا للافتراق وحدا فاصلا في بعض مراحل من التاريخ. وقد احسن وصفا احد الكتاب عندما شخص نمط العلاقات المتوسطية التي سادت عبر التاريخ، في انها لم تعرف حالة من الثبات في التعامل، وكانت "*كطبيعة البحر نفسه، بين مد وجزر*"[٧٢].

المتوسط في الاستراتيجيات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية

أفرزت الحرب العالمية الثانية تغييرات إقليمية ودولية أثرت في مسار العلاقات المتوسطية وتوازن القوى على مسرح عمليات البحر المتوسط، ليدخل المتوسط في عملية التوازن الدولي التي اصبحت سائدة في ظل نظام ثنائي القطبية. وترافق ذلك مع بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي، وبداية تراجع الدول الأوروبية في سياستها الاستعمارية التقليدية التي كانت سائدة حتى ذلك الحين. حيث انهمكت أوروبا الغربية التي خرجت منهكة القوى من الحرب في محاولات إعادة بناء ذاتها، وإنعاش اقتصادياتها ضمن اتجاه منسجم مع الاستراتيجية الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والفكرية للولايات المتحدة الأمريكية[٧٣]. حيث اضحت أوروبا منذ ذلك الحين تحت حماية المظلة النووية الامريكية.

وجاء التدخل الأمريكي الواسع في اوروبا من خلال مشروع "مارشال". الذي كان هدف الى مساعدة دول أوروبا الغربية على الخروج من أزماتها الاقتصادية في أعقاب نتائج الحرب العالمية الثانية . وتتطور هذا المشروع ليتبلور من خلال الانسجام والتحالف الأوروبي-الأمريكي في إطار "حلف شمال الأطلسي" عام ١٩٤٩ الذي انضمت اليه في عام ١٩٥٢ كل من تركيا واليونان، لتدخل بذلك منطقة البحر المتوسط في إطار نظام هذا الحلف، الذي ينظم وسائل الدفاع بين الدول الأعضاء، تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في مواجهة مخاطر الوجود والتغلغل السوفييتي من منطقة البحر المتوسط.

وقد ألقت هذه التغيرات والتحولات في طبيعة توازنات القوى الدولية بظلالها على موقع البحر المتوسط بالاستراتيجيات العالمية. حيث ظهرت العديد من الملامح والتغيرات في ميزان القوى

---

٧٢ – اسامة مخيمر . "البحر المتوسط في السياسة المصرية: نقد واستشراق القرن الجديد". **شبكة الانترنت**. www.ahram.com.

٧٣ – امين. ياشير. البحر المتوسط . ص ١١٩.

في البحر المتوسط خلال المراحل الأولى من نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن اهم هذه التغيرات:

١. بدايات الانسحاب الأوروبي من البحر المتوسط

مع بداية خمسينات القرن الماضي بدأ الوجود العسكري الاوروبي يتضاءل في المتوسط وأخذت الأساطيل الأوروبية تفقد استقلالها النسبي الذي كانت تتمتع به لتنضوي تحت اطار الولايات المتحدة وقيادة حلف الأطلسي[٧٤]. فبريطانيا بدأت تعيد النظر في استراتيجياتها العسكرية تحت إلحاح الضغوط الاقتصادية ، حيث خفضت قواتها البحرية في المتوسط وجنوب أوروبا. واخذ الأسطول الفرنسي بالانكماش في البحر المتوسط خصوصا بعد حرب السويس عام ١٩٥٦، واستقلال الجزائر ١٩٦٢.

٢. البحر المتوسط يدخل في حقبة التوازن الدولي

اخذ البحر المتوسط يلعب دورا هاما في عملية التوازن الدولي الذي كانت الدولتين العظمتين تشكلان اللاعبين الأساسيين فيها، واصبح الجناح الجنوبي لحلف الناتو وسيلة تربط بين أوروبا كمسرح متقدم للعمليات وبين إفريقيا واسيا. إضافة الى اعتباره مصدر هام للمواد الخام وأهمها النفط كعصب الحياة بالنسبة للعالم الغربي[٧٥].

اما الاتحاد السوفييتي فاستمرت محاولاته للنفاذ للبحر المتوسط سعيا للوصول الى البحار الدافئة، عبر تحركه من البحر الأسود الى البحر المتوسط، ثم غربا الى المحيط الأطلسي، وجنوبا الى البحر الأحمر عبر قناة السويس ثم المحيط الهندي[٧٦]. واصبح البحر المتوسط مجالا مفتوحا أمام التدخلات الخارجية للقوى الكبرى التي سعت الى توسيع نفوذها وتواجدها في المنطقة، سواء من خلال التواجد البحري الدائم في المتوسط، او عبر إقامة العديد من القواعد العسكرية في الدول والجزر المتوسطية.

البحر المتوسط في الاستراتيجية الأمريكية

رغم ان الولايات المتحدة الأمريكية ليست بلدا محاذيا للبحر المتوسط، الا ان امتلاكها لاستراتيجية سياسية عسكرية عالمية وشاملة، أدخلت البحر المتوسط في صلب اهتمامات استراتيجياتها الكونية. واصبح المتوسط كغيره من مناطق العالم التي تشملها الاهتمامات

---

٧٤ – السيد سليم. التوازنات الدولية. ص ٢٥.

٧٥ – هويدي. البحر المتوسط. ص ٣٦.

٧٦ – نفس المرجع.

الأمريكية، ويدخل في نطاق المصالح القومية الامريكية، واستمرت هذه الرؤية طوال فترة الحرب الباردة[٧٧].

تعود بدايات التواجد العسكري الأمريكي الدائم في البحر المتوسط الى عام ١٩٤٦ مع دخول الباخرة الحربية "ميسوري" الى البحر المتوسط [٧٨]. حيث وصلت الى استانبول وهي تحمل على ظهرها جثمان السفير التركي[٧٩]. وسرعان ما تحول هذا الوجود الرمزي الى وجود مكثف ودائم من خلال عدد من القواعد البحرية والجوية الثابتة على سواحل وجزر البحر المتوسط. وانسجاما مع مبدأ "ترومان" الذي تضمن ضرورة تعزيز وتقوية الوجود البحري الأمريكي، تم إنشاء الأسطول السادس عام ١٩٤٨. وكانت مهمته الأساسية الرد ومواجهة التحركات السوفيتية في المتوسط والمناطق المجاورة[٨٠].

ودخل المتوسط في إطار مخططات الولايات المتحدة الأمريكية وسياسات "حلف شمال الأطلسي"، الذي اعتبر منذ ذلك الحين رأس الجسر في الصراع والمواجهة مع الاتحاد السوفيتي. حيث انشأت لهذه الغاية واحدة من القيادات الأوروبية الرئيسية الثلاث للقوات الموحدة لحلف شمال الأطلسي، ودخلت في نطاق مسؤولياتها مناطق واسعة من جنوب أوروبا والبحر المتوسط وجزره ومضائقه. واصبح المتوسط منذ ذلك الحين ينظر له على انه حلقة وصل بين الحلف الأطلسي، والقواعد الأمريكية في المحيط الهادي [٨١]. وصار الوجود العسكري الأمريكي في المتوسط، من اعلى المستويات للتواجد العسكري الأمريكي في مناطق العالم المختلفة. حيث أضيفت العديد من المهمات والأهداف الأمريكية لهذا التواجد. وأهم هذه المهام والاهداف هي: [٨٢]

- الاستمرار في منع خطر التغلغل السوفييتي الى المنطقة.
- توفير الحماية وضمان تدفق النفط الخام من منابعه في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا نحو العالم الغربي.
- مساندة ودعم إسرائيل، وضمان أمنها، وتفوقها العسكري.

---

[٧٧] – سمير امين واخرون. قضايا استراتيجية في المتوسط. ص ٦٠.

[٧٨] – Abraham.S.Beker. **The United State and The Soviet Union in the Mediterranean** . The Rand Paper Series. (California: The Rand Cooperation, 1977)p.11.

[٧٩] – لم تكن المسألة مجرد توصيل جثمان السفير التركي، بل فسرت من قبل مراقبين على انها محاولة أمريكية لاستعراض القوة، على مقربة من الحدود السوفييتية. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد ابو العز. توازن القوى. ص ١٣.

[٨٠] – شارل زور غبيب. **سياسة الكبار في البحر الابيض المتوسط**. ترجمة .خضر خضر. سلسلة آفاق دولية. عدد ١ . (د.م : جروس برس . د. ت). ص ٣.

[٨١] – نهى تادرس. "التواجد العسكري الأمريكي في منطقة البحر الابيض المتوسط". **شؤون فلسطينية**. عدد ١٠٦. (١٩٨٠: ٥٨-٧٤). ص ٥٨.

[٨٢] – ابو العز. توازن القوى . ص ١٥، ١٦.

- دعم أنظمة الحكم الموالية والحليفة في المنطقة.

الاتحاد السوفييتي والبحر المتوسط

كان الاتحاد السوفيتي على الدوام يحرص على امتلاك حرية العبور عبر المضائق التركية نحو المتوسط، لما لذلك من اهمية تأثيرات استراتيجية على امن الاتحاد السوفييتي. ومن أهم هذه التأثيرات:[٨٣]

- يعتبر البحر المتوسط الطريق الوحيد للوصول للمياه الدافئة، والممر الرئيسي للاساطيل السوفييتية عبر البحر الأسود.
- الوجود السوفييتي في المتوسط سيساعد على تطويق القوة الدفاعية لحلف الأطلسي من ناحية الجنوب، من خلال توسيع جبهة المواجهة وتشتيت قوة الردع لحلف الأطلسي.
- الحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة.
- الاقتراب من المصالح الغربية بالمنطقة، لا سيما الامدادات النفطية والممرات المائية الهامة.

ومنذ منتصف خمسينات القرن الماضي بدأ الاتحاد السوفييتي يدخل بقوة كمنافس للولايات المتحدة في المتوسط. وتعزز هذا الوجود مع أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، حيث حظي هذا الوجود بتفهم الرأي العام العربي ، وذلك نتيجة لمواقف الاتحاد السوفييتي خصوصا من أزمة السويس، والسد العالي، وتسليح مصر. بدأ على إثرها الاتحاد السوفييتي جهوده المكثفة لاستثمار موقفه خلال الأزمة للبحث عن موطأ قدم في المتوسط ، عبر تطوير العلاقات مع العديد من البلدان العربية المتوسطية، ومدها بشحنات كبيرة من السلاح[٨٤]. وتعزز الوجود السوفيتي في البحر المتوسط مع نهاية الخمسينات أمام تزايد النشاط العسكري الأمريكي في المنطقة. وتزامن مع ذلك حملة إعلامية واسعة للصحافة السوفييتية، التي راحت تتحدث عن ضرورة الاهتمام بالبحر المتوسط، وتركز على ان روسيا هي ايضا دولة متوسطية وان البحر الأسود جزء لا يتجزأ من البحر المتوسط (الكبير)[٨٥] . الا ان هذا الوجود ما لبث ان انكمش مع بداية الستينات خصوصا مع فقدان الاتحاد السوفيتي لقاعدته البحرية في البانيا.

وفي أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، والازمة القبرصية ١٩٦٤، والحرب العربية – الاسرائيلية عام ١٩٦٧ ، بدأ الوجود السوفيتي يتصاعد في منطقة البحر المتوسط. حيث تم

---

٨٣ – نفس المرجع . ص ١٦.

٨٤ – غبيب. سياسة الكبار. ص ٢١.

٨٥ – ربيع. البحر المتوسط .ص ١٤١.

إنشاء أسطول مستقل ذاتيا هو "مفرزه المتوسط في أسطول البحر الأسود" لتبدأ مرحلة التواجد المستمر في البحر المتوسط [٨٦]. وما لبث ان اخذ الوجود السوفييتي في المتوسط يتراجع مع خروج السوفييت من مصر بعد عام ١٩٧٢ مع استلام انور السادات للحكم، ورغم ذلك بقي الاتحاد السوفيتي ينشط على مسرح عمليات البحر المتوسط طوال فترة الحرب الباردة في اطار التنافس مع الولايات المتحدة الامريكية، حتى انهيار الاتحاد السوفييتي ليشهد الوجود السوفييتي (الروسي) في المتوسط تراجعا ملحوظا منذ ذلك الحين.

الجماعة الأوروبية والبحر المتوسط

جاءت نتائج الحرب العالمية الثانية لتشهد خروج أوروبا منكفئة على نفسها وتسعى للانسحاب من المناطق الاستعمارية ومنها المتوسطية. وقد أصبحت أوروبا منذ ذلك الحين منضوية تحت إطار الهيمنة الأمريكية واستراتيجية حلف شمال الأطلسي . ورغم هذه النتائج الا ان الجماعة الأوروبية سعت الى الإبقاء على حالة من الارتباط نحو المنطقة المتوسطية، لا سيما مع بقاء أهمية البحر المتوسط كمركز استراتيجي في شتى المجالات خصوصا كطريق بحري هام وموطن للثروات الطبيعية لا سيما البترول. وقد تطلب ذلك من أوروبا الاحتفاظ بشبكة من العلاقات خصوصا الاقتصادية مع دائرة البلدان التي كانت تابعة لها في منطقة المتوسط [٨٧]. وتعزز هذا الاتجاه خصوصا بعد انهيار بقايا الاستعمار أمام حركات التحرر في البلدان العربية وانطلاق المجموعة الاقتصادية الأوروبية(CEE) ١٩٥٧ م.

ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة الأوروبية تجاه منطقة المتوسط تنطلق من عدة عناصر واسس أهمها[٨٨] :

- ضرورة البحث عن نمط جديد من التعامل الدولي والإقليمي، فرضته نتائج الحرب العالمية الثانية ونهاية مرحلة الاستعمار.
- أصبحت أوروبا تتجاذب بين ثلاثة اتجاهات. الاتجاه الاول: نحو القارة الأوروبية، اما الاتجاه الثاني : المحيط الأطلسي اقتصاديا ومنظمة حلف شمال الأطلسي سياسيا وامنيا، والاتجاه الثالث : نحو الخيار المتوسطي والذي مثل الخيار الأقل فاعلية واهتماما من قبل الدول الأوروبية.

---

[٨٦] – غبيب. سياسة الكبار. ص ٢٣.

[٨٧] – مصطفى عبد العزيز. "السوق الأوروبية المشتركة ودول البحر الأبيض المتوسط". **السياسة الدولية**. عدد ٢٦ . (١٩٧١ : ٧٠-٨٢) ص ٧١.

[٨٨] – ربيع. البحر المتوسط. ص ١٣٣، ١٣٤.

- غياب رؤية واضحة ومنسجمة للتعامل مع المتوسط حيث افتقدت اوروبا لاستراتيجية مستقلة لتنظيم العلاقات مع دول المتوسط.
- عدم الانغماس في مشاكل المنطقة المتوسطية، والانكفاء على بناء أوروبا، وتوحيد قواها.

الا ان المجموعة الأوروبية ورغم سياسة عدم اللامبالاة تجاه منطقة المتوسط، فانها لم تنفض يداها كليا من المنطقة. واستمرت السياسة الأوروبية تحرص على إبقاء مستوى من العلاقات مع هذه المنطقة في ضوء مصالحها المتزايدة، لا سيما في المجالات الاقتصادية والتجارية[٨٩]. وتم التعبير عن هذه الاهتمامات في مراحل لاحقة من خلال اتفاقيات التعاون التي أخذت زخما متزايدا مع مرحلة بداية السبعينات متزامنة مع انطلاق الحوار العربي- الأوروبي. كما تم تناول الموضوع المتوسطي بشكل مستمر في إطار المنظمات الأوروبية الإقليمية لا سيما في إطار "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي" والذي عكس استمرار الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المتوسطية وان اختلفت الأولويات الأوروبية.

فرنسا والبحر المتوسط

في الوقت الذي تراجع فيه البحر المتوسط عن الاهتمامات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية ، استمرت فرنسا بالمحافظة على تنشيط التعاون مع دول البحر المتوسط. واعتبرت فرنسا من أهم الدول المتوسطية والأوروبية التي حرصت على توجهاتها المتوسطية في مراحل متواصلة من التاريخ. حيث تمتعت فرنسا بعلاقات متميزة مع دول حوض المتوسط منذ عهود طويلة على مختلف المستويات [٩٠].

وحاولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة في العقد الأول بعد الحرب العالمية الثانية، ان تحتفظ بالمواقع الاستعمارية في شمال إفريقيا ، وإفريقيا جنوبي الصحراء. الا ان مجيء ديغول للحكم عام ١٩٥٨ ، اعتبر المنعطف الذي وضع الحد لكل الأوهام الاستعمارية باشكالها التقليدية التي كانت قائمة حتى ذلك الوقت[٩١].

ومنذ عهد ديغول حدث تحول واضح في توجهات فرنسا لاستعادة مكانتها الدولية التي كانت قد فقدتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وذلك عبر تحديد هيكل جديد للعلاقات الدولية، يقوم

---

[٨٩] – نفس المرجع. ص ١٣٤.

[٩٠] – مالك عوني. موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط". **السياسة الدولية** . عدد ١١٨. (١٩٩٤: ١٠٥-١١٢) . ص ١٠٥.

[٩١] – سمير امين واخرون. قضايا استراتيجية في المتوسط. ص ١٦٩.

على وفاء فرنسا بمسؤولياتها، التي لا تتوقف عند حلف شمال الأطلسي، بل تمتد لتشمل البحر المتوسط وعبره نحو المحيط الهندي وإفريقيا[٩٢].

وقد بذل ديغول جهودا واضحة لتوجيه اهتمامات فرنسا نحو المتوسط، حيث اعتبر من رواد الاتجاه المتوسطي في الفكر السياسي الفرنسي المعاصر والرافض في نفس الوقت للهيمنة الأمريكية. حيث قال خلال مؤتمر صحفي عام ١٩٦٥ : "*ان التجارة والاقتصاد والثقافة ، هذه أمور مهمة ويجب الكلام عن هذا الشيء وحده لان هذا ما يهيىء للمستقبل ، ويجب النظر بعيدا، تطلعوا الى الشاطىء الآخر من المتوسط، توجد بلاد في طريق التطور، لكن لديها ايضا حضارة وثقافة وانسانية... اننا سنكون في غاية الغبطة اذا وجدنا عندهم من جديد ، هم ونحن، كل حسب ايقاعه الخاص، وحسب قدراته وعبقريته نتقدم نحو ا لحضارة الصناعية...، حول هذا المتوسط الذي هو بمثابة القابلة لتوليد حضارات عظيمة وبناء حضارة صناعية لاتخضع لمقاييس النموذج الأمريكي، حضارة يصبح فيها الإنسان غاية في حد ذاته وليس مجرد وسيلة، اذا يجب ان تنفتح على مصراعيها أبواب ثقافتينا الواحدة على الأخرى*"[٩٣].

وقد كان يقال ان ديغول شديد الحذر في توجهاته للتخلص من "الحماية الأمريكية" تحت ستار حلف شمال أطلسي، وكان يخشى باستمرار رؤية تدخل الدول الكبرى في المتوسط واعتبر أمريكا كقوة غريبة في البحر المتوسط[٩٤].

ومن جانب اخر فقد دعت بعض الآراء الى عدم المبالغة في الرهان على دور فرنسي مستقل في المتوسط، مع التقليل من أهمية وجدية التوجهات الفرنسية خلال مرحلة ديغول نحو المتوسط ، على اعتبار ان هذه السياسة قد عبرت بالأساس عن حالة التوازن التي حاول ديغول انتهاجها لتحقيق المصالح الفرنسية، وان سياسة ديغول كانت لا تختلف عن السياسة التقليدية الفرنسية، سوى الإمعان في النزوع نحو الاستقلالية القومية[٩٥].

ومع بدايات السبعينات من القرن المنصرم بدأ الاتجاه المتوسطي في السياسة الخارجية الفرنسية يتصاعد، مع تزايد الدعوات بين صفوف السياسيين والمثقفين الفرنسيين لتعزيز العلاقات المتوسطية، وقضايا امن البحر المتوسط. وقد تجلى ذلك بشكل واضح من خلال التقرير الذي صدر في باريس عام ١٩٧٠ بعنوان "أوروبا واشكالية الأمن الدولي في البحر الأبيض المتوسط" ، واشترك في إعداد هذا التقرير اكثر من خمسين مسؤولا سياسيا بينهم

---

٩٢ – سعد الدين ابراهيم (تحرير). **ديغول والعرب العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل**. (عمان : منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠) . ص ٧٢، ٧٣.

٩٣ – بول يالطا، كلودين ريللو. **سياسة فرنسا في البلاد العربية**. ترجمة كامل فاعور. (بيروت: دار القدس، د.ت). ص ٤٠.

٩٤ – نفس المرجع. ص ١١٦.

٩٥ – ربيع. البحر المتوسط. ص ١٣٨.

وزراء واكاديميون، وتطرق التقرير لمعالجة شاملة للبعد الإقليمي والدولي لمنطقة المتوسط وأكد على العديد من القضايا. أهمها[٩٦]:

- ان الأمن الإقليمي في المتوسط هي حقيقة واحدة لا تتجزأ ومترابطة مع امن اوروبا.
- الدعوة لتحييد المتوسط عن الصراع بين القوتين الأعظم.
- تحقيق السلام في المتوسط يتطلب :

أ. الوصول الى حل عادل وعملي لمشكلة الشرق الأوسط.

ب. ضرورة التعاون بين اوروبا الغربية والبلاد العربية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

الدعوات لتحييد البحر المتوسط

في أواخر الستينات واوائل السبعينات من القرن المنصرم تزايدت الدعوات من قبل العديد من الدول المتوسطية، لخروج أساطيل الدول العظمى من المتوسط وتحييده وجعله منطقة سلام. وانصب التركيز خلال هذه الدعوات على جعل البحر المتوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية على وجه الخصوص. فقد أكد العديد من المختصين على ان مياه البحر المتوسط لا تتجدد سوى مرة واحدة كل مائتي عام، وذلك معناه ان أي حادثة نووية او خطأ قد يقع ستتواصل آثاره التدميرية والكارثية مائتي عام كاملة[٩٧].

وانطلاقا من مقتضيات الأمن الإقليمي وحماية البيئة والحياة والحضارة وشعوب البحر المتوسط خرجت العديد من الأنشطة والدعوات لجعل البحر المتوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من ان البحر المتوسط ليس بحرا "إقليميا " انما بحرا "مفتوحا" او بحرا دوليا طبقا لقواعد القانون الدولي التقليدي، فان الدعوات لم تنقطع لتمييز المتوسط عن بقية أوضاع البحار الأخرى قانونيا. فهو بحر شبه مغلق، ومتوسط الحجم، وتطل عليه العديد من الدول المتشاطئة والتي ترتبط به اجتماعيا واقتصاديا. وفي هذا السياق برزت آراء ومواقف متوسطية تفيد ان من حق الدول المشاطئة له تملك هذا البحر تملكا جماعيا. وقد توافقت هذه المواقف مع دعوات ايطاليا سنة ١٩٦٨ في لجنة قاع المحيطات، التي أكدت على ان القواعد التي تطبق على المحيطات لا يمكن ان تطبق على البحار ذات المساحات المحدودة والتي من ضمنها

---

[٩٦] – عبد العال الباقوري. "فرنسا والعرب واسرائيل وامن البحر المتوسط ١٩٦٥-١٩٧٧". **شؤون فلسطينية**. عدد ٤٣. (١٩٧٥: ٧٩-٩٠). ص ٨١،٨٢.

[٩٧] – ثناء فؤاد عبد الله . "ازالة الاسلحة النووية من البحر المتوسط" . **السياسة الدولية**.عدد ٤٩. (١٩٨٨: ٢٢٥ - ٢٢٩) . ص ٢٢٥.

البحر المتوسط[٩٨]. وتوافق هذا مع الاتجاه دعوات مالطا التي جاءت تحت شعار "البحر المتوسط للمتوسطيين"[٩٩].

ولم يكن الموقف العربي بعيدا عن هذا الاتجاه، حيث اعتبرت الدول العربية خصوصا المتوسطية، ان التواجد العسكري الغربي بشكل عام، يشكل تهديدا للأمن العربي. لا سيما في ظل الانحياز الغربي، خصوصا الأمريكي لإسرائيل، واستمرار وتصاعد الصراع العربي-الإسرائيلي، وانعكاسات ذلك على الاستقرار الإقليمي، وسباق التسلح وامتلاك اسرائيل للاسلحة النووية[١٠٠].

وعلى الرغم من حالة التفتت الإقليمي لدول حوض المتوسط، واختلاف اولوياتها، الا ان الأوضاع التي نشأت، والتحديات المشتركة في المتوسط، جعلت مختلف الاطراف، لا سيما العربية والأوروبية تدعو الى تعزيز حوارهم من اجل تحقيق التعاون والسلام والأمن المتبادل. وتواصل العمل الحثيث، وتزايدت الدعوات الى تحييد البحر المتوسط واخراجه عن دائرة الصراع بين القوتين الأعظم وتحويله الى بحيرة عربية أوروبية ومنطقة سلام . فقد طالب مؤتمر القوى التقدمية والمناهضة للاستعمار الذي عقد في روما عام ١٩٦٩ والذي شاركت فيه ١٢ دولة متوسطية بسحب الأسطول السادس الأمريكي، واغلاق القواعد العسكرية في منطقة المتوسط.

وفي هذا الإطار عقد في عام ١٩٧١ مؤتمر تحت شعار "الامن في البحر المتوسط" ، وشاركت فيه كل من الدول التالية: ليبيا، الجزائر، مصر ، المغرب، سوريا، لبنان، مالطا، فرنسا، البانيا، يوغسلافيا. وقد دعى المؤتمر الى ضرورة تطهير البحر المتوسط من الأساطيل الأجنبية[١٠١]. وقد تقدمت ست دول متوسطية لطرح موقفها خلال مؤتمر هلسنكي للامن الأوروبي عام ١٩٧٥وأكدت على ضرورة خفض القوات العسكرية في منطقة المتوسط[١٠٢].

وقد برزت العديد من التباينات حول سبل تحقيق الأمن الإقليمي المتوسطي، حيث ان الدعوات لاستبعاد أي دور للقوى العظمى في المتوسط كانت غير واقعية. في وقت كان يرى البعض باستحالة السعي لاقامة منطقة سلام في البحر المتوسط دون مشاركة وتعاون القوى العظمى،

---

[٩٨] – محمد ابو العينين. "تحييد البحر الابيض المتوسط بالقانون الدولي والعلاقات الدولية". **قضايا عربية**. العدد الثاني- السنة الثانية. (١٩٨١: ٦١-٧٤).ص ٦٨،٦٩.

[٩٩] – عبد الله. ازالة الاسلحة النووية. ص٢٢٨.

[١٠٠] – عبد المنعم سعيد. محمد قدري سعيد. "ضبط التسلح جنوب البحر الابيض المتوسط (وجهة نظر عربية)". **السياسة الدولية**. عدد ١٠٩. (١٩٩٢: ٣٠-٤٣). ص ٣٣، ٣٨.

[١٠١] – ابو العينين. تحييد البحر الابيض المتوسط. ص ٢٢٩.

[١٠٢] – عبد الله. ازالة الاسلحة. ص ٢٢٩.

وذلك لترابط امن المتوسط بالاستراتيجية العالمية والأمن الأوروبي والأطلسي. وهذا امر واقع لا يمكن انكاره او تجاوزه[١٠٣].

ويذكر ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد رفضت كل هذه الدعوات لتحييد البحر المتوسط خلال فترة الحرب الباردة. حيث كانت تنظر بقلق لقرب الاتحاد السوفييتي للمنطقة، والتواجد العسكري السوفييتي الواسع في المتوسط يتطلب – من وجهة نظر امريكية- تواجد أمريكي واسع والاحتفاظ بالاسلحة النووية، كقوة ردع نووية امام الخطر السوفييتي[١٠٤].

وخلال مرحلة التسعينات وفي اعقاب حرب الخليج الثانية تجددت الدعوات لمعالجة مظاهر عدم الاستقرار في المنطقة وجعل المتوسط ، والشرق المتوسط منطقة منزوعة من السلاح النووي، واسلحة الدمار الشامل، ووسائل نقلها. وتم التطرق لهذه القضية في إطار لجنة خاصة للحد من التسلح من خلال المفاوضات متعددة الأطراف، المنبثقة عن مؤتمر مدريد، والتي بدأت عملها في موسكو عام ١٩٩٢[١٠٥].

الإطار المتوسطي بين الجغرافيا السياسية والاقتصادية

تواجه محاولات وضع إطار عام جامع لتعريف وتحديد نطاق الدول المتوسطية عدة صعوبات. فمن غير الممكن تقديم تعريف شامل يحظى باتفاق عام وإطار يحدد معالم وحدود "الكيان" المتوسطي . ويعزو البعض الغموض في تحديد إطار محدد للعالم المتوسطي الى عدة أسباب. أهمها [١٠٦]:

- غياب التماسك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الإقليم المتوسطي.
- عدم وجود منظمة او كيان متوسطي جامع.
- الافتقاد الى هوية سياسية او جغرافية مشتركة.
- التنوع والتباين بين الدول المتوسطية في عدة اوجه.

وتبرز هذه التباينات جغرافيا بتوزع الدول المتوسطية على ثلاث قارات (إفريقيا، اسيا، اوروبا)، اضافة الى الدول الجزيرية (قبرص ، مالطا). كما يظهر التباين لغويا وثقافيا، حيث تتعدد اللغات والاديان والاصول للشعوب المتوسطية.

---

١٠٣ – نفس المرجع.

١٠٤ – نفس المرجع.

١٠٥ – سعيد. ضبط التسلح. ص ٤٦.

١٠٦ – بني هونسون. "الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط". ترجمة هناء الشوربجي. **السياسة الدولية**. عدد ١١٨. (١٩٩٤: ٩٩-١٠٤). ص ٩٩، ١٠٠.

وقد حاول فرنان بروديل ان يتصدى لتحديد امتداد الكيان المتوسطي، والذي يتحدث عن المتوسط كحيز متحرك. وهو لا يوافق على تحديد الجغرافيين والجيولوجيين للمتوسط في حدوده الجغرافية المحددة، بل يشير الى ضرورة التعرف على "المتوسط الاكبر" الذي صنعه البشر والتاريخ بتجاوزهم للحدود والمناخ الى حيز الحركة الذي يمتد الى ابعد من شواطىء البحر وفي كل الاتجاهات. ويشير بروديل الى عشرات الحدود للمتوسط في آن معا، الحدود التي ترسمها السياسة والحضارة والاقتصاد والتاريخ[١٠٧].

واجمع العديد من الكتاب على تحديد معيارين في تناول نطاق الإطار المتوسطي، الاول جغرافي ، والآخر استراتيجي.

أولا: المعيار الجغرافي

وهو معيار تعتمد عليه العديد من الكتابات التي تهتم بدراسة الدول المتوسطية. وينطلق المعيار الجغرافي في تعريف دول المتوسط من *ان "كل دولة لها سواحل او منافذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية"*[١٠٨]. وتتكرر الإشكاليات في تحديد الدول المتوسطية المطلة على البحر المتوسط، بسبب وجود الأذرع الممتدة من البحر المتوسط، مثل البحر الادرياتيكي ، ووضع يوغوسلافيا بعد تقسيمها إضافة الى الدول المطلة على البحر الأسود. حيث تختلف الاراء في اعتبارها دولا متوسطية، وضمن هذا المعيار فان الآراء ترجح اعتبار هذه الأذرع (الأسود ، الادرياتيكي) امتدادا للبحر المتوسط[١٠٩].

ووفقا للمعيار الجغرافي تطل على مياه البحر المتوسط مجموعة من الدول التي تتفاوت بامتداد سواحلها المتوسطية. وهذه الدول تظهر على خريطة البحر المتوسط على التوالي من الغرب وفي اتجاه عقارب الساعة على النحو التالي: اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، يوغسلافيا[١١٠]، البانيا، اليونان ، تركيا، سوريا، لبنان، فلسطين –اسرائيل، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب بالاضافة الى جزيرتي مالطا وقبرص. انظر الخريطة التالية:

---

١٠٧ – بروديل . العالم المتوسطي. ص ٥٠.

١٠٨ – اسامة فاروق مخيمر. "تعريف الدولة المتوسطية: دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٩. (١٩٩٧: ٤٤-٥٤). ص ٤٣.

١٠٩ – نفس المرجع.

١١٠ – يوغسلافيا قبل التقسيم تضاف الدول التي انبثقت عن تفكك الاتحاد اليوغسلافي وهي (كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك) التي تدخل في عداد الدول المتوسطية.

حوض البحر المتوسط

عن أطلس مصر والعالم. بيروت: مؤسسة جيوبروجكتس، 1987 . صفحة 128-129

ثانيا: المعيار الاستراتيجي

ويدخل في إطار المعيار الاستراتيجي لتحديد الاطار المتوسطي العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والجيوبوليتية، التي تحدد نطاقا اكثر اتساعا للمتوسط الجيوبوليتي، من المتوسط الجغرافي. حيث تدخل وفقا لهذا المنظور العديد من الوحدات السياسية التي ليس لها سواحل او منافذ متوسطية.

فالمتوسط تبعا لهذا المعيار لا يقتصر على الدول التي لها جبهات بحرية تطل بها على البحر المتوسط. بل يتسع ليشمل دول اخرى في ضوء وجود مجموعة من المصالح والاهداف المشتركة لتتجسد عبر مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني والمصلحي من النواحي السياسية والاقتصادية[١١١]. وتبعا لهذا المفهوم فان بعض الاراء تعتبر دول الخليج العربي والعراق تدخل في نطاق المتوسط الجيوبوليتيكي، لاسباب اقتصادية واستراتيجية تتعلق بالمقدرات النفطية لهذه الدول. لاسيما ان نسبة كبيرة من صادرات الدول النفطية نحو الغرب تتدفق عبر انابيب الى سواحل المتوسط ومن ثم نحو الاسواق الغربية، او من خلال المتوسط ومعابره عبر ناقلات النفط التي تبحر من خلال المتوسط.

وبعض التعريفات تضيف اليمن في نطاق المتوسط الجيوبوليتي على اعتبار ان معظم تجارة اليمن تمر عبر المتوسط شمالا وغربا، مما يفسر المحاولات الجارية حاليا لالحاق اليمن في إطار الشراكة الأوروبية- المتوسطية[١١٢].

ووفقا لهذين المعيارين يمكن وضع مقاربة لتحديد مفهوم الدول المتوسطية على اعتبار انها الفاعل الرئيسي في نمط العلاقات والتفاعلات السائدة في المتوسط وهي "*مجموعة كيانات سياسية قانونية تمارس السلطة السياسية على مجموعة من الافراد في اقاليم معينة وتقع في قارات ثلاث هي: إفريقيا اسيا، اوروبا. اضافة الى دولتين في وسط البحر هما قبرص ومالطا*"[١١٣].

اما تحديد الإطار المتوسطي من وجهة نظر اوروبية، فان اتجاهات أوروبا نحو المتوسط كانت في الماضي تتسم بالغموض. من خلال وجود عدد من السياسات المختلفة الموجهة نحو دول بعينها من المتوسط او مجموعة من الدول، الامر الذي كرس فكرة وجود اقاليم مختلفة تحيط البحر المتوسط ، مما حال دون وجود اتفاق عام اوروبي حول هذا المفهوم، وأدى بالتالي الى فشل هذه السياسات الأوروبية نحو البحر المتوسط[١١٤].

---

[١١١] – مخيمر. تعريف الدول المتوسطية. ص ٤٦.

[١١٢] – ابو العز. توازنات القوى. ص ٨.

[١١٣] – مخيمر. تعريف الدولة المتوسطية. ص ٤٤.

[١١٤] – هونسون. الاتحاد الأوروبي. ص ١٠٠.

وينطلق الاتحاد الأوروبي في مشروع الشراكة الأوروبية– المتوسطية الذي انطلق عام ١٩٩٥ في تحديد الإطار المتوسطي في ضوء مفهوم يجمع بين المعيارين الجغرافي والوظيفي ضمن الرؤية الأوروبية الجديدة لمستقبل التعاون المتوسطي. وتركز اوروبا ضمن هذا الاطار على نظام "التفاعلات في الإقليم" ، بحيث تسقط دول متوسطية، وتضاف اخرى للإطار المتوسطي[١١٥]. ويصبح الحيز المتوسطي بالمفهوم الأوروبي حيزا متحركا تفرضه اعتبارات عديدة أهمها تطور علاقاتها مع المنطقة المتوسطية، سواء الاقتصادية والسياسية والامنية. وبالتالي تختلف عدد الدول المتوسطية عن المعيار الجغرافي، حيث – يتسع ويضيق– وفقا لرؤية اوروبا ومصالحها واهدافها من وراء التعاون المتوسطي، وتدخل بعض الدول في نطاق المتوسط ضمن المفاهيم الاستراتيجية الاوروبية وقربها من الدول المتوسطية. كما هو الحال مع الاردن، على سبيل المثال، رغم انه لا يوجد له ساحل مطل على البحر المتوسط، فان الاتحاد الأوروبي يسعى لتنشيط علاقاته معه ضمن البعد المتوسطي في شتى المجالات. وتفسر المبررات لادخال الاردن في السياسة الأوروبية– المتوسطية، لدوافع سياسية لها علاقة بأوضاع وتطورات الصراع العربي– الاسرائيلي، ومظاهر عدم الاستقرار في المنطقة، والدور الاردني "المعتدل والمتوازن" في هذا الصراع [١١٦]. فيما استبعدت ليبيا –المتوسطية– من نطاق الشراكة الأوروبية – المتوسطية منذ بدايات انطلاقتها وذلك لاسباب سياسية لها علاقة بتطورات قضية "لوكربي"[١١٧].

وقد اظهرت طبيعة التفاعلات المتوسطية ان حدود المتوسط تتسع وتضيق في ضوء اعتبارات جغرافية واعتبارات جيوسياسية وجيواقتصادية. وقد تحكمت هذه الاعتبارات في نطاق العلاقات المتوسطية مع مختلف القوى الاقليمية والدولية ، ضمن رؤية تحقق مصالح مختلف الاطراف التي فرضت حضورها في الاقليم المتوسطي وساهمت في تفاعلاته. وهذا ما يبدو جليا من خلال استعراض الامتداد الجغرافي لمشروع الشراكة الاوروبية – المتوسطية، من الخريطة التالية:

---

[١١٥] – السيد سليم . التوازنات الدولية. ص ٦.

[١١٦] – روبرتو البوني. "البحر الابيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص الاقليمية مقابل الكونية" السياسة الدولية. عدد ١١٨ . (١٩٩٤: ٦٦-٦٧) . ص ٦٦.

[١١٧] – في اعقاب قرار مجلس الامن بتعليق العقوبات المفروضة على ليبيا بعد تسليم المتهمين في قضية لوكربي ، تم دعوتها لحضور فعاليات واجتماعات الشراكة الأوروبية– المتوسطية بصفة مراقب تمهيدا لضمها كعضو فاعل في إطار هذه الشراكة .

*european commission .The Baracelona Process.Luxembourg: office for official publications.2000.

الفصل الثاني

توجهات اوروبا المتوسطية
في ضوء التحولات العالمية
والتحديات القادمة من المتوسط

لم يكن مصطلح الشراكة الأوروبية – المتوسطية فحسب هو مثار لاهتمام الدوائر العلمية والأكاديمية والأوساط السياسية والدبلوماسية سواء أكانت عربية ام أوروبية، بل شهدت منطقة المتوسط والعلاقات التي سادت فيها زخما من المصطلحات المتعددة والتي استخدمت لوصف طبيعة العلاقات والمبادرات في المنطقة. ومن اهم هذه المصطلحات : الرؤية المتوسطية ، التوجه المتوسطي، الفكرة المتوسطية ، الفضاء المتوسطي، الدعوة المتوسطية ، السياسة المتوسطية ، الحوار المتوسطي، المجال المتوسطي، منتدى المتوسط والحوار العربي – الاوروبي واخيرا، مشروع الشراكة الأوروبية- المتوسطية[1].

وقد اظهرت هذه المصطلحات مدى الاهتمام وكثرة المبادرات التي أطلقت عبر التاريخ المعاصر للمنطقة المتوسطية. حيث تناولت هذه المبادرات طبيعة العلاقات والتفاعلات على جانبي المتوسط سواء من حيث المفهوم او الأدبيات التي تنظم هذه العلاقات والتفاعلات.

ولم يأت المشروع المتوسطي في برشلونة عام ١٩٩٥ منقطعا عن خلفياته التاريخية ومقدماته بل كانت له حلقات سابقة وتطورات وصيغ ومبادرات سواء على صعيد العلاقات الثنائية، او مستوى المبادرات الجماعية والتي جاءت في مجملها لتنظم نسق العلاقات بين ضفتي المتوسط.

وشهدت العقود الثلاثة الاخيرة العديد من المبادرات سواء على صعيد العلاقات العربية – الأوروبية او ضمن البعد المتوسطي. وتركزت هذه المبادرات في مسارين رئيسيين هما : مسار الحوار العربي– الأوروبي، ومبادرات التعاون والمشاريع المتوسطية. وقد شكلت التحولات العالمية والتحديات القادمة من المتوسط حافزا لأوروبا لاعادة صياغة سياستها الخارجية نحو العديد من المناطق ، وفي مقدمتها المنطقة المتوسطية التي تشاركها التاريخ والجغرافيا والتحديات والمصالح المشتركة.

وضمن هذا السياق جاء مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية في ظل نمط جديد من العلاقات الشاملة بين الاتحاد الأوروبي الموحد والاقليم المتوسطي، فرضتها المتغيرات الاقليمية والدولية.

---

[1] – نادية محمود مصطفى. **مصر ومشروعات النظام الاقليمي الجديد في المنطقة**. (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧) . ص ٤١٨.

العلاقات العربية – الأوروبية (من الحوار الى الشراكة)

ارتبط مفهوم العلاقات بين الوطن العربي وأوروبا منذ بدايات القرن الماضي، وفي أعقاب الحرب العالمية الاولى بالتواجد الاستعماري لدول أوروبا في مناطق واقطار عديدة من الوطن العربي. وجاء هذا التواجد ضمن صيغ مختلفة (محميات، مناطق انتداب ونفوذ) والتي استخدمت الأساس كشعار لتبرير الغايات الاستعمارية الاوروبية وتحقيق مصالح الدول الأوروبية المختلفة على حساب المناطق والشعوب التي خضعت للاستعمار.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، وخروج أوروبا منهكة القوى من هذه الحرب، وبروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في ظل نظام تباين ثنائي القطبية، اخذ الدور الاوروبي يتضاءل وينحسر، وبدأت مناطق النفوذ والانتداب تتهاوى.

وقد دخلت العلاقات العربية – الأوروبية بعد ذلك في حالة من الجمود خصوصا مع مرحلة الخمسينات حتى منتصف الستينات من القرن العشرين. وفي اعقاب حرب ١٩٦٧، وتصدر القضية الفلسطينية من جديد الاهتمام الدولي، تجدد الاهتمام الأوروبي عموما والفرنسي على وجه الخصوص (عهد ديغول) بالمنطقة العربية. وفي اعقاب ذلك بدأت تصدر دعوات لضرورة احياء العلاقات الأوروبية- العربية ضمن نمط جديد وسياق جديد. والتي تجسدت فيما بعد في نطاق مسيرة الحوار العربي – الأوروبي .

انطلاقة الحوار العربي – الأوروبي

استخدم مفهوم "الحوار" (Dialogue) كصيغة لمعالجة أوضاع لم يتم حلها، وبقيت كلمة الحوار غامضة الى حد كبير في مفهوم علم السياسة. واستخدمت في العلاقات الدولية للدلالة على جهود تبذل من قبل اطراف الحوار لتناول قضايا معينة ، لكنها تبقى اقل من المحادثات والمفاوضات[٢]. وجاءت فكرة الحوار العربي – الأوروبي كخلاصة لجهود نخبة من المثقفين الفرنسيين ، وفي مقدمتهم المفكر السياسي الفرنسي اندريه مالرو عام ١٩٧١ [٣].

وقد استخدمت كلمة الحوار لاول مرة في العلاقات العربية - الأوروبية بشكل رسمي من قبل ميشيل جوبير (وزير خارجية فرنسا الأسبق) عام ١٩٧٣ ، وخرجت الى حيز الوجود واكتسبت صفة مؤسسية في عام ١٩٧٣ مع الانطلاقة الفعلية للحوار العربي – الأوروبي.

---

[٢] – صارم. من الحوار الى الشراكة. ص ١٣٠.

[٣] – جمال شلبي. **العرب واوروبا (رؤية سياسية معاصرة)**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠). ص ٨٠.

واتفقت معظم الآراء على ان حرب عام ١٩٧٣ والازمة النفطية قد شكلت نقطة تحول جذرية في علاقات العالم العربي بدول أوروبا الغربية. فلاول مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي تنجح الدبلوماسية العربية في تطبيق استراتيجية الربط بين تدفق النفط ومواقف الدول الغربية من هذا الصراع. واقترن ذلك بالنجاح العسكري النسبي للعرب خلال الحرب وازمة الطاقة العالمية، التي هزت العالم امام المخاطر التي قد يسببها الحظر النفطي العربي. وقد دفع ذلك بأوروبا الى اتخاذ موقف مستقل عن الموقف الامريكي، وتدعو الى وقف اطلاق النار وتطبيق قرارات مجلس الامن بهذا الخصوص[٤]. واظهر استخدام العرب لسلاح النفط وارتفاع اسعاره في السوق العالمية وما سمي من قبل العديد "بالصدمة النفطية" بان للعرب قوة اقتصادية في هذا الشأن يمكن استخدامها في السياسات العالمية في خدمة قضايا العرب. وقد كانت أوروبا الصناعية اول من تحمل الاثار السلبية لهذه الازمة العالمية، حيث ولد ذلك موقف اوروبي يدعو لضرورة تحقيق التعاون والتقارب مع العالم العربي. وجاءت مبادرة الطرف الاوروبي نحو الحوار من خلال تجسيد "نظرية المصالح" في العلاقات الدولية لضمان الحصول على الامدادات النفطية ومعالجة أوضاع الشرق الأوسط التي تلقي بظلالها على اوروبا إضافة الى أهمية المنطقة العربية في التبادل التجاري وسوق للصادرات الأوروبية[٥]. وقد تداخلت دوافع الحوار العربي – الأوروبي بين الاقتصادية والسياسية والأمنية، اما الجانب العربي فكان يسعى نحو موقف أوروبي اكثر تطورا بالنسبة للصراع العربي– الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ، ومحاولة الاستفادة من القدرات الأوروبية الاقتصادية والتكنولوجية في دعم اقتصاد الدول العربية.

انطلق الحوار العربي – الأوروبي بموجب مبادرة فرنسية في لقاء كوبنهاغن في الفترة من ١٠-١٤ كانون الاول ١٩٧٣. حيث قررت الجماعة الأوروبية بعد ذلك فتح الحوار الرسمي مع الدول العربية، وجاء موقف مجلس جامعة الدول العربية مرحبا بالدعوات الأوروبية.

وجاء انطلاق الحوار العربي – الأوروبي في ظل اختلاف اولويات الطرفين من وراء هذا الحوار. فالطرف العربي كان يتطلع الى ضمان دعم الجماعة الأوروبية وحثها على اتخاذ موقف مساند للعرب في الصراع العربي– الاسرائيلي، بينما كانت الدوافع الاقتصادية هي الحافز الاساسي للطرف الأوروبي[٦] .

---

[٤] – مروان البحيري. **النفط العربي والتهديدات الامريكية بالتدخل ١٩٧٣–١٩٧٩**. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠). ص ١٦. ١٧.

[٥] – شلبي . العرب واوربا. ص ٨٠.

[٦] – بشار خضر. **أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)** . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣). ص ٩٥.

قضايا الحوار ومراحله

عالجت مسيرة الحوار العربي – الأوروبي العديد من الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، والتي تراوحت بين القضايا السياسية والاقتصادية في ضوء اختلاف اولويات الطرفين:

أ. الملف السياسي

تركز الاهتمام العربي في الحوار على الجانب السياسي، والذي كان ينصب بالاساس على ما يلي:

- البحث عن موقف أوروبي مساند لمواقف العرب والحقوق الوطنية الفلسطينية، والضغط على اسرائيل للانسحاب من الاراضي العربية المحتلة.
- تقليل الانحياز الأوروبي لاسرائيل وتعزيز العزلة الدولية عليها.
- دعم اوروبي في التوصل لسلام شامل وعادل في الشرق الاوسط.

وقد عرض الطرف العربي بشكل مفصل الموقف العربي في الاجتماع الاول للجنة العامة للحوار في عام ١٩٧٦ حول القضية الفلسطينية واهمية الجانب السياسي من الحوار مع التأكيد على ارتباطه الوثيق بالجانب الاقتصادي[٧].

وقد ابدت اوروبا تفهما لاهمية الموقف السياسي على اعتبار ان ارتباط تدفق النفط باسعار معتدلة يتطلب خلق حالة من الاستقرار السياسي في المنطقة. ولم يكن الموقف الأوروبي ينحو نحو اتخاذ موقف حازم او واضح، بل حاولت الجماعة الأوروبية تحقيق سياسة متوازنة بين الطرفين العربي والاسرائيلي.

وظهرت بوادر الموقف الأوروبي من خلال تبني بعض المواقف المتعلقة بالنزاع العربي – الاسرائيلي، بالاستناد على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة مثل قرار (٢٤٢). فيما اقرت الجماعة الأوروبية لاول مرة "بالحقوق المشروعة للفلسطينيين" في اعلان ٦ تشرين ١٩٧٣ وتطور الموقف الأوروبي لاحقا بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية حتى الاقرار بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة.

ب. الملف الاقتصادي

مثل الجانب الاقتصادي اولوية للجماعة الأوروبية في ملفات الحوار والتي انصبت بالاساس على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية. وقد هدف هذا التعاون الى ما يلي: [٨]

---

[٧] – محمد خالد الازعر. **الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية**. (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث، ١٩٩١). ص ١٥٦.

- دمج الاقتصاديات العربية النامية بالاقتصاديات الأوروبية المتطورة.
- دعم اقتصاديات هذه الدول بمشروعات استثمارية أوروبية.
- بحث ملفات التعاون العلمي والتكنولوجي والزراعة والتنمية.

وقد ساهمت معطيات التبادل التجاري المتزايد بين العرب والأوروبيين، في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. حيث شهدت معدلات التبادل التجاري العديد من الاختلافات في المعطيات الكمية والنوعية بسبب تقلب الاوضاع السياسية وتذبذب اسعار النفط كمورد اساسي يصدره العرب لأوروبا[٩]. وقد ازداد حجم الاستيراد للسوق الأوروبية المشتركة القادمة من البلدان العربية. فقد ارتفعت من ٢,٣٨ مليار ايكو عام ١٩٦٠ الى ٣٥،١٦ مليار ايكو سنة ١٩٩٥ [١٠]. وتركز الاستيراد بالاساس على النفط، السلعة الاساسية للدول العربية النفطية والمورد الرئيسي للاتحاد الأوروبي. والذي يلبي معظم الاحتياجات النفطية من الدول العربية (خصوصا السعودية ، الجزائر، ليبيا).

وشهدت صادرات السوق الأوروبية المشتركة للدول العربية، ارتفاعا كبيرا ايضا . فبعد ان بلغت ١٠ مليار ايكو سنة ١٩٧٠ وصلت الى حوالي ٤٧ مليار ايكو عام ١٩٩٥ [١١]. وقد اقترن ارتفاع حجم التبادل التجاري بين أوروبا والعالم العربي، بتوجه أوروبا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العالم العربي. وجاء هذا التوجه عبر اتفاقيات ثنائية مع دول ومؤسسات عربية مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. علما ان الميزان التجاري بقي يميل بشكل عام لصالح أوروبا.

مراحل الحوار

مر الحوار العربي – الأوروبي بالعديد من المراحل المتفاوتة،من حيث الزخم والنشاط والتسارع في مسيرة الحوار. حيث وصفت الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ بانها مثلت مرحلة الذورة بالنسبة لتطور الحوار. امتازت تلك الفترة باستقرار في اسعار النفط وظهور مواقف أوروبية ايجابية من القضية الفلسطينية لا سيما إعلان لندن ١٩٧٧ ، ومن ثم اعلان البندقية ١٩٨٠، والتي دعت الى منح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحل عادل لقضية الشرق الاوسط.

---

[٨] – صارم. من الحوار الى الشراكة. ص ١٣٢.

[٩] – بشارة خضر. "الحوار الاقتصادي العربي- الأوروبي نشأته، حاضره ، مستقبله".**العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها**.(باريس: مركز الدراسات العربي – الاوروبي، ١٩٩٧) . ص ٦٤.

[١٠] – نفس المرجع . ص ٦٥.

[١١] – نفس المرجع.

وقد جاءت مرحلة الثمانينات من القرن المنصرم لتشهد تراجعا في نشـــاط الحـوار حيـث اتصفت مواقف أوروبا بالتردد والغموض، خصوصا خلال فترة الاجتياح الاسرائيلي للبنـــان عام ١٩٨٢. ولم تخرج المواقف الأوروبية في حينه عن الادانة بدون اقران ذلـك بمواقـف حقيقية وفاعلة.

ومع بداية التسعينات وفي اعقاب التطورات العالمية والاقليمية، بدأت أوروبا تتجه نحو تفعيـل علاقاتها نحو المنطقة العربية، مع التركيز على البعد المتوسطي.

الحوار ومرحلة الجمود (تقييم النتائج)

جاء تطور العلاقات بين العرب وأوروبا عبر مسيرة الحوار لتتأثر بـــالعديد مـن العوامـل والاحداث الاقليمية والدولية. وقد مر هذا الحوار بمراحل متباينة من الزخم والتواصـــل مـع بعض المراحل والانقطاع في مراحل اخرى. وقد عزى بعض المراقبين تراجع الحوار وفقدانه فعاليته في بعض المراحل لعدة اسباب. اهمها[١٢]:

- تفكك الاجماع العربي بعد كامب ديفيد.
- تحرر الجماعة الأوروبية من الضغوط العربية التي كانت سائدة مع انطلاقة الحوار بعـد حرب ١٩٧٣ ، والازمة النفطية.
- ضغوط وجهود الولايات المتحدة الامريكية لاجهاض ومواجهـة التقـارب الأوروبـي – العربي، ومحاولات أوروبا لانتهاج سياسة استقلالية في المنطقة.
- علاقات أوروبا المتميزة مع اسرائيل بقيت تثقل عليها من التوجه نحو مواقـف واضحـة وحاسمة، مما ولد الاحباط لدى الاطراف العربية من امكانيـة نشـوء موقـف أوروبـي متوازن.
- الحرب العراقية – الايرانية وتدهور دور منظمة اوبك (Opec).

مع نهاية الثمانينات تجددت محاولات احياء الحوار بمبادرة فرنسية، خـلال رئاسـة فرنسـا للمجموعة الاوروبية حيث عقد اجتماع وزاري اوروبي – عربي، تلى ذلـك انعقـاد اللجنـة العامة للحوار في مدينة بون ١٩٩٠ [١٣].

---

[١٢] – عبد الوهاب الرشدان. العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير. (ابو ظبي: مركز الامارات للدارسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨) . ص ٢١.

[١٣] – Agence Europe. "Euro- Arab Dialog". Internet . www. Meda.be/en/

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

وقد شهدت فترة التسعينات وفي اعقاب حرب الخليج الثانية حالة من الجمود في مسيرة الحوار العربي – الاوروبي. حيث اصبحت مسار العلاقات العربية – الاوروبية تسير في اتجاهين. وهما:

١. اتفاقية التعاون المشتركة مع المنطقة الخليجية ومجلس التعاون الخليجي ابتداء من عام ١٩٨٨.
٢. العلاقات مع الدول المتوسطية والتي تجسدت فيما بعد في اطار مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية عام ١٩٩٥.
٣. انماط اخرى من العلاقات على صعيد بعض المنظمات والمؤسسات والحوار البرلماني في فترات متباعدة.

ويلاحظ ان الحوار العربي – الاوروبي قد مر بمراحل من الانتعاش والحيوية خلال مسيرته. وان ما ألم به من اخفاق وجمود في بعض المراحل كان نتيجة لبعض الظروف والتطورات المحلية والاقليمية والدولية. وعلى الرغم من ذلك فانه قد وضع ارضية واساس للتعاون العربي – الأوروبي في مرحلة تاريخية حافلة بالتطورات والتغيرات الاقليمية والدولية، ومهدت بين الطرفين الطريق امام اطلاق مبادرات جديدة لتنظيم العلاقات ويمكن تسجيل الملاحظات التالية حول مسيرة هذا الحوار ، اهمها:

أ. على الصعيدى الاقتصادي

ربط العديد من المراقبين بين صيغة الحوار والدوافع الأوروبية نحو ضمان استمرار تدفق النفط وباسعار مناسبة. وقد نظر الطرف العربي بشك حول جدية الطرف الأوروبي في مساعدة اقتصاديات الدول العربية على تطوير اقتصادياتها. لا سيما في مجال الاستثمارات والتجارة والنقل والتكنولوجيا التي كان يطمح الطرف العربي للحصول عليها، والنتائج الحاصلة في هذه المجالات تفيد بمحدودية ما تم انجازه. وقد وضعت في هذا المجال مقاربة تفيد *"بان أوروبا تقترب من الموقف العربي عندما يكون في ذروة تأثيره (الصدمات النفطية ، وتراكم البترودولار) ويبتعد عنه عندما تنهار اسعار النفط وتنخفض، او عندما يفقر الوطن العربي وذلك من خلال متابعة بيانية للمطابقة بين الامرين"* [١٤].

ب. على الصعيد السياسي

رغم التقدم الذي حصل على مواقف أوروبا من الصراع العربي – الاسرائيلي، الا انه استمر في اتخاذ مواقف تتسم بالتردد وعدم الحزم والوضوح . فيما بقي بعيدا عن التدخل الفعلي

---

[١٤] – خضر. أوروبا والوطن العربي. ص ١١٥.

والحقيقي في مجريات هذا الصراع ومقتصرا على اطلاق المواقف والبيانات التي تخرج عن نطاق المواقف اللفظية.

مشاريع التعاون عبر المتوسط (مبادرات اولية)

ان محاولات تحقيق انواع من التعاون والتفاعل على المستوى الاقليمي بين دول البحر المتوسط ليست ظاهرة جديدة. فقد تعددت الجهود والمبادرات التي هدفت الى وضع اطار لهذا التعاون سواء في المجالات السياسية او الاقتصادية او الامنية والعديد من المجالات الاخرى. وقد لوحظ ان مفهوم السياسة المتوسطية كان غائبا عن اذهان من صاغوا معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٧. وبالتالي لم تحظى دول المتوسط باهتمام الجماعة الأوروبية في اطار سياسة شاملة الا مع نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن المنصرم. حيث اشار التقرير العام الثاني للجماعة الأوروبية الى اهمية العلاقات مع الدول الواقعة في حوض المتوسط.

وقد تمت الموافقة على المفاهيم الجديدة للسياسة المتوسطية خلال قمة باريس عام ١٩٧٢، حيث رسمت رؤية أوروبا لعلاقاتها مع دول المتوسط التي انبثق عنها فيما بعد ما سمي بـ "السياسة المتوسطية" للجماعة الأوروبية. وبموجب هذه السياسة تم تقسيم دول البحر المتوسط الى ثلاث مناطق. وذلك على النحو التالي[١٥]:

- منطقة المغرب العربي وتضم: تونس ، والجزائر، المغرب.
- منطقة المشرق العربي وتضم: مصر، سوريا، لبنان ، الاردن.
- المنطقة الأوروبية وتضم: اليونان، اسبانيا، البرتغال، جزيرتي قبرص ومالطا، يوغسلافيا – قبل التقسيم– والبانيا بالاضافة الى اسرائيل.

وقد تحدد مسار التعاون بين دول المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية من خلال مسارين رئيسيين ، الاول: سلسلة من الاتفاقيات الثنائية للمساعدات والتجارة بين المجموعة الأوروبية وبين عدة دول جنوبي وشرقي البحر المتوسط. والثاني: اتفاقات عامة واسعة النطاق على شكل مؤتمرات او منتديات، تناولت العديد من القضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية لدول حوض المتوسط.

---

[١٥] – درية شفيق بسيوني . "الدور الأوروبي في مصر". شبكة الانترنت. www.mersinfo.com.

اتفاقيات التعاون بين أوروبا ودول المتوسط

ان محاولة تحليل تطور العلاقات الأوروبية المتوسطية ومشاريع التعاون يقتضي تناول الاتفاقيات التي وقعت بين أوروبا ودول المتوسط منذ نهاية الستينات الى بداية التسعينات من القرن المنصرم. وقد هدفت هذه الاتفاقيات الى تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول المجموعة الأوروبية ودول المتوسط، تحت شعار المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول حوض المتوسط من خلال التعاون الاقتصادي والمالي والتقني.

أ. الجيل الاول من الاتفاقيات (مرحلة نهاية الستينات)

مع بداية مرحلة الستينات من القرن العشرين كانت دول المتوسط العربية تخرج من صيغة علاقات الاستعمار مع الدول الأوروبية، التي بدأت مع منتصف الستينات تعيد تنظيم هذه العلاقات عبر اتفاقيات التعاون مع البلدان المتوسطية. وقد كان لبنان البلد العربي المتوسطي الاول الذي وقع اتفاقية تجارية مع الجماعة الاوروبية عام ١٩٦٥[١٦]. وتبع ذلك توقيع اتفاقا مع كل من تونس والمغرب عام ١٩٦٩ والتي اتاحت فتح الاسواق الأوروبية امام المواد والمنتجات المصنعة او نصف المصنعة بدون رسوم جمركية فيما خضعت المنتجات الزراعية لرسوم مخفضة[١٧].

وقد تميز هذا الجيل من الاتفاقيات بالتركيز على البعد الثنائي في العلاقات من خلال ربط الاقطار العربية- المتوسطية كل على حده مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع اعطاء، الاهمية لبلدان المغرب العربي [١٨].

ب. الجيل الثاني من الاتفاقيات (مرحلة السبعينات).

مع بداية السبعينات من القرن العشرين بدأت مفاوضات لتوقيع اتفاقيات جديدة او تجديد ما تم توقيعه في السابق من اتفاقيات. حيث وقعت العديد من الاتفاقيات عامي ١٩٧٦و ١٩٧٧. وشملت الاتفاقيات اقطار المغرب العربي وبلدان المشرق العربي واسرائيل، اضافة الى بلدان جنوب أوروبا والتي لم تكن قد انضمت بعد للمجموعة الأوروبية. وقد عملت هذه الاتفاقيات على تنظيم العلاقات بين كل من (سوريا ، مصر، لبنان، تونس ، الجزائر ،المغرب والاردن) مع دول المجموعة الأوروبية، وهدفت الى دعم جهود التنمية في البلدان المتوسطية وتشجيع

---

[١٦] – سبقه اتفاق تجاري تفضيلي عقد بين الجماعة الأوروبية واسرائيل عام ١٩٦٤ وتم تجديده عام ١٩٧٠.

[١٧] –صارم. من الحوار الى الشراكة. ص ١٧٣.

[١٨] – فتح الله ولعلو. **المشروع المغاربي والشراكة الاورومتوسطية**.(الدار البيضاء: دار توبقال النشر، ١٩٩٧). ص ١٧٠.

التعاون والاستثمار والتبادل التجاري. وتطرقت هذه الاتفاقيات الى العديد من القضايا مثل الهجرة، والتعاون في باقي الميادين التقنية والمالية[١٩].

ج. مرحلة الثمانينات وبداية التسعينات

تركز الاهتمام الأوروبي خلال هذه الفترة على اولويات توسيع عضوية المجموعة الأوروبية وتجسدت بانضمام ثلاثة دول أوروبية هي اليونان ١٩٨١، اسبانيا والبرتغال ١٩٨٦ للمجموعة الأوروبية . وتم في نهاية الثمانينات مراجعة العديد من الاتفاقيات مع الدول المتوسطية واصبحت أوروبا اقل حماسة للتوجه نحو دول المتوسط. وفرضت في هذا الاطار العديد من القيود الجمركية على المنتجات القادمة من جنوب وشرق المتوسط خصوصا الزراعية منها. واقترن ذلك بمنح تركيا وقبرص واسرائيل شروطا افضل في مجالات التبادل التجاري.[٢٠]

ومع بداية التسعينات بدأت الجماعة الأوروبية اعادة تقييم سياستها المتوسطية في ضوء المتغيرات الجارية حيث اعلنت عن بوادر سياسة أوروبية جديدة نحو دول المتوسط تتضمن مساعدات مالية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦.

وتجدر الاشارة الى سلسلة الاتفاقيات السابقة التي ابرمت خلال المراحل السابقة التي تضمنت العديد من البروتوكولات التي تعهدت فيها أوروبا بتقديم مساعدات مالية وفنية لدول جنوب شرق المتوسط حيث غطت هذه المساعدات الفترة من ١٩٧٨ – ١٩٩٦، وقدرت بحوالي (٥٠٧٧) مليون ايكو على شكل منح وقروض[٢١] . وقد لوحظ في هذه المساعدات تفضيل دول المغرب العربي على دول المشرق العربي في برامج الدعم سواء من حيث المنح او القروض[٢٢].

ويمكن تسجيل العديد من الملاحظات حول سلسلة الاتفاقيات التي عقدت بين المجموعة الأوروبية ودول جنوب وشرق المتوسط . ومن اهم هذه الملاحظات:

١. ان محصلة هذه الاتفاقيات لم تساهم في تطور العلاقات الأوروبية- المتوسطية، ولم يلمس تحسن يذكر في اوضاع دول المتوسط خصوصا العربية منها. وبقيت معدلات التبادل التجاري

---

[١٩] – نفس المرجع. ص ١٧١.

[٢٠] – ولعلو . المشروع المغاربي. ص ١٧١.

[٢١] –صارم . من الحوار الى الشراكة. ص ١٨٥ . عن البنك الاوروبي للاستثمار.

[٢٢] – نفس المرجع.

والتقدم الاقتصادي تميل لصالح شمال المتوسط على حساب الجنوب والشرق. ولم تصل هذه الاتفاقيات الى غاياتها ويعزى ذلك الى اسباب اهمها[٢٣]:

أ. التقلبات التي عمت الاقتصاد العالمي اثرت سلبا على امكانيات النجاح في تنفيذ هذه الاتفاقيات.

ب. الاصرار الأوروبي على ابقاء السياسات الحمائية على العديد من المنتجات لا سيما الزراعية.

ج. تراجع حركة انسياب التبادل التجاري.

د. وضع قيود على الهجرة من جنوب وشرق المتوسط، خصوصا المغاربية.

٢. غياب سياسة متكاملة ومتوازنة للعلاقات بين دول أوروبا ودول المتوسط. حيث ان بعض الدول حظيت بمزايا عديدة من خلال علاقاتها مع أوروبا والبعض الاخر لدية اتفاقيات تفضيلية او غير تفضيلية في مجال التبادل التجاري.

٣. رغم تعدد الاتفاقيات، فان النتائج بقيت محدودة على الصعيد الاقتصادي. حيث عجزت اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط ان تحقق التقدم المطلوب. وبرامج المساعدات لم تؤدي الى النتائج المنتظرة، وذلك نظرا لضخامة حاجات المنطقة المتوسطية مقارنة بالاقتصاديات الأوروبية.

المؤتمرات والمبادرات والمنتديات الجماعية لدول المتوسط

عقدت العديد من المؤتمرات والمنتديات واطلقت العديد من المبادرات والمشاريع والتي تناولت في مجملها قضايا مطروحة في الاقليم المتوسطي. وقد تناولت هذه المبادرات العديد من القضايا مثل ارساء التعاون في المتوسط ومرورا بالامن ومظاهر عدم الاستقرار السياسي، اضافة الى قضايا اخرى مثل البيئة. وفيما يلي اهم هذه المبادرات:

١. فكرة اقطار حوض البحر المتوسط الغربي ضمن صيغة (٥+٥)

طرحت هذه الفكرة لاول مرة من قبل الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران عام ١٩٨٣، وخرجت الى حيز الوجود وعقدت اولى الجولات في مدينة مرسيليا الفرنسية. وشارك في هذا المنتدى خمسة اقطار من المجموعة الأوروبية، وهي : اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، البرتغال، مالطا . واقطار المغرب العربي ،وهي : الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا. وقد اكتسبت هذه المبادرة صفة مؤسساتية تحت شعار "تحقيق التنمية والاستقرار في الحوض

---

[٢٣] – نفس المرجع. ١٨٧-١٩١.

الغربي للبحر المتوسط". ويهدف المنتدى حسب ما يؤكد (جاك هانتزنجر)[٢٤] " الى ان "يجمع *في اطار غير حكومي غير محدد الشكل وحر. وسيصب في مصلحة الدول المعنية واهتماماتها وبمشاركة اوساط سياسية واجتماعية جامعيين وخبراء من البلدان الأوروبية والمغاربية في الجزء الغربي من البحر المتوسط... وصولا الى تنمية التعاون والتبادل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... ليسهم في تسهيل وتنمية الحوار والتعاون في البحر المتوسط بين المجتمعات والدول المتشاطئة"*[٢٥].

وقد دخل هذا المشروع مع بداية التسعينات في مرحلة من التردد والتباطؤ بعد اتجاه أوروبا في سياساتها وأولوياتها نحو وسط وشرق أوروبا ونتائج حرب الخليج. واقترن مع ذلك تراجع مغاربي عن الحماسة نحو المشروع بسبب موقف اوروبا خصوصا فرنسا من حرب الخليج. وفي الاونة الاخيرة بدأت تصدر بعض الدعوات الاوروبية والمتوسطية التي تدعو الى تفعيل هذه المبادرة واعادة الحياة الى انشطتها.

٢. المشروع الايطالي الاسباني لعقد "مؤتمر للامن والتعاون المتوسطي"

عكس نجاح "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي" كاطار اقليمي، نفسه على امكانيات محاكاة هذا النموذج في اطار اقليمي متوسطي، بما قد يسمى "مؤتمر الامن والتعاون في البحر المتوسط". فقد بادرت ايطاليا بالدعوة الى محاولة تأطير الارتباط الامني بين المتوسط وأوروبا، وبما يعزز التفاعل والتعاون الاقليمي في المتوسط حول كافة القضايا المطروحة .وطرحت الفكرة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، ونصت على عقد مؤتمر على غرار مؤتمر الامن والتعاون الأوروبي. على ان يضم اضافة للدول الاوروبية – المتوسطية الولايات المتحدة ودول الخليج. ولم يدخل هذا الاقتراح حيز التنفيذ لمعارضة بريطانيا وامريكا وفرنسا المشروع. حيث فضلت الاخيرة التركيز على العمل المشترك مع دول المغرب العربي[٢٦] .

---

[٢٤] استاذ القانون الدولي، وعميد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي، والسكرتير القومي السابق للعلاقات الدولية في الحزب الاشتراكي الفرنسي، وأحد مؤسسي المنتدى.

[٢٥] – مالك عوني. "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط". **السياسة الدولية**. عدد ١١٨. (١٩٩٤: ١٠٥-١١٢). ص ١٠٧.

[٢٦] – نفس المرجع.

٣. منتدى دول البحر المتوسط[٢٧]

جاءت فكرة انشاء "المنتدى" بمبادرة مصرية تجسدت من خلال خطاب الرئيس المصري حسني مبارك الذي القاه امام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ عام ١٩٩١، واعلن خلاله عن انشاء منتدى لدول منطقة البحر المتوسط. وقد عقد الاجتماع الاول لوزراء خارجية عشر دول تشكل منتدى البحر المتوسط في الاسكندرية عام ١٩٩٤، وسميت هذه الدول بـ "مجموعة النواه"[٢٨]. وقد هدفت هذه المبادرة الى السعي لتحقيق التقدم والتعاون اعتمادا على التاريخ والمصالح المشتركة لمنطقة المتوسط، والعمل على تحقيق السلام في هذه المنطقة.

٤. الحوار بين شعوب المتوسط

بدأت مبادرات للمنظمات الشعبية تحت اطار "حوار مواطني البحر المتوسط" الذي انعقد في مدينة غرناطة الاسبانية عام ١٩٩١. وتضمن هذا الحوار العمل على بناء نظام جديد في المنطقة المتوسطية، ويستند على دور الشعوب في تعزيز الحوار والتعاون المتوسطي[٢٩].

٥. قضايا المتوسط على هامش المؤتمرات والمنظمات الدولية

طرحت قضايا البحر المتوسط على بساط البحث في العديد من المؤتمرات الدولة والاقليمية ابتداء من عدم الانحياز ، ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا، وحلف الاطلسي ، والتي تناولت في مجملها العديد من القضايا والتحديات المتوسطية ، اهمها:

- تحويل المتوسط الى بحيرة سلام خالية من انتشار الاسلحة النووية.
- الاستقرار الامني والتعاون الاقليمي.
- مكافحة التلوث في البحر المتوسط.
- تعزيز التعاون والتنمية وصولا الى ازدهار الاقليم المتوسطي.

وتجدر الاشارة انه على الرغم من كثرة المحاولات والمبادرات في المنطقة المتوسطية، فان جهود تحقيق اطار او آلية للتفاعل والتعاون الشامل بين دول المتوسط لم تصل الى مراحلها النهائية، او الاهداف التي انطلقت من اجلها. وتبرز العديد من العوامل التي حالت دون ان

---

٢٧ – Alberto Bin. "Mediterranean Diplomacy. Evolution and Prospects". Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, University of Malta. **Internet**.. www.fscpo.unict.it/eurmed/

٢٨ – شارك في هذا الاجتماع وزراء خارجية كل من الدول التالية : مصر، فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، المغرب، اليونان ، البرتغال، الجزائر ، تركيا، تونس.

٢٩ – ميشال كابرون (اشراف). **اوروبا ومواجهة الجنوب العلاقات مع العالمين العربي والافريقي**. ترجمة اديب نعمة. (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٢). ص ٥٠.

يكتب لهذه المشاريع والمبادرات النجاح، واخراجها الى حيز التبلور والتنفيذ. بعضها يتعلق بفحوى ومضامين هذه المبادرات والبعض الاخر يتعلق باساليب الطرح او توقيته. ولكن يمكن القول ان الظروف والعوامل السائدة في المنطقة خصوصا السياسية قد اسهمت في تعطيل انجاز الكثير من هذه المشاريع والمبادرات.

ففي حين يؤخذ على الاطراف المتوسطية والمجموعة العربية غياب موقف متناسق تجاه مختلف القضايا المطروحة وطبيعة العلاقة المقترحة مع أوروبا. حيث فضلت هذه الاقطار في كثير من الاحيان صيغة العلاقات الثنائية، على الجماعية، مع أوروبا. اما العوامل التي ساهمت في اخفاق هذه المشاريع والمبادرات وتتعلق بالطرف الأوروبي فهي متعددة. اهمها:

- غياب نظرة اوروبية متكاملة وواضحة للتعامل مع المتوسط وبقاء الموقف الأوروبي مضطرب ومتذبذب من تبني سياسة شاملة نحو المنطقة[٣٠].
- عدم اعطاء كل مستوى من مستويات التعامل مع السياسة الخارجية وزنه الحقيقي وذلك عبر الخلط في التعامل مع دول العالم الثالث والدول المتوسطية[٣١].
- تجاهل أوروبا لحقيقة وخطورة الاوضاع التي تواجه دول جنوب شرق المتوسط. حيث عجزت مختلف السياسات والبرامج الأوروبية عن وضع حلول للتحديات التي تواجه هذه الدول التي بقيت في حالة من التبعية الاقتصادية.
- تأثر سياسة الجماعة الأوروبية نحو المتوسط بالتطورات الخاصة على صعيد دول الجماعة سواء بتوسع اعضاء الجماعة او توجهاتها الاطلسية. حيث ثارت القضية الجدلية للاولويات الأوروبية الاتجاه نحو الاطلسي، او نحو المتوسط الامتداد التقليدي والتاريخي لأوروبا[٣٢].

ولا بد من الاشارة الى ان كثرة وتعدد المبادرات والمشاريع في المنطقة المتوسطية ، وعلى الرغم من المعوقات التي اعترضت مسيرتها ، الا انها تشير الى رغبة كل من دول المتوسط واوروبا في تفعيل وتطوير علاقات التعاون والتفاعل التي شكلت في مجملها تجارب تعبر عن وعي لدى مختلف الاطراف الاقليمية للبحر المتوسط. وتضمن هذا الوعي العمل على تطوير رؤية متوسطية مشتركة تقوم على التكامل والتنسيق وتشمل مختلف المجالات وتتصدى لمعالجة مختلف التحديات المشتركة. وقد بدأت تبرز الدعوات اكثر وضوحا في تعميق فكرة التعاون المتوسطي من خلال اطلاق استراتيجية اقليمية للتنمية والتعاون من قبل الجماعة الأوروبية تتجاوز الصيغ الماضية. وجاءت الافاق الجديدة للعلاقات الاوروبية مع المتوسط

---

[٣٠] – ربيع. البحر المتوسط. ص ١٣٧.

[٣١] – نفس المرجع.

[٣٢] – عبد العزيز. السوق الأوروبية . ص ٨٢.

عبر اطلاق ما يسمى بالسياسة المتوسطية المتجددة (Renewed Med-Policy) للاتحاد الأوروبي مع بداية التسعينات من القرن الماضي. والتي تمخض عنها فيما بعد اطلاق مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية عام ١٩٩٥.

عصر العولمة والتحولات العالمية

شهد العالم مع نهاية القرن المنصرم الكثير من المستجدات والمتغيرات على صعيد النظام الدولي ولعل عقد التسعينات كان من اكثر العقود التي شهدت تحولات وتطورات على مختلف الاصعدة. حيث دخل العالم على اثرها في حقبة تاريخية جديدة. ورافق هذه التحولات تلاشي قوى كبيرة وسياسية وعسكرية تقليدية، وتفكك منظومات وتكتلات وقامت تكتلات اخرى، وقد دفعت هذه التحولات الى تبدلات في موازين القوى والمصالح، خلال "المرحلة الانتقالية" في تطور النظام الدولي على طريق بلورة صورته النهائية[٣٣]. حيث جعلت هذه المتغيرات النظام الدولي ونظمه الاقليمية الفرعية تعيش في مرحلة "مخاض" او "اعادة تشكيل" تتسم بعدم الاستقرار[٣٤].

واقترنت هذه التطورات مع ثورة معرفية في مختلف المجالات، في ظل عصر "العولمة" الذي تداخلت فيه المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والمعرفية تجسدت في نمط جديد من التحولات الشاملة في خريطة النظام الدولي.

وفي هذا السياق جاء مشروع برشلونة للشراكة الأوروبية- المتوسطية عام ١٩٩٥، والذي يعتبر من جانب وليد غمرة التحولات التي شهدها العالم، ومن جانب اخر محاولة من قبل أوروبا والشركاء المتوسطيين للتفاعل مع هذه المستجدات والمتغيرات العالمية. فما هي اهم التحولات الاساسية التي شهدها العالم والقت بظلالها على الخريطة العالمية، ومختلف النظم الاقليمية الفرعية والتي من ضمنها نسق العلاقات الاورو- متوسطية؟.

التحولات الاقتصادية وعصر العولمة

رافق التحولات الجوهرية على صعيد العلاقات الدولية، تراجع في العوامل الايدولوجية لصالح العوامل الاقتصادية في السياسة الدولية. وقد برز الاقتصاد كأحد عناصر القوة في النظام

---

٣٣ – محمد الاطرش واخرون. **العرب وتحديات النظام العالمي**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩). ص ٧.

٣٤ – جمال علي زهران. **النظام الدولي والاقليمي بين الاستمرارية والتغيير**. (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٦). ص ١٣.

الدولي بعد ان كان العامل العسكري هو العنصر الحاسم في اطار القوى الفاعلة عالميا[٣٥]. ومع اختفاء الاخطار التقليدية التي كانت مسيطرة وسائدة على الفكر السياسي حتى نهاية الحرب الباردة ، فان القوى الكبرى الفاعلة في السياسة العالمية اصبحت تدخل في صراع جديد من اجل النفوذ الاقتصادي. وجاء هذا التوجه تحت شعار جديد للقوة بمفهومه الاقتصادي وهو ما اصبح يطلق عليه (الجيوايكونوميك) (Geoeconomic) ، والذي يلخص رؤية جديدة للتنافس الاقتصادي بين الدول التي تنطلق الى امتلاك عنصر القوة الاقتصادية التي اصبحت تعادل القوة العسكرية[٣٦]. وقد اقترن بروز اهمية العامل الاقتصادي مع ظهور عصر العولمة التي سببت تغييرات كمية نوعية ظهرت معالمها في مختلف نواحي الحياة والعلاقات الدولية. ولم تعتبر العولمة ظاهرة اقتصادية فحسب، بل هي ايضا ظاهرة سياسية اجتماعية وثقافية. فالعولمة ظاهرة متعددة الابعاد، وتمثل واقعا جديدا يعزز سيادة الممارسات عبر الحدود في شتى الميادين السياسية والاقتصادية الثقافية والاجتماعية[٣٧].

وتعتبر "العولمة الاقتصادية " جزءا هاما من العولمة بمفهومها الشامل وهي من ابرز جوانبها التي اقترنت بتلاشي حواجز الزمان والمكان وترابط الاتصالات وتدفق المعلومات. وفي هذا الاطار تكون العولمة هي بمثابة "العملية التي تهدف الى توحيد اجزاء الاقتصاد العالمي، والغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره وتبادلاته ، وحركة عوامله. سواء كانت سلعا او رأسمالا، او عمالة او تكنولوجيا او غير ذلك[٣٨]. وتظهر اهم سمات ومظاهر "العولمة الاقتصادية" على النحو التالي:

- التوسع المتزايد في تدويل الانتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات[٣٩].
- زيادة اندماج الاقتصاديات الوطنية بالتكتلات والسوق العالمية.

ومن خلال استعراض اهم ملامح عصر العولمة بصورتها الاقتصادية فان اهم ما رافق التحولات الاقتصادية العالمية هو اعادة صياغة وتشكيل للاطر الدولية والاقليمية وتجسد ذلك في مظهرين أساسين هما: انشاء منظمة التجارة العالمية وبروز ظاهرة التكتلات في النظام الدولي.

---

٣٥ – سعد حقي توفيق. **النظام الدولي الجديد دراسة في المستقبل للعلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**. (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩). ص ٦٤.

٣٦ – ممدوح شوقي. "الشرق اوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٥. (١٩٩٦: ١٢٥-١٢٩) . ص ١٢٥.

٣٧ – ريتشارد هيجون. **العولمة والأقلمة اتجاهان جديدان في السياسات العالمية** . (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨). ص ٨، ٩.

٣٨ – صارم ، من الحوار الى الشراكة. ص ٢٢.

٣٩ – اسامة المجدوب. **العولمة الاقتصادية**.(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠). ص ٣١.

اولا : انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاقية الجات.

جاء انشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء اتفاقيات الجات لتجسيد مفهوم العولمة الاقتصادية بشكل واضح وعملي. واعتبر قيام منظمة التجارة كخاتمة لجولات تطبيق نظرية اتفاقيات الجات التي انطلقت منذ اكثر من نصف قرن الى ان جاءت جولتي اورغواي عام ١٩٨٦، ومراكش ١٩٩٤، والتي اعتبرت من اهم هذه الجولات على الاطلاق من حيث النتائج والتي كان من اهمها قيام منظمة التجارة العالمية لتكون اطار متعدد الاطراف ، يضطلع بالدور البارز في تنظيم التجارة الدولية، او تسوية المنازعات الجديدة عبر تشريعاتها وقوانينها التي تهدف الى تحرير السلع والخدمات وغيرها بحلول ٢٠٠٥.

وجاءت منظمة التجارة العالمية لتتعامل مع العديد من القضايا الملحة في معطياتها على الوضع الراهن. والتي ستفضي الى تعاظم حركة رأس المال عبر الحدود السياسية، وتزايد انشطة الشركات المتعددة الجنسيات. اضافة الى تجارة الخدمات والقضايا التجارية المتعلقة بالاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، والسياسات الزراعية التي دخلت في دائرة اهتمامات المنظمة[٤٠].

اما اتفاقيات "الجات" فانها تقوم على العديد من المبادىء الاساسية. اهمها[٤١]:

١. مبدأ عدم التمييز : وتنص على فكرة التجارة بين الدول على اساس عدم التمييز بين البلدان الاعضاء. حيث تقوم بمنح الدول منتجات الدول الاخرى نفس المزايا التي تمنحها لمنتجاتها الوطنية.

٢. شرط الدول الاولى بالرعاية: ان تكون التجارة بين مختلف الاطراف ضمن نفس المزايا التي تتبادلها دولتان او اكثر بموجب ترتيبات خاصة فيما بينها.

٣. عدم فرض اجراءات وقائية: أي عدم فرض قيود او تشريعات او انظمة تحد من التجارة. سواء على الاطراف الداخلية اوالخارجية دون سبب معروف. على ان يكون هناك استثناء يسمح للدول بفرض بعض القيود في حالة وجود خلل خطير يتهدد الصناعة المحلية للدول، على ان تكون هذه القيود غير تمييزية ومؤقتة.

---

٤٠ – عدنان السيد حسين. "الاتجاهات الجديدة في النظام الدولي". **شبكة الانترنت**. www.mersinfo.com.

٤١ – حميد الجميلي. **دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية المعاصرة**. (طرابلس: اكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية، ١٩٩٨). ص ١٧٦،١٧٧.

ثانيا: بروز ظاهرة التكتلات

باتت التكتلات احدى السمات لهذا العصر، في ظل صعوبة الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي وعسكري. حيث ارتفعت عدد التكتلات الاقتصادية العالمية او مجموعات الدول والمنظمات مع بداية هذا القرن الى حوالي ٦٥ تكتل مسجل لدى منظمة التجارة العالمية[٤٢].

وشرعت العديد من دول العالم في تشكيل تكتلات شبه الاقليمية والاقليمية وعبر الاقليمية، عن طريق آليات متعددة بين الدول. وتشمل هذه الاليات تحرير التبادل التجاري بين اعضاء التكتلات وتعزيز التعاون الاقتصادي عبر نظام الافضليات التجارية ، وتنسيق كافة اجراءات التبادل التجاري فيما بينها.

وجاء قيام هذه التكتلات في ظل ادراك غالبية الدول ان الادوات الاقتصادية ستكون الاكثر فعالية في العلاقات الدولية في المرحلة المقبلة. فاخذت هذه الدول والمجموعات الاقليمية تتسابق في تكوينها للتكتلات الاقتصادية الكبرى والتي رسمت صورة تعبر عن وحدة وتشابك عالم المصالح، كبديل عن عصر التحالفات العسكرية التقليدية التي كانت سائدة حتى وقت قريب، وبدأت تفقد اهميتها مع تقدم العلاقات الاقتصادية كاساس بارز للتعاون الدولي[٤٣]. وقد اصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العالم مظهر من مظاهر القوة والاستقرار الدولي في ظل التطورات المتسارعة والمستمرة التي يشهدها العالم في شتى الميادين والمجالات.

وفي ظل عصر العولمة ، ثار جدل كبير حول اذا ما كانت التكتلات الاقتصادية هي بمثابة مرحلة انتقالية تمهد للتحول العالمي نحو الوحدة الاقتصادية، ام انها تمثل جزءا اصيلا من التنظيم الاقتصادي العالمي. حيث يؤيد داعمو فكرة انشاء التكتلات الاقتصادية على انها تمثل اطارا متماسكا لتجاوز الاثار السلبية للعولمة. لتشكل هذه التكتلات اطارا اقل اتساعا واكثر تماسكا، يتم من خلالها توسيع العمليات الاقتصادية، في ظل صعوبة السيطرة على هذه العمليات والاليات في نطاق عالمي[٤٤].

واختلفت مواقف الاطراف الدولية الفاعلة من ظاهرة التكتلات. حيث اعتبرت هذه الظاهرة احد مظاهر الخلاف بين **التوجه الامريكي**، الذي سعى الى تدويل التنافس الاقتصادي الحر على المستوى الدولي دون المرور بمرحلة التكتلات ايا كان نوعها. وبما يحقق تفوق وسيطرة اقتصادية للولايات المتحدة الامريكية ، امام قدرات الدول الاخرى المحدودة. وبين **التوجه الأوروبي** الذي بدأ يدخل في عملية تدويل التنافس الاقتصادي، من خلال تكتله وتوحده

---

[٤٢] – صارم. من الحوار الى الشراكة . ص ٣٩.

[٤٣] – ممدوح محمود مصطفى. **مفهوم "النظام الدولي" بين العملية والنمطية**.(ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨). ص ٤١.

[٤٤] – ابراهيم نافع. "مصر والعرب أوروبا". **صحيفة الاهرام**. ١٩/ فبراير/ ١٩٩٩.

اقتصاديا واجتماعيا وربما ايضا – في المستقبل- سياسيا وعسكريا. على اعتبار ان الدول الاوروبية منفردة ومستقلة لا تقوى على مواجهة تحديات العولمة[٤٥].

اما الدول النامية فانها تلتقي على ان احدى اهم ادوات ووسائل تجاوز حالة اللاتكافؤ مع القوى الكبرى في النظام الدولي ، هو العمل على انشاء تجمعات، وتكتلات او اقامة علاقات تمكنها مجتمعة من تحقيق ما لا تستطيعه بشكل منفرد[٤٦].

تجدر الاشارة الى ان هناك بعض الكتاب الذين باتوا يتحدثون عن وجود عملية متزامنة مع ظاهرة الاتحاد والتكتلات التي يشهدها العالم. وهذه العملية تتمثل في بروز ظاهرة "التفكك" كعملية مضادة للتكتل في النظام الدولي. وتمثلت هذه الظاهرة في العديد من المنظومات، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية او على المستوى القطري للدولة الواحدة كما هو الحال في يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. وتفسر هذه المتغيرات في سياق مرحلة "اعادة التشكيل" في نمط العلاقات الدولية والاقليمية[٤٧].

ومن خلال استعراض الخريطة الدولية والاقليمية، يمكن ابراز اهم التكتلات الدولية والاقليمية على النحو التالي[٤٨]:

١. الاتحاد الاوروبي :

يبرز الاتحاد الأوروبي كاهم التكتلات التي استطاعت انجاز مراحل كبيرة نحو الاندماج والتكتل. حيث دخل القرن الجديد بوحدة اقتصادية ونقدية بموجب اتفاقيات ماستريخت (١٩٩٢)، بعد مسيرة طويلة من العمل الاقتصادي المشترك منذ حوالي نصف قرن.

٢. مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد) (UNCTAD) :

تشكل هذا المؤتمر عام ١٩٦٤ في ضوء مبادرة من دول عدم الانحياز وقد هدف الى اقامة تعاون اقتصادي دولي لبعض الدول النامية. وقد سعت الدول المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة الامريكية للحد من نشاط هذا المؤتمر ووضع العراقيل امام تطبيق قراراته. في اطار السعي الامريكي المتواصل لفرض الحضور السياسي والاقتصادي على مختلف اتجاهات النظام الدولي.

---

[٤٥] – علي صادق. المشروع المتوسطي. **شبكة الانترنت** . www. Mersinfo.com .

[٤٦] – عبد الباسط عبد المعطي (تحرير). **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**. (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩). ص ١٠٠.

[٤٧] – السيد يسين. "السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين". **صحيفة القدس** . السبت ١٦ كانون ثاني ١٩٩٩. ص ١٤.

[٤٨] – صارم . من الحوار الى الشراكة. ص ٤٧ – ٥١.

٣. رابطة آسيان (ASEAN):

نشأت هذه الرابطة عام ١٩٦٧ وكانت تضم عند تأسيسها ست دول هي: سنغافورة، ماليزيا، تايلاند، اندونيسيا، الفلبين، سلطنة بروناي. فيما يبلغ عدد اعضائها حاليا عشرة دول بعد انضمام كل من فيتنام، ماينمار، كامبوديا، لاوس الى هذه الرابطة، وهدفت الى تعزيز التعاون الاقليمي في العديد من المجالات لا سيما التصنيع والتجارة. وقد انشأت عام ١٩٩١، منطقة تجارية حرة ستعمل على ازالة الحواجز الجمركية، وغير الجمركية بشكل تدريجي.

٤. اتحاد التكامل الاقتصادي لدول امريكا اللاتينية (LATA):

انشأ هذا الاتحاد عام ١٩٦٠ بهدف تحرير التجارة والتعاون الثنائي للدول الاعضاء. وتمخض عن ذلك ايضا معاهدة السوق المشتركة (Mercousur) التي انشأت عام ١٩٩١ بين الدول التالية: البرازيل، الارجنتين، الاوروغواي، الباراغواي، وهدفت الى ازالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتجريد عوامل الانتاج، تدريجيا ووفق جداول زمنية.

٥. النافتا (NAFTA):

انبثقت النافتا عن اتفاق كل من الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك عام ١٩٩٤ على اقامة منطقة تجارة حرة. وتهدف النافتا الى تسهيل انسياب السلع الى اسواق هذه الدول، في شتى المجالات التجارية. وتشمل ايضا حقوق الملكية الفكرية، والغاء الجمارك خلال خمس عشرة سنة.

٦. منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC):

تشكل هذا التجمع بعد عدة ايام من توقيع اتفاقية النافتا، وجمع الدول الواقعة على حافتي المحيط الهادي. وجاء هذا التجمع بمبادرة استرالية، وضم اضافة اليها الدول التالية: كندا، استراليا، تشيلي، الصين، هونغ كونغ، اندونيسيا، اليابان، كوريا، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاندا، بابانيوغينيا. وتعمل المنظمة ضمن نطاق الاقليم. ومن المتوقع ان يشكل هذا التكتل نقلا اقتصاديا كبيرا على الصعيد العالمي لما تملكه الدول الاعضاء في هذا التجمع من قدرات اقتصادية كبيرة.

٧. السوق الافريقية المشتركة (الكوميسا) (COMESA):

تأسس هذا السوق في المؤتمر الذي عقد في اوغندا عام ١٩٩٣ وضم مبدئيا دول جنوب وشرق القارة الافريقية. وتم وضع خطة لعشر سنوات تقوم على تنمية الانشطة الاقتصادية بين

الدول الاعضاء. ويهدف السوق الى تحقيق تنمية متوازية ومنسقة في اساليب الانتاج، والتسويق، ورفع المستوى المعاشي للسكان، والتعاون بين الاعضاء، وايجاد بنية مناسبة للاستثمارات.

٨. التجمعات الاقليمية العربية:

اهم التجمعات الاقليمية العربية هي[٤٩]:

أ. مجلس التعاون لدول الخليج العربي

تأسس عام ١٩٨١ وسعى لانشاء منظمة تجارة حرة لتبادل السلع والتجارة وتوحيد التعرفة الجمركية بين الاعضاء وضم المجلس كل من (السعودية، الكويت، الامارات ، عمان، قطر، البحرين).

ب. اتحاد المغرب العربي

تشكل عام ١٩٨٩ ويهدف الى اقامة منطقة تجارية حرة للدول المغاربية والى انشاء سوق مشتركة مغاربية وقد ضم الاتحاد كل من (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا).

ويلاحظ ان التجارب العربية هذه ما زالت تراوح مكانها ولم تخرج من اطار الخطط والبرامج، رغم المحاولات الجارية مؤخرا لتفعيل مسيرتها.

التحولات السياسية

شهد العقد الاخير من القرن العشرين العديد من المتغيرات السياسية التي كان لها اثر كبير في تغيير موازين القوى العالمية والاقليمية، ورسم صورة جديدة للخريطة السياسية العالمية. واقترن ذلك بتفرد الولايات المتحدة الامريكية كقطب عالمي يهيمن على مسار السياسة الدولية. وقد جاءت الهيمنة الامريكية متزامنة مع العديد من المتغيرات الدولية والاقليمية، والتي اسهمت في صياغة جديدة لمستقبل العلاقات الدولية، ومن اهم هذه التطورات:

١.سقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة.

جاء تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ وانهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية لينذر بانتهاء انقسام العالم الى قطبين ايدولوجيين واستراتيجيين. ورافق ذلك نهاية الحرب الباردة التي كانت قائمة منذ عقد الخمسينات من القرن المنصرم حتى نهاية الثمانينات. وقد اسهم ذلك في تراجع دور روسيا وتبدل في موازين القوى في السياسة الدولية، وتعزيز الهيمنة الامريكية على النظام الدولي.

---

[٤٩] -صارم. من الحوار الى الشراكة. ص ٥١.

٢. حرب الخليج

شكلت حرب الخليج عام ١٩٩١ احد المتغيرات التي القت بظلالها على مستقبل الشرق الاوسط والخريطة العالمية في ضوء وسيطرة وتدخل الولايات المتحدة الامريكية العسكرية والسياسية في المنطقة. حيث لم تقتصر نتائج هذه الحرب على الاطار الاقليمي فحسب، بل تعدت انعكاساتها ونتائجها الى الساحة الدولية وتركت بصماتها في صياغة جديدة لخريطة القوى العالمية جسدت التفرد الامريكي بقيادة العالم سياسيا وعسكريا[٥٠].

٣. التحولات الديمقراطية وحقوق الانسان

شهد العالم موجة من التحولات الديمقراطية التي عمت العديد من دول العالم. وترافق مع ذلك اتجاه دولي متزايد نحو احترام حقوق الانسان التي اصبحت قضية عالمية. وقد تم تناول هذه القضية في المحافل الدولية ولم تعد تقتصر على الاختصاص الداخلي للدولة.

٤. بروز التكتلات الكبرى (الطابع السياسي)

رغم ان هذه التكتلات قد اخذت طابعا اقتصاديا في تشكيلها وتكوينها الا ان قيامها له دلالات سياسية ايضا. سواء في ضوء معالجتها لقضايا سياسية وامنية، اقليمية ودولية، او مساهمتها في تعزيز دور هذه التكتلات وثقلها على التوازنات السياسية الدولية.

٥. بروز نظام القطبية الاحادية

يعرف النظام الدولي على "اساس القطبية الاحادية" على انه يعبر عن *"انفراد دولة واحدة بمضامين القوة والنفوذ نتيجة التمركز الشديد للموارد والامكانيات المتاحة على نحو كبير منها يجعلها وحدة دولية متفوقة بكل مقاييس عصرها على غيرها من الوحدات الاخرى التي يتألف منها النظام الدولي"*[٥١].

وقد خرجت الولايات المتحدة الامريكية بعد تطورات نهاية القرن الماضي كقوة متفوقة على كافة القوى الاخرى في الخريطة العالمية. وذلك من خلال امساكها سياسيا وعسكريا بزمام الامور ، وانفرادها بالقدرة على التأثير، وقيادة العالم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية، وقد ادى ذلك الى اخلال بالتوازنات الدولية التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية وطيلة فترة الحرب الباردة.

---

٥٠ – سمير امين. **بعد حرب الخليج الهيمنة الامريكية الى اين؟ قضايا العرب وتحديات النظام العالمي** . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩). ص ٨٤.

٥١ – عبد القادر محمد فهمي. **النظام السياسي الدولي دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة**. (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٥). ص ٣٣.

واخذت الولايات المتحدة الامريكية تسعى لتكييف النظام الدولي العالمي وفق استراتجيتها الشاملة، وبما يكرس هيمنتها وسيطرتها على العالم، باعتبارها القوة الدولية المسيطرة في النظام الدولي، وبشكل شبه مطلق. وقد وظفت لذلك جميع العوامل السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية، لتعزيز وترسيخ قوتها وهيمنتها على مجمل الاحداث والمواقف الدولية. وبما يحقق ويحافظ على مصالحها القومية على الساحة الدولية وفي شتى بقاع الارض.

ويمكن تبيان انعكاسات عهد الانفراد الامريكي على الصعيد الدولي، في عدة صور واوجه. اهمها[٥٢]:

أ. تهميش دور المنظمة الدولية "الامم المتحدة". وسيطرة شبه مطلقة للولايات المتحدة على اتجاهات مجلس الامن.

ب. الانفراد بالدور السياسي العسكري في ادارة الازمات الدولية، مع تهميش كافة القوى الاخرى، حتى حلفاءها في بعض الاحيان.

ج. ممارسة الهيمنة الاقتصادية عبر منظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

د. الحيلولة دون بروز قوى دولية منافسة للقوة الامريكية.

ه. اعطت الولايات المتحدة الامريكية لنفسها الحق في ادارة الاحداث الدولية ضمن اهداف وخطط واساليب في شتى بقاع العالم من خلال " حق التدخل" وتحت مسميات عدة اهمها:

- التدخل لحماية مصادر الطاقة[٥٣]: على اعتبار ان النفط اهم مصادر الطاقة العالمية وضروري للاقتصاد العالمي. فلم تعد الولايات المتحدة تستطيع ان تترك هذا المصدر الحيوي خارج رعايتها وحمايتها، او ان يخضع لاية ظروف ومفاجئات طارئة تهدد الاستقرار والامن والحياة داخل المجتمعات الغربية. حيث اصبحت الولايات المتحدة الضامن الرئيسي لامن النفط ضمان متابعة تدفقه نحو العالم الغربي.
- حق التدخل الانساني[٥٤]: حيث تدخلت الولايات المتحدة والقوى الغربية في العديد من مناطق العالم تحت شعار حماية الشعوب، وحقوق الانسان والاقليات. او معالجة بعض اوضاع الدول التي تهدد الاستقرار والامن الاقليمي والدولي. وقد حصلت امثلة عديدة في هذا المجال ، مثلما حدث في العراق والصومال ويوغسلافيا وكوسوفو وافغانستان.
- الحرب ضد الارهاب: منذ احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بدأت الولايات المتحدة حملتها الشاملة تحت ما يسمى "الحرب ضد الارهاب" . حيث تستخدم في هذه

---

٥٢ – جمال علي زهران. "صورة النظام الدولي في ضوء احداث ١١ سبتمبر". **صحيفة الاهرام**. ٧ نوفمبر ٢٠٠١.

٥٣ – جعفر عبد الرازق. "ركائزالنظام العربي الجديد". **شبكة الانترنت**. www.darislam.com.

٥٤ – نفس المرجع.

الحرب كافة الوسائل العسكرية والسياسية الدبلوماسية والاقتصادية. وتعمل على فـــرض مفاهيمها الخاصة حول الارهاب وسبل مواجهته على جميع دول العالم.

ومن الجدير ذكره أن الولايات المتحدة ما زالت تسعى للمحافظة على هذا التفرد للتحكـم في النظام الدولي على المستوى المنظور بشتى الوسائل ، رغم وجود بوادر لمحاور قـوة جديدة في النظام الدولي منافسة للهيمنة الامريكية مثل الصين ، واوروبا الموحدة، واليابان. وينظر الى تفرد امريكا بدور الزعامة من قبل العديد من الاطراف، كمصدر قلق وتوتـر، حيث تحاول العديد من هذه القوى تجسيد التوجه نحو نظام متعدد الاقطاب.

المتغيرات المعرفية والتكنولوجية

يشهد العالم ثورة شاملة في مجالات التقدم التكنولوجـي والمعرفـي ومجـالات الاتصـالات والمعلومات والتي من شأنها التأثير في مسار العلاقات الدولية. واصبحـت الثـورة العلميـة والتكنولوجية ذات طابع عالمي شامل. حيث تجاوزت الحدود والحواجز والاقليمية والوطنيـة وكافه قوانين الرقابة والاحكام. ودخلت المعرفة كركن اساسي في تنمية وتطوير كافة قطاعات الانتاج والخدمات[٥٥]. وقد تحولت المعرفة الى سلعة تستدعي حمايتها، والحفاظ على سـويتها، وهذا ما يتوافق مع نشاط المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية[٥٦].

وقد شملت المتغيرات في هذا المجال العديد من القطاعات اهمها:

- الثورة التكنولوجية: وتتجسد بانتقال النشاط الذهني من الانسان الى الالة كعنصر انتـاجي يتسم بالكفاءة والسرعة والكلفة الاقل في المال والموارد. وقد شملت هذه الثورة جوانب في الاتصالات المعلوماتية والتجارة الالكترونية، وتكنولوجيا الاتصالات في مجالي الاعـلام والمعلومات والمعرفة. والاعلام القضائي في الاتصـالات عـبر الاقمـار الصناعيـة، والانترنت [٥٧]. وقد ترتب على ذلك تقريب المسافات واختراق حدود الـدول والجماعـات الوطنية ، والاطر الثقافية والحضارية، بعد ما كانت هذه الامور من خصوصيات الامـم والشعوب. لقد تحول العالم في ضوء هذه التطورات الشاملة الى قرية كونية صغيرة.
- التجارة الالكترونية : تعتبر التجارة الالكترونية احدى نتاجات الثورة التكنولوجيـة. وقـد ارتبطت بتطور الحاسبات الالكترونية والانترنت، التي دخلت الى الميادين الاقتصادية فـي

---

[٥٥] - محمد مرياني. "التطور التكنولوجي لاستدامة الصناعة في ظل منافسة عالمية واقتصاد المعرفة" . شبكة الانترنت. www.Mafhoum.com.

[٥٦] - نفس المرجع.

[٥٧] -صارم. من الحوار الى الشراكة . ص ٥٤.

مجالات التجارة والاسواق المالية. وقد ساهمت التطورات الحديثة هذه في التأثير على مجرى حركة الاقتصاد العالمي.

- اهمية الفرد الذي يمتلك المعرفة: تجسد ذلك باهمية تعليم الفرد وتدريبه المستمر والمتواكب مع مختلف التطورات، نحو ايجاد وتوفير العمال المهرة[٥٨].

المتغيرات الاجتماعية والثقافية

وتشمل اختلاط الاراء والقيم الدولية بالهويات الوطنية القومية. ويتم ملاحظة ذلك في نواحي الحياة التي بدأت تأخذ سمه العالمية سواء في اشكال الالعاب الرياضية، الطعام، بعض العادات والتقاليد الاجتماعية، والاطر الثقافية. وقد تأثرت هذه المتغيرات الاجتماعية بثورة المعلومات والاتصالات وانهيار البعد المكاني بين الحضارات والثقافات والامم[٥٩]، ولم تعد اية من المجتمعات بمنأى عن التأثير والتأثر بغيرها من الثقافات فاصبحت الثقافة تعبر كل الحدود الاقليمية والوطنية وتتجاوز كل الخصوصيات المحلية في ظل عصر العولمة.

توجهات أوروبا المتوسطية المتجددة

مع نهاية الثمانينات من القرن المنصرم بدأت محاولات المجموعة الأوروبية لصياغة توجه جديد نحو سياسة أوروبية – متوسطية. وجاء الاتجاه الاوروبي متواكبا مع حجم المتغيرات الشاملة التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين، واقترن مع ذلك رغبة أوروبية متزايدة للعودة من جديد للاهتمام في هذه المنطقة من خلال نمط جديد من العلاقات تجسد فيما بعد بنمط الشراكة التي طرحها الاتحاد الأوروبي كصيغة مرتبطة بالتحولات التي طرأت على النظام الدولي وموقع أوروبا الموحدة –اقتصاديا – كقطب عالمي يسعى لفرض وجوده في عصر الهيمنة الامريكية. في الطرف الاخر من المتوسط ازداد الوعي الاوروبي للاوضاع التي تواجهها الدول المتوسطية من التحديات ومظاهر من عدم الاستقرار في شتى الميادين والتي تلقي بظلالها وتأثيراتها على القارة الأوروبية. ويمكن تفصيل اهم العوامل والمتغيرات والتحديات التي دفعت اوروبا لتبني سياساتها المتوسطية الجديدة. على النحو التالي:

---

[٥٨] – محمد مرياني. التطور التكنولوجي.

[٥٩] – صارم. من الحوار الى الشراكة. ص ٥٤.

اولا: أوروبا الموحدة كقطب عالمي

يعتبر انجاز الوحدة الأوروبية من الاحداث البارزة التي طبعت النصف الثاني من القرن العشرين. فمسيرة الاندماج الأوروبية التي تفاعلت على مساحة هذه القارة منذ الحقبة التي امتدت من لحظة انشاء نواة الاتحاد في منظمة الصلب والفحم عام ١٩٥١، والجماعة الاقتصادية الاوروبية ١٩٥٧، الى ان تجسدت في ضوء معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢، والتي اعتبرت من انجح التجارب في عمليات التكامل والاندماج التبادلي. حيث شكلت هذه الاتفاقية منعطفا حاسما في المشروع الأوروبي الموحد. وقد برزت معالم المشروع بعد ماستريخت من خلال التركيز على المحاور الرئيسية التالية[٦٠]:

١. العمل على توحيد العمل الأوروبي في المجالين السياسي والدفاعي ، وتجلى ذلك بايجاد اسس الاتحاد السياسي من خلال وضع اطار عام للسياسة الخارجية والامنية المشتركة.

٢. الوحدة الاقتصادية والنقدية ويتجلى ذلك عبر اعتماد الاتحاد الجمركي والسوق الداخلي واخيرا العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" لتحل محل العملات الوطنية، والتي دخلت حيز التنفيذ مع بداية عام ٢٠٠٢م. وتعتبر الوحدة الاقتصادية من اهم اوجه الوحدة الأوروبية.

٣. العمل على تقوية مؤسسات الاتحاد الأوروبي. حيث ادخلت معاهدة ماستريخت تغيرات على الاطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي. وذلك عبر[٦١] :

- تعزيز الية اتخاذ القرار.
- توسيع اختصاصات البرلمان الأوروبي.
- تعزيز دور المؤسسات ذات الطابع الوحدوي.

٤. معالجة قضايا المواطنة وتشمل: القضايا المتعلقة بها مثل الامن والهجرة ، وتجلت هذه المعالجة من خلال:

- ازالة كل اشكال الرقابة الحدودية (الامنية والجمركية) على الحدود البينية لدول أوروبا ، وذلك ابتداء من عام ١٩٩٣.
- الاعتراف بحق الافراد بالانتقال والاستقرار داخل اراضي الدول الاعضاء بحرية كاملة.
- توحيد سياسة الدول الأوروبية الاعضاء في مجالات الهجرة، اللجوء السياسي واجراءات الحدود.

---

[٦٠] – ولعلو. المشروع المغاربي. ص ٧٥-٧٧.

[٦١] – نفس المرجع.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته اوروبا على صعيد وحدتها الاقتصادية، فان بروز أوروبا كقطب عالمي في الساحة الدولية مرهون بجملة من المتغيرات والعوامل. اهمها[٦٢]:

- القدرة الأوروبية على المنافسة الاقتصادية: وذلك من خلال قدرتها على المنافسة كقطب اقتصادي ، امام المنافسين الاخرين في الساحة الدولية سواء قوى كبرى ام تكتلات.
- انجاز أوروبا لسياستها الدفاعية والامنية الموحدة: في ضوء التحولات الدولية والاقليمية وزوال تحديات وظهور اخرى، اصبح لزاما على أوروبا اعادة صياغة سياساتها الدفاعية والامنية. لا سيما أن هذه القضية معقدة ومتداخلة في ظل الوجود الأوروبي في حلف شمال الاطلسي، ووجود العديد من الدول الأوروبية التي تعارض او تتحفظ على الشق العسكري الامني لاتفاقية ماستريخت لا سيما بريطانيا .
- قدرة أوروبا على استيعاب بلدان أوروبا الشرقية: فقد طرأت جملة من المتغيرات في أوروبا الشرقية خصوصا مع توحيد المانيا، مما يتطلب وضع اسس جديدة للعلاقات نحو مناطق الجوار الأوروبي. وتشمل هذه الاسس مساعدة هذه الدول على عمليات التحول نحو الديمقراطية، واقتصاد السوق، على طريق انضمامها للاتحاد الأوروبي.
- تجاوز أوروبا للعقبات التي تعيق انجاز الوحدة الكاملة: حيث برزت بعض العقبات التي تتعلق بمفهوم السيادة الوطنية في ظل خلافات بين العديد من الدول الأوروبية حول الغاية النهائية للوحدة الأوروبية لا سيما بين فرنسا والمانيا وبريطانيا.
- القدرة على مواجهة الجهود الامريكية لافشال الوحدة: وقد سعت أوروبا مع انجاز وحدتها الاقتصادية لتعزيز موقعها السياسي والاستراتيجي على الصعيد الدولي. حيث سارت نحو تبني سياسة خارجية موحدة نحو محطيها، سواء نحو شرق أوروبا – محاولات توسيع الاتحاد– او نحو منطقة جنوب وشرق المتوسط.

وفي اطار سعي اوروبا لتوسيع نطاق اجتماعاتها وعلاقاتها الدولية والاقليمية، اضافت اوروبا مفاهيم جديدة للامن والدفاع للاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية الأوروبية. وقد تجلى ذلك من خلال اضافة التجارة الخارجية والمساعدات الاقتصادية والانسانية التي تقدم الى مناطق مختلفة في العالم كجزء يخدم السياسة الخارجية لأوروبا الموحدة[٦٣].

وقد ارتبطت سياسات الوحدة والاندماج الأوروبي بتبني أوروبا لسياسة خارجية مشتركة. فكلما تسارعت خطوات الوحدة وترسخت، كلما ظهرت سياسة خارجية مشتركة للاتحاد الأوروبي بشكل اكثر وضوحا للتعامل مع الاقاليم المجاورة ذات الاثر المباشر في السياسية

---

[٦٢] – سعد حقي توفيق. النظام الدولي الجديد . ص ٦٩-٧٥.

[٦٣] – Philip ` Ian, Davidson. " Correspondence: Assessing European Policy". **International Security** . Vol. 23. No.2 (1998:183-188) p.184.

الخارجية الأوروبية والتي تتأثر بما يجري في داخلها من مجريات واوضاع (جيوسياسية، جيواقتصادية، وجيواستراتيجية).

ويأتي الاقليم المتوسطي في صلب الاهتمامات الأوروبية، في ظل الادراك الأوروبي ان البحث عن مكانة ابرز في النظام الدولي وتشكيله قطب عالمي، يستلزم توسيع اهتماماتها الاقليمية والدولية. ان ذلك يتطلب تشكيل نمط جديد من العلاقات والتحالفات والتكتلات التي تمكن أوروبا من لعب دور بارز على الخريطة الدولية. ولا تعتبر سياسة اوروبا المتوسطية خيارها الوحيد ، بل تأتي هذه السياسة في اطار نشاط أوروبي حثيث لاقامة علاقات مع تجمعات اقليمية واطراف دولية عديدة مثل العلاقات القائمة مع مجموعة "الاسيان" وبعض المراكز الاقليمية الأخرى، حيث يواصل الاتحاد الأوروبي حاليا مفاوضاته مع دول أمريكا اللاتينية سواء الدول الأعضاء في تجمع (Mercousur) أو مع الدول الأقل نموا لتوقيع اتفاقيات تعاون معها.

ان الجهود الأوروبية تتزايد نحو تبني سياسة خارجية موحدة تجاه مختلف التحديات والقضايا وعلى مختلف الصعد الاقليمية والدولية. و تنطلق هذه السياسة من الامكانات الاقتصادية والسياسية والثقافية لدول الاتحاد الأوروبي في اطار السعي لتعزيز موقعها في اطار النظام العالمي الجديد. وصولا الى ايجاد نظام متعدد الاقطاب يكون الاتحاد الأوروبي احد اهم واقوى التكتلات التي تتمتع بثقل حقيقي وبشكل يتناسب مع وزنه وتطلعه نحو حضور بارز في قمة الهرم الدولي[٦٤].

ثانيا : التنافس الأوروبي – الامريكي

يرصد العديد من الباحثين بوادر التباين والتنافس الأوروبي – الامريكي منذ بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى في اعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد تجلى هذا التباين بصور واوجه عديدة خلال فترة الحرب الباردة تمثلت بمحاولات أوروبية متواصلة للجنوح نحو الاستقلال خصوصا في تبني سياساتها نحو الشرق الاوسط وشمال افريقيا وعلى الوجه الخصوص نحو الاقليم المتوسطي.

وتعزز التوجه الأوروبي هذا مع نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي الذي كان يوحد الغرب تحت زعامة الولايات المتحدة الامريكية، متزامنا مع التقدم في انجاز الوحدة الاقتصادية الأوروبية. فقد بدأت محاولات تبني مواقف أوروبية اكثر استقلالية تجاه مختلف

---

٦٤ – عبد الحي محمد. "مخاطر الشراكة الأوروبية – المتوسطية". شبكة الانترنت. www.naseej.com.

القضايا سواء على الصعيد الدولي، او تجاه المناطق الاقليمية المختلفة، لا سيما في منطقة شرق وجنوب المتوسط التي اصبحت ساحة للتسابق والتنافس الامريكي – الأوروبي.

وعملت الولايات المتحدة الامريكية بشكل حثيث منذ وقت مبكر لاحكام سيطرتها على سياق الاحداث ومجرياته على الصعيد الدولي، وبما يضمن تفردها كقوة عظمى وحيدة في العالم، وتجاهلت في كثير من الاحيان حتى حلفاءها الاوروبيين. وقد ظهر مدى الاستخفاف الامريكي بأوروبا على لسان هنري كيسنجر (وزير الخارجية الامريكي الاسبق) الذي قال ذات يوم: "*في كل مرة اسمع فيها حديثا عن أوروبا اتساءل : ترى بمن اتصل؟*"[٦٥] ، واستمر الموقف الامريكي هذا بعد تطورات نهاية القرن المنصرم حين اعلن وارن كروستوفر(وزير خارجية امريكا الاسبق) بعد حرب الخليج بعامين "*ان امريكا سوف تواصل قيادتها للعالم ، وهي مستعدة للعمل بصورة حاسمة لحماية مصالحها في أي مكان وفي أي لحظة، واذا احتجنا الى اجابة جماعية سوف نفعل ذلك مع الدول التي تؤيدنا، لكننا في حالات الضرورة سوف نتصرف بمفردنا*"[٦٦]. كما تحدث وزير امريكي بشيء من "الشماتة والاستهتار" على وضع أوروبا وذلك على هامش اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى في مدينة ليون الفرنسية عام ١٩٩٩ قائلا : "*خير لأوروبا ان تنشغل بصناعة الجبن من ان تبحث عن منافسة الدولار العظيم*"[٦٧].

وامام تأكيد دور امريكا بانها لا تزال هي القوة العظمى المتفردة وان دور أوروبا هو دور تابع. فقد تكرر مشهد يفيد بان أوروبا هي بمثابة "الخادم المطيع" للمصالح الامريكية ، ومستعدة دائما لتقديم الدعم المالي والامدادات العسكرية لدعم العمليات في ضوء الاستراتيجية الامريكية[٦٨]. فقد قامت أوروبا بتمويل السياسة الخارجية الامريكية في العديد من الازمات والمناسبات كما حدث خلال تقديمها للمنح والقروض للدول التي شكلت الاتحاد السوفييتي السابق، ودول شرق أوروبا وبتمويل عملية السلام في الشرق الاوسط وانقاذ المكسيك. وكما يقول حزب الخضر في البرلمان الأوروبي "*ان الامريكيين يأمرون والأوروبيين يدفعون*"[٦٩]. وفي اعقاب ذلك بدأت تتعالى الاصوات الأوروبية الرافضة للاستفراد الامريكي. حيث تزايدت الدعوات للعمل على ابراز أوروبا كقوة عظمى على الصعيد الدولي وتبني مواقف وسياسات

---

[٦٥] – سعيد اللاوندي. "امريكا- أوروبا العولمة والعولمة المضادة". **السياسة الدولية**. عدد اكتوبر. (٢٠٠٠: ١٢٨-١٣٠) . ص١٢٨.

[٦٦] – صارم. من الحوار الى الشراكة. ص ٣٣١.

[٦٧] – اللاوندي. امريكا – أوروبا. ص ١٢٨.

[٦٨] – رضا هلال. "الاتحاد الأوروبي.. عملاق اقتصادي .. قزم سياسي امام امريكا". **صحيفة الاهرام** . ٥ ابريل ١٩٩٩.

[٦٩] – نفس المرجع.

مستقلة عن الولايات المتحدة الامريكية. وظهرت المواقف الفرنسية الاكثر وضوحا في هذا المجال والتي تدعو للوقوف امام الهيمنة الامريكية، لا سيما في عهد (جاك شيراك) الذي تبنى بعض من البرنامج الديغولي، خصوصا في السعي للبحث عن عودة فرنسا كقوة فاعلة على الساحة الدولية والاوروبية، والعمل على تحويل الاتحاد الأوروبي من قطب اقتصادي الى قطب سياسي[٧٠]. وقد عبر شيراك عن ذلك بوضوح قائلا: *"ليس من المعقول والمقبول ان نتخيل ان تكون الارادة والقرار لامريكا دائما، بينما تقوم أوروبا بدفع فاتورة الحساب"*[٧١].

لم يقتصر الموقف الأوروبي الرافض للهيمنة الامريكية على الاطر الرسمية فقط، بل تعدى ذلك نحو المثقفين والرأي العام الأوروبي. حيث اظهرت دراسة قام بها معهد أوروبي متخصص في استطلاعات الرأي وعبر تحليل لمضمون اكثر الكلمات تداولا بين قطاع الشباب في أوروبا ، ان الكلمات الاكثر تداولا هي : سلام، وحدة، اتحاد، مستقبل، تضامن، مساواة، حرية، احترام. ومن جانب اخر اجمع الشباب على ان اكثر الكلمات كراهية بالنسبة لهم هي : هيمنة وأمركة[٧٢]. وفي نفس الاطار اشار الاستراتيجي الفرنسي دانييل ريمي في كتابه (من سيقتل فرنسا والاتحاد الأوروبي) الى وصف الهيمنة الامريكية "بالاحتلال الغاشم"، وان الصراع الامريكي – الأوروبي سيكون صراعا ممتدا في القرن الحادي والعشرين. وان بقاء امريكا القوة الوحيدة، سيوقف كل محاولات أوروبا الوحدوية على مختلف الصعد السياسية والدفاعية والاقتصادية[٧٣].

وتبرز التباينات والخلافات المتصاعدة بين أوروبا وامريكا والتي تظهر بشكل واضح في العديد من الاوجه والجوانب ، اهمها:

أ. الخلاف حول مفهوم العولمة

تبرز ظاهرة أوروبية ترفض المفهوم الامريكي للعولمة داخل المجتمعات الأوروبية مما ينذر بظهور بوادر انشقاق داخل العالم الغربي، في ظل رفض مجتمعي أوروبي للنمط الامريكي. ويتجلى هذا الرفض في العديد من المجالات سواء في العادات والتقاليد والثقافة والمأكل والملبس وغيرها. وتتزايد الدعوات للخروج بنموذج أوروبي للعولمة ومواجهة العولمة الامريكية.

---

[٧٠] – قيس جواد العزاوي. **العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين**. (باريس: مركز الدراسات العربي – الأوروبي ، ١٩٩٧) . ص ١١٩.

[٧١] – اللاوندي. امريكا- أوروبا. ص ١٢٩.

[٧٢] – سعيد اللاوندي. أوروبا وامريكا: اشكالية الهيمنة . **السياسة الدولية**. عدد ١٤٢.(٢٠٠٠ :١٨٢ -١٨٤) .ص١٦٤.

[٧٣] – اللاوندي. أوروبا وامريكا. ص ١٨٤ .

ب. تباينات اقتصادية

ظهرت التباينات الاقتصادية بين الطرفين في عدة جوانب. اهمها:

- الخلافات في اطار منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الجات في ظل الاصرار الأوروبي على فرض بعض القيود الحمائية، لا سيما في المجالات الزراعية.
- بروز "اليورو" كعملة موحدة لأوروبا في منافسة الدولار الامريكي.
- لم تلتزم أوروبا بقوانين المقاطعة الامريكية على دول ، مثل ليبيا وايران وكوبا. حيث دخلت الشركات الأوروبية الى هذه الدول في توجه يعبر عن تمرد على قرارات الولايات المتحدة الامريكية.

ج- الخلافات حول الصفة الامنية لأوروبا

في ظل تراجع مخاطر ما كان سائدا خلال الحرب الباردة على العالم الغربي ، تزايدت الجهود الأوروبية المتكررة نحو تبني سياسات امنية مستقلة عن المظلة الأمريكية . و يعبر هذا التوجه عن محاولات استقلالية في القرار الامني والدفاعي الاوروبي بعيدا عن الزعامة والهيمنة الامريكية، وحتى خارج حلف الاطلسي . حيث ظهرت بوادر هذا التوجه في الدعوة لتشكيل قوة اوروبية موحدة للتدخل السريع.

د- الصراع على مناطق النفوذ

يشتد التنافس الامريكي – الأوروبي على السيطرة على مناطق النفوذ عبر اقامة تكتلات او نسج علاقات مع تكتلات قائمة. ومن ابرز هذه الاتجاهات التنافس الامريكي – الأوروبي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومنطقة امريكا الوسطى والجنوبية في ظل توجهات امريكا لتشكيل تكتل اقليمي في الشمال الامريكي (النافتا). والذي يعتبر رد فعل على الوحدة الأوروبية. والمساعي الامريكية متواصلة في ظل التكتل الاقليمي في شرق اسيا (الايبك)[٧٤]. اضافة للجهود الامريكية لتوثيق العلاقات السياسية والامنية والاقتصادية مع الدول الافريقية.

ورغم هذه التباينات بين الطرفين (الاوروبي والامريكي) الا ان البعض يعتقد انه من الصعب على أوروبا ان تبرز كقطب مستقل كليا عن الهيمنة الامريكية على الساحة الدولية. ومرد ذلك الى[٧٥]:

- وجود حالة من التداخل والتعقيد في ظل المصالح والعلاقات داخل العالم الرأسمالي

وهذا يفرض ابقاء حالة من التنسيق والتعاون قائمة مهما بلغت حجم التباينات التي تعتبر ثانوية في هذا المجال ، مع ادارك الطرفين لمخاطر الصراع والتباين على مستقبل العالم الغربي.

---

[٧٤] – صارم. من الحوار الى الشراكة. ص ٣٣٢.

[٧٥] – توفيق. النظام الدولي الجديد. ص ٨٠-٨١.

- ضعف البنية الامنية للاتحاد الأوروبي

فقد اظهرت تجارب حرب الخليج والبلقان واخيرا افغانستان على محدودية الدور الأوروبي في تبني سياسات امنية ومواقف مستقلة عن الهيمنة الامريكية.

وعلى الرغم من ذلك فان التباين الامريكي – الأوروبي وان كان غير ظاهر للعلن بشكل بارز ، الا ان الوقائع والمؤشرات والتصريحات تفيد بان الخلافات مرشحة للتصعيد في المستقبل في ظل وجود العديد من العناصر التي ترجح احتمالات تزايد الخلافات السياسية والاقتصادية والامنية وحتى الثقافية بين طرفي الاطلسي. رغم ان ذلك لا ينفي امكانيات التعاون بين الطرفين باعتبار ان الاختلاف حول بعض القضايا لا ينفي احتمالات التعاون في قضايا ومجالات اخرى[٧٦].

ثالثا : التنافس الأوروبي – الامريكي على منطقة المتوسط

اصبحت منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في ضوء بروز العديد من العوامل والمحددات الاستراتيجية والامنية والاقتصادية، مجالا مفتوحا لتنافس مختلف الاطراف الدولية والاقليمية خصوصا الطرفين الأوروبي والامريكي. وقد تجلى ذلك عبر طرح او دعم العديد من المشاريع التي تتضمن ترتيبات اقليمية شاملة تحدد وضع المنطقة ومستقبلها.

وتنظر أوروبا بقلق متزايد الى الجهود الامريكية للسيطرة وبسط النفوذ في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، على اعتبار ان هذه المنطقة هي الامتداد الطبيعي والتاريخي لأوروبا، وتقع في صلب اولويات السياسة الخارجية الأوروبية.

ويلاحظ ان الاستراتيجية الامريكية نحو المنطقة تسير بخطى حثيثة لترسيخ وجودها ونفوذها. وظهر هذا بوضوح بعد نتائج حرب الخليج والاستفراد الامريكي بالمقدرات الشرق الاوسط سياسا واقتصاديا وعسكريا والاستحواذ على غنائم واستثمارات هذه الحرب السياسية والاقتصادية. وتزامن مع ذلك استبعاد أي دور أوروبي فعلي في عملية السلام منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١ والترتيبات الاقليمية المقترحة والتي تجسدت فيما بعد بالمشروع "الشرق اوسطي" والذي لم يلق حماسا كبيرا من قبل أوروبا. حيث نظرت أوروبا لهذا المشروع على انه محاولة القفز على طبيعة وحجم الروابط التاريخية بين المراكز الاقليمية في المنطقة خصوصا بين شمال وجنوب البحر المتوسط[٧٧].

---

[٧٦] – نجلاء محمد نجيب . "مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٧. (١٩٩٧: ١٣٦-١٤٢) . ص ٤٠.

[٧٧] – محمد الطوخي. **النظام ا لشرق اوسطي في طوره الجديد– رؤية اسلامية**. (القاهرة: مركز يافا للدراسات والابحاث ، ١٩٩٧). ص ٢٢.

ولم يبق المغرب العربي – الشق الاخر من المنطقة المتوسطية- بعيدا عن محاولات الهيمنة وفرض النفوذ الامريكي. حيث اشار تقرير اعدته وزراة الخارجية الأمريكية الى ان مشروع امريكا للتعاون مع دول المغرب العربي سيعتبر – من وجهة نظر امريكية – المعادل لصيغة الشراكة الأوروبية . وتأتي الجهود الامريكية في هذه المنطقة رغم الادراك الامريكي لحساسية المغرب العربي بالنسبة للأوروبين بشكل عام والفرنسيين على وجه الخصوص والذين يتعاملون مع هذه المنطقة كجزء من المجال الحيوي للقارة الأوروبية. وقد تزايد الدور الامريكي في المغرب العربي من خلال التقارب الجزائري- الامريكي والذي اعتبر مدخل للنفاذ الامريكي لمنطقة شمال افريقيا ، حيث حصدت الشركات الامريكية في السنوات الاخيرة معظم العقود العسكرية والعقود الاقتصادية في مجال التنقيب عن النفط في الجزائر[٧٨]. يضاف الى ذلك مساعي امريكية متزايدة لعقد اتفاقيات شراكة مع الدول المغاربية الاخرى خصوصا المغرب . فيما تواصلت المساعي الامريكية لتوسيع شبكة العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول المتوسطية التي تقع في صلب المجال الحيوي الاستراتيجي للمصالح الامريكية.

وقد نظرت أوروبا بقلق شديد نحو الوزن السياسي والعسكري والاقتصادي المتعاظم للولايات المتحدة الامريكية في منطقة المغرب العربي. حين بدأت امريكا تدخل بقوة من خلال القدرات والامكانيات التي توفرها وعبر زيادة استثماراتها وتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة[٧٩].

و شكلت التحديات المتزايدة للوجود والنفوذ الامريكي في المنطقة المتوسطية المحرك الاساسي لتحفيز أوروبا نحو تبني سياسة متوسطية جديدة، في اطار التنافس على لعب الادوار في الخريطة العالمية الجديدة والتي يأتي من ضمنها حوض البحر المتوسط. فأوروبا التي تتطلع الى تعزيز قدراتها الاقتصادية والدفاعية والسياسية كقطب عالمي مستقل عن الولايات المتحدة الامريكية ، تدرك انها بحاجة الى نمط جديد من التحالفات والعلاقات الدولية اكثر انفتاحا مع المحيط الجيوبولوتيكي لها. وان الاتجاه الأوروبي نحو المتوسط يسعى الى تعزيز هامش الاستقلال لمنطقة المتوسط واوروبا ازاء النظام العالمي الذي يتشكل في ظل الهيمنة الامريكية. وفي ضوء هذه الاعتبارات بدأت أوروبا تنظر لامريكيا كمنافس حقيقي لمصالحها في المنطقة المتوسطية وليست حليف كما كانت حتى الامس القريب[٨٠]. فأوروبا تستورد معظم

---

[٧٨] – خير الدين العايب. "الجزائر .. دور محوري في النظام الامني المتوسطي". **صحيفة البيان الاماراتية**. ٢١ / يونيو/ ٢٠٠٠.

[٧٩] – سميح صبح. "العلاقات الاورو-متوسطية: فن المراوحة من برشلونة الى شتوتغارت". **صحيفة القدس**. ١٥ / آذار/١٩٩٩. ص ١٩.

[٨٠] – خير الدين العايب. "التسابق الامريكي – الأوروبي في حوض المتوسط : هل هو بداية لحرب باردة جديدة؟." **صحيفة البيان الاماراتية**. ١/ فبراير/ ٢٠٠١.

احتياجاتها النفطية والغازية من دول المتوسط ، وتشكل المنطقة المتوسطية بالنسبة لاوروبا سوقا مهما لمنتجاتها المختلفة.

وامام اشتداد التنافس على مستقبل المنطقة اصبح لزاما على أوروبا ان تتبنى سياسة متوسطية تعلي كلمتها من خلالها في منطقة المتوسط امام المحاولات الامريكية للانفراد والسيطرة على المنطقة. حيث انعكست التنافسات والتباينات الاقتصادية والامنية الأوروبية – الامريكية على المواجهة والمنافسة بينهما في حوض المتوسط. واعتبرت المتوسطية الرد الموضوعي الأوروبي على المحاولات الامريكية لتهميش واقصاء الدور الأوروبي في فض النزاعات وتسوية المشكلات الاقليمية والدولية ، ومحاولات وضع ترتيبات واطر تتجاوب مع المصالح الحيوية في مناطق النفوذ الأوروبي خصوصا في جنوب وشرق البحر المتوسط[٨١]. حيث فسر الاتجاه الأوروبي نحو المتوسط في اطار التغيرات التي يشهدها النظام الدولي نحو ما يسمى بـ "الاقملة" كاتجاه جديد في العلاقات الدولية، عبر ضم الاطراف الى المراكز الاقليمية والدولية الفاعلة في الساحة الدولية في ظل اشتداد التنافس فيما بينها[٨٢].

رابعا: التحديات القادمة من المتوسط

بدأت أوروبا تنظر بجدية نحو المتوسط في ضوء مظاهر عدم الاستقرار التي تعاني منها دول جنوب وشرق المتوسط. فاوروبا على تماس مباشر من مختلف التحديات القادمة من هذه المنطقة الاكثر اضطرابا واكثر التصاقا بأوروبا. ولم يعد باستطاعة اوروبا ان تبقى بمنأى عن انعكاسات هذه التحديات والمخاطر على مجمل الاوضاع الأوروبية ومستقبلها. وذلك في ضوء انتشار مفهوم الامن الشامل الذي لم يعد يقتصر على وسائل واوجه عسكرية فحسب بل تعدى ذلك نحو مسائل سياسية اقتصادية، واجتماعية وثقافية. ويمكن ايجاز اهم مظاهر عدم الاستقرار والتحديات في منطقة المتوسط على النحو التالي:-

أ. التغيرات الديمغرافية في ظل تزايد معدلات النمو السكانية في الدول المتوسطية (القنبلة السكانية) وانعكاسات ذلك على مجمل الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. مما سيجعل هذه القضية مصدر متوقع لعدم لاستقرار في المنطقة المتوسطية، وستطول اثارها وانعكاساتها على القارة الأوروبية. وتشير المؤشرات السكانية للعام ٢٠٠٠ الى الفوارق الكبيرة بين الدول الاوروبية ودول المتوسط ويظهر ذلك بوضوح من خلال مؤشرات

---

[٨١] – عبد الرحمن مطر. "اسئلة برشلونة قراءة اولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي". **المستقبل العربي** . عدد ٢١٥.(١٩٩٧: ٥٨– ٧٣) ص ٥٩.

[٨٢] – ماطانيوس حبيب. "الاتحاد الأوروبي والشراكة المتوسطية". **شبكة الانترنت** .www.mafhum. com.

"معدل الخصوبة الكلي" [٨٣] لبعض الدول المتوسطية وذلك على النحو التالي: مناطق السلطة الفلسطينية ٥,٨٤، سوريا ٣,٦٦، الاردن ٣,٥٠، مصر ٣,٥٠ ، بينما لم يصل هذا المعدل الى ٢ في جميع الدول الاوروبية[٨٤].

وقد بلغ عدد السكان للدول المتوسطية حوالي ٢٢٠ مليون نسمة عام ١٩٩٥، ومن المتوقع ان يتجاوز ٣٠٠ مليون عام ٢٠١٠ [٨٥].

ب. اتساع الفجوة الاقتصادية بين الدول المتوسطية (شمال – جنوب) حيث يقترن التقدم الاقتصادي الكبير في الشمال المتوسطي (أوروبا) بتخلف الاوضاع الاقتصادية في ضوء انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وسيعكس ذلك نفسه على مجمل الاوضاع المتوسطية والاوروبية. فقد بلغ الفرق في الدخل بين اوروبا والبلدان المتوسطية (١ الى ١٢) في العام ١٩٩٧، ومن المتوقع ان يصبح من (١ الى ٢٠) عام ٢٠١٠ اذ لم تتخذ اية خطوات لمساندة التنمية الاقتصادية للبلدان المتوسطية[٨٦].

ت. هواجس عدم الاستقرار السياسي في ظل غياب الديمقراطية وانتشار "الاصولية" وتصاعد العنف و"الارهاب" و"التطرف" وتجارة المخدرات التي بدأت اثارها تظهر داخل المجتمعات الأوروبية.

ث. مخاطر اتساع الهجرة وانتقال العمالة من جنوب وشرق المتوسط نحو الشمال الأوروبي. حيث ان لهذه الظاهرة نتائج على مختلف الاوضاع الأوروبية، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وامنيا.

ج. الصراعات الاقليمية، وانتشار الاسلحة، وتحديات عملية السلام في الشرق الاوسط.

ح. قضايا اقليمية غير قابلة للحل بشكل قطري مثل المياه، الطاقة، البيئة، وامام هذه المخاطر وعلى الرغم من وجود آليات سابقة للتعامل مع هذه القضايا ، الا انها بقيت تفتقر الى صياغة نموذج شامل ينظم هذه العلاقات ويتناول هذه التحديات في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مما اثر في طبيعة التفاعلات في المنطقة المتوسطية ، وابرز ضرورات وضع استراتيجية شاملة لتتناول هذه التحديات ومحاولة معالجتها[٨٧].وفي هذا الاطار تنطلق أوروبا لتتصدى لهذه التحديات ادراكا منها ان اثارها

---

[٨٣] – معدل الخصوبة الكلي: هو متوسط عدد الاطفال المولودين احياء من امرأة خلال فترة حياتها.

[٨٤] – European Commission. Euro-Mediterranean Statistics. Luxembourg: office for official publications, 2001.p30.

[٨٥] – المفوضية الاوروبية. **الشراكة الاوروبية– المتوسطية**. بروكسل : الادارة العامة للعلاقات الخارجية، ١٩٩٧. ص٣.

[٨٦] – نفس المصدر.

[٨٧] – السيد يسين. "أمن البحر الابيض المتوسط والشرق الاوسط". **السياسة الدولية**. عدد ١١٨. (٧٢–٧٩). ص ٧٥.

تتجاوز حدود الدول في شرق وجنوب المتوسط لتصل نحو القارة الأوروبية. ويبرز ذلك بوضوح خوان انوتيو كولوبا (احد السياسيين الاسبان) عندما يصرح ان المتوسط هو مصلحة أوروبية اولا واخيرا، وانه لا يمكن لأوروبا ان تساعد الدول المتوسطية هكذا "كرما وحسن اخلاق" بل يرى ان الاوضاع المعيشية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ستؤثر على بلدان الاتحاد الأوروبي، ولهذا على الاتحاد الأوروبي ان يتحرك حفاظا على مصالحه قبل كل شيء[٨٨].

خامسا : توازنات القوى الأوروبية

تأتي توجهات أوروبا المتوسطية في اطار التجاذبات بين القوى الأوروبية الفاعلة داخل الاتحاد الأوروبي حول اولويات السياسة الخارجية الأوروبية. حيث تدعو فرنسا ومن خلفها **الكتلة اللاتينية** داخل القارة الأوروبية (فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال) الى الاتجاه نحو المتوسط في محاولة لتعزيز نفوذها. ففرنسا تدعم الاتحاد المتوسطي بفعل التاريخ والمصالح المشتركة والمسؤوليات الأوروبية عموما والفرنسية خصوصا نحو المتوسط. وفرنسا في اتجاهها المتوسطي تسير نحو عالمها التقليدي " الفرنكوفونية "امتدادها الطبيعي والتاريخي والثقافي[٨٩].

في الجانب الاخر تأتي **الكتلة الجرمانية** بزعامة المانيا الاقل حماسة للتوجه نحو المتوسط، حيث تعتبر ان اولويات السياسة الخارجية يجب ان تسير نحو وسط وشرق أوروبا تمهيدا لضم هذه الاقطار للاتحاد الأوروبي مما سيعزز قوة المانيا الموحدة ووزنها سياسيا واقتصاديا داخل أوروبا على حساب القوى الأوروبية الاخرى وخصوصا فرنسا.

وقد ساهمت هذه المتغيرات والتحولات والتحديات والعوامل بشكل جوهري في دفع أوروبا نحو صياغة سياسة متوسطية جديدة اكثر شمولية. بدأت معالمها تتضح مع بداية التسعينات – من القرن المنصرم– تحت عنوان السياسة المتوسطية المتجددة (Renewed Med- Policy) والتي تهدف الى اعطاء دفعة جديدة للعلاقات مع دول جنوب شرق المتوسط.

وفي هذا الاطار بدأت المفوضية الاوروبية عام ١٩٩٠ باعداد وثيقة سميت "اعادة توجيه سياسة الجماعة الأوروبية تجاه البحر المتوسط" الا انها تجاهلت الاليات التي ستحقق الاهداف للسياسية الأوروبية تجاه البحر المتوسط. واستمرت المداولات والجهود والمناقشات داخل الاروقة الأوروبية حتى عام ١٩٩٤، حين قررت القمة الأوروبية، التي عقدت في مدينة (ايسن) بالمانيا اقرار مضمون التقرير المعد من قبل اللجنة الأوروبية والذي تم صياغته لاحقا

---

٨٨ – احمد قامة. سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربي. **السياسة الدولية**. عدد ١٢٤. (١٠٧-١١٠) .ص ١١٠.

٨٩ ناصيف حتي. "الشراكة الاوربية – المتوسطية". **شبكة الانترنت**. www. Mersinf.com.

واقراره في اعلان مؤتمر برشلونه عام ١٩٩٥. وبشر هذا الاعلان بانطلاقة مشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية في ظل نمط ومفهوم جديد للعلاقات بين الطرفين. وقد عبر عن ذلك التحول والتوجه الجديد خافير سولانا (مفوض العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي) حيث قال بان المشروع المتوسطي يمثل "*خصوصية متميزة لسياق العلاقات بين الطرفين ، حيث تتصف هذه العلاقات بسماتها الاجبارية والعالمية. فهي اجبارية لانها ترتكز على الماضي المشترك وتنظيم افضل للعلاقات بين الجيران. وهي عالمية لانها تدمج ثلاثة ركائز اساسية ، السياسية والاقتصادية، والبعد الانساني في العلاقات الحديثة*"[٩٠].

[٩٠] – تمامة. سياسة مصر المتوسطية . ص ١١٠.

الفصل الثالث

الشراكة الأوروبية – المتوسطية
(الإنطلاقة، الأسس، الآليات)

قراءة في مفهوم الشراكة

ظهر مصطلح "الشراكة" كمفهوم جديد في قاموس المصطلحات السياسية العربية. وهو ترجمة للكلمة الانجليزية "Partnership"[١].

يستخدم مصطلح "الشراكة" كمفهوم في كافة مستويات صنع القرار، ابتداءً من المستوى الشعبي، حيث يظهر ويشعر المواطنون بانهم مشاركين في صنع القرار من خلال تكامل الادوار لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع. كما يستخدم المصطلح في القرارات السياسية التي تتخذها الدولة على المستويات الاقليمية والدولية[٢]. وتعتبر "الشراكة" بمثابة طريق باتجاهين، حيث تتضمن وفقا لذلك حقوق ومسؤوليات متبادلة لاطراف الشراكة[٣]. واستخدم مفهوم "الشراكة" كتعبير جديد في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة . وطرح بشكل بارز خلال مرحلة التسعينات من القرن العشرين في اطار الامم المتحدة والمؤتمرات الدولية .

وفي الجانب المفهومي للشراكة فهي تعبر عن خيار ورغبة – وقد تكون ضرورة– بين الشركاء لتحقيق التعاون نحو الافضل في مجالات عدة. وقد وضع بعض المختصين العديد من العوامل التي تكفل وتضمن نجاح الشراكة. واهم هذه العوامل:

- ان تكون الشراكة ذات طابع " تبادلي وتعاوني وتعادلي"[٤]. بحيث يقدم كل طرف ما لديه لانجاح الشراكة على قدم المساواة، حيث يعامل الشركاء بعضهم البعض بثقة واحترام متبادل، ويسود جو من ثقافة الشراكة الحقيقية.
- ان تكون الشراكة واضحة الاهداف او الاليات التي تستجيب للواقع القائم. وبحيث تحقق مصالح مختلف الاطراف. مع وجود آلية تضمن تقويم كفاءة وجودة علاقات الشراكة بصورة منتظمة، مع عمل التعديلات والاضافات اللازمة لتحقيق اهداف هذه الشراكة[٥].
- ان تتوفر ارادة سياسية تدفع باتجاه هذه الشراكة.
- ان يشعر كل طرف انه سيحصل على نصيب او نسبة من المكاسب نتيجة هذه الشراكة.

---

[١] – علي الدين هلال. "التنمية وثقافة المشاركة". **صحيفة البيان الاماراتية** . ٢٩ /اغسطس/ ١٩٩٩.

[٢] – نفس المرجع.

[٣] – عطية حسين افندي. "شركاء التنمية". **صحيفة الاهرام**. ١٧ /ابريل/ ٢٠٠٠.

[٤] – عزيز النجار. **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى التعاون. خيارات القرن الحادي والعشرين**.(القاهرة: البراك للنشر والتوزيع، ١٩٩٩). ص ١٥.

[٥] – افندي. شركاء التنمية.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

وقد استخدم مصطلح "الشراكة" في عدة ميادين من السياسة الدولية ، مثل شركاء في التنمية، و شركاء من اجل السلام، والشراكة الاوروبية- المتوسطية. وتعددت التحليلات حول العوامل التي ساهمت في استخدام مصطلح "الشراكة" كصيغة معتمدة في بلورة سياسات وتوجهات اوروبا الجديدة نحو الاقليم المتوسطي، والتي تم التعبير عنها فعليا ورسميا مع انطلاقة مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥. وقد تركزت الاراء حول فلسفة استخدام مصطلح "الشراكة" في المشروع المتوسطي على الملاحظتين التاليتين:

أ. ارتباط الشراكة بالتنمية

يعتمد هذا التحليل على فكرة "الشراكة" في المساعدة على تحقيق التنمية. وفي الحالة الاوروبية- المتوسطية ، فان "الشراكة" تعبر عن توجه اوروبي بديل عن فلسفة المساعدات الموجهة الى الدول النامية. حيث تهدف "الشراكة" الى بلورة سياسة مشتركة لتحقيق التنمية لهذه الدول، وعبر الاخذ بعين الاعتبار الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الدول. وليس فقط محاولات احتواء او التخفيف من الاوضاع الصعبة التي تعاني منها هذه الدول لاسيما في المجال الاقتصادي.[٦] وبذلك تتحول العلاقة من" مانح ومتلقي" الى "شريك ومشاركة".

وفي ظل حالة اللاتكافؤ النسبي بين اوروبا –المتقدمة في كافة المجالات- والدول المتوسطية – العربية- التي تسير على طريق التحضر. فان المقاربة في هذه الحالة تكون في ضوء نظرية "المكاسب النسبية" في نظريات التعاون الدولي. وتفيد هذه النظرية بان الدول وفي الوقت الذي تسعى دائما لتحقيق المكاسب – النسبية- في عمليات التعاون الدولي من وراء دخولها او شراكتها في أي مشروع تعاوني، فانها لا تنظر الى كافة الشركاء المحتملين بصورة متساوية. أي ان الدول تكون اكثر قلقا على مكاسبها التي ستجنيها من المشروع ، عندما يكون شريكها منافسا او متقدما على قدراتها، من الحالة التي يكون فيها هذا الشريك اضعف منها في مقومات القوة[٧]. وفي هذه الحالة يمكن للاتحاد الاوروبي ان يدخل في شراكة مع الاطراف المتوسطية، ويخفف من استخدام عوامل قوته – النسبية - من خلال تقديم بعض التنازلات من باب مراعاة قدرات الاطراف المتوسطية. في وقت لا يمكن للاتحاد الاوروبي ان يقدم ذات التنازلات في تعامله مع الولايات المتحدة واليابان على سبيل المثال.

ومن جانب اخر هناك من يعتقد بان تفاوت مستويات القوة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية هي عقبة امام تحقيق اية شراكة فعالة وحقيقية، بحيث يفرض

---

[٦] – حتي. الشراكة الاوروبية – المتوسطية.

[٧] – حسن عبد الله جوهر. "تفسير مظاهر التعاون الدولي في عالم الصراع من وجهة نظر المدرسة الواقعية". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٤. (١٩٩٦: ٦٠-٦٧). ص ٦٥.

الشركاء الاقوياء مبادراتهم على الاقل قوة[٨]. وبذلك تشعر الدول والبلدان النامية – ومنها العربية– بالشك من جدوى مشاريع الشراكة مع القوى الكبرى والتي تفوقها في مقومات القوة. وان تعبير "الشراكة" في هذه الحالة يعبر عن حالة "مثالية" في العلاقات بين الدول والشعوب. الا انها على ارض الواقع تعبر عن موازين القوى التي يفرض فيها دائما القوي اولوياته وسياساته وشروطه على الطرف الاضعف، كما هو الحال في الحالة الاوروبية – المتوسطية[٩].

ب. مفهوم الشراكة الاكثر مرونة لكلا الطرفين

يعتبر مفهوم الشراكة الاكثر موائمة لصياغة العلاقات الاوروبية – المتوسطية اكثر مرونة – من الناحية القانونية– من المفاهيم الاخرى التي تستخدم لصياغة وترتيب العلاقات الاقليمية والدولية.

وفي ظل اختلاف الاولويات بين طرفي الشراكة –الاوروبي والمتوسطي– فان صيغة الشراكة توفر لكل طرف تحقيق ما يتطلع اليه من علاقات مع محيطه الاقليمي والدولي. ويبدو ذلك جليا من خلال:

- السعي الاوروبي نحو التوسع الى الشرق لضم دول اوروبا الشرقية، مع الجهد الاوروبي المتواصل للدخول في علاقات واتفاقيات مع العديد من الدول والتكتلات الدولية والاقليمية. يضاف الى ذلك ان علاقات اوروبا مع الشركاء المتوسطيين ليس على مستوى واحد من الاهمية، فبعض الدول مرشحة للانضمام للاتحاد الاوروبي (قبرص،مالطا، تركيا)، والبعض الاخر من الدول على تماس مباشر مع الاتحاد الاوروبي، اكثر من غيرها كما هو الحال مع دول المغرب العربي. اضافة لوضع اسرائيل المميز.
- الاطراف المتوسطية – خصوصا العربية– تركز اقل مع توجهاتها المتوسطية، نحو ترتيبات اقليمية اخرى ، مثل الشرق اوسطية، ومشاريع التكامل العربية، والتعامل مع المحيط الاقليمي مثل افريقيا، او مع قوى دولية كبرى لا سيما الولايات المتحدة.

كل هذه الاعتبارات جعلت مفهوم الشراكة هو الخيار "الافضل" لكلا الطرفين، في وصف صيغة العلاقات الاوروبية – المتوسطية في اطار مشروع برشلونة.

---

[٨] – افندي. شركاء التنمية.

[٩] – بوعشه. التكامل والتنازع .ص ١٨٠.

وقد حدد اعلان برشلونة ١٩٩٥ والمؤتمرات والاجتماعات اللاحقة الاطار العام للشراكة الاوروبية – المتوسطية وتطبيقاتها العملية، والتي تهدف الى جعل البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون في شتى الميادين. حيث اتفق كل من الاتحاد الاوروبي والشركاء المتوسطيين على اقامة شراكة عامة اوروبية – متوسطية، عبر الحوار السياسي وتنمية التعاون الاقتصادي، وابراز الابعاد الاجتماعية والثقافية والانسانية. لتشكل هذه المحاور والاسس معالم الشراكة الاوروبية – المتوسطية. وقد ظهرت معالم واسس هذه الشراكة في المؤتمرات والاجتماعات التي أقرت الاليات والبرامج التي ترتكز عليها مسيرة الشراكة، ابتداء من المفاوضات من اجل الشراكة، ومرورا بابرام الاتفاقيات ، وصولا الى غايات الشراكة النهائية، بإقامة منطقة رفاه واستقرار اوروبية – متوسطية .

انطلاقة الشراكة الاوروبية – المتوسطية

تجسدت مسيرة الشراكة الاوروبية – المتوسطية من خلال المؤتمرات المتلاحقة التي رسمت معالم هذه الشراكة، ووضعت الاليات والخطط التي التزمت بها اطراف الشراكة.

مؤتمر برشلونة (المنطلق)

مع توالي الاجتماعات لمجلس الرئاسة الاوروبي في "كورفو" باليونان واخيرا في "كان" الفرنسية عام ١٩٩٥ ، تم تكليف اللجنة التنفيذية للاتحاد الاوروبي لرسم مكونات السياسة الاوروبية نحو المتوسط. والتي تهدف الى ضمان السلام والاستقرار والاتحاد والتنمية الاجتماعية للمنطقة.

وقد بدأت مرحلة التحضيرات لانطلاقة جديدة للعلاقات الاوروبية – المتوسطية في سياق صيغة الشراكة التي تم اطلاقها في مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥. حيث اعتبر كمؤتمر تأسيسي لوضع الاطر والقواعد للعلاقات الاوروبية – المتوسطية بابعادها المختلفة. وخلال التحضيرات لعقد المؤتمر اثيرت اشكالية الدعوة للمشاركين في مؤتمر برشلونة المتوسطي. حيث ابدت الدول الاوروبية معارضتها لادخال بعض البلدان المتوسطية في اطار الشراكة مثل (ليبيا ويوغسلافيا) بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها. كما تم الاتفاق على الاكتفاء بدعوة الولايات المتحدة وروسيا لحضور المؤتمر بصفة مراقب[١٠].

---

[١٠] – عبد الرحمن مطر. "اسئلة برشلونة: قراءة اولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الاوروبي– المتوسطي". **المستقبل العربي**. عدد ١١٥ . (١٩٩٧: ٥٨-٧٣). ص ٦٣.

انعقد مؤتمر برشلونة في الفترة بين ٢٧-١٩٩٥/١١/٢٨، وضم وزراء خارجية دول اعضاء الاتحاد الاوروبي وعددهم خمسة عشر وزيرا اضافة الى وزراء خارجية ثماني دول عربية، وثلاث دول متوسطية اخرى مرشحة للانضمام للاتحاد الاوروبي، واسرائيل.[١١]

وقد طرح الطرف الاوروبي مشروعا متكاملا لصياغة جديدة للعلاقات بين الطرفين وتشمل الجوانب الاقتصادية والامنية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها. وعمل الطرفان خلال المؤتمر على بلورة رؤية مستقبلية للعلاقات الاوروبية – المتوسطية . حيث طرح كل طرف مواقفة حول واقع المنطقة وتحدياتها وتصوراته لمستقبلها، وبما ينسجم مع مصالحه على مختلف الاصعدة.

ورغم ايلاء المؤتمر اهمية كبيرة للقضايا الاقتصادية وسبل تطوير علاقات الشراكة في هذا الاطار، الا ان القضايا السياسية والامنية والثقافية والاجتماعية قد اخذت حيزا هاما خلال المؤتمر. وتجلى ذلك بوضوح في اعلان برشلونة الذي اصدره المجتمعون في نهاية المؤتمر. وتناول هذا الاعلان الاطار العام الذي يرسم الخطوط الاساسية للشراكة الاوروبية – المتوسطية ابتداءً من العمل على تطوير ما هو قائم من علاقات، واستحداث علاقات جديدة من خلال المفاوضات بين الاتحاد الاوروبي مع مختلف الاطراف المتوسطية، وصولا الى الاطار القانوني الذي يجسد هذه العلاقات عبر اتفاقيات الشراكة الاوروبية – المتوسطية.

ومن خلال قراءة مضمون اعلان برشلونة، تبرز العديد من الملاحظات العامة. اهمها:

- جاء مضمون الاعلان ليضع برنامج عمل متكامل يبلور مستقبل العلاقات الاوروبية – المتوسطية، وبشكل تفصيلي ، بحيث يشمل كل النواحي السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذلك عبر وضع برامج واهداف واسس وآليات لهذه الشراكة المقترحة ضمن المنهج السلوكي الذي يحدد مسار العلاقات الاوروبية- المتوسطية[١٢].
- اتسمت الصياغة في كثير من القضايا التي تناولها الاعلان "بالعمومية والمرونة والغموض" في عدة جوانب، خصوصا في تناول بعض القضايا الشائكة وموضع الخلاف، لا سيما في القضايا السياسية والامنية. وتم التعبير عن هذه القضايا ضمن مفاهيم عامة ترضي جميع الاطراف، بحيث يستطيع كل طرف اللجوء الى التفسير الذي يرتأيه. حيث جاءت هذه الصياغات بشكل دبلوماسي وتوفيقي لتتجاوز الخلافات، والتي قد تنشأ خلال

---

[١١] – شارك بالاضافة الى مجلس الاتحاد الاوروبي والمفوضية الاوروبية، كل من الدول التالية ممثلة بوزراء خارجيتها: المانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، النمسا، بلجيكا، الدنمارك، اسبانيا، البرتغال، اليونان، فنلندا، ايرلندا، ايطاليا ، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، مالطا، قبرص، تركيا، الجزائر، مصر، الاردن، لبنان، سوريا، المغرب، تونس، اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالرئيس.

[١٢] – اروكيه. رامازاني. **الشراكة الاوروبية – المتوسطية: اطار برشلونة**. دراسات عالمية . عدد ٢٢ . (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، د.ت) . ص ٢١.

تطرق اعلان برشلونة لبعض القضايا الحساسة في الاقليم المتوسطي، مما قد تهدد نجاح المؤتمر وتعطل مسيرة الشراكة المقترحة في المشروع.

- استطاع العرب تحقيق بعض النجاح في تضمين البيان الختامي لاعلان برشلونة للمواقف السياسية فيما يتصل بعملية السلام مثل حق تقرير المصير، وتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة، وعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة[١٣].

آليـــة مسيرة الشراكة

في ضوء اعلان مؤتمر برشلونة ومناقشات الشركاء الاوروبين والمتوسطيين: تم اعتماد الاليات التي تسير بموجبها عملية الشراكة. و تم اعتماد مسارين اساسيين لانشاء الشراكة، وهما:[١٤]

- المسار الثنائي

وتعكس ذاتها من خلال الاتفاقيات الموقعة او التي قيد التوقيع بعد انجاز المفاوضات، بين الاتحاد الاوروبي من جهة، والشركاء المتوسطيين من جهة اخرى. والتي تتضمن وضع الاسس المشتركة للسياسة المتوسطية الجديدة والعلاقات الاوروبية – المتوسطية.

- المسار الاقليمي

ويشكل الحوار احد الاوجه الاكثر نشاطا في اطار الشراكة. حيث يقوم الشركاء من خلال الحوار وضع وتحديد الاولويات والواجب تحقيقها عن طريق الحوار الاقليمي "الدائم والشامل" الذي يتناول كافة القضايا المطروحة في المجالات السياسية – الامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث تم اعتماد البعد المتعدد الاطراف من خلال حوار اطراف الشراكة الاوروبية – المتوسطية، وذلك من اجل:

- تناول مواضيع ذات منافع مشتركة واعتماد مشاريع وبرامج مشتركة.
- اعتماد آليات وتقاليد العمل المشترك بين الشركاء.
- تنمية شراكة فعلية وحقيقية تستند على مبدأ المساواة والتكافؤ "النسبي".

---

[١٣] – ناصيف حتي. "مستقبل العلاقات العربية – الاوروبية بين الشرق اوسطية والمتوسطية". **المستقبل العربي**. عدد ٢٠٥. (١٩٩٦: ٨٨-١٠٠) . ص ١٩٩.

[١٤] – المفوضية الاوروبية. الشراكة الاوروبية المتوسطية. ص٨.

وقد تم اعتماد اجتماع الهيئة الاوروبية – المتوسطية المؤلفة من الاتحاد الاوروبي وممثلين عن الدول الشريكة كل ثلاثة اشهر تقريبا، لوضع الخطوات الواجب اتخاذها ضمن اطار برنامج العمل.

وتقوم المفوضية الاوروبية بضمان متابعة مجموع اعمال الشراكة الاقليمية، وينعقد كل ستة اشهر اجتماع لوزراء القطاعات المختلفة للشراكة، اضافة الى الاجتماعات على مستوى الخبراء. وتعقد اجتماعات سنوية على مستوى وزراء خارجية الدول الاوروبية – المتوسطية لتناول مختلف جوانب الشراكة ، وتقييم مسيرتها.

المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر برشلونة

عقدت العديد من المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر برشلونة ، والتي تناولت الشراكة الاوروبية المتوسطية وسبل تعزيزها واهم العقبات التي تواجهها. كما تطرقت هذه المؤتمرات لآليات محاولة تسريع وتطبيق ما تم اعتماده واقراره في مؤتمر برشلونة والاعلان الصادر عنه ولا سيما في مجال سير مفاوضات الشراكة، والتصديق على الاتفاقيات التي ابرمت في هذا المجال.

ومن اهم هذه المؤتمرات:

أ. مؤتمر يورو ميد المدني

وقد عقد في كانون الثاني ١٩٩٦. واعتبر امتدادا لمؤتمر برشلونة، حيث انصب التركيز في هذا المؤتمر على الجوانب الاجتماعية. وشارك في المؤتمر (١٢٤٣) ممثلا عن القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في بلدان الاتحاد الاوروبي والمتوسط، وممثلو حوالي (١٠٠) مؤسسة ومنظمة وتشمل: منظمات غير حكومية، النقابات، الجمعيات، والجامعات.

تناول المؤتمر العديد من القضايا والعوامل التي حفزت كل من الاتحاد الاوروبي والشركاء المتوسطيين لاقرار مضمون هذه الشراكة. واهم هذه العوامل:[١٥]

- الاهمية الاستراتيجية للمتوسط، في ظل رغبة الطرفين في اعطاء بعدا جديدا لمستقبل العلاقات، قائم على التعاون والتضامن في شتى المجالات، اعتمادا على الجغرافيا والتاريخ للبحر المتوسط.
- ادراك الشركاء ان المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المتوسط، تمثل تحديات مشتركة للطرفين، وهذا يتطلب حلا شاملا ومنسقا.

---

[١٥] – سيار الجميل. **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط مفاهيم عصر قادم**. (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٧) . ص ٢١٨، ٢١٩ .

- وضع اطار دائم للعلاقات متعددة الاطراف بين الشركاء، وهي امتداد للعلاقات الثنائية التي كانت قائمة. وتقوم هذه العلاقات على اسس الشراكة واحترام ميزات كل شريك وقيمه وتقاليده وخصوصياته.
- العمل على جعل المتوسط منطقة للحوار والتعاون والتبادل، نحو منطقة للسلام والاستقرار والازدهار.
- دعم مسار السلام في الشرق الاوسط على اساس تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة.

كما اجتمعت اكثر من ٧٠ من المنظمات غير الحكومية من الدول الاوروبية – المتوسطية في مدينة سويسيدار الاسبانية عام ١٩٩٧، لتشارك في اغناء المسودة المقترحة للميثاق الاوروبي– المتوسطي. وقد اكد المجتمعون على العديد من القضايا، اهمها[١٦]: المساواة في السيادة، الامتناع عن التهديد او استخدام القوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية واحترام حق الشعوب في تقرير المصير.

وتواصل انعقاد المنتدى المدني الاوروبي – المتوسطي قبيل انعقاد المؤتمرات الوزارية الدورية لوزراء خارجية دول الشراكة الاوروبية – المتوسطية، وكان اخر هذه المؤتمرات انعقاد المنتدى المدني في بروكسل للفترة ١٩-٢٠/اكتوبر/ ٢٠٠١. وتمحورت اعمال المنتدى على محاور رئيسية ثلاثة ، وهي[١٧]:

- السلام واحتواء النزاعات داخل الفضاء الاوروبي– المتوسطي.
- ظاهرة الهجرة.
- التبادل الثقافي.

ب. مؤتمر مالطا

انعقد في الفترة من ١٥-١٦ نيسان ١٩٩٧. وتقدم الاتحاد الاوروبي بمشروع متكامل للمؤتمر يحدد فيه اوجه اولويات التعاون في المجالات المختلفة التي رسمها اعلان برشلونة. على الصعيد السياسي: تم التأكيد على اهمية أي مجال للسلام والاستقرار في المتوسط، عبر خلق الثقة المتبادلة والمشاورات السلمية ومحاربة الارهاب. وعلى الصعيد الاقتصادي: تم التركيز على الاسراع في مفاوضات الشراكة، ومواصلة الجهود نحو ايجاد منطقة التجارة الحرة،

---

١٦ – Mohammad El-Sayed Selim. "Some Conceptual Issues in the Porjected Euro-Mediterranean Charter for Peace and Srabitity". **Internet**.www.euromesco/publi-artigo.asp.

١٧ – مجلة اشراكة والعلاقات الاوروبية – العربية. عدد ٤٣. ٢٢-٢٨/تشرين الاول/ ٢٠٠١

. شبكة الانترنت .www.meda.be/page-arab

ودعم الجهود لتوحيد وتقريب السياسات الاقليمية في المجالات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات، ودعم السياسات الصناعية والزراعية، وتخفيض المديونية للدول الشريكة في المنطقة. وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي: تم الدعوة لتعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات وتكثيف العمل في تناول المشكلات والقضايا الاجتماعية[١٨].

ج. مؤتمر باليرمو (غير الرسمي)

انعقد في مدينة باليرمو الايطالية في الفترة من ٣-٤ حزيران ١٩٩٨. وهدف الى تحريك وتفعيل مسيرة الشراكة الاوروبية – المتوسطية، حيث تضمن البيان الرئاسي الذي اصدر في نهاية المؤتمر التأكيد على العديد من المحاور الاساسية. اهمها[١٩]:

١. **المحور السياسي، وتناول:**

- التمسك بالالتزامات التي تأخذها الاطراف على نفسها بمسيرة برشلونة.
- دعم عملية السلام في الشرق الاوسط.

٢. **المحور الاقتصادي، وتناول:**

- انشاء منطقة التجارة الحرة.
- اجراء اصلاحات اقتصادية لتحقيق التحول الاقتصادي.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة.

٣. **المحور الاجتماعي والثقافي، وتناول:**

- التعاون البرلماني الاوروبي – المتوسطي.
- الحوار المشترك في تناول بعض القضايا مثل الهجرة والعنف.

د. مؤتمر شتوتغارت

انعقد في مدينة شتوتغارت الالمانية في الفترة من ١٥-١٦ نيسان ١٩٩٩م. وقد تصدر اهتمام المؤتمر اقرار الشق السياسي- الامني من الشراكة، من خلال "الخطوط الاسترشادية" التي تقدمت بها المانيا حول الميثاق الاوروبي- المتوسطي للسلام والاستقرار.[٢٠]

واهم التوصيات التي تناولها المؤتمر[٢١]:

---

[١٨] – مصطفى عبد الله خشيم. "الوطن العربي وتحديات مؤتمر مالطا: دراسة تحليلية مقارنة لمشروع الاتحاد الاوروبي". **شؤون عربية**. عدد ٩٥. (١٩٩٨: ٧٣-٨٦) . ص ١٨٠-١٨٢.

[١٩] – احمد نافع. "التعامل العربي مع اوروبا". **صحيفة الاهرام**. ١١ /سبتمبر/ ١٩٩٨.

[٢٠] – The third Euro-Med-Conference of foreign Ministers.Chairman's Formal Conclusions. **Internet**.www.medea.be/en/index.

[٢١] – سمير صارم. من الحوار الى الشراكة. ص ٢١٦، ٢١٧.

١. **على الصعيد السياسي**

- تعزيز الحوار بين شعوب المتوسط.
- دعم عملية السلام في الشرق الاوسط.

٢. **على الصعيد الاقتصادي:**

- دعم انشاء منطقة التجارة الحرة الاوروبية- المتوسطية..
- استكمال اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية.
- التأكيد على تنسيق وتوافق السياسات الاقتصادية للدول المتوسطية.
- دعم القطاع الخاص وتطويره.

كما تم الدعوة الى تفعيل البعد البرلماني في عملية برشلونة بعد ان عقد البرلمان المتوسطي الاول الذي انعقد في بروكسل في تشرين الاول ١٩٩٨.

وقد توالت مؤتمرات الشراكة في مدينة مرسيليا الفرنسية عام ٢٠٠٠، والعاصمة البلجيكية بروكسل عام ٢٠٠١، ومدينة فالنسيا الاسبانية عام ٢٠٠٢، وتناولت هذه الاجتماعات سبل تفعيل الشراكة الاوروبية – المتوسطية والقضايا والعقبات التي تحول دون تقدمها، واقرار برامج المساعدات المقدمة من خلال الاتحاد الاوروبي للدول المتوسطية. ويذكر ان المؤتمرات التي عقدت خلال العامين المنصرمين قد جاءت في ظل ظروف سياسية بالغة التعقيد والتوتر، في اعقاب تصاعد الاوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقد القى ذلك بظلاله على نشاطات وفعاليات هذه الشراكة. حيث قاطعت كل من سوريا ولبنان هذه المؤتمرات بسبب المشاركة الاسرائيلية.

اسس الشراكة الاوروبية – المتوسطية

ارتكزت الشراكة الاوروبية- المتوسطية على ثلاثة محاور واسس رئيسية، وذلك على النحو التالي:

المحور الاول :الشراكة السياسية والامنية

تضمن اعلان برشلونة مضمون البعد السياسي والامني في صيغة الشراكة. وذلك لما يمثله حوض المتوسط من اهمية استراتيجية كبرى لدى الاتحاد الاوروبي، حيث ان اعتبارات الاستقرار والسلام في المتوسط يمثلان اولوية مشتركة في السياسة الخارجية الاوروبية.

وقد اجمع المشاركون في مؤتمر برشلونة على ان *"السلام والاستقرار والامن في منطقة البحر المتوسط سيكون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم"*[٢٢].

---

[٢٢] – انظر : اعلان برشلونة . الشراكة السياسية والامنية.

وقد تضمنت الشراكة السياسية والامنية لعملية برشلونة العديد من الالتزامات التي تعهدت اطراف الشراكة العمل بها. اهمها:

على صعيد الاستقرار والضوابط الداخلية للدول ، تعمل اطراف الشراكة على:

- احترام ميثاق الامم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الانسان.
- تنمية دولة القانون والديمقراطية.
- احترام الحقوق والحريات الاساسية للانسان، اضافة الى ممارستها الفعلية والمشروعة.
- احترام مبدأ التعددية والاختلاف ومحاربة التمييز العرقي والعنصري، وكافة انواع التمييز بسبب العرق والدين والجنس.

اما على صعيد الضوابط والالتزامات التي تحمل ابعاد اقليمية، فقد تضمنت الشراكة العديد من المفاهيم والاسس. اهمها:

- احترام وحدة وسلامة الاراضي وعلاقات حسن الجوار ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- حق الشعوب في تقرير المصير وتدبير شؤونها، والاعتراف بحق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية او لاشكال اخرى من السيطرة والاحتلال الخارجي باتخاذ التدابير المشروعة وفق ميثاق الامم المتحدة من اجل انجاز حقوقهم (نص مأخوذ عن بيان الجمعية العامة للامم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسها).
- التخلي عن التهديد او استخدام القوة ضد وحدة الاراضي او الاستقلال السياسي لشريك اخر.
- العمل على عدم انتشار الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية ، ويتعهد المشاركون على الانضمام الى الاتفاقيات التي تحد وتحظر انتشار هذه الاسلحة.
- ان تمتنع الاطراف عن التمتع بقدرات عسكرية تفوق الحاجات المشروعة للدفاع.
- تهيئة الظروف التي تساهم في تنفيذ علاقات حسن الجوار، وتدعم الاستقرار والامن والازدهار والتعاون على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي.
- العمل على دراسة افضل السبل لضمان استقرار منطقة البحر المتوسط، بما في ذلك امكانية وضع عقد اوروبي- متوسطي .
- تعزيز التعاون من اجل محاربة الارهاب ومكافحة انتشار الجرائم ، ومحاربة آفة المخدرات بكافة اشكالها.

وقد حدد اعلان برشلونة الالية التي تعمل على انجاز الشراكة السياسية والامنية. حيث تستند على اجراء حوار سياسي بين مختلف الاطراف لتحديد الاساليب الاكثر جدوى لتجسيد بيان برشلونة على ارض الواقع. ويهدف هذا الحوار الى تعزيز بناء الشراكة عموديا بين الاتحاد

الاوروبي والشركاء المتوسطيين، ومنع الصراع وادارة الازمات نحو دراسة افضل السبل لضمان استقرار وامن المتوسط، عبر تشييد تدريجي لمنطقة سلام واستقرار حوض البحر المتوسط، بما في ذلك امكانية وضع (عقد اوروبي- متوسطي) والذي اصبح فيما بعد يعرف بالميثاق الاوروبي المتوسطي للسلام والاستقرار[٢٣].

تحديات الشراكة السياسية والامنية

تهدف الشراكة السياسية والامنية في مشروع برشلونة الى ضمان السلام والاستقرار في منطقة المتوسط. حيث تتزايد المخاطر والتحديات في هذه المنطقة الحيوية في ضوء تصاعد مظاهر عدم ا لاستقرار الاقليمي. ويحاول الشركاء الاوروبيين والمتوسطيين وضع الاسس والروابط التي من شأنها المساهمة في الاستقرار وتوفير الامن في المنطقة المتوسطية، وفي مواجهة التحديات والظواهر التي تسبب عدم الاستقرار السياسي والامني في المنطقة المتوسطية، والتي تطرق لها بكل وضوح في اعلان برشلونة. حيث ترتبط جذور وانعكاسات هذه التحديات بمجمل جوانب العلاقات الاوروبية – المتوسطية، السياسية – الامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية. ويتطلب مواجهة هذه التحديات تعاون وتنسيق على اعلى المستويات السياسية والامنية بين الاتحاد الاوروبي والشركاء المتوسطيين. واهم هذه التحديات:

أ. الديمقراطية وحقوق الانسان:

شكلت مسألة الديمقراطية معيار التباين في مستوى التطور السياسي والاجتماعي بين دول شمال المتوسط الاوروبي والدول العربية جنوب وشرق المتوسط[٢٤]. وقد اعتبرت مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان من القضايا الشائكة في علاقات الشراكة، وكانت احدى نطاق الخلاف خلال المفاوضات بين الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية.

وقد اختلفت الرؤى بين الشركاء الاوروبيين والمتوسطيين، في تناول هذه المفاهيم وآليات التعامل معها في ظل التباين الواضح بين الطرفين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ولوحظ ان الموقف الاوروبي من مسألة التحولات في الديمقراطية في جنوب وشرق المتوسط يتسم بشيء من الازدواجية. فمن جانب يدعو الطرف الاوروبي في مختلف المناسبات والبيانات – لا سيما اعلان برشلونة- الى احترام حقوق الانسان وتعزيز الديمقراطية في

---

[٢٣] – Roberto Aliboni. "The Enhanced Political Dialogue in the Euro-Mediterranean Partnership". Internet.www.medea.be/en/index.

[٢٤] – وحيد عبد الحميد. "مشروع التعاون المتوسطي والمسألة الديمقراطية". السياسة الدولية. عدد ١١٨. (١٩٩٤: ٨٠-٨٣) . ص ٨٠.

الدول المتوسطية، ومن جانب اخر يتضح انه قد غض النظر عن مسألة الديمقراطية في تعاملاتهم مع دول جنوب المتوسط خصوصا في شمال افريقيا، في ظل تصاعد مشكلة "الاصولية الاسلامية" في هذه الدول . وفي هذا الاطار اصبحت الدول الاوروبية تنظر بحذر شديد الى تجارب التحولات الديمقراطية في دول شمال افريقيا، وتخشى من التحولات السريعة التي قد توصل الحركات الاسلامية للسلطة كما حصل في الجزائر ، وموجات العنف التي تصاعدت في اعقاب ذلك[٢٥]. وقد تشككت الاراء والمواقف العربية من استخدام شعار الديمقراطية من قبل الدول الغربية لاسباب سياسية. فاستخدم بشكل متعسف بشكل يضر بمصالح الشعوب والدول التي تطمح الى التقدم ولكنها لم تصل درجة من الاستقرار المجتمعي الذي يتيح لها امتلاك الانظمة الديمقراطية على النمط الغربي[٢٦]. كما تم استخدام هذا الشعار من قبل الدول الغربية كمبررات للتدخل في شؤون الدول الداخلية في ضوء اعتبارات وحسابات سياسية.

وقد اكد العديد من المختصين على ان احترام حقوق الانسان والحريات الديمقراطية، يرتبط بمدى تقدم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المعنية. حيث ان هناك ارتباط وثيق بين مثلث الجهل والفقر والافتقاد الى الحريات[٢٧].

ومن جانب اخر فان تأكيد بعض الدول احترام سيادة الدول وخصوصياتها من الممكن ان يكون الشعار والمبرر الذي تستخدمه بعض الدول النامية – ومن ضمنها المتوسطية – لمواجهة التطور المجتمعي في مجالات الديمقراطية والحريات العامة في ضوء مفاهيم التنمية الشاملة.

وامتدادا لمسار برشلونة تم تشكيل الشبكة الاوروبية – المتوسطية لحقوق الانسان. وقد وضعت هذه الشبكة خطة عمل تستند على العديد من الاسس. اهمها[٢٨]:

- الاستناد على روح اعلان برشلونة الذي اكد على مبدأ سيادة القانون والديمقراطية في النظام السياسي واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية. حيث جاءت الشبكة لتدعم هذه المبادىء المتجسدة في اعلان برشلونة.
- تعزيز ومساعدة وتنسيق جهود اعضائها لمراقبة التزام الدول الشركاء بمبادىء اعلان برشلونة في مجال حقوق الانسان.

---

[٢٥] –عبد الحميد .التعاون المتوسطي . ص ٨١.

[٢٦] – علي ابراهيم. "تجارة ام ديمقراطية". **صحيفة الشرق الاوسط**. ٢٤ /نيسان/ ٢٠٠١.

[٢٧] – نفس المرجع

[٢٨] – الشبكة الاوروبية – المتوسطية لحقوق الانسان. خطة عمل . **شبكة الانترنت**. www.eurmedrights.net/arabic/.

- دعم وتنمية المؤسسات التي تعمل من اجل الديمقراطية وتطوير سيادة القانون وحقوق الانسان والتثقيف في مجال حقوق الانسان في حوض المتوسط.
- تسعى الشبكة لان تصبح همزة وصل بين مؤسسات الشراكة الاوروبية – المتوسطية وحقوق الانسان في المنطقة، والمؤسسات الاخرى التي لها علاقة بمسار برشلونة.

ومع انجاز العديد من اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والاطراف المتوسطية، بدأت تتعالى الاصوات داخل مؤسسات الاتحاد الاوروبي لربط تطبيقات الشراكة بمدى التزام الدول المتوسطية باحترام حقوق الانسان والتحولات الديمقراطية. حيث عبر عن ذلك مصدر رفيع المستوى في الاتحاد الاوروبي قائلا :" *لا نتوقع من الدول ان تتبنى النظم الديمقراطية فجأة وبين ليلة وضحاها ... نحن الان في موقف اقوى من ذي قبل، لدينا التزامات قانونية يمكن تعليقها- قاصدا اتفاقيات الشراكة- اينما لا تحترم حقوق الانسان ويتم انتهاكها*"[٢٩]. وكان لوتي ليخت (مدير مكتب بروكسل لمراقبة حقوق الانسان) اكثر وضوحا في هذا المجال عندما دعى الى ضرورة وجود صيغة قانونية تربط بين تطبيقات الشراكة التجارية والاقتصادية بمدى احترام حقوق الانسان ومبادىء الديمقراطية[٣٠].

ب. الاصولية و "الارهاب" والمخدرات

تنظر اوروبا الى المدى الاصولي الذي تصاعد في جنوب المتوسط كعامل اضطراب يهدد استقرار الاقليم المتوسطي وتصل انعكاسات ذلك على القارة الاوروبية ، ويزداد القلق الاوروبي في ظل ما تشهده بعض الاقطار خصوصا الجزائر من ظواهر العنف المتزايدة والذي بدأت بوادره تنتشر بين صفوف الحركات الاسلامية داخل اوروبا ، ويبرز في هذا الاطار التباين بين الطرف الاوروبي والاطراف العربية حول بعض المفاهيم المرتبطة بقضية الاصولية وانتشار الارهاب. واهم هذه التباينات:

- الاطراف العربية تتهم اوروبا بالتناقض في التعامل مع ظاهرة الارهاب. فاوروبا التي تدعو لمكافحة الحركات الارهابية ، تقوم من خلال سياساتها بمنح حق اللجوء السياسي لعناصر هاربة من "وجه العدالة" في العديد من البلدان المتوسطية. وتزايدت الدعوات العربية لاوروبا بوقف تعاملها المزدوج مع ظاهرة الارهاب من خلال تحديد وضع

٢٩- Africasia." Human Rights sideline in Euro-Med- agreemnts". **Internet**. www.africasia.com/icpmbs/me.

٣٠- ibid.

اللاجئين ، ووضع مفهوم اللجوء بحيث لا يصبح اللجوء وسيلة لايواء اشخاص فارين من "وجه العدالة الوطنية والدولية"[٣١].

- هناك خلافات بين الطرفين العربي والاوروبي حول تحديد مفهوم الارهاب، والدعوات العربية للتفريق بين مقاومة الاحتلال والارهاب.

اما في مجال مكافحة المخدرات ، فقد اصبحت هذه الظاهرة ذات ابعاد خطيرة تتجاوز حدود الاقطار المتوسطية. حيث برزت بشكل واضح كقضية شائكة بين الاتحاد الاوروبي ودول المغرب العربي. واقترن انتشار هذه الافة بوجود طلب فعلي على هذه التجارة في المجتمعات الاوروبية، وتوافر البيئة المناسبة لنموها وانتشارها في جنوب المتوسط ، في ظل الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تنتشر كثافة سكانية عالية ، والتي تستخدم هذه التجارة لضمان قوتها اليومي[٣٢]، مما يتطلب مبادرات مشتركة من الطرفين لمعالجة هذه الظاهرة المعقدة والمتداخلة مع الاوضاع السكانية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول المتوسطية.

ج.عملية السلام في الشرق الاوسط

تعتبر عملية السلام في الشرق الاوسط من اهم التحديات التي تواجه تحقيق الشراكة السياسية في اطار برشلونة منذ انطلاقتها وحتى الان. ويلاحظ ان جميع المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر برشلونة قد عقدت في ظروف سياسية معقدة وفي ظل تعثر عملية السلام وتصاعد التوتر في الشرق الاوسط والذي القى بظلاله على مسيرة الشراكة الاوروبية – المتوسطية وفاعليتها. وبينما تحاول الاطراف العربية ربط التقدم والمشاركة العربية القادمة في اطار الشراكة بالتقدم الحاصل على صعيد عملية السلام، فان المحاولات الاوروبية تتواصل للفصل بين المسارين . وسيتم تناول هذا الموضوع بشكل مفصل في الفصل القادم لارتباط مسار الشراكة والتعاون الاقليمي بتطورات العملية السلمية في الشرق الاوسط.

ان معالجة هذه القضايا والتحديات المثارة يتطلب تعزيز الحوار السياسي بين الاتحاد الاوروبي والشركاء المتوسطيين حول هذه القضايا، حيث يتعاون الطرفين لحل الخلافات ومظاهر عدم الاستقرار في المنطقة. وهذا يتطلب ان تتحمل مختلف الاطراف مسؤولياتها المباشرة وغير المباشرة عن تفاقم وتصاعد هذه التحديات التي تواجه المنطقة المتوسطية. وقد طرحت عدة صيغ سياسية وامنية تعالج وتتناول هذه التحديات في اطار الشراكة ، ويأتي في مقدمة هذه الصيغ مشروع انشاء ميثاق اوروبي – متوسطي للسلام والاستقرار .

---

[٣١] – ابراهيم حماد. "اتفاقيات التعاون الامني العربي – الاوروبي" **العلاقات العربية الاوروبية حاضرها ومستقبلها**. (باريس: مركز الدراسات العربي – الاوروبي، ١٩٩٧) . ص ١٧٤.

[٣٢] – ولعلو. المشروع المغاربي. ص ٢١٢.

الميثاق الاوروبي – المتوسطي للسلم والاستقرار

الامن وتبدل المفهوم

في ظل ثورة التكنولوجيا لا سيما في مجالات المعلومات والاتصالات والمواصلات التي عمت العالم، سادت فكرة "التأثير المتبادل" في التصور الشامل لمفهوم الامن المعاصر. وقد اصبحت المخاطر ومظاهر عدم الاستقرار التي تصيب منطقة ما من المناطق، ايا كان مصدرها، او حجم خطورتها ، لن يكون تأثيرها وخطرها مقتصرا على هذه المنطقة وحدها، بل ينتقل هذا الخطر ليشمل مناطق الجوار[٣٣].

وقد اختلف الامن بالفهوم المعاصر، اختلافا واضحا عن المفهوم الذي كان سائدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فالمفهوم التقليدي للامن الذي ساد طوال فترة الحرب الباردة، كان التركيز فيه منصبا على الامن العسكري بمفهومه الضيق، والذي يعتمد بشكل بارز على القوة المسلحة القادرة على تأمين الحماية لحدود الدول والحفاظ على سلامة اراضيها واستقرارها الداخلي وتحقيق مصالحها. اما الامن المعاصر فاصبح "*هو الامن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الابعاد والاتجاهات والمجالات. بحيث لم يعد مقتصرا على مجرد اجراءات للدفاع او ترتيبات للحماية. بل يشمل الاستقرار باوسع معانيه والامان بكل ما تحمله الكلمة من ابعاد... بحيث اصبح انعدام الامن والاستقرار يشمل الفقر، والتباين الاقتصادي، واعمال القمع، والحجر عن الحريات الاساسية (غياب الديمقراطية)... واصبح من الضروري حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول المختلفة لتحقيق الامن المشترك كخطوة اولى للانطلاق نحو التنمية المشتركة. وبروز التوجه العالمي نحو تحقيق الامن المشترك او الجماعي*"[٣٤].

وعلى الصعيد الاقليمي فان الامن بالمفهوم المعاصر ، اصبح يندرج تحت مفهوم وقناعة جميع الاطراف القائمة داخل الاطار الاقليمي، ان لها مصالح متبادلة تدفعها نحو ايجاد حلول مشتركة للقضايا والتحديات التي تواجهها والتي تلقى بتأثيراتها على مختلف الاطراف الاقليمية. حيث اصبح الاتجاه نحو ترتيبات للامن الاقليمي يتطلب عدة عناصر. اهمها:[٣٥]

- ان تشعر مختلف الاطراف الاقليمية ان لها مصالح متبادلة لايجاد حلول مشتركة لقضايا اقليمية.

---

[٣٣] – طه المجدوب. "الامن الاوروبي- المتوسطي من وجهة نظر مصرية". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٤. (١٩٩٦:٩٥-١٠٦) . ص ٩٦.

[٣٤] – نفس المرجع. ص ٩٥.

[٣٥] – مصطفى كامل حمد. "الامن الاقليمي واستقرار الشرق الاوسط: الفرص والمحاذير". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٦. (١٩٩٦: ٢٠٢-٢٠٧) . ص ٢٠٣.

- ان تكون المصالح المتبادلة للاعضاء داخل الاطار الاقليمي تحمل سمة الديمومة.
- ان تتحمل كل الاطراف الاقليمية مسؤولياتها في البحث عن حلول مشتركة للقضايا المطروحة، بحيث تضمن حقوق مختلف الاطراف الاقليمية بشكل متكافىء ومتوازن.

وفي اطار المنظومة الاوروبية- المتوسطية، فان البعد الامني للدول المتوسطية لم يعد مقتصر على مفهومه الداخلي في حماية المجتمع، او مفهومه الخارجي في حماية الحدود ، بل اصبح مفهوم يتسع جغرافيا ليشمل في تأثيراته مجمل المحيط الجيوبوليتيكي للمجموعات الاقليمية والدولية. وقد اوجد ذلك حالة من التكامل في دائرة الامن الاقليمي لحوض المتوسط، أي وحدة الامن بين الدول المتوسطية، بحيث ارتبط تعزيز الامن والتعاون في المتوسط بشكل وثيق.

مظاهر عدم الاستقرار التي تهدد الامن المتوسطي (اختلاف الاولويات)

ثمة تباين واضح بين مختلف الرؤى حول اولويات القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة المتوسطية، والتي تهدد الاستقرار والامن الاقليميين. فتحديد الاولويات والقضايا تعتبر الخطوة الاولى على طريق العمل المشترك لمواجهة هذه التحديات. ويمكن ابراز اهم القضايا والتحديات في المنطقة المتوسطية ، في ضوء تباين أولويات الطرفين العربي والاوروبي ، على النحو التالي:

اولا : الموقف العربي:

تقوم وجهة النظر العربية على ابراز القضايا الامنية والسياسية الملحة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والتي تهدد الاستقرار الاقليمي المتوسطي. وذلك على النحو التالي:

أ. استمرار تعثر عملية السلام في الشرق الاوسط: على اعتبار ان الصراع العربي – الاسرائيلي كان وما زال هو نقطة الانطلاق لاية سياسة امنية عربية بفعل الواقع القائم واثر هذا الصراع على خريطة الامن القومي العربي[٣٦]. ويتفرع عن هذا التحدي تحديات ناجمة عن الخلل الاستراتيجي في ظل سعي اسرائيل لاستمرار تفوقها العسكري، وامتلاكها للقدرات النووية ، ورفضها التجاوب مع معاهدات منع انتشار اسلحة الدمار الشامل. وقد دفع ذلك بالمنطقة الى حالة من سباق التسلح المستمر على حساب التنمية.[٣٧]

---

[٣٦] – احمد عبد الفتاح. "الحوار الاعور بين من الحوار الى الشراكة". **شبكة الانترنت** . اسلام اون لاين. www. Islam_online .net.

[٣٧] – محمد احمد عبد الوهاب. "العلاقات المصرية – الاوروبية: البعد الامني". **شبكة الإنترنت**. www.mersinfo.com

ب. الفجوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بين الشمال والجنوب: ان استمرار التباين في تطور المنطقتين في شتى الميادين سيؤثر على استمرار الخلل وتفاقمه في العلاقات الامنية، في ظل الظواهر الناجمة عن هذه الاوضاع.

ج. محاربة الارهاب بكافة اشكاله: حيث ان الدول العربية تعتبر ان الدول الاوروبية تتعامل مع هذا الملف بشكل انتقائي. وتتكرر الدعوات العربية لضرورة عقد مؤتمر دولي لمكافحة الارهاب ، من اجل العمل على تحديد مفهوم الارهاب ومن ثم البحث عن وسائل لمحاربته (الدعوات المصرية واضحة في هذا المجال).

د. تواجد الاساطيل البحرية للعديد من الدول غير المتوسطية ، خاصة وان بعضها يحمل اسحلة نووية.

ثانيا: الموقف الاوروبي

يرى الاتحاد الاوروبي وجود العديد من الاشكاليات والتهديدات للامن والاستقرار الاقليمي في البحر المتوسط وتشكل أولويات للمعالجة . ومنها:

أ. النمو الاقتصادي البطيء والذي ينجم عن مشاكل اجتماعية وسياسية.

ب. الانفجار السكاني في دول جنوب وشرق ا لمتوسط وما ينجم عن ذلك من مظاهر عدم الاستقرار والهجرة الواسعة نحو اوروبا.

ج. الافتقار الى الديمقراطية وعدم احترام مبادىء حقوق الانسان.

د. انتشار اسلحة الدمار الشامل. يلاحظ في هذا المجال ان الموقف الغربي عموما، والاوروبي على وجه الخصوص يتجاهل الخطر الاسرائيلي في امتلاك الاسلحة النووية ، ويركزون على امتلاك الدول العربية لامكانيات الحصول على اسلحة دمار شامل (غير نووية) أي كيماوية او بيولوجية[٣٨].

ه. انتشار ما يسمى بظاهرة التطرف الديني، وعلى وجه الخصوص الاصولية "الاسلامية"، وظاهرة "الارهاب" التي تشغل العالم خصوصا بعد احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١.

ثالثا: قضايا محلية واقليمية اخرى تهدد الاستقرار والامن المتوسطي.

ومن اهم هذه القضايا:

- الصراع العربي – الاسرائيلي.

---

[٣٨] – مراد ابراهيم الدسوقي. "القضايا الاستراتيجية والامنية". ص ٨٧.

- الخلافات بين المغرب واسبانيا على سبته ومليلة وليلى، والمغرب وبريطانيا على اقليم طنجة، والمغرب وجبهة البوليساريو على الصحراء الغربية.
- حالات التوتر في البلقان.
- عدد من الصراعات الاقليمية مثل المشكلة القبرصية والصراع اليوناني التركي والمشكلة الكردية.
- الجريمة المنظمة وانتشار المخدرات والارهاب.
- ندرة موارد المياه ستقود في المستقبل الى تهديد الاستقرار الاقليمي، واحتمالات نشوب حروب للوصول الى موارد المياه .
- التلوث البيئي في البحر المتوسط.

وامام هذه التحديات والمشاكل فان المجال اصبح مفتوحا امام انتقال تأثير مظاهر التوتر وعدم الاستقرار بين جنوب المتوسط وشماله، ضمن بعد اقليمي لمفهوم الامن المتوسطي. والذي فرض على مختلف الاطراف الاقليمية التوجه نحو صياغة نمط جديد من العلاقات والترتيبات الاقليمية التي تحاول معالجة او احتواء التحديات المشتركة ، عبر التعاون والعمل المشترك والمنظم لمواجهة هذه التحديات.

بداية فكرة الميثاق ومضمونه

وضعت الشراكة الاوروبية – المتوسطية المسألة الامنية في سلم اولوياتها ، وجاء الميثاق الاوروبي – المتوسطي للسلام والاستقرار في اطار اسس الشراكة بشقها السياسي والامني الذي ينظم التعاون الاوروبي – المتوسطي في اطار اعلان مؤتمر برشلونة ١٩٩٥. حيث تضمن الاعلان امكانية بناء "عهد" (pact) اوروبي – متوسطي[٣٩]. وقد طرح الموضوع بشكل فعلي لاول مرة خلال مؤتمر مالطا عام ١٩٩٧ ، حيث اتفقت الدول بعد جدل واسع حول المشروع على تعديل اسم المشروع المقترح من "عهد" (pact) الى "ميثاق" (Charter)، وجاء هذا التعديل بناء على اقتراح من الدول العربية[٤٠].

ويشير مايكل كوبهلر (نائب مدير ادارة الشرق الاوسط وجنوب المتوسط بالمفوضية الاوروبية) الى ان الميثاق هو عبارة عن منظومة امنية لخفض التوتر ومنع النزاعات بين

---

[٣٩] – انظر : اعلان برشلونة. الشراكة السياسية – الامنية.

[٤٠] – محمد السيد سليم. **المشاركة الاوروبية – المتوسطية ، رؤية عربية لميثاق السلام والاستقرار. كراسات استراتيجية** . (القاهرة: مركز الدراسات السياسية– الاستراتيجية، ٢٠٠٠) . ص ٣.

دول المتوسط بحيث سيكون هذا الميثاق ملزما من الناحية السياسية، وليست القانونية للاطراف والدول المشاركة فيه[٤١].

ويهدف الميثاق كما يقول مايكل ويب (المسؤول عن القطاع متعدد الاطراف بالمفوضية الاوروبية) الى "*خفض التوتر ومنع نشوب الازمات وادارتها في حالة حدوثها في منطقة المتوسط. ويتعامل مع القضايا السياسية والامنية بالاضافة الى بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالسياسة والامن*"[٤٢].

وجاء مؤتمر الشراكة الثالث في شتوتغارت بالمانيا عام ١٩٩٩، ليشهد جهودا المانية حثيثة للتوصل الى صياغة "خطوط استرشادية" حول تطوير الميثاق الاوروبي – المتوسطي للسلام والاستقرار. وجاءت الخطوط الاسترشادية لتعكس مضمون اعلان برشلونة، من حيث قدرة كل شريك على تفسير نصوصها حسب فهمه الخاص، مع تجنب الخوض في القضايا المستعصية[٤٣]. وحددت الخطوط الاسترشادية ، اربعة وظائف اساسية للميثاق. وهي[٤٤]:

- ان يساهم الميثاق في دعم السلام والاستقرار.
- ان يدعم القيم المشتركة والمبادىء المتفق عليها.
- ان يعالج الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد الاقليم.
- ان يعمل على تطوير متلطبات الامن في اطار الشراكة الاوروبية – المتوسطية.

وتعتمد آليات وسبل تحقيق هذه الوظائف على العديد من المضامين في مجالات ادخال اجراءات بناء الثقة، بناء اطر للحوار السياسي، اضافة الى تبني اجراءات لمنع حدوث الصراعات، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية واللجوء الى القضاء لحل الخلافات والنزاعات، وقد صدرت بعض الاقتراحات لانشاء مركز اوروبي – متوسطي لمنع الصراعات[٤٥].

ورغم كل محاولات اوروبا لاقرار هذا الميثاق خلال مؤتمر شتوتغارت ، الا ان الدول العربية خصوصا (سوريا، لبنان) قد تحفظت على بعض بنوده وطلبت اجراء المزيد من النقاش حوله. ورغم ترحيل الموضوع الى المؤتمرات اللاحقة، الا انه لم يتم اقراره بعد في ظل تصاعد

---

[٤١] – سامح عبد الله. " نحن واوروبا .. بداية مرحلة جديدة ميثاق السلام والاستقرار فكرة طموحة في وقت غير مناسب". **صحيفة الاهرام** . ٢٨/ فبراير/ ٢٠٠١.

[٤٢] – نفس المرجع.

[٤٣] – Fred Tanner. Euro- Med joint Actions in Support of Peace – Building Good Governance: Prospects and Limits". Paper produced in the framework of the EuroMeSCo's working Group on the Euro-Mediterranean for Peace and Stability. October 1999. **Internet.** www.euromesco/publi-artigo.

[٤٤] – السيد سليم. رؤية عربية لميثاق السلام. ص٣.

[٤٥] – Stephen C. Calleya. "The Establishment of Euro-Med Conflict Prevention Center". **Internet**.www.medea.be/en/index.

التوتر في الاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث ما زال الميثاق معلقا وينتظر الظروف الملائمة للاقرار النهائي.

العرب والميثاق المتوسطي

ان عناصر الشراكة الامنية المطروحة في اعلان برشلونة والميثاق المتوسطي تعكس عوامل ذات تأثير على المتطلبات الامنية القومية العربية. وما زال الميثاق مدارا للبحث والنقاش في اطار اجتماعات الشراكة الاوروبية – المتوسطية، في ظل وجود العديد من العقبات والظروف التي تعيق خروجه الى حيز التنفيذ. وقد عبرت الاطراف العربية في مناسبات عدة عن مواقفها وتحفظاتها على العديد من النقاط التي تضمنتها الصيغة المقترحة خصوصا في مسودة الخطوط الاسترشادية التي قدمت الى مؤتمر شتوتغارت والتي لم يتم الاتفاق حولها ورحلت الى المؤتمرات اللاحقة، حيث اعاقت ظروف عدم الاستقرار في الشرق الاوسط اقرار هذا الميثاق بصيغته النهائية.

وتناول العديد من الكتاب والمختصين العرب نصوص الميثاق والخطوط الاسترشادية المطروحة ، حيث ابرز العديد منهم بعض نقاط الخلل، ووجهت الانتقادات الى مضامينه. اهمها:

- ان فلسفة عمل الميثاق تقوم على آليات مستقبلية لمنع حدوث صراعات بين دول اعلان برشلونة. وينظر الى ذلك على انه محاولة لتجاوز تسوية الصراعات القائمة. وفي ضوء الاولويات العربية فان ذلك يعني تكريس الواقع القائم في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة، وتعثر عملية السلام في الشرق الاوسط. وهذا بدوره يمنع الشعوب او الدول الواقعة اراضيها تحت الاحتلال من مقاومة المحتل تحت بند منع البدء بصراعات جديدة[٤٦]. وقد اعتبر هذا المفهوم تراجعا – من وجهة النظر العربية- عما جاء في اعلان برشلونة الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير عن طريق القوة، والاستناد على قرارات الشرعية الدولية[٤٧]. لا سيما ان مختلف الاطراف تدرك ان حصيلة عملية السلام ونتائجها الايجابية تشكل اساس مسبق للوصول الى منطقة سلام واستقرار بمفهومها الشمولي[٤٨].

---

[٤٦] – ابرهيم البحراوي. "المبادىء الغائبة عن الميثاق الاوروبي- المتوسطي". **صحيفة الاهرام**. ٢٤/ مايو/ ٢٠٠٠.

[٤٧] – مغاوري شلبي. "التعاون الاورومتوسطي مغانم لاوروبا.. ومغارم للعرب!!" . **شبكة الانترنت** .www. Islam-online.net.

[٤٨] – A.Vasconcelos, R. Aliboni,A.M. Said Aly."Euromesco Joint Reports 1997/1998". **Internet.** www.euromesco/publi-artigo.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

- المجال التطبيقي للميثاق يتصف بالغموض . يهدف الميثاق المقترح الى معالجة القضايا المشتركة التي تهدد السلم والاستقرار الاوروبي- المتوسطي، بينما من جانب اخر يتحدث الميثاق عن الاقليم المتوسطي فقط[٤٩]. وبذلك يكون المجال مفتوحا امام اوروبا لتشارك في وضع الترتيبات المستقبلية لمنطقة المتوسط، اما ما يحدث داخل الدول الاوروبية فهو شأن اوروبي داخلي، رغم التأثيرات الاقليمية لذلك، فلا يحق للشركاء المتوسطيين التدخل بـه على الرغم من الاهتمام والتأثر المتوسطي بما يجري داخل اوروبا. وهي صيغة غير متوازنة بين اطراف يفترض أن يكون بينها حالة من التكافؤ النسبي في اطار الشراكة الاوروبية – المتوسطية.
- حول اجراءات بناء الثقة. يطالب الاوروبيون بتحديد واضح ودقيق لصيغة المنظومة الامنية المتوسطية والتعاون الاقليمي ويشمل ذلك تبادل المعلومات حول القدرات العسكرية والمناورات المشتركة، والتعاون في القضايا الانسانية والانقاذ. بينما يصر الطرف العربي على ترك التفاصيل لمراحل تالية بعد حل الصراع العربي – الاسرائيلي[٥٠].
- ان الميثاق يركز بشكل واضح على المظاهر الداخلية لعدم الاستقرار مثل (النمو الديموغرافي، حقوق الانسان، الارهاب، دعم جهود التنمية). بينما يقلل من اهمية القضايا الخارجية مثل الاحتلال الاسرائيلي ، واسلحة الدمار الشامل. وهذا يمثل خللا منهجيا، ويتعارض مع المنهج الشامل لتحقيق السلم والاستقرار المتوسطي[٥١]. فقد بات ضروريا ان يتطرق الميثاق للعديد من القضايا الحساسة لا سيما سباق التسلح وبعض القضايا الامنية الاخرى، التي تم تجاهلها في اعلان برشلونة[٥٢].
- ثمة تداخل واضح بين الترتيبات التي يضعها الميثاق المتوسطي ومبادرات اخرى تتناول الاقليم المتوسطي، مما يخلق حالة من الارباك في تناول التحديات الاقليمية. وبرز هذا في الاطار دور حلف شمال الاطلسي (الناتو) الذي ينشط لاقامة حوار مع الدول المتوسطية في اطار البعد المتوسطي في سياسات الناتو تجاه المتوسط. حيث استهل حلف الناتو حواره عام ١٩٩٥ مع خمس دول متوسطية هي (مصر، اسرائيل، موريتانيا، المغرب، تونس) ، ثم انضمت الاردن الى جولات الحوار لاحقا ليتم انشاء ما يسمى بـ "مجموعة

---

[٤٩] – السيد سليم. مشروع الميثاق. ص ٨.

[٥٠] – عبد الله. نحن واوروبا.

[٥١] – محمد محمد ابو العينين . "مصر وتطور الميثاق الاورو-متوسطي". صحيفة الاهرام. ٢٩ /مايو/ ٢٠٠٠.

[٥٢] – Fulvio Atteina. "Partnership and Security: Some theoretical and empirical reasons for positive development in the Euro- Mediterranean area". Department of Political Studies . University of Ctania. Internet www.fscpo.unict.it/Euromed/..

الحوار عبر المتوسط"[٥٣] . وقد فسرت محاولات الناتو في هذا الإطار للتدخل في المنطقة المتوسطية لعدم قدرة الاتحاد الأوروبي بمفرد على التعامل مع التحديات التي تواجه المنطقة، مما يقتضي اشراك لاعبين اخرين مثل حلف شمال الاطلسي[٥٤]. حيث يتطلع الناتو الاستقرار الاقليمي[٥٥].

والسؤال الذي يبقى مطروحا هو: كيف يستطيع العرب ان يؤثروا ويساهموا في صياغة الميثاق المتوسطي في ظل الافتقار لاية ارضية عربية مشتركة، او صيغة موحدة للامن الاقليمي المتوسطي في ظل الاختلال في موازين القوى، وحالة الانقسام العربي؟.

قراءة موضوعية للميثاق الاوروبي - المتوسطي

من الواضح ان مخاطر اختلال الامن والاستقرار في المتوسط يعيق أي مساعي نحو التقدم وانجاز التعاون الاقليمي الشامل. كما ينعكس ذلك على تقدم مسيرة الشراكة الاوروبية - المتوسطية عبر وضع العديد من العقبات التي تحول دون وصولها لغاياتها المنشودة. وهذا يتطلب ان تأخذ الأطراف ذات العلاقة في الاقليم المتوسطي - اوروبا والشركاء المتوسطيين -اتجاها متوازنا يتحمل من خلاله كل طرف مسؤولياته ، ويستخدم قدراته في السعي لتعزيز الامن الاقليمي المتوسطي.

ويلاحظ ان جميع المشاكل التي تهدد الامن والاستقرار الاقليمي في المتوسط لا يمكن حلها من طرف واحد. فلا بد ان تتلاقى مختلف الاطراف في مزيد من التنسيق والتعاون لصياغة مفهوم شامل لنمط من العلاقات تعبر عن وعي اقليمي يقوم على ادراك حجم وطبيعة التحديات التي تهدد الاستقرار في الاقليم المتوسطي. كما ان استمرار الخلل والتباين في تطور المنطقتين - شمال المتوسط وجنوبه- اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا سيؤثر على استمرار الخلل في العلاقات الامنية. مما يتطلب من الاتحاد الاوروبي تحمل مسؤولياته الحقيقية في مساعدة الدول المتوسطية على تحسين اوضاعها في شتى الميادين. ان الضمان الحقيقي لنجاح اية ترتيبات اقليمية متوسطية يتطلب توفير متطلبات اساسية . اهمها[٥٦]:

أ. وضع آلية واضحة لمراقبة اطراف الشراكة للتأكد من التزاماتهم وفق المعايير الموضوعة.

---

[٥٣] - محمد مصطفى عرضي. "العرب وعولمة الناتو". **صحيفة الاهرام** . ٢٤/مارس/ ٢٠٠١.

[٥٤] - خافير سولانا. "حوار الاطلسي مع منطقة المتوسط.... بناء الثقة عبر التعاون".**صحيفة القدس**. ١٣ /تموز/ ١٩٩٩.

[٥٥] - Martia Ortega. "Military Dialogoue in the Euro- Mediterranean Charter an unjustified absence".- **Internet**..www.euromesco/publi-artigo.asp.

[٥٦] - فيرنوفا ينغلد، واخرون. **التحولات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا: التحديات والاحتمالات امام اوروبا وشركاؤها**. سلسلة دراسات عالمية. عدد ١٧. (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ب. ت) . ص ٢٠.

ب. انشاء مؤسسات قادرة على تسوية النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية، وان تكون قادرة على فرض عقوبات على الطرف الذي يخل بالمعايير والالتزامات الواردة في النظام الامني المقترح.

تجدر الاشارة الى ان الامن والسلام هما مفهومان نسبيان. مما يعني وجود صعوبة في المعالجة التامة لكافة مصادر التوتر في المتوسط. بحيث يصبح الهدف الموضوعي هو محاولة استيعابها في اطار اوسع من التعاون، بشكل يؤدي الى التقليل من آثارها وانعكاساتها تمهيدا لازالتها في مراحل لاحقة تكون قد تشكلت خلالها ارادة مشتركة ومستقرة تستطيع التصدي بشكل فاعل لقضايا كان من الصعوبة بمكان التصدي لها في مراحل سابقة[٥٧]. وامام تعقيد وصعوبة بعض القضايا الامنية في المتوسط، برزت دعوات للابتداء في معالجة القضايا الامنية "الاقل صعوبة" مثل الامن البحري والتلوث البيئي والمخدرات والهجرة. بحيث يشمل هذا التعاون بداية هذه القطاعات من التعاون الامني البسيط. والتي توفر اجراءات لبناء الثقة بين الاطراف بشكل يمكن من الانتقال من هذه الاجراءات الاولية البسيطة الى اجراءات وقضايا اكثر تعقيدا نحو تبني ميثاق اوروبي – متوسطي للسلام والاستقرار بمفهومه الشمولي[٥٨].

المحور الثاني: الشراكة الاقتصادية والمالية

يشكل الجانب الاقتصادي من الشراكة محورا اساسيا للدور الاوروبي داخل المتوسط. فقد تم صياغة التوجه الاقتصادي للشراكة بصورة تعكس الفلسفة الاقتصادية التي يتبناها الاتحاد الاوروبي، والتي تضمنها اعلان برشلونة بالسعي لتحقيق التنمية المستديمة. وقد طرحت اوروبا مفهوما للعلاقات الاقتصادية مع الشركاء المتوسطيين والتي ترمي – حسب وجهة النظر الاوروبية– الى تحقيق الاهداف التالية[٥٩]:

- دمج الاقتصاديات المتوسطية مع القطب الاوروبي الموحد.
- تكييف الشركاء – المتوسطيين– مع شروط المنافسة العالمية ومواثيق منظمة التجارة العالمية.
- الاستفادة من برامج الدعم الاوروبية للقيام بالاصلاحات الضرورية.
- الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية.

---

[٥٧] – عماد عواد. "الامن والسلام في البحر المتوسط" .**السياسة الدولية**. عدد ٩١. (١٩٩٨: ٢٠٣-٢١٠) . ص ٤٠٣.

[٥٨] – ستيفن تاليا. "ضرورات الامن الاوروبي– المتوسطي". **صحيفة القدس**. ١٤ /آذار/ ١٩٩٩.

[٥٩] – المفوضية الاوروبية. **الشراكة الاوروبية المتوسطية**. منشورات العلاقات الخارجية. (بروكسل: المفوضية الاوروبية ، ب.ت). ص١٥.

- العمل على انشاء تدريجي لمنطقة التبادل الحر الاوروبية – المتوسطية في أفق عام ٢٠٠١.

وقد حدد اعلان برشلونة اهداف الشراكة الاقتصادية الاساسية المنوي تحقيقها على المدى البعيد. وتتضمن هذه الاهداف تسريع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة، وتحسين ظروف الحياة للسكان من خلال رفع مستوى الاستخدام وتخفيف الفوارق في النمو في المنطقة الاوروبية – المتوسطية، اضافة الى تشجيع التكامل والتعاون الاقليميين.

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف وافق الشركاء على اقامة شراكة اقتصادية ومالية – مع الاخذ بعين الاعتبار تفاوت مستويات النمو- من خلال اعتماد الاليات التي تقود الى التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر، وتنفيذ التعاون والتداول الاقتصادي في العديد من المجالات، مع اعتماد معونات اضافية تقدم كبرامج مساعدات من قبل الاتحاد الاوروبي الى شركائه المتوسطيين.

وتظهر اسس الشراكة الاقتصادية والمالية في عملية برشلونة من خلال مسارين اساسيين. وهما:

اولا: منطقة التبادل التجاري الحر الاوروبية – المتوسطية (MEFTA)

يعتبر انشاء مناطق التجارة الحرة احدى التطبيقات العملية لنظرية حرية التجارة الخارجية. وتستند نظرية حرية التجارة الخارجية على عدة اسس. اهمها[٦٠]:

- سهولة انتقال القوى العاملة.
- حرية المنافسة الكاملة.
- عدم تدخل الدول في اتجاه ميزان مدفوعاتها.

وظهرت مناطق التجارة الحرة كاحد اشكال التكامل في ظل تراجع الانماط الفردية في التفاعلات الاقتصادية الدولية، لتحل محلها الصورة الجماعية أي التكتلات والكيانات الكبرى[٦١]. وتعرف بمنطقة التجارة الحرة "*كصورة من صور التكتل بين دولتين او اكثر، والتي ترمي الى ازالة كافة القيود والعوائق الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات فيما بينها. سعيا الى تحقيق زيادة في حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول*"[٦٢].

---

[٦٠] – محمد الاطرش. "المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي". **المستقبل العربي**. عدد ٢١٠. (١٩٩٦:٤-٢٩). ص ١٨.

[٦١] – حسن القمحاوي. "مناطق التجارة الحرة... مدخل النمو والتكامل". **شبكة الانترنت**. اسلام اون لاين. www.Islam_online.net.

[٦٢] – نفس المرجع.

وتعود اهمية مناطق التجارة الحرة الى انها تستجيب للمتغيرات الاقليمية والدولية، والتي تتضمن حرية المنافسة الاقتصادية والعولمة وبروز عهد التكتلات.

وقد اولى اعلان برشلونة اهمية كبرى لانشاء منطقة التجارة الحرة ، حيث تزال فيها-بشكل تدريجي- كافة العوائق والقيود بين اطراف الشراكة التي ستقام حتى افق عام ٢٠١٠. ويقدر عدد الدول التي ستنضم اليها حوالي ٤٠ دولة - بعد انضمام دول اوروبا الوسطى والشرقية للاتحاد الاوروبي- والتي من المتوقع ان تشكل سوقا استهلاكيا كبيرا. وسيكون قيام هذه المنطقة هو تتويج لاتفاقيات الشراكة التي تم او سيتم توقيعها بين الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية. بحيث تصبح المنطقة المتوسطية منطقة تبادل حر امام السلع والخدمات، وتتحول الى مجال اقتصادي مفتوح امام الاستثمارات الخارجية. وستعمل منطقة التجارة الحرة على[٦٣]:

- ضمان الانتقال الحر للمنتجات المصنعة بدون اية عوائق او حواجز.
- سيتم تحرير انتقال وتبادل المنتوجات الزراعية دون اية شروط بشكل تدريجي ضمن المعاملة التفضيلية المتبادلة والتي سيتم الاتفاق عليها.
- حرية انتقال الخدمات وحركة الرساميل في ضوء مقتضيات قوانين منظمة التجارة العالمية (مع وجود تحفظ اوروبي على انتقال الافراد).

وفي اطار العمل على التأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة الاوروبية – المتوسطية، يعمل اطراف الشراكة على تبني اجراءات وآليات تسهل الوصول لهذه الغاية. واهم هذه الاجراءات[٦٤]:

- العمل على تبني التدابير اللازمة من اجل توحيد انظمة اصدار شهادات المنشأ[٦٥]. وحماية الملكية الفكرية والثقافية، واعتماد وسائل المنافسة المتكافئة.
- اعتماد وتنمية السياسات المرتكزة على مبادىء الاقتصاد الحر والتكامل الاقتصادي.

---

[٦٣] – ولعلو. المشروع المغاربي. ص ١٤.

[٦٤] – انظر: اعلان برشلونة. الشراكة الاقتصادية والمالية. منطقة التبادل الحرة.

[٦٥] – قواعد المنشأ: هي التي تحدد احقية المنتج المصدر في التمتع بالاعفاءات الجمركية او بالتعرفة الجمركية التفضيلية في اطار اتفاقيات التجارة الحرة او التجارة التفضيلية بين بلدين او اكثر. وتعتبر السلعة ناشئة في بلد ما اذا ما كانت منتجه بالكامل في ذلك البلد ، او حصل عليها معالجة او عمال كافين في ذلك البلد الى درجة تحقق شروط المنشأ. وقد وردت قواعد المنشأ في جميع اتفاقيات الشراكة الاوروبية – المتوسطية. حيث اعتبر كمتطلبات تنظيمية تضمن ان السلع الناشئة في الدول الاعضاء في الشراكة فقط هي التي ستستفيد من المعاملة التفضيلية الواردة في هذه الاتفاقيات . وان اية سلع لا تحقق شروط وقواعد المنشأ الواردة في الاتفاقيات ، ستخضع للرسوم الجمركية الاعتيادية. ولهذه الغاية فان هناك شهادة تسمى (EUR.1) تصدرها دولة المنشأ من اجل الاعتماد والموافقة، وتكون ضرورية لاثبات هوية السلعة وبلد المنشأ.

- العمل على تحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية، مع اعطاء الاولوية لتنمية القطاع الخاص. ورفع القدرات الانتاجية، ووضع اطر دستورية وقانونية تتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الحر.

ثانيا: التعاون الاقتصادي في المجالات المختلفة

ويعمل بموجبه الشركاء على تنمية وتعزيز التعاون في قطاعات معينة بهدف ترجمة ما جاء بموجب اعلان برشلونة حول الشراكة الاقتصادية. ويتم هذا التعاون عن طريق اتخاذ اجراءات وتدابير اقليمية متعددة الاطراف، وصولا الى الغايات النهائية للشراكة الاقتصادية . واهم مجالات التعاون هي:

١. التعاون الاقليمي

والذي يهدف الى تنمية التبادل بين الشركاء انفسهم، ليشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع عن تأسيس منطقة تبادل حر. وسيتم تناول التعاون الاقليمي في النطاق المتوسطي بشيء من التفصيل في الفصل القادم.

٢. الاستثمار

يهدف الشركاء الى التعاون من اجل المساهمة في خلق الجو الايجابي لازالة الحواجز امام الاستثمار. وذلك من خلال اتباع الوسائل التي تشجع الاستثمارات ، سواء على صعيد الادخار المحلي او الاستثمارات الخارجية المباشرة.

٣. التحديث الصناعي

يتعهد الشركاء بدعم التعاون في مجالات التحديث الصناعي من خلال توفير الظروف القانونية لذلك ، وتحسين القدرات التنافسية. ويتم التركيز على اقرار برامج لدعم القطاع الخاص الذي سيلعب دورا رياديا نحو تبني اقتصاد السوق وتحقيق في النمو الاقتصادي ، وخلق فرص عمل مما يعطي ديناميكية للاقتصاديات المتوسطية[٦٦]. وسيتركز العمل في هذا المجال على ما يلي:

- تكييف البنية الصناعية مع متغيرات البيئة الدولية. خصوصا في ظل عهد المعلوماتية.
- اعادة التحديث ووضع الاطر اللازمة لاعادة تركيب بنية الشركات القائمة في القطاع العام والاتجاه نحو الخصخصة.

---

٦٦ - Euro- Mediterranean Partnership. "Private Sector Development Policy". **Internet**. www.medea.be/en/index.

- اعتماد النماذج والخبرات الاوروبية والدولية في مجالات المطابقة والتصديق لاثبات نماذج ومواصفات الجودة.
- تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وايجاد الظروف اللازمة لنموها.

٤. الزراعة

يكون التعاون بين الشركاء في مجال الزراعة ضمن المحاور التالية:

- العمل على دعم السياسات التي تساهم في تنويع الانتاج.
- تخفيض التبعية الغذائية.
- التعاون وتبادل الخبرات والمهارات في مجالات التنمية الريفية.
- دعم وتشجيع وتنمية الزراعة التي تخدم البيئة، وجهود استئصال الزراعات غير الشرعية.

٥. المواصلات

تعزيز التعاون بين الاتحاد الاوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء انفسهم بهدف وضع جهاز فعال للنقل البري والجوي والبحري، وخلق روابط وتواصل شرقي – غربي على السواحل الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، وربط شبكة المواصلات المتوسطية بالشبكة الاوروبية.

٦. الطاقة

على اثر المؤتمر الذي عقد في تونس عام ١٩٩٥، واجتماع لجنة المتابعة ، تم انشاء "ندوة اوروبية – متوسطية للطاقة"وتضم وزراء وموظفين كبار لتطوير قطاع الطاقة. وسيتركز التعاون المستقبلي على ما يلي:

- التخطيط في مجال الطاقة.
- موارد الطاقة الجديدة والمتجددة.
- المسائل البنيوية المرتبطة بالطاقة.
- تنمية برامج مشتركة للبحث في مجالات الطاقة.

٧. السياحة

اعتمد وزراء السياحة خلال اجتماعهم في الدار البيضاء عام ١٩٩٥ الميثاق المتوسطي للسياحة، والذي يتناول التعاون في مجال الاعلام وتشجيع التأهيل السياحي.

٨. البيئة

نال موضوع البيئة في المتوسط اهتماما اقليميا دوليا منذ فترة طويلة. فانعقدت العديد من المؤتمرات التي اهتمت ببحث الوسائل الكفيلة بالحد من مصادر التلوث في البحر المتوسط. وقد عقدت العديد من الاتفاقيات التي عبرت عن الادراك الدولي والاقليمي لاهمية الحفاظ على بيئة المتوسط. وقد القت المشاكل البيئية في المتوسط بانعكاساتها الاقتصادية على دول المنطقة مثل تدهور التربة الزراعية، وتزايد الافراط في استخدام الموارد المائية، والتلوث الناجم عن اعمال التنقيب، واستخراج النفط، والاساطيل البحرية التي تحمل اسلحة نووية[٦٧]. وبموجب اعلان برشلونة اكد المشاركون على اهمية التعاون الاقليمي في المجال البيئي. ويركز هذا التعاون على:

- تقييم المشاكل البيئية في حوض المتوسط، وتحديد الاجراءات اللازم اتخاذها.
- صياغة مقترحات اولية لتأسيس برنامج عمل للتعامل مع المشاكل البنية المطروحة.
- تبني التدابير القانونية والقضائية واتخاذ الاجراءات الوقائية لحماية البيئة في المتوسط.

٩. المياه

في ١٩ نوفمبر ١٩٩٦، عقد في مدينة مرسيليا الفرنسية المؤتمر الاوروبي- المتوسطي لادارة المياه. وتم التأكيد في هذا المؤتمر على تبني الميثاق المتوسطي للمياه الذي تم اعتماده في روما عام ١٩٩٢. وقد اعتبرت المياه مسألة اولوية لكل الشركاء المتوسطيين حيث ان ندرة المياه اصبحت من القضايا الاكثر الحاحا في المنطقة والتي تهدد استقرارها[٦٨]. واجمع الشركاء في اعلان برشلونة على اهمية ضمان التزود بالماء والادارة الصناعية وتنمية الموارد لكافة الشركاء المتوسطيين. ويقوم التعاون في هذا القطاع على تقييم الوضع القائم وتقدير الاحتياجات المستقبلية.

١٠. العلوم والتكنولوجيا

تلعب التكنولوجيا دورا حيويا في مختلف الميادين والانشطة الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم . ويعتبر امتلاك التكنولوجيا مطلبا حيويا للبلدان العربية في اطار الشراكة الاوروبية- المتوسطية[٦٩]. وبموجب اعلان برشلونة سيتعاون الشركاء في المجالات التي:

---

٦٧ - مغاوري شلبي. "التعاون الاورومتوسطي.... طموحات واسعة". **شبكة الانترت** . اسلام اون لاين. www.Islam_online.net

٦٨ - Bernard Alen. "Euro-Med- Conference on Local Water Management. Marseille, Novemver 26th – 1996. **Internet**. www. Oieau.fr/euromed.

٦٩ - محيي الدين الحضري. "الاتفاقات العربية – الاوروبية للتعاون التكنولوجي وسبل تطورها". **العلاقات العربية – الاوروبية حاضرها ومستقبلها**. (باريس: مركز الدراسات العربي- الاوروبي، ١٩٩٧). ص ٢٣٩.

- تشجع البحث والتنمية لمواجهة الفجوة المتزايدة بين الشركاء المتوسطيين وجيرانهم الاوروبيين في مجال امتلاك التكنولوجيا وتطورها ونقلها ، اضافة الى المساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني.

وقد حددت اتفاقيات الشراكة الاوروبية – المتوسطية وسائل الحصول على التكنولوجيا الجديده. وذلك من خلال ما يلي[٧٠]:

- شراء معدات جديدة.
- الاستثمار الاجنبي المباشر.
- الحصول على تراخيص للانتاج المحلي لسلع جديدة.
- استخدام تكنولوجيا غير مملوكة.
- القيام بابحاث التطوير والتنمية الخاصة بكل دولة.

ثالثا: برامج المساعدات

اعتبر المشاركون في اطار مؤتمر برشلونه ان تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح مسيرة الشراكة الاوروبية – المتوسطية، يرتكزان على زيادة كبيرة في المعونات المادية التي ستقدم لاطراف الشراكة. ولهذه الغاية فقد تم اعتماد برنامج المساعدات ميدا (MEDA) ، والذي يعتبر بمثابة الادارة المالية لمسيرة برشلونة[٧١]. وتهدف برامج المساعدات المقدمة من الاتحاد الاوروبي للشركاء المتوسطيين الى اعداد البيئة المناسبة وتهيئة الدول المتوسطية- غير الاوروبية- للدخول فعليا في اطار الشراكة الاوروبية – المتوسطية وصولا لمنطقة التبادل الحر في افق عام ٢٠١٠. وستركز برامج المعونات على مساعدة "الدول المتوسطية"[٧٢]. وتهدف برامج المساعدات الى تحقيق الغايات التالية:

- دعم التحولات الاقتصادية في الدول المتوسطية التي ستعمل على تحرير التجارة، وذلك عبر زيادة القدرة على المنافسة، وتحقيق البنية الشاملة، وتطوير القطاع الخاص، وتحديث واعادة هيكلة اقتصاديات الاقطار المتوسطية.
- التخفيف من الاعباء والاثار السلبية المصاحبة لعملية التحولات والاصلاحات الهيكلية للاقتصاديات المتوسطية.

---

٧٠ – منظمة العمل العربية. **الاسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي**. (القاهرة: منظمة العمل العربية – مكتب العمل العربي، ١٩٩٦). ص ٨١.

٧١ – ادريس التكروري. "خمس سنوات على مسلسل برشلونة الاورو-متوسطي" . **شبكة الانترنت**. www.attajdid.press.ma

٧٢ – ستستفيد من هذه البرامج كل من الدول التالية: الجزائر، مصر، الاردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، السلطة الفلسطينية، تركيا.

- مساعدة الاقطار الاقل تقدما على النهوض والوفاء بمتطلبات الشراكة للانخراط في مسيرة برشلونة.

- تعزيز التعاون الاقليمي بين شمال وجنوب، وجنوب شرق المتوسط في شتى الميادين.

وبالمقابل تعمل الدول المتوسطية الشريكة على اعتماد سياسات واجراءات داخلية بما يسهل تكيفها مع متطلبات الشراكة، وتعزيز اقتصاديات التبادل بين الدول المتوسطية[٧٣].

برنامج المساعدات ميدا (MEDA)

صادق المجلس الاوروبي في المؤتمر الذي انعقد في مدينة "كان" الفرنسية في يونيو ١٩٩٥، على اعتماد المعونات المالية المقدمة من الاتحاد الاوروبي للشركاء المتوسطيين للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، حيث تقرر تخصيص مبالغ مالية لصالح الشركاء المتوسطيين خلال تلك الفترة. يضاف الى ذلك مساهمات بنك الاستثمار الاوروبي ، والذي يقوم بتوفير القروض على اسس غير ربحية لتمويل المشاريع الاستثمارية[٧٤]. وقد جاءت المساعدات المالية على النحو التالي[٧٥]:

- مجموع التعهدات من الاتحاد الاوروبي لصالح دول المتوسط للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، هي ٤٤٢٢ مليون يورو، من ضمنها ٣٤٠٣ مليون يورو ضمن برنامج ميدا ، و ٤٢٤ مليون يورو لدعم مسار السلام لصالح الفلسطينيين.
- بلغ مجموع المبالغ المدفوعة فعليا لتلك الفترة، هي ١٦١٥ مليون يورو من ضمنها ٨٩٠ مليون ضمن برنامج ميدا ، و ٢٥٦ مليون لدعم مسار السلام لصالح الفلسطينيين.
- يضاف الى هذه المساعدات القروض المقدمة من بنك الاستثمار الاوروبي (BEI) لنفس الفترة وتبلغ ٤٦٧٢ مليون يورو.

وقد وضع نظام المساعدات ميدا (MEDA) الذي اقره مجلس وزراء الاتحاد الاوروبي في يوليو ١٩٩٦، حيث استند على اعتماد نهج جديد فيما يتعلق بتخصيص الموارد ويعتمد هذا النهج على ما يلي[٧٦]:

---

٧٣ - Nicola Minasi. "The Euro-Mediterranean Free Area and Impact on the Economies Involved". Luiss University, Rome. **Internet.** www.fscpo.unict.it/Euromed/.

٧٤ - محمد سعد ابو عامود. "البناء المؤسسي للاتحاد الاوروبي" **السياسة الدولية**. عدد ١٤٢. (٢٠٠٠: ٧٦-٨١) . ص٧٩.

٧٥ - European Commission. "Reinvigorating the Barecelona Process". Working document of the European Commission Services for the "Think Tank" meeting of Eur-Mediterranean forgin ministres. Lispons, 25-26/May/2000. **Internet**. www. Euromed.net.

٧٦ - المفوضية الاوروبية. الشراكة الاوروبية- المتوسطية. ص ٩.

أ. مبدأ سنوية الميزانية والاعتمادات التي يجب ان يلتزم بها قبل نهاية كل سنة. ويهدف الاتحاد الاوروبي من وراء ذلك الى تحفير الاطراف المتوسطية الشركاء ان يتقدموا لانجاز الاصلاحات المطلوبة ، للاستفادة من برامج المساعدات. حيث ان مبدأ سنوية الاعتمادات يعني انها غير قابلة للتأجيل اذا لم يتم استخدامها.

ب. ان فلسفة البرامج تتصف بالمرونة من خلال تنفيذها على عدة مراحل وسنوات وذلك سيساهم – حسب وجهة نظر الاتحاد الاوروبي– في اعتماد مشاريع في اطار زمني محدد تعتمد على تمويلات تمنح (بضم التاء) اثناء عملية الاصلاح مما يمنحها الفعالية اللازمة.

ج. تم اعتماد نمط للمراجعة مع كل دولة شريكة على حده ويجدد سنويا، بحيث يتم وضع برامج المساعدات للدول بشيء من المرونة وفي ضوء اوضاع الدولة المعنية وتؤخذ بعين الاعتبار درجات التقدم التي يتم تحقيقها، اثناء تطبيق البرامج. الى جانب تطور الاولويات لهذه الدول لتساهم في تحقيق الاصلاحات المطلوبة.

وقد شملت برامج المساعدات كل قطاعات الشراكة الاوروبية – المتوسطية. واهم البرامج الممولة من الاتحاد الاوروبي، هي:

١.برنامج الاستثمار المتوسطي (MED-INVEST)

ويهتم هذا البرنامج في تطوير القطاع الخاص وتأهيله، وذلك عبر تشجيع اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والهيئات المختصة في مجالات التنمية، ويسير هذا البرنامج في اتجاهين. وهما[٧٧]:

- العمل على تشجيع اقامة علاقات وثيقة بين رجال الاعمال في كل من الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية عبر العديد من النشاطات.
- وضع خطط وتصورات ، وتنظيم فعاليات مشتركة حول مجالات متعددة مثل: التدريب ، والاستشارات الدولية، والتسويق ، والحصول على التكنولوجيا المناسبة.

٢.برنامج التنمية المحلية (MED- URB)

ويعمل البرنامج على خلق حالة من التعاون بين الهيئات المحلية والاقاليم الاوروبية– المتوسطية لتناول العديد من القضايا مثل: تطوير المدن، المياه، المواصلات، النفايات العامة، الضرائب، الادارة المالية. للاستفادة من خبرات الاتحاد الاوروبي في هذا المجال . وسينفذ البرنامج من خلال مجلس البلديات والمناطق الاوروبية.

---

[٧٧] – يوسف الشرقاوي. الامن والتعاون في المتوسط: سياسة الاتحاد الاوروبي. شبكة الانترنت www.acpss.org.

٣.برنامج التعاون الاعلامي (MED-MEDIA)

ويعمل البرنامج على تشجيع التعاون والتفاعل بين اجهزة وممثلي الاعلام في الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية، وصولا الى حالة افضل من التفاهم الثقافي.

٤.برنامج تنمية الموارد البشرية (MED-CAMPUS)

ويهدف برنامج تعزيز التعاون بين مؤسسات الدراسات، والتعليم العالي، التدريب المهني، الاوروبية- المتوسطية والتي ستساهم في تطوير مفاهيم الادارة الحديثة.

٥.برنامج التعاون في مجال الهجرة (MED-MEGRATION)

ويتناول التعاون في مجالات تدفق المهاجرين، وتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المستقرين - بصورة شرعية- في الاتحاد الاوروبي.

٦.برنامج تعزيز الديمقراطية

بدأ البرنامج عام ١٩٩٦، ويعمل على تقديم المساعدات للجمعيات والجامعات ومراكز الابحاث كمؤسسات معنية في اعتماد السياسات والبرامج التي تهدف الى تعزيز الديمقراطية، وحكم القانون، وحرية التعبير، وحرية التجمع ، وفي زيادة الوعي بالحقوق الاجتماعية الاقتصادية، وحماية الفئات الأكثر عرضة للتهديد مثل الاطفال، المرأة، الاحداث.[٧٨]

٧.برامج لتعزيز التعاون الاقليمي

في ظل صعوبات انجاز المشاريع الاقليمية في المتوسط، يقوم الاتحاد الاوروبي بدعم التعاون دون الاقليمي في المنطقة المتوسطية من خلال تحويل مؤسسات ومشاريع ربط البنى التحتية الاقليمية حيث اكد مؤتمر مرسيليا للشراكة ٢٠٠٠ على ضرورة تشجيع التعاون الاقليمي ودون الاقليمي، من خلال توفير الدعم المالي والتقني لكافة المبادرات في العديد من المجالات لا سيما الطاقة والصناعة والمياه والبيئة والنقل والتكنولوجيا والمعلومات. وقد طرح تمويل مشروع دعم مد خط انابيب الغاز المصري للدول المجاورة في جنوب وشرق المتوسط ، ودعم فكرة انشاء مدن داخلية متوسطية[٧٩].

برنامج المساعدات ميدا (٢)

اقر وزراء الخارجية للاتحاد الاوروبي خلال اجتماع الشراكة الاوروبية- المتوسطية في الفترة ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٠ في مرسيليا البرامج المالية لتمويل مشاريع الشراكة للمرحلة الثانية ميدا (MEDA2) للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ . وبلغت القيمة الاجمالية لحجم المساعدات التي

---

٧٨ - Nadim Karkutli, Dirk Butzler (preparation). "Final Report . Evaluation of the MEDA Democracy Program 1996-1998". Brussels, March 1999. **Internet**. www.euromed.net/meda/evaluation/

٧٩ - مجلة الشراكة. عدد ١٣..

تعهد الاتحاد الاوروبي بتقديمها ١٢,٧٥٠ مليار يورو. سيتم توفيرها من الموازنة العامة المشتركة للاتحاد الاوروبي والبنك الاوروبي للاستثمار. وستكون هذه المساعدات على شكل معونات مالية وقروض لصالح البلدان المتوسطية. وتبلغ قيمة الهبات المالية ضمن برنامج ميدا (٢) ٥,٣٥٠ مليار يورو. والقروض التي ستقدم من البنك الاوروبي للاستثمار تبلغ ٦,٤٢٥ مليار يورو. اضافة الى مليار يورو على شكل قروض مخاطرة[٨٠].

تقييم برامج المساعدات

وجهت العديد من الانتقادات لبرامج المساعدات التي اقرت من قبل الاتحاد الاوروبي لمساعدة الدول المتوسطية. ومن خلال استعراض المرحلة الاولى من برامج المساعدات ميدا(١)، يظهر ان النتائج لم تكن عند مستوى الطموحات والتوقعات للبلدان المتوسطية، التي تتطلع نحو تحقيق تقدم شامل يؤهلها للانضمام بشكل فاعل لاطار الشراكة الاوروبية- المتوسطية. ان قراءة نتائج المرحلة الاولى لبرامج المساعدات تظهر الملاحظات التالية:

أ. نسبة الاستفادة الفعلية

يظهر من خلال ما تم اقراره في اطار برنامج المساعدات للمرحة الاولى (MEDEA1)، ان نسبة الاستفادة الفعلية للدول المتوسطية مما وعدت -بضم الواو- به، هي نسبه منخفضة تصل في الاجمالي الى حوالي ٢٦% ، مما تم اقراره وتعهد الاتحاد الاوروبي بتقديمه. والجدول التالي يوضح نسبة التطبيق الفعلي لما تم التعهد به حسب كل شريك للفترة من ١٩٩٥-١٩٩٩.

---

[٨٠] - نفس المرجع.

جدول رقم (١)

مقارنة بين التعهدات المالية الاوروبية نحو دول المتوسط وبين المدفوع فعليا[٨١].

الدول	التعهدات (مليون يورو)	المدفوعات فعليا (مليون يورو)	النسبة المئوية
المغرب	٦٥٦	١٢٧	%١٩,٤
الجزائر	١٥٤	٣٠	%١٨,٢
تونس	٤٢٨	١٦٨	%٣٩,٣
مصر	٦٨٦	١٥٧	%٢٢,٩
الاردن	٢٥٤	١٠٨	%٤٢،٥
لبنان	١٨٢	١	%٠,٥
سوريا	٩٩	٠	%٠,٠
تركيا	٣٧٥	١٥	%٤,٠
السلطة الفلسطينية	١١١	٥٤	%٤٨,٦
مشاريع اقليمية (مساعدات فنية)	٤٨٠	٢٣٠	%٤٨,٠

وقد اعتبرت الدول المتوسطية ان ما تم تقديمه بالفعل من مساعدات عاجز عن الوفاء بمتطلبات الاصلاحات الهيكلية للدول المتوسطية. وقد تبادل الطرفان-الاتحاد الاوروبي والشركاء المتوسطيين – الانتقادات بالمسؤولية عن تدني نسبة الاستفادة الفعلية من برامج المساعدات. فالدول المتوسطية تعزي ذلك الى البيروقراطية المفرطة لمؤسسات الاتحاد الاوروبي والتي تعيق وصول المساعدات. مع دعوة الاتحاد الاوروبي الى ضرورة اعادة النظر في الاجراءات المتبعة وتسريعها.

اما الطرف الاوروبي فبرر ذلك بوجود قصور لدى الدول المتوسطية في القدرة على تبني برامج انمائية واجراءات اصلاح للهياكل التنفيذية والادارية وتهيئتها للاستفادة من المعونات المقررة ضمن اطار برامج الشراكة. وقد عبر عن هذه الاشكالية بوضوح جاريمي جاما (وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية) خلال مؤتمر لشبونة – غير الرسمي- للشراكة الاوروبية – المتوسطية الذي انعقد في الفترة ٢٥-٢٦ ايار ٢٠٠٠. مشيرا الى امكانية ان

---

[٨١] – European Commission. Barcelona Process.

يكون ذلك ناجما عن "بيروقراطية مفرطة" في ادارة هذه المشاريع، ومتناولا ايضا الوتيرة البطيئة التي تمتص فيها الدول المعنية- المتوسطية- هذه الاموال[٨٢].

ب. المساعدات المشروطة

ثمة ادعاءات متزايدة من قبل البلدان المتوسطية، ان الاتحاد الاوروبي يستخدم برامج المساعدات في ضوء اعتبارات سياسية. وذلك من خلال ربط اوروبا لامكانيات الحصول على المساعدات المقررة لفائدة البلدان المتوسطية بمقدار التزام البلدان المعنية باحترام حقوق الانسان، والتعامل مع ملف الهجرة[٨٣].

ج. تمويل مشاريع التعاون الاقليمي

أظهرت تجربة المرحلة لبرامج المساعدات والقروض ان نسبة مهمة من القروض التي خصصت بالاساس لتمويل برامج التعاون الاقليمي لم يتم استخدامها . والجدول التالي يوضح حجم القروض المقرة لمساعدة البلدان المتوسطية.

جدول رقم (٢)

القروض في اطار ميدا للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩[٨٤]

(مليون يورو)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	المجموع
القروض المتوفرة	٩١	٢٠٢	٣١٥	٢٨٥	٢٥٦	١,١٤٩
القروض المستعملة	٥٠	١٥٥	٢١١	٢٣١	٢٤٣	٨٩٠
نسبة تنفيذ القروض المتوفرة	%٥٥	%٧٧	%٦٧	%٨١	%٩٥	%٧٧

فقد اعتبرت الدول العربية – المتوسطية ان ربط الحصول على برامج تمويل التعاون الاقليمي في المتوسط بتوقيع اتفاقيات تجمع اقليمية في ظل تعثر عملية السلام في الشرق الاوسط هو بمثابة تعطيل حقيقي لهذا البند من المساعدات. وقد بدأت الدعوات تتزايد من قبل اطراف الشراكة لتفعيل جهود التعاون دون الاقليمي ليتجاوز المعوقات السياسية القائمة في الشرق

---

[٨٢] – اسلام اون لاين. "اوروبا ملتزمة بالشراكة مع المتوسط رغم المخاوف". شبكة الانترنت . www. Islam_online.net.

[٨٣] – مجلة الشراكة. عدد ٤. ٧-١٤ /ايلول/ ٢٠٠٠.

[٨٤] – European Commision .Barcelona Process. .

الاوسط. حيث اكد فيليب مايشتار (رئيس بنك الاستثمار الاوروبي) ان القروض التي ستقدم لتمويل المشروعات الاقليمية في منطقة المتوسط لا تحمل اية شروط سياسية – أي ان مشاركة اسرائيل في تلك المشروعات غير ضرورية في ضوء تعثر عملية السلام– وان الشروط التي يركز عليها البنك هي اهمية المشروع الاقتصادية[٨٥].

د. عدم المساواة بين الشركاء

لوحظ ان الاتحاد الاوروبي قد فضل دول المغرب العربي على الدول المتوسطية الاخرى من برامج الدعم والمساعدات. والجدول التالي يوضح تقسيم التعهدات حسب كل شريك[٨٦].

جدول رقم (٣)

تقسيم التعهدات حسب كل شريك /البرنامج للفترة ١٩٩٥/١٩٩٩ (مليون يورو)

ميدا	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٥-١٩٩٩
المشاريع الثنائية						
المغرب	٣٠		٢٣٥	٢١٩	١٧٢	٦٥٦
الجزائر			٤١	٩٥	٢٨	١٦٤
تونس	٢٠	١٢٠	١٣٨	١٩	١٣١	٤٢٨
مصر		٧٥	٢٠٣	٣٩٧	١١	٦٨٦
الاردن	٧	١٠٠	١٠	٨	١٢٩	٢٥٤
لبنان		١٠	٨٦		٨٦	١٨٢
سوريا		١٣	٤٢		٤٤	٩٩
السلطة الفلسطينية	٣	٢٠	٤١	٥	٤٢	١١١
تركيا		٣٣	٧٠	١٣٢	١٤٠	٣٧٥
مجموع المشاريع الثنائية	٦٠	٣٧٠	٨٦٦	٨٧٥	٧٨٣	٢٩٥٤
المشاريع الاقليمية	١١٣	٣٣	٩٣	٤٦	١٣٣	٤١٨
مساعدة تقنية			٢٢	٢٠	٢١	٦٣
المجموع الكلي	١٧٣	٤٣٠	٩٨١	٩٤١	٩٣٧	٣٤٣٥

[٨٥] – صحيفة الاهرام. ١٧ /ابريل/ ٢٠٠١.

[٨٦] – European Commision .Barcelona Process.

رابعا: اثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاديات العربية

يسود الاعتقاد ان اتفاقيات الشراكة الاوروبية – المتوسطية خصوصا بالمجالات الاقتصادية انما هي تتويج وتأطير لما هو قائم وسائد من علاقات بين اوروبا والدول العربية المتوسطية، مع اعادة صياغة هذه العلاقات بشكل يجعلها قادرة على مواكبة التطورات العالمية والاقليمية الشاملة. لقد اظهرت معطيات التبادل التجاري بين العرب واوربا، ان الاتحاد الاوروبي يشكل الشريك التجاري الاول بالنسبة للعرب. كما ان الدول العربية تحتل مكانا بارزا في حجم المبادلات الاوروبية مع الدول النامية، مما يدلل على حالة التداخل الاقتصادي والشامل بين الطرفين[٨٧]. على سبيل الثمال فان نصيب الاتحاد الاوروبي من اجمالي صادرات بعض الدول العربية المتوسطية للعام ١٩٩٥ كان على النحو التالي: تونس ٧٨%، الجزائر ٦٨%، المغرب ٦٤%، مصر ٥٠% [٨٨]. وكذلك الحال مع نصيب الاتحاد الاوروبي من اجمالي واردات الدول المتوسطية، وذلك على النحو التالي: تونس ٧٠%، الجزائر ٦٧%، المغرب ٥٦%، لبنان ٥٦%، مصر ٤١%. [٨٩]

وعلى الرغم من الجوانب الايجابية التي حملتها –نظريا– النصوص الواردة في اعلان برشلونة، حول البرنامج والخطط والغايات الموعودة والمنوي تحقيقها في الشق الاقتصادي من الشراكة الاوروبية– المتوسطية، والتي تعتمد على تبني نظام اقتصاد السوق القائم على المنافسة الشفافة، كاطار عام للسياسة الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية تمهيدا لاقامة منطقة التجارة الحرة. الا ان هناك العديد من الكتاب والمحللين الاقتصاديين الذين دقوا ناقوس الخطر وحذروا من الانعكاسات السلبية للشراكة الاوروبية – المتوسطية على الاقتصاديات العربية. وقد استند هؤلاء في ارائهم على ما ورد في نصوص اتفاقيات الشراكة والنتائج العملية التي نجمت وترافقت مع التقدم نحو تطبيقات الشراكة بمحورها الاقتصادي.

أ- تطلعات الدول العربية المتوسطية من الشراكة الاقتصادية (الاثار الايجابية)

ترمي الاقطار العربية المتوسطية من وراء دخولها في اطار الشراكة الاوروبية– المتوسطية الى تحقيق العديد من الغايات والاهداف. اهمها:

---

[٨٧] – جورج قرم. **العلاقات الاقتصادية والمالية العربية – الاوروبية ١٩٦٠–١٩٨٧ حصيلة وآفاق**. (بيروت: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٤). ص ١٦٥.

[٨٨] – المفوضية الاوروبية. **الشراكة الاوروبية – المتوسطية**. ص ٩. عن تقرير حول الاستثمار في العالم صادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، سبتمبر ١٩٩٦.

[٨٩] – نفس المصدر.

- الاستعانة بالقدرات الكبيرة التي يتمتع بها الاتحاد الاوروبي في شتى الميادين الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية في مساعدة الدول العربية المتوسطية، على النهوض باوضاعها الاقتصادية نحو تحقيق التنمية الشاملة.
- اوروبا هي الشريك التجاري الاول للدول المتوسطية. تشير المعطيات الى ان حوالي ٤٧% من واردات المتوسط للعام ٢٠٠٠ اتت من اوروبا[٩٠]. وحوالي ٥٢% من الصادرات المتوسطية لنفس العام اتجهت نحو اوروبا[٩١].
- التحالف مع قطب اقتصادي عالمي- الاتحاد الاوروبي- في مواجهة التكتلات الاقليمية والدولية الاخرى.
- الاستفادة من الحصول على المساعدات والقروض والاستثمارات الاوروبية والتكنولوجية لتحديث الانظمة الاقتصادية وتحسين القدرات الانتاجية للاقطار العربية[٩٢].
- ان المنافسة مع الصناعات الاوروبية المتقدمة ستؤدي الى تحفيز الصناعات العربية على تطوير نفسها وتطوير قدراتها التنافسية والتوسع الامر الذي سيؤدي الى تقليص البطالة، وسينعكس ذلك ايجابيا على المستهلك العربي[٩٣].

ب. الاثار والانعكاسات السلبية للشراكة:

سلط العديد من الكتاب والمختصين الاضواء على المخاطر الكامنة من الشراكة الاوروبية- المتوسطية بشقها الاقتصادي. ويمكن ابراز اهم هذه التحفظات والمخاطر على النحو التالي :

١. انشاء منطقة التجارة الحرة

هناك من يعتقد ان اقامة منطقة التجارة الحرة في ظل مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية – المتوسطية الاقل تقدما -بدرجات متفاوتة- مقابل الطرف الاوروبي الاكثر تقدما انما سيؤدي الى[٩٤]:

- تكريس تخلف الدول المتوسطية وتبعيتها لاوروبا.

---

٩٠ - Euro-Med Report . "The European Union's External Policy and the Mediterranean". **Internet**. www.euromed.net.

٩١ - ibid.

٩٢ - صارم. من الحوار الى الشراكة. ص ٢٠٣.

٩٣ - الاطرش. الاوسطي والمتوسطي. ص ١٩.

٩٤ - نفس المرجع.

- القضاء على الصناعات العربية التحويلية، والتأثير عليها سلبا بسبب عدم قدرتها على مجاراة ومنافسة الصناعات الاوروبية، مما سيؤدي بالتالي الى بروز مشاكل اقتصادية اضافية لاسيما زيادة واستفحال البطالة.

٢. الاصلاحات الهيكلية

ان تجربة الاصلاحات الهيكلية للدول النامية ليست مشجعة بسبب الاخفاقات والمخاطر المصاحبة لذلك، من تراجع معدلات النمو، وارتفاع العجز في الميزان التجاري وزيادة المديونية[٩٥] حيث تشير التقديرات الى ان ديون الاتحاد الاوروبي على الدول المتوسط تتجلوز اكثر من ١٢٠ مليار دولار[٩٦]. مما يشكل عائقا امام اية تنمية اقتصادية حقيقية قادرة على معالجة الاختلالات العميقة في الهياكل الاقتصادية لدول المتوسط.

٣. برامج المساعدات

ما تم اقراره رسميا وتقديمه فعليا من معونات مالية للدول المتوسطية، هو عاجز عن الوفاء بمتطلبات هذه الدول وتعويضها عن الخسائر التي ترافق عمليات تحرير التبادل التجاري، وازالة الرسوم الجمركية. مما سيكبد اقتصاديات هذه الدول خسائر كبيرة من فقدانها للعوائد الجمركية والضريبية ، والاختلالات الناشئة عن عملية الاصلاحات. والنتائج الحاصلة في كل من تونس والمغرب التي كانت من اوائل الدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة ليست مشجعة.

٤. موضوع الاستثمار

تشير المعطيات ورغم مرور اكثر من سبعة اعوام على الشراكة الاوروبية – المتوسطية الى عزوف الاستثمار الاوروبي على التوجه نحو البلدان المتوسطية. ويأتي هذا العزوف على الرغم من كل برامج المساعدات والاتفاقيات الشاملة التي لم تنجح في جلب الاستثمارات الاوروبية نحو المتوسط[٩٧].

وتشير التقديرات الى ان حجم الاستثمارات الاوروبية التي تتجه نحو منطقة المتوسط تحتل اقل من ١% من مجموع الاستثمارات الاوروبية في العالم[٩٨]. كما ان استثمارات الاتحاد

---

[٩٥] – حبيب. الشراكة المتوسطية. ص ١٤.

[٩٦] – عالم الاقتصاد . "الشمال والجنوب من الصراع الى الحوار". **شبكة الانترنت**. www. Naseej.com .

[٩٧] –صبح. العلاقات الاوروبية – المتوسطية.

[٩٨] – عبد الكريم حموري. "الاستثمارات الاجنبية ترفض قرابين العرب". **شبكة الانترنت**. اسلام اون لاين. www.Islam_online.net

الاوروبي داخل المتوسط لم تتجاوز ٢% فقط من مجمل استثماراته في الدول النامية[٩٩]. ويبرر باسكال لامي (المفوض الاوروبي للتجارة) انخفاض حجم الاستثمار الاوروبي في المتوسط لعدة اسباب. اهمها[١٠٠]:

- ان الاسواق المتوسطية محدودة ، وتفتقر الى الحجم الذي يجتذب المستثمرين.
- ما زالت العديد من القيود الجمركية تعيق التبادل التجاري.
- غياب البنية الاساسية الخاصة بوسائل الاتصال والمواصلات والخدمات المالية.
- ان اتفاقيات التعاون الافقي أي جنوب–جنوب ما زالت في بداياتها.

٥. القيود والسياسات الحمائية الاوروبية

ما زالت اوروبا تفرض العديد من القيود والاجراءات الحمائية على العديد من المجالات لا سيما في مجالي:

أ. النفط الخام: حيث يفرض الاتحاد الاوروبي ضريبة الكربون على النفط الخام التي وصلت لغاية ١٠ دولار على البرميل عام ٢٠٠٠ [١٠١]. مما يثقل بشكل دائم على المنتجين والمستهلكين، ويلحق اضرارا بمكاسب الدول العربية المنتجة للنفط.

ب. المنتوجات الزراعية: ما زال الاتحاد الاوروبي يصر على وضع العديد من القيود والسياسات الحمائية الاوروبية[١٠٢] في اتفاقيات الشراكة الاوروبية–المتوسطية مما يحد من حرية انسياب المنتوجات الزراعية العربية للاسواق الاوروبية ، وهذا يفقد العرب امكانية التمتع بالمزايا النسبية ، لاعتماد اقتصاديات الدول العربية بشكل واضح على الانتاج الزراعي. وفي هذا الاطار، حذر اتحاد المستثمرين العرب تداعيات السياسات الحمائية الاوروبية ضد الصادرات العربية، مما يكلف الدول العربية خسائر ضخمة ، ستؤدي الى تكريس الاختلال الواضح في الميزان التجاري لصالح اوروبا ويفوت على العرب امكانيات تعديله بشكل نسبي[١٠٣].

---

[٩٩] – نفس المرجع.

[١٠٠] – باسكال لامي . "اوروبا والمتوسط.. عقد جديد". **صحيفة الاهرام**. ٣٠ / مايو/ ٢٠٠١.

[١٠١] – صارم. من الحوار الى الشراكة. ص ١٩٠.

[١٠٢] – ما زال الاتحاد الاوروبي يصر على الاحتفاظ بسياسة حمائية قوية للقطاع الزراعي. وذلك يعود لاسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية . حيث ان المزارعون الاوروبيون ينتجون بتكلفة عالية. وفي حال دخولهم في منافسة حرة مع السوق العالمي فان القطاع الزراعي الاوروبي سيتلاشى . مما قد يخلق اضرارا اجتماعية واقتصادية، حيث سيتجه المزارعون نحو المدنية وسيخلق ذلك ازمات اقتصادية واجتماعية كبيرة. وهذا يدفع الاتحاد الاوروبي لدعمهم بمبالغ كبيرة سنويا. لمزيد من التفاصيل انظر: جمال بيومي. "قراءة في ملف المشاركة المصرية– الاوروبية". **صحيفة الاهرام**. ٢٥ /يوليو/ ١٩٩٩.

[١٠٣] – صحيفة الشرق الاوسط. ١٥ /شباط /٢٠٠١.

٦. امتلاك التكنولوجيا

ان انتهاج سياسة زيادة القدرات الانتاجية للدول العربية عبر استيراد فعاليات انتاجية جديدة ، في ضوء ما تتيحه اتفاقيات الشراكة الاوروبية – المتوسطية في تعاون في مجال نقل التكنولوجيا، لا يمكن الدول العربية –في ضوء النتائج الحاصلة حتى الان– من نقل وتوطين التكنولوجيا المستوردة[١٠٤]. والدور الاوروبي لا يساعد على تحقيق هذه الغايات ، حيث ان مجالات التعاون في هذا المجال ما زالت تتصف بالغموض، والاتحاد الاوروبي – الرسمي– يعتبر ان هذا التعاون هو من اختصاصات القطاع الخاص والشركات الاوروبية في علاقاتهم مع نظرائهم في المتوسط.

٧. آلية المفاوضات من اجل المشاركة

في ظل غياب أي صيغة وحدوية عربية او اية اطار للتنسيق خلال مفاوضات الشراكة، ادى ذلك الى اجراء المفاوضات بشكل ثنائي بين الاتحاد الاوروبي، ككتلة اقتصادية وسياسية كبيرة ، وبين الاقطار العربية كل على انفراد. مما اضعف موقف العرب التفاوضي وجعلهم يتعاملون مع صيغ شبه جاهزة.

٨. انعكاسات الشراكة على مستقبل التكامل العربي

اعتبر البعض الشراكة الاوروبية – المتوسطية بمثابة "قفزة" على النظام الاقليمي العربي. وستزيد من حالة التفكك القائمة، وتقضي على اية امكانيات للوحدة الاقتصادية العربية[١٠٥].

٩. وضع اسرائيل في الشراكة

وجهت العديد من الانتقادات للمزايا التفضيلية التي حصلت عليها اسرائل في اطار الشراكة مقارنة بالدول العربية. ويبدو ذلك جليا خصوصا في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة ومشاركتها باللجان التي تتولى اعداد البحوث والتنمية[١٠٦].

---

[١٠٤] – مرياني . التطور التكنولوجي.

[١٠٥] – الاطرش. الاوسطي والمتوسطي. ص ١٦.

[١٠٦] – تشارك اسرائيل في هذه اللجان بصفة مراقب. ويعتبر ذلك افضل وضع تتمتع به دولة خارج اطار الاتحاد الاوروبي.

المحور الثالث: الشراكة الاجتماعية والثقافية والانسانية

شهد المتوسط انماطا من الحوار الاجتماعي والثقافي بين شعوبه، سبق في قرون عديدة اتحاد الحوار والعلاقات السياسية والاقتصادية[١٠٧]. وعبر تاريخ المتوسط الطويل ساد الاساس بالجماعة والوعي بالتقارب الثقافي بين شعوب المتوسط ضمن ما سمي بالثقافة المتوسطية.

ويعتبر الشق الاجتماعي الثقافي الانساني للشراكة الاوروبية- المتوسطية ، احد الجسور الاساسية لتعزيز الاستقرار والسلام والتفاهم والتعاون في المنطقة المتوسطية، اعتمادا على توثيق العلاقات المجتمعية بين شعوب المتوسط[١٠٨].

وقد جاء اعلان برشلونة ليؤكد على تعزيز التفاهم الثقافي المتبادل واكد على ان *"تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر المتوسط، الحوار بين الثقافات والتبادلات الانسانية والعملية التكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الادراك المتبادل"*[١٠٩].

وقد تضمنت الشراكة الاجتماعية والثقافية والانسانية في مسيرة برشلونة العديد من الآليات والبرامج والانشطة التي حاولت التصدي لاهم القضايا والاحتياجات للشعوب المتوسطية. يتجسد ذلك عبر تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات المجتمعية الاوروبية- المتوسطية، وصولا الى اقامة منطقة سلام واستقرار وازدهار وتفاهم في المتوسط[١١٠].

وفيما يلي اهم مجالات وقضايا التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية في ضوء ما جاء في اعلان برشلونة والمؤتمرات اللاحقة:

١.تنمية الموارد الانسانية

وتهدف الى المساعدة في تعزيز التعاون الاوروبي- المتوسطي في مجالات عديدة منها:

- تحسين مستويات التربية من خلال التأهيل المهني والتكنولوجي.
- اعتماد مفاهيم الادارة الحديثة.
- اعطاء دور بارز للمرأة في عملية التنمية.

---

[١٠٧] - نادر محمد عزيز. "الحوار الثقافي والحضاري العربي- الاوروبي : نشأته ، حاضره، ومستقبله". **العلاقات العربية الاوروبية حاضرها ومستقبلها**. (باريس: مركز الدراسات العربي – الاوروبي، ١٩٩٧) . ص٨٣.

[١٠٨] - سامح غالي. "خطوة جديدة في مسار الشراكة الاوروبية والمتوسطية: مؤتمر فاليتا". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٩. (١٩٩٧: ١٦٥-١٦٨). ص ١٦٧.

[١٠٩] - انظر: اعلان برشلونة. الشراكة الاجتماعية والثقافية والانسانية.

[١١٠] - منصور ابو العزم. "اوروبا والعرب والبحث عن القيم المتوسطية للمشاركة". **صحيفة الاهرام**. ٢٣/ ابريل /٢٠٠١.

وتم اعتماد العديد من برامج المساعدات المقدمة من قبل الاتحاد الاوروبي في برنامج (MEDA) والتي تهدف الى خلق حالة من التوازن الاجتماعي وذلك عبر :

- تحسين ظروف معيشة السكان .
- تحسين ظروف العمل والتقليل من فجوة التنمية .
- التقليل من العوامل السلبية على المستوى الاجتماعي الناجمة عن الاصلاحات الاقتصادية.
- دعم فرص العمل والتعليم، والصحة وتنمية المناطق الريفية.

٢. تشجيع التعاون والتبادل بين المجتمعات المدنية: من خلال التأكيد على ان الشعوب هي التي ستعطي الشراكة بعدها الحقيقي. فقد تضمنت الشراكة العديد من البرامج التي تدعم اشكال التعاون اللامركزية كاساس هام يعتمد في الاقاليم في معالجة العناصر الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، بشكل يجاري الهيئات الرسمية. واهم القطاعات التي يشملها التعاون في هذا المجال:

- المجموعات المحلية: عبر تعزيز وتشجيع الاتصال بين المدن الاوروبية – المتوسطية من خلال برنامج التحضر والتمدن المتوسطي (MED-URBS).
- الجامعات والتعليم العالي: من خلال نشاطات ممثلي العالم الجامعي والتعليم العالي. وسيتم تعزيز برنامج (MED-CAMPUS) ، والذي يعنى تطوير القطاع الجامعي والتعليم العالي في المنطقة المتوسطية.
- وسائل الاعلام المتوسطي: من خلال تعزيز التفاعل عبر الاستفادة من الخبرة والتجربة والبرامج الممولة لهذه الغاية مثل برنامج دعم وسائل الاعلام المتوسطية(MED – MEDIA) . وتم اعتماد برنامج لتطوير القطاع السمعي والبصري للاعلام المتوسطي "Euro- Med Audio" ، ويهدف الى[١١١]:

- تطوير هذا القطاع من خلال التعاون المشترك بين الطرفين.
- تنشيط تكنولوجيا النقل من خلال التعاون بين شبكات الراديو والتلفزيون وبرامج الاذاعات.
- الاهتمام بالتراث السمعي والبصري والسينمائي الخاص بالمنطقة الاوروبية المتوسطية.

---

[١١١] Euro-Med Partnersihp. "Regional Programme fo Euro-Mediterranean audiovaul cooperation".- **Internet**. www.euromed.net.

٣. مؤسسات المجتمع المدني

تم تشكيل المنتدى المدني الاورو-متوسطي. والذي يهدف الى اشراك تمثيلي المجتمع المدني في اطار الشراكة الذي انعقد في ١٩-٢٠ اكتوبر ٢٠٠١. وانحصر في مناقشاته على ثلاثة محاور رئيسة. هي[١١٢]:

- السلام واحتواء الازمات داخل الفضاء الاوروبي- المتوسطي.
- الهجرة والنزوح بين ضفتي المتوسط.
- التبادل الثقافي في مختلف الجوانب.

وقد شارك في هذا المنتدى كل من الرئاسة البلجيكية -الدورية- للاتحاد الاوروبي ، ومندوبين عن المفوضية الاوروبية والبرلمان الاوروبي وممثل عن جامعة الدول العربية ، الى جانب مندوبين عن منظمات غير حكومية مختلفة، اوروبية ومتوسطية.

٤. في المجالات الثقافية

يكتسب هذا الجانب اهمية بارزة في تحسين التفاهم المتبادل بين الشعوب الاوروبية والمتوسطية. وتهدف الشراكة في هذا المجال الى:

أ- الحوار بين الثقافات والحضارات والاديان.

سيتم تشجيع التفاهم الافضل بين الاديان الدينية الموجودة في المنطقة الاوروبية - المتوسطية، نحو التسامح المتبادل والتعاون. ويتم ذلك عبر عقد اجتماعات ونشاطات بين ممثلي الاديان والاكاديميين والمختصين في حوار الحضارات، بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني. ويكتسب هذا الجانب اهمية بارزة - خصوصا للعرب والمسلمين في الفترة الراهنة- وذلك عبر توفير الظروف والمناسبات اللازمة لتوضيح وشرح الرؤية العربية والاسلامية تجاه مختلف القضايا المطروحة. واهم القضايا التي يمكن ان تطرح حاليا:

- الخلل الكبير الناجم عن الصورة النمطية السائدة عن العربي- المسلم في القيم والمؤسسات والرأي العام الغربي والذي ينظر اليه من قبل البعض على انه يشكل التهديد الحالي والمستقبلي للحضارة الغربية. وتعززت هذه الصورة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والصاق صفة الارهاب لكل من هو مسلم وعربي.
- الخلط الكبير الحاصل بين مفهومي الارهاب والمقاومة خصوصا في تناول النزاع العربي- الاسرائيلي.
- قضايا التعصب والعنصرية وكره الاجانب خصوصا داخل المجتمعات الاوروبية.

---

[١١٢] - مجلة الشراكة. ٢٢-٢٨ . تشرين اول ٢٠٠١.

كل هذه القضايا تتطلب حوارا جديا ومعمقا لتناول مختلف القضايا الشائكة، انطلاقا من اهمية احترام القيم الثقافية مكانة الاطراف.

٥. التأكيد على العديد من الافكار والنشاطات لتحقيق الشراكة الثقافية ، واهمها:[١١٣]

- تنظيم تظاهرات ثقافية مشتركة.

وذلك عبر مختلف اشكال التعبير الفني عن طريق: المهرجانات ، المعارض، الجولات ، الندوات.

- حماية واظهار قيمة التراث الثقافي المشترك: وتم التأكيد على ذلك في المؤتمر الاوروبي المتوسطي لوزراء الثقافة الذي عقد في ابريل ١٩٩٦ في مدينة بولونيا الايطالية. حيث تم اقرار اربعة توجهات للمشاريع المخصصة لاظهار التراث الثقافي. وهي:[١١٤]
- معرفة التراث عن طريق نشر المعلومات وجعل الجمهور واصحاب القرار اكثر قربا من الموضوع.
- دعم السياسات التي تعزز الحفاظ على التراث وتبادل الخبرات في هذا المجال.
- التدريب في المجالات التي تختص بالتراث والتنشيط الثقافي.
- تقييم التراث عن طريق حصر المواقع التاريخية ووضع شبكة معارض، وقاعات لعرض التحف الفنية وتشجيع السياحة.

٦. قطاع الشباب

وتهدف البرامج الموضوعة في هذا المجال الى تحفيز الاجيال القادمة للتعاون الشبابي بين الشركاء الاوروبيين والمتوسطيين، من خلال برنامج مشترك اوروبي- متوسطي للشباب يشجع على الاتصالات والتبادلات بين الشباب ضمن اطر وبرامج غير مركزية.

٧. الهجرة

تعتبر الهجرة احد اهم مجالات التصادم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول المتوسطية – المرسلة للمهاجرين- ودول الاتحاد الاوروبي المستقبلة للمهاجرين. وتشكل

---

[١١٣] – المفوضية الاوروبية. الشراكة الاوروبية- المتوسطية. ص ٢٣.

[١١٤] – Euro-Med . "Smes in the Euro-Med Region . Cultural Heritage".**Internet**. www.mlt.eudel.com.

ظاهرة الهجرة مصدر قلق دائم بالنسبة لاوروبا لارتباطها مع قضايا اخرى، ساهمت في تفاقهما او نجمت عنها.

ان مشكلة الهجرة بشقيها القانوني وغير القانوني اضافت مفاهيم جديدة اجتماعية واقتصادية للتحديات الامنية في المتوسط. بعد ان اصبحت هذه الظاهرة تلقي بظلالها على مختلف الاوضاع الاوروبية[١١٥].

وترتبط الهجرة مع قضايا البطالة والاستقرار السياسي والاوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان المرسلة. ولذلك انعكاسات على الدول الغربية سياسيا واجتماعيا وامنيا واقتصاديا ، في ظل تزايد ظاهرة العداء للهجرة والمهاجرين من المجتمعات الاوروبية[١١٦].

ومن ناحية الدول المتوسطية فان ظاهرة الهجرة تتجلى بشكل اوضح في دول المغرب العربي. حيث تبدو دوافع الهجرة الى اوروبا متنوعة ومتعددة. واهم هذه الدوافع[١١٧]:

- الدوافع المالية والاقتصادية في ظل الاوضاع الاقتصادية المتردية لهذه الدول.
- الفرار من ازمات ومظاهر عدم الاستقرار السياسي والهجرة تحت شعار طلب حق اللجوء السياسي في الدول الاوروبية.
- الرغبة في الدراسة والتحصيل العلمي ومن ثم الاستقرار.
- الالتحاق باقارب حقيقيين في احدى الدول الاوروبية.

وقد افرزت ظاهرة الهجرة العديد من الاثار الايجابية على الدول "المرسلة" للمهاجرين.اهمها[١١٨]:

- التقليل من الضغط الديمغرافي والبطالة.
- العائدات المالية الناجمة عن التحويلات المالية للمهاجرين.

وقد اتخذت العديد من الدول الاوروبية اجراءات مشددة لمواجهة الهجرة او الحد منها، او احتواء نتائجها. وذلك عبر مواجهة عمليات التهريب من خلال تشديد قوانين الهجرة واللجوء، وتشديد اجراءات الحماية على الحدود البرية والبحرية.

---

١١٥ – Said Hadadi. "The Western Mediterranean as a Security Complex" School of Language and European Studies . Astron University. **Internet**. www.euromed.net/meda/evaluation/

١١٦ – وليد محمود عبد الناصر. "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٤. (١٩٩٦: ١١١-١١٨) . ص ١١١.

١١٧ – رائد شبيب. "اوروبا : تحصين القلعة ضد الهجرة الوافدة". **شبكة الانترنت**. اسلام اون لاين.www.Islam_online.net

١١٨ – ولعلو. المشروع المغاربي. ص ٢١١.

وجرت محاولات لبلورة سياسة اوروبية مشتركة حول الهجرة في قمة ماستريخت ١٩٩٢ ، والتي حاولت وضع العديد من الاسس لمعالجة هذه الظاهرة. اهمها:[١١٩]

- وضع سياسة اوروبية لتحديد معايير اجتماعية واقتصادية وانسانية للهجرة.
- العمل على تطوير البلدان المرسلة ومساعدتها تجاريا وماليا وفنيا.
- تحفيز الاستثمار الخاص في بلدان المهاجرين المحتملين بحيث يمكن ابقاءهم في بلدانهم.

وقد تناولت الشراكة الاوروبية- المتوسطية ظاهرة الهجرة في كافة ابعادها لارتباطها الوثيق بمختلف جوانب وابعاد الشراكة.

وتضمن اعلان برشلونة العديد من الخطط والبرامج التي تناولت هذه الظاهرة واهمها:

- تكثيف التعاون بين الشركاء من اجل تخفيف وطأة الهجرة عبر التأهيل المهني وخلق فرص عمل وغيرها.
- حماية الحقوق المعرف بها للمهاجرين المستقرين -شرعيا- في اوروبا.

واعتمدت اليه برشلونة في معالجة هذه الظاهرة على الخبرات المكتسبة في اطار برنامج (MED-MIGRATION) المتعلق بتحسين ظروف واوضاع المهاجرين الشرعيين في اوروبا.

وبدأت تتعالى الاراء للمعالجة الموضوعية والواقعية لهذه الظاهرة حتى داخل اوروبا، على ان تأخذ هذه المعالجة الابعاد الانسانية والاجتماعية والاقتصادية واشار في هذا الاتجاه رومانو برودي (رئيس المفوضية الاوروبية) داعيا الى ضرورة *"ان يكون التنوع الديمغرافي للمنطقة المتوسطية فرصة للتطوير بدلا من ان تكون مصدر للتوتر وعدم التفاهم. بحيث يتم تحويل الهجرة الى وسيلة للتنمية. امام حاجة الاتحاد الاوروبي المتزايدة للعمل، مقابل حاجات المهاجرين المضطرين للهجرة. مع الاخذ بعين الاعتبار عند معالجة هذه الظاهرة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول حوض البحر الابيض المتوسط"*[١٢٠].

اتفاقيات الشراكة العربية (المتوسطية)- الاوروبية

في ضوء ما جاء في اعلان برشلونة المنشىء لمسيرة الشراكة الاوروبية – المتوسطية، دخلت جميع البلدان المتوسطية في مفاوضات مع الاتحاد الاوروبي. وتأتي هذه المفاوضات كمقدمة لتوقيع اتفاقيات بين الطرفين نحو بلورة نمط جديد من العلاقات في اطار سلسلة من الاتفاقيات التي وقعت – او سيتم توقيعها – بين مختلف الاقطار المتوسطية والاتحاد الاوروبي، وعرفت باتفاقيات الشراكة الاوروبية – المتوسطية. ومن خلال استعراض ما انجز من اتفاقيات الشراكة العربية – الاوروبية ، فان الدول العربية التي وقعت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد

---

[١١٩] – منظمة العمل العربية. الاسس النظرية. ص ٨٣.

[١٢٠] – رومانو برودي. "تطور العلاقات الاوروبية-البحر متوسطية". **صحيفة الاهرام**. ٢٩/ اغسطس/ ٢٠٠٠.

مكتبة جامعة بيرزيت الرقمية

الاوروبي هي: تونس ١٩٩٥ ، إلمغرب١٩٩٦ ، الاردن ١٩٩٧، السلطة الفلسطينية ١٩٩٧ (اتفاق مؤقت)، مصر ٢٠٠١، لبنان ٢٠٠٢، الجزائر ٢٠٠٢، وما زالت المفاوضات جارية مع سوريا. اما ليبيا فرغم دعوتها لحضور اجتماعات الشراكة (بصفة مراقب) فما زالت خارج الاطار الفعلي والرسمي للشراكة، مع وجود تحفظات ليبية على الانضمام لمشروع برشلونة[١٢١].

وقد بذل كل طرف من اطراف الشراكة جهود كبيرة – خلال المفاوضات– لتحقيق مكاسب كثيرة من هذه الشراكة، سواء بالنسبة للاتحاد الاوروبي او الدول المتوسطية. ورغم وجود العديد من العناصر المشتركة في جميع اتفاقيات الشراكة التي انجزت ، الا ان هناك بعض الاختلافات في النصوص والاتفاقيات التي تم توقيعها او مشاريع الاتفاقيات قيد الانجاز. وقد تراوحت هذه التباينات في حجم التسهيلات والامتيازات ، وبعض القيود التي تفاوتت، خصوصا في الجوانب الاقتصادية من هذه الاتفاقية . وقد لعبت العديد من العوامل في طبيعة وحجم هذه التباينات . ومن اهم هذه العوامل[١٢٢]:

- الوضع الاقتصادي العام للدولة

فالدول الاكثر تقدما –نسبيا– من الناحية الاقتصادية استطاعت المناورة خلال عملية المفاوضات وحصلت على شروط افضل من الدول الاقل نموا.

- الوضع السياسي للدولة والعلاقات السياسية مع دول الاتحاد الاوروبي

فدولة مثل اسرائيل التي تتميز بعلاقات وثيقة اقتصاديا وسياسيا مع الاتحاد الاوروبي، حصلت على امتيازات كبيرة تفوق ما حصلت عليه البلدان المتوسطية الاخرى. بينما يظهر ان مفاوضات الشراكة الجزائرية – الاوروبية، قد تعثرت الى وقت قريب بسبب اوضاع الجزائر غير المستقرة ، و توتر العلاقات مع الدول الاوروبية خصوصا مع فرنسا وكذلك الحال مع ليبيا بسبب تداعيات قضية لوكربي.

- سياسات الدول ومواقفها من الصراع العربي–الاسرائيلي

أي ان تكون "معتدلة" او "متصلبة" من وجهة النظر الاوروبية . حيث يظهر الحرص الاوروبي على انجاز اتفاقيات الشراكة مع كل من مصر والاردن "المعتدلة". وفي الجانب الاخر هناك تأخير متعمد وتشدد في شروط المفاوضات مع كل من سوريا ولبنان "المتصلبة".

---

[١٢١] – انظر: تصريحات الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي. برنامج (لقاء خاص). **قناة الجزيرة**. بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٥. اجرى اللقاء: سامي حداد في العاصمة الليبية طرابلس.

[١٢٢] – صارم. من الحوار الى الشراكة. ص ٣٢٣.

ومن خلال استعراض ما انجز من اتفاقيات الشراكة بين الاقطار العربية والاتحاد الاوروبي في اطار مسيرة برشلونة، تبرز اهمية دراسة الحالة المصرية بشقها الاقتصادي، وذلك لاهمية مصر ووزنها السياسي والاقتصادي والديمغرافي كدولة محورية عربيا واقليما (متوسطيا) .
حيث اعطت الحالة المصرية تجربة غنية في مسيرة المفاوضات والشراكة ، سواء في عملية المفاوضات الطويلة والشاقة والممتدة مع الاتحاد الاوروبي او في العناصر والملفات الشاملة التي تطرقت اليها وعالجتها اتفاقية الشراكة المصرية- الاوروبية[١٢٣].

اتفاقية الشراكة المصرية – الاوروبية (الشق الاقتصادي)

ترجع علاقات التعاون الاقتصادي بين مصر والاتحاد الاوروبي الى حقبة السبعينات – من القرن المنصرم- في اطار العلاقات الاوروبية مع الاقطار المتوسطية والتي تم صياغتها في سلسلة الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين. ففي عام ١٩٩٧ وقع الطرفان المصري والاوروبي اتفاق للتعاون الاقتصادي من خلال تسهيلات تجارية للسلع الصناعية ، مع وجود حصص رمزية للصادرات الزراعية في مواسم محددة. وقد حصلت مصر اضافة الى ذلك على برامج من المساعدات على شكل منح، ومساعدات مالية وفنية بلغت حوالي (١٤٦٣) مليون وحدة نقد اوروبية، خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٩٩[١٢٤].
ومع التطورات الاقليمية والدولية لحقبة التسعينات من القرن الماضي ، وانطلاق مشروع الشراكة الاوروبية- المتوسطية في برشلونة عام ١٩٩٥، لم يعد اتفاق عام ١٩٧٧ هو الصفة الملائمة لتنظيم العلاقات بين الطرفين. فاصبح من الضروري على الجانبين عقد اتفاق جديد يتماشى مع روح الشراكة الشاملة التي تضمنها مشروع برشلونة.
انطلقت مفاوضات الشراكة بين الطرفين عام ١٩٩٥ وشملت جميع القضايا والاسس التي استندت عليها مسيرة برشلونة. واستمرت المفاوضات حوالي ستة اعوام كاملة منها ١٨ شهرا للمراجعات والاستفسارات المتبادلة. واعتبرت هذه المفاوضات من اطول واعقد مفاوضات الشراكة الاوروبية – المتوسطية، الى ان تم التوقيع على الاتفاقية بالاحرف الاولى في ٢٦ فبراير ٢٠٠١ ، والتوقيع النهائي في ٢٥ يونيو ٢٠٠١. ورغم تعقيد المفاوضات المصرية- الاوروبية ، وتعثرها في مراحل عديدة خصوصا في معالجة الجوانب الاقتصادية للشراكة ،

---

[١٢٣] – مغاوري شلبي. "مصر واوروبا... شراكة النيل". **شبكة الانترنت**. اسلام اون لاين www.Islam_online.net

[١٢٤] – حاولت بعض الدول العربية والمتوسطة الاستفادة من التجربة المصرية في المفاوضات من اجل الشراكة خصوصا حول الجوانب الاقتصادية. حيث اوفد لبنان الى مصر طاقم يضم اعضاء فريق التفاوض اللبناني مع الاتحاد الاوروبي للاستفادة من خبرة مصر التفاوضية في معالجة بعض الملفات الفنية في الشراكة.

وتذمر العديد من الاوساط الاوروبية الرسمية من هذا التأخير، الا ان الاتحاد الاوروبي قد حرص على انجاز هذه الاتفاقية ، لادراكه لاهمية مصر ودورها الكبير كدولة محورية (Pivotal State) في المتوسط والشرق الاوسط. اضافة الى اهمية السوق المصرية الكبيرة في ظل وجود حوالي ٦٥ مليون مستهلك. حيث اعتبر انجاز هذه الاتفاقية – حسب وجهة النظر الاوروبية– بمثابة دفعة كبيرة لمسيرة الشراكة الاوروبية– المتوسطية[١٢٥].

الملف الاقتصادي للشراكة المصرية-الاوروبية (تباين الاراء)

يعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الاول لمصر، حيث يستحوذ على ٤٣% من اجمالي التجارة الخارجية المصرية[١٢٦]. ويعتبر الاتحاد المستثمر الثالث في مصر بعد الاستثمارات العربية والامريكية[١٢٧]. ويقترن ذلك بوجود عجز واضح في الميزان التجاري لصالح اوروبا. ويبدو ذلك جليا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

الميزان التجاري بين مصر واوروبا (مليون دولار)[١٢٨]

الميزان التجاري	الواردات المصرية	الصادرات المصرية	السنة
-٢٩٨٣	٤٥٦٠	١٥٧٧	١٩٩٥
-٣٠٩٨	٤٧١١	١٦١٣	١٩٩٦
-٣٤٨٩	٥٠٤١	١٥٥٢	١٩٩٧
-٤٧٦٢	٥٩٧٧	١١٩٥	١٩٩٨
-٤٤٣٣	٥٦٧٠	١٢٣٧	١٩٩٩

وبموجب اتفاقية ١٩٧٧ بين الجماعة الاوروبية ومصر فقد كانت المنتجات الصناعية المصرية تتمع بميزة الحرية المطلقة في الدخول الى الاسواق الاوروبية، بدون تعرفة جمركية وبدون حصص، باستثناء المنتجات الزراعية والمنسوجات.

وجاءت اتفاقية الشراكة المصرية – الاوروبية، بعد مسيرة طويلة من المفاوضات الشاقة بين الطرفين، تخللها مراحل تعثر وصعوبات جمة في تناول بعض القضايا لا سيما الشراكة الاقتصادية. وصف احد المختصين الاهمية التي اكتسبتها هذه المفاوضات قائلا: *انه باستثناء*

---

[١٢٥] – حسام عبد العليم. "المشاركة المصرية– الاوروبية". **صحيفة الاهرام**. ٢٨ /ابريل/ ٢٠٠٠.

[١٢٦] – شبلي. شراكة النيل.

[١٢٧] – نفس المرجع,

[١٢٨] – المصدر: مغاوري شبلي. شراكة النيل. عن : الجهاز المصري للعينة العامة والاحصاء.

القضايا السياسية المصيرية كمفاوضات الجلاء والاتفاقية مع اسرائيل لم تشهد الساحة المصرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين مفاوضات شاقة وطويلة في قضية معينة، كتلك التي دارت حول التوصل لاتفاق المشاركة مع الاتحاد الاوروبي. وقد استمرت هذه المفاوضات طوال ٦ سنوات ، تم خلالها وضع واعداد حوالي عشرة مسودات للاتفاقيات[١٢٩].

وخلال مسيرة المفاوضات حتى التوقيع على الاتفاقية ، دارت حوارات ونقاشات واسعة بين مختلف الاطراف ذات الصلة في مصر من : الاجهزة الحكومية، والهيئات النيابية، ومنظمات الاعمال ونقابات العمال، والاوساط الاكاديمية ، والمجالس المختصة ودوائر المثقفين[١٣٠].

وقد تناولت مختلف الاراء اثار وانعكاسات هذه الاتفاقيات خصوصا على الاقتصاد المصري. حيث وصفها البعض بانها "شر مستطير". بينما رأى البعض بانها "نعمة وعافية" للاقتصاد المصري. بينما تحدث اخرون عن كونها تحمل قدرا من الفرص والقيود ، وتحتاج الى مخطط شامل وتعامل واعي يغتنم الفرص ويزيل القيود[١٣١].

وقد تركزت حالة الجدل والنقاش بشكل خاص على الملفين الصناعي والزراعي من الشراكة المصرية- الاوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري.

أ. الملف الصناعي

يستند الملف الصناعي في اتفاقية الشراكة المصرية – الاوروبية على قاعدة اساسية تنص على تحرير التبادل التجاري في مجال السلع في الصناعات بين الطرفين. وقد تباينت الاراء حول الاثار الايجابية والسلبية لاتفاقيات الشراكة على قطاع الصناعة المصري. وتناول العديد من الاراء انعكاسات ذلك على الاقتصاد المصري في ظل التشكك من قدرة الصناعات المصرية على مجاراة ومنافسة الصناعات الاوروبية سواء داخل السوق المصرية او الاسواق الاوروبية، حيث اكتسب هذا الموضوع اهمية بارزة متعلقة بمستقبل الصناعات المصرية وقدراتها التنافسية والتطويرية .

اما الاراء التي تدعم الاتفاقية وتؤيدها، فتؤكد على العديد من المزايا لهذه الاتفاقية ومساهمتها في تطوير الصناعات المصرية على المدى البعيد. ويركز اصحاب هذا الرأي على العديد من القضايا. اهمها:

- قدرة الصناعات المصرية على مواجهة التحديات.

---

[١٢٩] – عزة علي (اعداد). "الشراكة مع اوروبا.. مرحلة الوعود والشكوك". شبكة الإنترنت. www.goodnews4me.com .

[١٣٠] – عبد العليم. المشاركة.

[١٣١] – نفس المرجع.

- ان الاثار السلبية لهذه الاتفاقيات على قطاع الصناعة المصري سيكون محدودا في نطاق الصناعات التي ستتأثر على المدى القصير. ولكن على المدى البعيد – كما يقول المؤيدون- فان الصناعات المصرية ستعيد تنظيم نفسها، تحت الضغط التنافسي لتصبح اكثر قدرة على التعامل مع الاسواق المحلية والعالمية[١٣٢].

- جلب الاستثمارات الاوروبية

ان توقيع الاتفاقية سيساهم في زيادة وتيرة تدفق الاستثمارات المباشرة من قبل المستثمرين الاوروبيين[١٣٣] خصوصا فيما يتعلق بنقل بعض الصناعات الاوروبية الحالية ذات العمالة الكثيفة الى مصر، وما لذلك من فوائد اقتصادية ايجابية على الاقتصاد المصري.

- برامج مساعدات لتحديث الصناعة المصرية

ان الاتفاقية ستتيح الاسراع في خطى التعاون بين مصر والاتحاد الاوروبي من خلال دعم اوروبي لبرنامج تحديث الصناعة المصرية، اضافة لبرنامج تطوير القطاع الخاص لتأهيله للدخول للسوق الاوروبية وبرامج اخرى. وقد تعهد الاتحاد الاوروبي بموجب ذلك بدعم برنامج تحديث الصناعة المصرية -وهو الاكبر من نوعه في تاريخ الاتحاد- من خلال تقديم ٢٥٠ مليون يورو كمنحة لا ترد يقابله مبلغ تخصصة الحكومة المصرية لذات الغرض[١٣٤].

- حرية نفاذ السلع المصرية للاسواق الاوروبية

ان الاتفاقية ستتيح النفاذ الفوري للسلع والمنتوجات المصرية للاسواق الاوروبية، وحتى قبل التصديق الرسمي عليها من قبل البرلمان الاوروبي ومجلس الشعب المصري. بينما لا تفتح الاسواق المصرية امام المنتجات الاوروبية الا بعد التصديق على الاتفاقية وبشكل تدريجي وعلى مراحل طويلة. مما سيساهم خلال هذه المرحلة الانتقالية بتحفيز الصناعات المصرية على تطوير نفسها وزيادة قدرتها التنافسية ، الامر الذي سيعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادية.

ومن جانب اخر يرى العديد من المراقبين والمختصين من رجال الاعمال ومن بعض الرسميين، ان الصناعات المصرية ستتأثر سلبا من الشراكة. ويعتقد اصحاب هذا الرأي ان هذه الاتفاقيات سيكون لها انعكاسات خطيرة على مستقبل الصناعات المصرية والاقتصاد المصري. واهم هذه المخاطر والانعكاسات السلبية:

- محدودية الاثار حول قدرة الصادرات المصرية على النفاذ للاسواق الاوروبية

---

[١٣٢] – الاهرام. "نحن واوروبا... بداية مرحلة جديدة... اتفاقية المشاركة ضرورة رغم تحدياتها والبديل هو الانعزال الاقليمي". **صحيفة الاهرام**. ٤/ فبراير/ ٢٠٠١.

[١٣٣] – احمد سيد مصطفى. "المشاركة المصرية- الاوروبية- فرص ام قيود". **صحيفة الاهرام**. ٢٤ /يونيو/ ٢٠٠١.

[١٣٤] – حسين عبد الرازق. "مصر... واوروبا... واسرائيل". **صحيفة الوفد المصرية**. ٢٠٠١/٧/١.

ان الصادرات المصرية الى الاتحاد الاوروبي لن تحصل على اية ميزات اضافية مع توقيع الشراكة على اعتبار انها تتمتع بالاعفاء الكامل – تقريبا- منذ عام ١٩٩٧ . بينما سوف تفتح السوق المصرية امام الواردات من الاتحاد الاوروبي مما سيزيد من العجز في الميزان التجاري في نسبة تزيد عما هو قائم اصلا من عجز[١٣٥].

- القدرات التنافسية الهائلة للسلع الاوروبية امام المصرية

امام محدودية قدرات الصناعات الوطنية المصرية فانها لن تتمكن من الدخول في منافسة امام المنتوجات والسلع الاوروبية الاعلى جودة والاكثر تقدما تكنولوجيا، والاقل سعرا. ويقترن ذلك في ظل مزاج شعبي يفضل المنتجات الاجنبية اضافة الى قدرات المنافسين الاوروبيين الفائقة في مجالات الانتاج والنفاذ للاسواق الخارجية واساليب التسويق [١٣٦]. مما سيساهم في القضاء على قطاع واسع من الصناعات المصرية التي ستصبح غير قادرة على المنافسة.

- شروط قواعد المنشأ

هناك من يقول ان الصناعات المصرية لم تحصل على افضل الشروط في مجال قواعد المنشأ مقارنة بالدول التي دخلت بالشراكة قبل مصر ، مثل تونس والمغرب.

- الحد من النشاط الاستثماري الصناعي

ان التسهيلات التي تفرضها الاتفاقيات لصالح الواردات الاوروبية ، ستحفز رجال الاعمال على زيادة الاستيراد من الاتحاد الاوروبي، ليحل ذلك محل النشاطات الاستثمارية في المجالين الصناعي والخدمي. وهذا سيسهم في زيادة الوارادات والعجز في الميزان التجاري[١٣٧].

- الاثار السلبية لنقل بعض الصناعات الاوروبية الى مصر

رغم الفوائد الاقتصادية لنقل الصناعات الاوروبية نحو مصر ، الا ان هناك العديد من التحذيرات التي تفيد ان الصناعات المرشحة للنقل من اوروبا الى مصر تقع في معظمها في نطاق الصناعات الملوثة للبيئة، والتي ترغب اوروبا في التخلص منها.

- على الصعيد الرسمي

عبرت العديد من الاطر الرسمية المصرية عن معارضتها وتحفظها على اتفاقيات الشراكة المصرية –الاوروبية، خصوصا في المجال الصناعي. حيث اشار وزير الصناعة المصري ان "الاتفاقية ليست في صالح مصر ، وستؤثر سلبا على الصناعة الوطنية. فيما كانت قد

---

[١٣٥] – اسامة غيث. "المشاركة والملف الصناعي: هل يمكن تجاوز مشكلة القدرات التنافسية واحتكار السوق؟" صحيفة الاهرام. ٥/ اغسطس/ ٢٠٠٠.

[١٣٦] – سيد مصطفى. المشاركة المصرية– الاوروبية.

[١٣٧] – سيد مصطفى. المشاركة المصرية – الاوروبية .

حذرت وزارة التخطيط المصرية من الاسراع في توقيع الاتفاقية بسبب ضعف قدرة الصناعات المصرية على المنافسة مع الصناعات الاوروبية. وقدرت احتياجات تمويل برنامج تحديث الصناعة المصرية بحوالي ٣٠ مليار دولار لتصبح قادرة على منافسة الصناعات الاوروبية[١٣٨]. وكذلك الحال مع اتحاد الصناعات المصرية الذي اشار الى ان الاتفاقية ستؤدي الى انهيار صناعات وطنية بالكامل.

ويلاحظ ان الجانب الرسمي المصري قد بدى مقرا بحجم الخسائر التي ستتكبدها الصناعات المصرية، امام الصناعات الاوروبية في اطار الشراكة. وعبر عن ذلك بوضوح د. جمال بيومي (رئيس الوفد المصري في مفاوضات الشراكة) عندما اشار الى انه يتفاوض في الملف الزراعي لتعويض الخسائر المصرية في الملف الصناعي. واكد ان مصر متمسكة بحقوقها في حصص اكبر من صادرات السلع الزراعية والمساعدات المالية مقابل الخسائر التي سيتكبدها الاقتصاد المصري في الملف الصناعي[١٣٩].

ب. الملف الزراعي

اعتبر الملف الزراعي في مفاوضات الشراكة المصرية – الاوروبية "الصخرة" التي عطلت سير المفاوضات لفترة طويلة[١٤٠]. ويمثل الملف الزراعي بالنسبة لمصر اهمية استراتيجية لعدة اسباب. اهمها[١٤١]:

- ان العاملين في المجالات الزراعية ، يمثلون حوالي نصف عدد السكان.
- مشروعات التنمية في قطاع الزراعة استحوذت على اهتمام الحكومة المصرية.
- ان الصادرات الزراعية المصرية تمثل ميزة بالنسبة لمصر في الاسواق الخارجية.
- ان الصادرات الزراعية المصرية للاسواق الاوروبية تمثل نحو ٥٠% من اجمالي الصادرات المصرية في قطاع الزراعة.

وقد تركزت الخلافات بين الطرفين الاوروبي والمصري في الملف الزراعي حول القضايا التالية [١٤٢]:

- شروط تصدير السلع والمحاصيل الزراعية المصرية لاوروبا.

---

[١٣٨] – عبد الرازق . مصر ... واوروبا... واسرائيل.

[١٣٩] – عزة علي. الشراكة مع اوروبا.

[١٤٠] – نفس المرجع.

[١٤١] – نفس المرجع.

[١٤٢] – اسامة غيث. "اراء حول المشاركة. الملف الزراعي الساخن". شبكة الانترنت. www.goodnews4me.com .

- تحديد حصص مصر من الصادرات الزراعية.

وقد حاول الطرف الاوروبي وضع الحصص التصديرية للسلع الزراعية، في ضوء امكانيات مصر الحالية على الانتاج والتصدير. على الرغم من البدء بانشاء مشروعات توسع زراعية عملاقة في مصر ستؤدي الى مضاعفة قدرات مصر التصديرية وبشكل يفوق ما يقترحه الطرف الاوروبي.

وقد شكل الملف الزراعي خلال مسيرة المفاوضات المعقدة والمستعصية بمثابة المحك لقدرات الطرفين التفاوضية. وذلك عائد بالاساس للاصرار الاوروبي على السياسات الحمائية امام دخول المنتجات الزراعية المصرية للاسواق الاوروبية.

وبموجب الاتفاقية فقد اتفق على تحرير المنتجات الزراعية بموجب حصص ومواسم محددة اتفق عليها الجانبان. فيقوم الاتحاد الاوروبي بداية بتحرير حصص تصل الى نحو ٢٥%، بما فيها الصادرات الزراعية المصرية، مقابل تحرير تدريجي بنسبة ١٣% من الصادرات الزراعية الاوروبية.

وقد اشار مؤيدو الشراكة الى ان الاتفاقية تحقق لمصر العديد من الميزات في الملف الزراعي. اهمها:

- الحصول على ميزات نسبية اضافية: هناك العديد من الاراء التي ترى ان التشدد المصري وتأخير المفاوضات خصوصا في الملف الزراعي، قد اتى أكله، حيث حصلت مصر على تنازلات اوروبية في هذا الملف لم تحصل عليه اية دولة اخرى في نطاق الشراكة. وتفوق هذه التنازلات ما حصلت عليه اسرائيل والمغرب وتونس رغم علاقاتها المميزة بالاتحاد الاوروبي.
- اعفاء بعض السلع وزيادة في الحصص: ان الاتفاقية تتيح اعفاء جمركي لبعض السلع الزراعية المصرية ، مما يسهل نفاذها وتسويقها في الاسواق الاوروبية. ويتزايد ذلك مع الغاء تدريجي وتخفيض الرسوم الجمركية الاوروبية، على صادرات مصر الزراعية، مع زيادة حجم الحصص التصديرية في بعض المنتجات الزراعية[١٤٣].

ورغم هذه الميزات فانها لم تسلم من سهام النقد من قبل العديد من الاراء التي سلطت الاضواء على اهم الجوانب والانعكاسات السلبية لاتفاقية الشراكة على القطاع الزراعي، والاقتصاد المصري. واهم هذه الانتقادات:

- فرض القيود على السلع الزراعية المصرية: ان الاتحاد الاوروبي سيفرض قيودا على بعض السلع الزراعية المصرية، بحيث لا تباع باسعار اقل عن ٩% من الاسعار

---

[١٤٣] - سيد مصطفى. المشاركة المصرية – الاوروبية.

الاوروبية. اضافة إلى تحديد طرح المنتجات الزراعية المصرية في الاسواق الاوروبية ، في مواسم وتوقيتات معينة بحيث لا تنافس مثيلاتها الاوروبية. مما سيفقد المنتجات المصرية العديد من المزايا التي يمكن ان تتمتع بها[١٤٤].

- القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية: ان القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية في ظل القيود المفروضة على الصادرات الزراعية، ستكون محدودة امام المنتجات الزراعية الاوروبية. حيث يحصل المزارعون الاوروبيون على حوالي ٧٠ مليار دولار سنويا دعم من الاتحاد الاوروبي[١٤٥].
- تفاوت في المزايا: برز خلل واضح في الملف الزراعي عند مقارنة ما حصلت عليه مصر من مزايا، مقابل ما حصل عليه الاتحاد الاوروبي بالنسبة للسلع الرزاعية المصنعة. حيث حصل الجانب الاوروبي على تخفيضات جمركية على كافة انواع السلع المصنعة ومنها الزراعية[١٤٦].

ورغم كل هذه الصعوبات فان اتفاقية الشراكة المصرية- الاوروبية قد خرجت الى حيز الوجود بعد تجاوزها لكافة العقبات التي اعترضت مسيرتها. وقد اعتبر ذلك – من وجهة النظر الاوروبية – انجازا كبيرا في مسيرة الشراكة الاوروبية- المتوسطية.

وتجدر الاشارة الى ان التجربة المصرية خلال المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي من اجل الشراكة قد اعطت العديد من المدلولات الايجابية. يأتي في مقدمتها ان الدول النامية تستطيع الدفاع عن مصالحها ومواقفها خلال صياغة العلاقات الدولية والاقليمية، حتى لو كان الطرف الاخر قوه دولية كبيرة لها وزن وثقل على الصعيد العالمي مثل اوروبا، في ظل عالم تسوده لغة المصالح، والاستراتيجية التفاوضية المصرية ساهمت الى حد كبير في تحسين شروط مشاركة مصر في اطار مشروع برشلونة. وقد استطاعت مصر ان توظف ثقلها الاقليمي وتعدد خياراتها في علاقاتها الاقليمية والدولية. فالخيارات المصرية سواء بالاتجاه نحو افريقيا، او علاقاتها مع القوى الدولية ، لا سيما الولايات المتحدة، قد منحها قدرات على المناورة خلال المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي، وحصلت بموجبها على العديد من المكاسب التي لم تحققها دول متوسطية اخرى. وقد لوحظ وجود حالة من التفاعل الرسمي والشعبي المصري التي سادت خلال مسيرة المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي. حيث لعبت كافة القطاعات الرسمية والاهلية والصحافة دورا كبيرا في تناول هذه الشراكة من حيث ما لها وما عليها.

---

١٤٤ – نفس المرجع.

١٤٥ – عبد الرازق. مصر.... واوروبا.... واسرائيل.

١٤٦ – غيث. اراء حول المشاركة.

وذلك عبر العديد من النشاطات والفعاليات والمقالات والتحليلات والاراء التي ساهمت في اسناد وتنوير الموقف التفاوضي المصري.

ويمكن القول ان القرار المصري في الشراكة خصوصا في الشق الاقتصادي، كان قرارا يحمل هامشا من الديمقراطية. فقد شاركت اطراف من خارج الاطر الرسمية ذات علاقة من القطاع الخاص والمؤسسات والهيئات والدوائر المختلفة بالمساهمة بشكل او باخر في تناول والبحث في نصوص الاتفاقيات خلال مراحل المفاوضات الطويلة.

الفصل الرابع

التعاون الإقليمي المتوسطي
وعملية السلام
(الترابط بين المسارين)

شهد العالم نشاطا حثيثا على صعيد تكوين التجمعات والتكتلات الدولية والاقليمية ، سواء في اطار دولي، او اقليمي، او شبه اقليمي. وتندرج هذه الترتيبات والنشاطات الدولية والاقليمية في اطار اشكال التكامل الدولي وتفرعاته الاقليمية والذي اصبحت اتجاها دوليا متناميا، وان اختلفت الدوافع والاهداف بين الدول النامية والمتقدمة[1].

وتعتبر التجربة الاوروبية التكاملية رائدة في هذا المجال، سواء في الاسس النظرية التي اعتمدتها ، او التطبيقات العملية لمسيرة التكامل التي شهدت تطورات بعيدة المدى في انجاز صورة متقدمة من اشكال التكامل[2].

وقد اكد مشروع برشلونة للشراكة الاوروبية – المتوسطية، في اسسه وبرامجه وادبياته على اولويات تعزيز التعاون الاقليمي المتوسطي. حيث يعتبر البحر المتوسط وعاء لاقاليم متعددة وليس اقليما محددا في ظل الفوارق الحقيقية بين الدول المشاطئة للمتوسط. فالاقاليم المعينة في حالة التعاون المتوسطي هي عدة اقاليم فرعية محددة الهوية ، وتأتي على النحو التالي[3]:

- اوروبا الموحدة.
- النظام العربي بشقيه المشرقي والمغاربي.
- قوى شرق اوسطية مثل تركيا واسرائيل.
- دول متوسطية بحكم الجغرافية مثل قبرص ومالطا.

واثار التعاون الاقليمي المتوسطي عدة قضايا جدليه، اهمها ما يتعلق بمفهوم هذا التعاون في ظل اختلاف الرؤى للاطراف المتوسطية والاتحاد الاوروبي. ويأتي الموقف العربي في هذا الاطار بالتركيز على ارتباط التقدم في برامج ومشاريع التعاون الاقليمي المتوسطي بما يحصل من تقدم على صعيد حل النزاع العربي – الاسرائيلي وتقدم عملية السلام. فيما تناولت عدة اراء انعكاسات المشروع المتوسطي وبرامجه الاقليمية على مستقبل التكامل الاقليمي العربي.

ان تناول امكانيات التعاون الاقليمي المتوسطي ضمن مشروع برشلونة يتطلب معالجة ثلاثة محاور رئيسية . الاول يتعلق بمفهوم هذا التعاون في ظل نظريات التكامل الدولي والاقليمي واسقاطاتها على الحالة المتوسطية. والثاني يتناول العلاقة بين مسيرة التكامل العربي وانعكاسات المشروع المتوسطي على هذه المسيرة وآفاق التعاون الاقليمي المتوسطي. اما المحور الثالث فيتعلق بحالة الترابط العضوي بين مشاريع التعاون الاقليمي المتوسطي وتقدم عملية السلام في الشرق الاوسط، والدور الاوروبي المفترض في هذا المجال.

---

[1] – المجدوب . العولمة والاقليمية. ص ٤٩.

[2] – محمد محمود الامام. **تطور الاطر المؤسسية للاتحاد الاوروبي** . (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، ١٩٩٨) . ص ٣٢٧.

[3] – ابو طالب. التعاون عبر الاقاليم. ص ٦٤.

مدخل في التكامل الدولي والتعاون الاقليمي

(الخلفيات ، الاصول النظرية، المفهوم)

عرف النظام الدولي ولفترات طويلة حالات من الصراع والتفاعل والتي اخذت تفسيرات وفرضيات فلسفية تعكس طبيعة الانسان المعبرة عن حالة الصراع والتنافر واستخدام القوة [٤]. وبرزت في هذا الاطار العديد من المدارس الفكرية والنظريات التي تناولت تحليل وتفسير سياق تطور العلاقات الدولية، واهم الظواهر التي ترسم السياسة الدولية. فقد اكدت "المدرسة الواقعية" على ان العلاقات بين دول العالم ما هي الا علاقات فوضوية بطبيعتها، في ظل حالة التضارب في المصالح القومية، وان حالة الفوضى العالمية السائدة – حسب وجهة نظر اصحاب هذه النظرية– تعززت لغياب اية جهة او منظمة واطار دولي يستطيع فرض الامن ومعالجة المشاكل العالمية[٥]. واكد رواد المدرسة الواقعية على ان الدول القومية تعتمد على قوتها الذاتية كوسيلة للحفاظ على مصالحها في ظل حالة النظام الدولي السائدة، اما معيار القوة – حسب وجهة نظرهم– فهو التفسير الواقعي لسلوك الدول التي تسعى للحفاظ على بقائها ومصالحها. مما جعل البعض يصف هذه المدرسة "بالتشاؤمية"[٦].

وفي ضوء حالة الرعب والدمار التي سادت خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية ونتائجها، برز اتجاه جديد يتناول حالة الفوضى وعدم التكامل التي يمر بها النظام الدولي. ويؤكد هذا الاتجاه على ضرورة البحث عن طرق سبل لتحقيق السلام الدولي والامن والتعاون عبر ابراز الابعاد التعاونية في الطبيعية الانسانية، كرد على الاتجاه الذي يدعو الى حتمية الصراع والتنافر[٧].

وقد اكد رواد المدارس الجديدة هذه على ان اعتماد معيار القوة يؤدي الى الانقسام والصراع الدولي، وتبني الدول لسلوكيات "غير عقلانية" في تعاملاتها وتفاعلاتها الدولية. وقد دعا

---

[٤] – عبد المنعم سعيد. العرب **ومستقبل النظام العالمي** . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧). ص٩٧.

[٥] – نفس المرجع . ص ١٧٣.

[٦] – نفس المرجع.

[٧] – مازن خليل غرايبة. "نظريات التكامل الدولي: دراسة نظرية تحليلية". **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**. العدد الثامن. (١٩٩١: ١٧١-١٩٩) . ص ١٧٢.

اصحاب هذا الاتجاه الى تعزيز علاقات التعاون في شتى المجالات ، الامر الذي سيساهم في تعزيز امكانيات السلام الدولي، وتلاشي ضرورات واحتمالات الصراع والصدام بين الدول[٨].

ويمكن ايجاز اهم المدارس والنظريات الفكرية العامة التي تناولت سبل تحقيق التكامل الدولي على النحو التالي:

١. الفيدرالية[٩]:

وتؤكد هذه المدرسة على ان الدولة الوطنية (National-State) هي الاساس الذي يتم الارتكاز عليه من عملية التكامل. والتكامل – حسب وجهة نظر رواد هذه المدرسة– يحدث كتعبير عن ارادة القيادة السياسية، وصناع القرار في الدولة الوطنية. ومن اهم رواد هذا المنهج اميتاي اتزيوني.

٢. التفاعلية:[١٠]

وتستند هذه المدرسة على تحليل طبيعة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحدث عبر حدود الدولة الوطنية. ويعتبر المفكر الامريكي كارل دوتيش من اهم انصار هذه المدرسة، حيث تناول في نظريته حول "الاتصال في مجال السياسة" الصلة الوثيقة بين الاتصال وتكامل الوحدات السياسية.

٣. الوظيفية:

ظهرت فكرة الوظيفية كاطار نظري لمناهج التكامل الدولي في النصف الاول للقرن العشرين، خصوصا بين الحربين العالميتين الاولى والثانية، واخذت زخما متزايدا بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية[١١]. ويعتبر الباحث البريطاني ديفيد ميتراني ابرز رواد هذا المنهج والذي اشار الى ان الاتجاه نحو "التكامل" هو نتيجة لتزايد وظائف الحكومات داخليا وخارجيا في ضوء تزايد المشكلات المتعددة، التي تواجه كل دولة من الدول الوطنية، والتي لا تقوى على مواجهة هذه المشكلات بامكانياتها المنفردة. وهذا سيقود الى اتساع قاعدة التعاون الدولي، وان التعاون الدولي في مجال معين سيؤدي الى خلق اطر تعاونية في مجالات اخرى ولهذه الغاية تحول الدول بتفويض جزء من سلطاتها لمختصين دوليين للتعامل مع المشكلات على

---

[٨] – سعيد. العرب والنظام العالمي. ص ٩٨.

[٩] – غرايبة. نظريات التكامل الدولي. ص ١٨٣.

[١٠] – نفس المرجع . ص ١٨٤.

[١١] – نفس المرجع. ص ١٨٦.

تحول الدول بتفويض جزء من سلطاتها لمختصين دوليين للتعامل مع المشكلات على مواجهتها تلك الدول.[١٢].

وقد وجهت انتقادات الى اراء ميتراني حول "الوظيفية" والتي وصفت "بالمثالية" في ظل حالة اللاتكافؤ في التعاون والتكامل الدولي، مما سيعزز سيطرة الدول الكبرى على الدول الصغيرة، وهذا سيجعل غنائم التكامل والسلام "للاقوياء فقط"[١٣].

٤. الوظيفية المحدثة

جاءت هذه النظرية لترد على الافكار "المثالية" التي طرحتها "الوظيفية" واصبحت موضع انتقاد، داعية لجعل فكرة الوظيفية فكرة اكثر واقعية[١٤]. فالوظيفية – حسب وجهة رواد الوظيفة المحدثة – تتجاهل "مراكز القوة" عند الاطراف التي تسعى للتكامل[١٥]. ويعتبر ارنست هاس ابرز رواد هذه النظرية الذي اشار الى ان عملية انشاء مؤسسات فوق وطنية لحل المشكلات سيؤدي الى زيادة ادراك النخب السياسية وجماعات الضغط لاهمية دعم محاولات التكامل المماثلة، لادراكهم بالمكاسب التي سيحققونها من وراء ذلك[١٦]. وتنظر "الوظيفية المحدثة" الى التكامل على اساس انه "عملية تعلم" تتحقق عندما تدرك النخب السياسية وجماعات الضغط التي تمتلك القوة والقدرة على صنع القرار، ان لها مصالح ستتحقق بشكل متزايد من خلال اعطاء الولاء لمؤسسات كبيرة فوق الوطنية، وان ذلك سيكون الدافع الرئيسي نحو عملية التكامل[١٧].

مفهوم التكامل

ان وضع مفهوم شامل وواضح ومتفق عليه للتكامل الدولي من قبل مفكري العلاقات الدولية، يواجه عدة صعوبات. وذلك لعدة اسباب. اهمها[١٨]:

- التباين حول اذا ما كان التكامل "حالة" او "عملية".
- التباين في مستوى درجة التكامل.

---

[١٢] – بوعشة. التكامل والتنازع . ص ١٧٦.

[١٣] – نفس المرجع. ص ١٧٦.

[١٤] – مازن غرايبة. "قراءة جديدة في محاولات التكامل العربي". ورقة بحث مقدمة في ندوة "الاستقلال القومي والاندماج الاقليمي في العقد الاخير من القرن العشرين" . عقدت في جامعة آل البيت " معهد بيت الحكمة في ٣٠ /نيسان / ١٩٩٥ .

[١٥] – نفس المرجع.

[١٦] – غرايبة. نظريات التكامل الدولي. ص ١٩٠.

[١٧] – نفس المرجع.

[١٨] – نفس المرجع. ص ١٧٤.

- ان التكامل لا ينحصر في مجال او وجه واحد بل يحدث في قطاعات مختلفة سواء اكانت سياسية، اقتصادية، وعلمية وحتى عسكرية وامنية وبدرجات متفاوتة.

ويبرز تعريف اجرائي متفق عليه "للتكامل" يفيد بان التكامل هو عبارة عن *"العملية او المحصلة لجهود ينشأ عنها بناء وحدة سياسية جديدة"* [١٩].

وفي المنظور الاقتصادي فان التكامل من وجهة نظر مارجولين هو أي عملية يترتب عليها درجة اعلى من الاتحاد تسمى تكامل او اندماج[٢٠].

وقد حاول جوزيف فاب (احد رواد الوظيفية المحدثة) وضع مفهوم اكاديمي جديد للتكامل انطلاقا من خلفيات نظرية ومقاييس كمية لدراسة مقارنة لعمليات التكامل في مناطق العالم المختلفة. فقام بتفكيك مفهوم التكامل الى عدة اوجه وصور: تكامل اقتصادي، وتكامل اجتماعي، وتكامل سياسي. واعتبر فاب ان مفهوم التكامل هو *"تحويل الاجزاء الى كل او تشكيل كل واحد من اجزاء مختلفة"*[٢١]. وضمن هذا التطور فان التكامل الاقتصادي هو تشكيل اقتصاد عبر قومي، والتكامل الاجتماعي يعني تشكيل مجتمع عبر قومي، اما التكامل السياسي فهو تشكيل اعتماد بيني سياسي، مع التأكيد على امكانية الانطلاق من بدايات اولية من التكامل، لتتطور وتنتشر الى مستويات عالية للتكامل[٢٢].

وهناك من يتحدث عن التكامل الامني كشكل اخر من اشكال التكامل، حيث تتفق مجموعة من الدول على ترتيبات امنية جماعية من حيث اتخاذ اجراءات تتعلق بامنها المشترك[٢٣].

وقد اورد العديد من مفكري العلاقات الدولية العديد من العناصر والمتطلبات الاساسية لتحقيق التكامل، والتي يمكن ايجاز اهمها على النحو التالي:[٢٤]

١. التماثل الاجتماعي: ويعتبر هذا العنصر المسبب الاجتماعي في خلق الدافع الى التكامل، وذلك عبر توفر اتجاهات فوق قومية مشتركة لدى اطراف التكامل.

٢. التشارك في القيم: وتكون المشاركة في القيم على درجة من الاهمية خصوصا لبعض النخب والتي تعطي قوة دفع نحو التكامل.

---

[١٩] – غرايبة . نظريات التكامل الدولي. ص ١٧٤.

[٢٠] – احمد حمد الله السمان. "التكامل الاقتصادي عن طريق التنسيق". **التكامل الاقتصادي العربي**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣). ص ١٠١.

[٢١] – محمد صابر عنتر. " التكامل الاقليمي: الخبرة الاوروبية والواقع العربي". **التكامل الاقتصادي العربي** . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣). ص ١١٧.

[٢٢] – نفس المرجع. ص ١١٨.

[٢٣] – اسماعيل مقلد. **نظريات السياسة الدولية**. (الكويت: د.ن، ١٩٨٢) . ص ٢٨٩.

[٢٤] – نفس المرجع. ص ٢٩٠-٢٩٢.

٣. المنافع المتبادلة: ان تكون الدول – اطراف التكامل– مقتنعة بان التكامل سيكسبها منافع، وان خسارتها في بعض المجالات من وراء عملية التكامل سيقابله مكاسب في مجالات اخرى.

٤. المؤثرات الخارجية : يساهم وجود مثل هذه المؤثرات في تحفيز الاطراف التي تتأثر بها على الدخول بعمليات التكامل.

وقد اضيف الىهذه العناصر العديد من العوامل المشجعة لمختلف الدول والاطراف لتبني سياسات تكاملية، والتي تعطي دفعة قوية نحو الاتجاهات التكاملية. واهم هذه العوامل[٢٥]:

أ. الارضاء الوظيفي:أي ان تقتنع النخب ذات العلاقة ان التكامل يخدم مصالحها فعلا.

ب. التزايد الفعلي في حجم العلاقات السلمية بين اطراف التكامل: ويؤدي ذلك الى تعزيز الثقة والاعتماد المتبادل، ومرونة في التعاملات لتحقيق الاهداف المشتركة.

ج. اتساع الاطر التنظيمية والمؤسسية لعمليات التكامل: ويدعم ذلك مسيرة التكامل وينميها، ويوفر الاطر المناسبة للتفاعلات والعلاقات التكاملية الجديدة.

د. الاتجاهات الجماهيرية:ضرورة العمل على تجنيد وتعزيز وعي الاتجاهات السياسية والاجتماعية للجماهير للتجاوب والتكيف مع متطلبات عمليات التكامل الدولي.

ه. تحول في الولاءات القومية: ويعتبر ذلك هاما لعملية التكامل ولو بشكل تدريجي. فتنتقل صور الولاء من القيم القومية والاهداف الوطنية الى قيم واهداف مؤسسات الكيان الجديد الذي ينتج عن عمليات التكامل.

التكامل والتعاون الاقليمي

من الممكن توضيح مفهوم الاقليم من خلال استعراض العناصر الثلاثة الرئيسية التي يشملها. وهي:[٢٦]

١. التجانس: ويشمل التجانس العديد من الخصائص الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

٢. الاعتماد البيني: ان تكون شعوب الاقليم مرتبطة ببعضها البعض في تحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة.

٣. التميز الجغرافي: ان يكون الاقليم منطقة مفصولة عن غيرها بعوائق من بينها العوائق الجغرافية بشكل يميز الاقليم عن غيره من الاقاليم.

---

[٢٥] – مقلد. السياسة الدولية. ص ٢٩٢– ٢٩٤.

[٢٦] – عنتر. التكامل الاقليمي. ص ١١٤.

وقد ارتبط ظهور مفهوم النظام الاقليمي بحالة الجدل التي سادت بين مفكري العلاقات الدولية، في اعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد افرز ذلك تيارين اساسيين في العلاقات الدولية: الاول مثله اخصائيو العلاقات الدولية والذين دعوا الى قيام النظام الدولي العالمي . والثاني تمثل في المختصين في الدراسات الاقليمية والذين دعوا الى اقامة الانظمة الاقليمية[٢٧].

واصبح مفهوم النظام الاقليمي – بمفهومه الاكاديمي– يتناول تحليل العلاقات الدولية في مرحلة السبعينات من القرن الماضي. وقد تزايدت الدعوات لاقامة التنظيمات الاقليمية كوسيلة مثلى لتحقيق السلام والامن الدوليين، وانها ليست بديل عن العالمية، بل مرحلة على طريق تحقيق العالمية[٢٨].

اما المصدر الاخر لظهور النظام الاقليمي فارتبط مع بروز صور واشكال التكامل بين الدول خصوصا في جوانب التكامل الاقتصادي ، من خلال دراسات التكامل الاقليمي وشروطه واشكاله ومراحله، والتي جاءت ضمن سياق تطور الاصول النظرية التي وضعتها مدرستي الوظيفية والوظيفية المحدثة[٢٩].

وفي اعقاب ذلك بدأت تظهر بشكل اوضح الدراسات الاقليمية في ضوء التحولات التي شهدها العالم المعاصر، لا سيما الاتجاه نحو الاقليمية، والتي جاءت بفعل عدة دوافع. اهمها[٣٠]:

- تشكيل هوية جديدة للترتيبات الاقليمية القائمة ، من خلال تعميق التعاون في شتى المجالات.
- دور الامم المتحدة ودعوتها لتحديد العلاقة بين "الاقليمي" و "الدولي" باتجاه تعزيز وتوثيق هذه العلاقة.
- بروز العديد من القضايا والمشكلات والتحديات المختلفة التي تتطلب ايجاد وبلورة اطر وظيفية اقليمية، تتجاوز حدود الدول ، للتعامل معها ومعالجتها.
- وجود مزايا اقتصادية وسياسية وامنية[٣١]: اقتصاديا : بان يتحول العضو عنصر اقل كفاءة الى اكثر كفاءة داخل الاقليم، حيث يؤدي استغلال المزايا النسبية الفردية بشكل متكامل وضمن نطاق اقليمي الى تعويض اوجه النقص في الاطار الاقليمي مما يكسب الاقليم قوة

---

[٢٧] – علي الدين هلال، جميل مطر. **النظام الاقليمي العربي دراسات في العلاقات السياسية**. (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣). ص ١٥.

[٢٨] –جمال القريوتي. "افاق التكامل الاقتصادي العربي بحث في الاشكاليات". **صامد الاقتصادي**. عدد ١٢١. (٢٠٠٠: ٣٩-٦٥) . ص ٤٧.

[٢٩] – نفس المرجع.

[٣٠] – عبد الفتاح الرشدان. **العرب والجماعة الاوروبية في عالم متغير**. (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،١٩٩٨). ص ٢٣.

[٣١] – اسامة المجدوب. **العولمة والاقليمية**.(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠). ص ١٩٧.

اضافية تجاه الاقاليم الاخرى في النظام الدولي. اما سياسيا وامنيا فيؤدي تحقيق المكاسب والمنافع من وراء التكامل الاقليمي الى ضمان استقرار الانظمة السياسية، وتعزيز التعاون الامني الاقليمي، وصولا الى مفهوم الامن الشامل.

في اعقاب هذه التطورات ، تم تأطير الدراسات الاقليمية تحت ما اصبح يسمى بمنهج النظم الاقليمية (Regionalism) ، والذي جعل الاقليمية من اهم ميادين النظم الدولية. وركز هذا المنهج على ان اقامة تنظيمات اقليمية هي افضل السبل لتحقيق السلام و الامن الدوليين، على اعتبار ان الدول تنطلق في سياساتها الخارجية من محددات واهتمامات اقليمية . مما اوجد اتجاها يدعو الى اعطاء مزيد من الاهتمام للعلاقات الاقليمية وانعكاساتها الدولية[٣٢].

ومن خلال استعراض مسيرة التطورات والاتجاهات في النظام الدولي، يبرز بشكل رئيسي نمطين من التكامل والاندماج الاقليمي . وهما[٣٣]:

١. الاندماج والتكامل الاقليمي كوسيلة لحل المشكلات التي تواجه الدول: حيث لا تقوى الدول على مواجهة هذه المشكلات اعتمادا على قدراتها الذاتية، مما يجعلها اما مخاطر هذه المشكلات، وانعكاساتها، تتجه نحو الاعتماد على القدرات الاقليمية لمواجهتها.

٢. التكامل والاندماج الاقليمي كآلية للتوحيد الاقليمي في سياق التطور الطبيعي الى مستويات ارقى. بعد اتمام الدول لبقاء الدول الوطنية، وفي سياق "التطور الطبيعي" والمخطط له تتجه الدول الى تبني سياسات تكاملية اقليمية، كما هو الحال مع الاتحاد الاوروبي، الذي يعمل على استخدام الاندماج والتكامل كآلية لتوسيع قدرته وثقله السياسي، والاقتصادي.

ويلاحظ ان التكامل الاقليمي وان كان يستند الى اسس نظرية من جانب، فانه من جانب اخر يقع في اطار التطبيقات العملية التي تأخذ بعين الاعتبار جميع الابعاد الاقتصادية والسياسية والامنية والثقافية لسياق العلاقات بين دول قد تكون شهدت في الماضي علاقات غير طبيعية قائمة على الصراع او التنابذ. وتقرر هذه الدول بشكل اختياري التوجه نحو استراتيجية جديدة ترتكز على اجراءات تكاملية مع محيطها الاقليمي[٣٤].

اما "التعاون الاقليمي" فيعتبر "صيغة اولية" للتكامل الاقليمي. ويبرز في هذا المجال التباين بين مفهومي التعاون والتكامل . اما التعاون فيكون بمثابة مرحلة اولى على طريق التكامل.

---

[٣٢] – الرشدان. العرب والجماعة الاوروبية. ص٢١.

[٣٣] – جهاد عودة. "العمليات الجديدة في النظام الدولي". **شبكة الانترنت**. www.mersinfo.com.

[٣٤] – منظمة العمل العربية. الاسس النظرية. ص ٢٧-٢٩.

وضمن هذا الاطار يعمل التعاون على خلق حالة من التنظيم والتعاون، ويشجع على تخفيض الصراعات القائمة، وتعزيز اقامة التعاون والتبادل بين الدول والامم[٣٥].

ويمكن تعريف "التعاون الاقليمي" على انه "*محاولة تعديل، او تكييف ، او اعادة ترتيب سياسات مجموعة من الوحدات السياسية المتقاربة، والتي لها مصالح متشابهة في اهميتها، وتكون تلك الوحدات السياسية ضمن نطاق جغرافي متجاور ومتشابه*"[٣٦].

ويرتكز التعاون الاقليمي على انشاء اتفاقيات في مجالات محددة بين الوحدات السياسية انطلاقا من اعتبارات المصلحة المشتركة لدول الجوار الجغرافي. وتكون اهداف هذا التعاون محددة في اطار هذه الاتفاقيات . ويبرز في مفهوم التعاون الاقليمي الاعتماد على العنصر الجغرافي في تحديد ا لعلاقات الاقليمية . مما يميز صيغة التعاون الاقليمي، عن مفهوم التكامل، الاكثر شمولية، والمتعدد الابعاد[٣٧].

تجدر الاشارة الى ان التعاون الاقليمي من الصعب ان يتحول ويتطور الى صيغة تكاملية بالمفهوم الشمولي، ما لم تتوفر مجموعة من العوامل. اهمها:[٣٨]

- التقارب الجغرافي.
- التشابه في الانظمة السياسية.
- الانسجام والتجانس الثقافي.
- وجود خبرة مشتركة في التطور التاريخي والاجتماعي.
- وجود رأي عام يساند ويدعم باتجاه التكامل.
- توفر عنصر الاستقرار السياسي.
- التقارب في مستويات القرارات الاقتصادية والعسكرية.
- وجود مؤسسات ادارية مناسبة تقود عملية التكامل.
- وجود صيغ تعاونية تدفع نحو عملية التكامل.

علما انه ليس من الضروري توفر كل تلك العوامل السابقة كشرط مسبق للوصول الى التكامل. لكن عدم توفر عدد منها من الممكن ان يؤدي الى التقليل من احتماليات نجاح فرص التكامل.

---

[٣٥] – بوعشة. التكامل والتنازع. ص ١١.

[٣٦] – غرايبة. نظريات التكامل الدولي. ص ١٧٨.

[٣٧] – نفس المرجع.

[٣٨] – نفس المرجع . ص ١٨٠.

المشروع المتوسطي (التعاون بين الاقاليم)

عند اسقاط الاطار النظري لنظريات التكامل الدولي والاقليمي على حالة الشراكة الاوروبية-المتوسطية، تبرز عملية اخرى يمكن ادراجها تحت اطار فكرة التضامن بين الاقاليم (Inter-regional solidarity). وتهدف هذه العملية الى تنظيم التعاون بين الاقاليم الفرعية التي تتجاور بحكم الجغرافيا، والتاريخ، والمصالح الاقتصادية، والسياسية، والامنية[٣٩]. وقد جرت هذه العملية في الماضي والحاضر، وهي تختلف كليا عن بناء منظومة جديدة للتفاعل الاقليمي. وتظهر اوجه التباين والاختلاف بين هذه العملية وبين تشكيل نظام اقليمي على النحو التالي:[٤٠]

- الاختلاف في القضايا المطروحة حيث تهدف فكرة التضامن بين الاقاليم الى تنظيم المنافع بين الاقاليم المتجاورة .
- يبرز التباين بين تنظيم التعاون والتضامن بين الاقاليم وبين تشكيل نظام اقليمي بالتأكيد على الهوية. فان تنظيم التعاون بين الاقاليم يتيح المجال بالحفاظ على خصوصية الاقاليم . وينطلق احيانا من تعدد الهويات والثقافات نحو مزيد من الفهم المشترك.

وفي الحالة الاوروبية - المتوسطية ضمن آلية ومسيرة برشلونة، لا يكون الحديث هنا يسير نحو تكوين اقاليم جديدة ، او هوية اقليمية موحدة، بل التعاون بين اعضاء ينتمون الى عدة اقاليم ذات سمات مختلفة، وتتوحد لديهم الرغبة للعمل نحو ما هو مشترك ونافع للجميع ضمن صيغ نظرية وعملية[٤١]. ويكون ذلك بين الاتحاد الاوروبي ككتلة موحدة وبين الاقليم المتوسطي- مع وجود تباينات عديدة بين مختلف الاطر المكونة له- كطرف مقابل وشريك في اطار مشروع الشراكة الاوروبية -المتوسطية. وقد استخدم البعض مصطلح الفضاء الاوروبي-المتوسطي لتأطير صيغة العلاقات بين الطرفين الاوروبي- المتوسطي بشكل يتجاوز المفهوم التقليدي للتعاون الاقليمي [٤٢].

وفي هذه الحالة يمكن تعريف صيغة التعاون القائمة في اطار هذا المشروع على انه "*عملية تنظيم وتبادل المنافع بين اعضاء في اقاليم قائمة على المتوسط. وهي متعددة الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية والسياسية. وتعيش في حالة من الترابط الواقعي بفعل الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاجتماع*"[٤٣].

---

[٣٩] - الرشدان. العرب والجماعة الاوروبية. ص ١٩.

[٤٠] - ابو طالب. التعاون عبر الاقاليم. ص ٦٤.

[٤١] - نفس المرجع. ص ٦٥.

[٤٢] - Fulvio ATTIN. Regional Cooperation in Global Perspective. The case of the "Mediterranean" regions". University of Catania. **Internet**. www.euromed.net/meda/evaluation/

[٤٣] - ابو طالب. التعاون عبر الاقاليم. ص ٦٤.

في ظل النمط من العلاقات القائمة بين اوروبا الموحدة المتقدمة والاقليم المتوسطي الاقل تقدما، برزت بعض الاصوات المتوسطية التي تثير الشكوك والمخاوف حول صيغة المشروع المتوسطي، في ظل التباين الواسع بين الطرفين في شتى المجالات، مما سيفرز ترسيم هذه العلاقة ضمن صورة تعزز التبعية وترسم علاقة الاقليم الرائد (Core region) بالاقليم التابع له (Periphery region)[٤٤].

اما تعزيز التعاون الاقليمي المتوسطي، فالمقصود به هنا تعزيز هذا التعاون داخل الاقليم المتوسطي. فبموجب اعلان برشلونة ومؤتمرات الشراكة اللاحقة تم التأكيد على ضرورة تعزيز صيغ التعاون الاقليمي ودون الاقليمي من قبل الاتحاد الاوروبي الممول الرئيسي للبرامج والخطط والمشاريع الاقليمية. كما التزمت الاطراف المتوسطية بانجاز كافة الاجراءات والسياسات اللازمة لتنمية التعاون الاقليمي في المتوسط في شتى المجالات.

ويشير رومانو برودي (رئيس المفوضية الاوروبية) ان الاتحاد الاوروبي ينطلق في دعمه للتعاون الاقليمي المتوسطي في تجربته وخبراته المتراكمة منذ اكثر من نصف قرن في مجالات الدمج والتوحيد في قطاعات معنية ونقل هذه التجربة للشركاء المتوسطيين[٤٥]. وتبرز اهمية الاستفادة من الخبرة الاوروبية في هذا المجال على اعتبار ان حركة التوحيد الاوروبي تعتبر بمثابة "الالهام" لمختصي العلاقات الدولية، والتي تفسر عمليات التكامل الاقليمي في اوروبا، وغيرها من مناطق العالم[٤٦].

التكامل العربي والتعاون الاقليمي في المتوسط (رؤية عربية)

على الرغم من الادراك العربي لاهمية التكتلات في ظل العولمة والمشاريع الاقليمية، الا ان الاقطار العربية دخلت "فرادى" في اطار مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية. ويأتي هذا الوضع بفعل العديد من العوامل. اهمها:

- غياب اية صيغ تكاملية عربية تشكل عنوانا للاطراف الاقليمية والدولية في تعاملاتها مع العرب خلال اعادة صياغة العلاقات، في ظل عصر العولمة، والتكتلات الاقتصادية.
- عجز جامعة الدول العربية ومنظماتها واجهزتها المختلفة عن ممارسة أي دور في هذا المجال.

---

٤٤ – محمد حامد عبد الله. **الاقتصاد الاقليمي مع التطبيق على الدول العربية**. (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٨). ص ١٢٦.

٤٥ – رومانو برودي. "تطور العلاقات الاوروبية – البحر المتوسطية". **صحيفة الحياة الجديدة**. ١٦/ايلول/٢٠٠٠. ص ١.

٤٦ – سعيد. العرب ومستقبل النظام العالمي. ص ٢١.

- غياب الارادة السياسية العربية لتبني مواقف عربية موحدة تجاه التكتلات الاقليمية والدولية الاخرى.

ومن خلال مراجعة مجمل المحاولات التكاملية العربية ابتداء من قيام جامعة الدول العربية وحتى الان، يظهر غياب مفهوم واضح محدد الاهداف والاليات للتكامل العربي، مع عدم التزام معظم الدول العربية عمليا بما تم اقراره والاتفاق عليه – نظريا – خلال المسيرة الطويلة لمحاولات التكامل العربية. وقد ارتبط نجاح كافة مشاريع العمل العربي المشترك حتى الان في انجاز المصالحة العربية، وتجاوز الخلافات السياسية، فيما لعبت العوامل الداخلية الاقتصادية والسياسية دورا سلبيا عطل انجاز أي مشروع للتكامل. يضاف الى ذلك العوامل الخارجية في ظل التبعية العربية للخارج اقتصاديا وسياسيا ، والارتباط الكبير في تطورات الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية[٤٧].

وفي اعقاب انطلاقة مشروع الشراكة الاوروبية – المتوسطية، ودخول معظم الاقطار العربية – المتوسطية- ضمن اطار برشلونة، فقد تباينت الاراء حول انعكاسات هذا المشروع على امكانيات التكامل العربي المستقبلية.

انعكاسات الشراكة على مستقبل التكامل العربي

انقسمت الساحة العربية بين اتجاهين رئيسيين في هذا المجال. وذلك على النحو التالي:

أ. **الاتجاه الاول ويفيد:** بان للشراكة انعكاسات ايجابية على مستقبل التكامل العربي. وقد استند اصحاب هذا الرأي على ما ورد – نظريا- في ادبيات مسيرة برشلونة، من التأكيد على اقامة العديد من المشاريع والسياسات والبرامج التي تعزز التعاون الاقليمي المتوسطي، على اعتبار ان هذا التعاون سيكون باكورة للتعاون والتكامل الاقليمي العربي الشامل. ورأى اصحاب هذا الاتجاه ان دخول الدول العربية في اطار الشراكة سيكون له انعكاسات ايجابية على مسيرة التكامل العربية. وذلك بفعل العديد من الفوائد المنتظرة للدول العربية من الدخول في اطار الشراكة. اهمها[٤٨]:

- ان الدول العربية التي دخلت في اطار الشراكة الاوروبية – المتوسطية ستصبح مؤهلة لتشكل فيما بينها مجموعات ذات مصالح متبادلة تتعاون لتحقيقها، من الممكن ان تتطور في المستقبل الى صور اشمل من التعاون والتكامل.

---

٤٧ – سليمان المنذري. **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**. (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩) . ص٢٦٧.

٤٨ – عمرو موسى. "فوائد منتظرة من اتفاقيات الشراكة العربية – الاجنبية". **صحيفة البيان الاماراتية**. ٣/ ايار/٢٠٠٠.

- ان اتفاقيات الشراكة تفرض على مختلف الدول – ومن ضمنها الدول العربية– التي تنضوي في اطارها اتخاذ جملة من الاجراءات والمعايير والسياسات المتقاربة في شتى المجالات والميادين. وهذا سيخلق ارضية موضوعية لقيام صيغ تكاملية عربية. ويستند اصحاب هذا الرأي في موقفهم على اعتبار ان الافتقاد لهذه الاجراءات والمعايير الموحدة سابقا كان احد اهم العناصر التي حالت دون الوصول الى اطار للتعاون والتكامل العالمي.
- ان الشراكة تتيح لكافة الدول المتوسطية الاتجاه نحو تأسيس صور مختلفة من التعاون الاقليمي بين الدول وتشجيع الاستثمارات الاجنبية، وزيادة حجم التبادل التجاري الاقليمي، ودعم جهود التنمية البشرية، حيث تعتبر هذه المضامين للشراكة من المكونات الاساسية التي تكفل نجاح اية صيغ تكاملية عربية في المستقبل.

ب. **الاتجاه الاخر ويفيد** : بان للشراكة انعكاسات سلبية على مستقبل التكامل العربي. ويستند اصحاب هذا الرأي على العديد من الملاحظات للتدليل على صحة رأيهم. اهمها:

- ان الشراكة تقوم على اساس انتقائي واستبعادي وتقسيمي: فقد قام الاتحاد الاوروبي باشراك بعض الدول العربية في اطار الشراكة واستبعاد اخرى، مع تهميش شبه كامل لجامعة الدول العربية. بينما يظهر المشروع المتوسطي من جانب اخر منطلقا من مفهوم تقسيمي، حيث يقسم العرب عمليا الى ثلاث مناطق وهي[٤٩] : عرب المتوسط ، عرب الخليج، عرب الاطراف خاصة في القرن الافريقي، وهذا سيؤدي الى تجزئة المنطقة العربية، وبالتالي القضاء على اية فرص مستقبلية للتكامل.
- عدم تعامل الاتحاد الاوروبي مع صيغ عربية قائمة خلال مفاوضات الشراكة كما يتعامل مع تكتلات اخرى[٥٠]. ان مقارنة الية تعامل الاتحاد الاوروبي مع الدول العربية المتوسطية بتعامله مع دول امريكا اللاتينية على سبيل المثال، تظهر ان الاتحاد الاوروبي ينطلق في تعامله مع دول امريكا اللاتينية من احترام هوية هذه الدول ككتلة واحدة، وطرف موازي وشريك له شخصيته الحضارية ومصالحه، مع اعتراف الاتحاد بمكانة السوق المشتركة لدول امريكا اللاتينية (مير كوسور) كركن اساسي وطرف مقابل في عملية بناء الشراكة بين المنطقتين.

اما بالنسبة للدول العربية المتوسطية، فقد بدى تعامل الاتحاد الاوروبي مختلفا معها ، ومتجاوزا لاية هوية حضارية عربية او رابطة اقليمية او قومية. واصر الاتحاد على التعامل مع كل دولة على حده، وتجنب التعاون مع جامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي.

---

[٤٩] – القدس . "نحو مراجعة سياسة الاتحاد الاوروبي تجاه العرب". **صحيفة القدس**. ٣٠/كانون اول/٢٠٠١.

[٥٠] – القدس العربي. "الاتحاد الاوروبي بين مشاريع التعاون الاقليمي العربية والامريكية". **صحيفة القدس العربي**. ٢٤/تموز/١٩٩٩.

- قيام منطقة التجارة الحرة الاورو-متوسطية سيقضي على امكانيات التكامل العربي[٥١].

بعد قيام منطقة التجارة الحرة مع اوروبا سيسمح للسلع الاوروبية بالدخول الحر للاسواق العربية المتوسطية، وهذا سيجعل الدول العربية الاخرى تمتنع عن ادخال منتجاتها للاسواق العربية المتوسطية، لانها لا تقوى على منافسة الدول الاوروبية ومنتجاتها. وهذا سيؤدي الى غياب اية مصلحة للدول العربية الاخرى في الدخول في اية صيغ تكاملية مع الدول العربية المتوسطية، ويعني ذلك من الناحية العملية القضاء على اية احتمالات لقيام مشروعات تكامل عربية.

- الشراكة مع اوروبا ستؤدي الى التفكيك الاقليمي[٥٢]:

ان ارتباط بعض الدول بشكل منفرد مع كتل اقتصادية قوية لتحقيق مصالحها سيؤدي الى تكامل رأسي لا يترك اية فرصة لاية علاقات افقية مع البلدان الاخرى. وبالتالي فان اتفاقيات الشراكة المتوسطية قد تحدث تفكيكا بين دول المنطقة وتجعلها اكثر ارتباطا مع الاتحاد الاوروبي على حساب العلاقات الاقليمية.

وقد حاول بيتر زانجل (مدير اداري جنوب المتوسطي والشرق الاوسط في الاتحاد الاوروبي) ازالة الشكوك والمخاوف العربية من ان الشراكة ستؤدي الى تعطيل حركة التكامل العربي، فقد اشار زانجل الى ان التعامل مع كل دولة على حده ليس مجديا اقتصاديا بالنسبة لاوروبا. ومن وجهة نظر المصالح الاوروبية فان سوق عربية كبيرة ومفتوحة افضل من الوضع الراهن. واوضح زانجل في هذا الاطار قائلا: *"ان أي تعاون عربي اوروبي في المستقبل لن يكون مغريا وجذابا الا اذا كانت الاسواق العربية كبيرة وواسعة بدرجة كافية"*[٥٣].

التعاون الاقليمي المتوسطي ودون الاقليمي (الفرص والافاق)

بانطلاقة عملية السلام في الشرق الاوسط وتزايد الامال بالوصول الى تسوية سياسية، اصبحت الظروف مهيئة لقيام العديد من المشاريع وعلاقات التعاون على المستوى الاقليمي[٥٤]. وضمن هذه الاجواء جاء اعلان برشلونة ١٩٩٥ والاجتماعات اللاحقة من اجل الشراكة

---

[٥١] - سعيد النجار. "البعد الغائب في اتفاق المشاركة مع الاتحاد الاوروبي". **صحيفة الاهرام**. ١٦/يونيو/٢٠٠٠.

[٥٢] - جامعة كامبردج. ندوة نظمت من قبل ملتقى كامبردج لبحث فرص ومخاطر العولمة على اقتصاديات الشرق الاوسط في الفترة من ١٩-٢٢/ايار/٢٠٠١. **صحيفة الشرق الاوسط**. ١٨/حزيران/٢٠٠١.

[٥٣] - بيتر زانجل. "الشراكة الاوروبية تطور القدرات التنافسية لكل دولة". **السياسة الدولية**. عدد ١٤١. (٢٠٠٠ : ١٣٠-١٣٦).ص ١٣٥

[٥٤] - احمد قريع (ابو علاء). "العوائد المتوقعة من السلام والتعاون الاقتصادي الاقليمي". **السلام المعلق**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩). ص ٢٤٥.

لتركز على اهمية تعزيز التعاون الاقليمي المتوسطي بما يعزز مضمون الشراكة الاوروبية-المتوسطية. وفي هذا الاطار تعهد الاتحاد الاوروبي بتمويل العديد من المشاريع والبرامج التي تشمل القطاعات المعنية في برامج التعاون الاقليمي – المتوسطي الممولة اوروبيا في العديد من المجالات التي تحمل اهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة للمنطقة المتوسطية. واهم هذه المجالات[٥٥]: التحكم في استخدام المياه، قطاع النقل لا سيما تطوير الموانىء وقطاع السكك الحديدية، شبكات الربط الخاصة بالكهرباء والطاقة، مقاومة مصادر التلوث البيئي اضافة الى تنمية القطاعات الانتاجية على المستوى الاقليمي خصوصا الزراعية.

ورغم مرور سبعة اعوام على انطلاق الشراكة الاوروبية – المتوسطية، الا ان النتائج العملية على صعيد التقدم في مجال تحقيق التعاون الاقليمي المتوسطي الشامل ما زالت متواضعة. وقد احتدمت كافة الخطط و البرامج والتعهدات التي تضمنتها آليات الشراكة لتعزيز التعاون الاقليمي بالعديد من العقبات التي اعترضت خروجها الى حيز الوجود. واهم هذه العقبات:

- غياب التقارب السياسي بين مختلف الانظمة السياسية في المنطقة.
- استمرار تعثر عملية السلام في الشرق الاوسط.
- التباين الحقيقي بين الدول المشاطئة للمتوسط في درجات التقدم الاجتماعي والاقتصادي: اذا تم تجاوز الظرف السياسي السائد فان الدول المتوسطية تعاني من وجود تباينات حقيقية بين مختلف الاقطار المتشاطئة للمتوسط، خصوصا في المجالات الاقتصادية، فهناك دول تتسم بالتنمية البشرية العالية نسبيا مثل اسرائيل وقبرص ومالطا مقارنة بغيرها من الدول المتوسطية مثل الدول العربية –المتوسطية- وتركيا التي تتسم بالتنمية البشرية المتوسطة[٥٦].
- تلكؤ المؤسسات الاوروبية المختلفة بتمويل بعض المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية، بسبب بعض الاشتراطات الصعبة او الاجراءات البيروقراطية.

وامام حجم الصعوبات والمعوقات التي تقف حائلا في وجه انجاز صيغة التعاون الاقليمي المتوسطي بصيغته الشاملة، فقد تم الاستعاضة عن ذلك بالعمل على دعم صيغ من التعاون والتكامل على المستويين الثنائي والجماعي كحد ادنى تحت اطار التعاون دون الاقليمي، لتجاوز العقبات القائمة على طريق تحقيق التعاون الاقليمي الشامل[٥٧]. وتأتي هذه الجهود في

---

[٥٥] – برودي. العلاقات الاوروبية – البحر متوسطية.

[٥٦] – ابو طالب. التعاون عبر الاقاليم. ص ٦٤.

[٥٧] – عدنان السيد حسين. "التكامل العربي والتعاون المتوسطي: محددات وابعاد" **المستقبل العربي**. عدد ٢٢٤ . (١٩٩٧: ٨٣-٩٤) . ص ٩٣.

اطار تعزيز بروز انظمة اقليمية فرعية في المتوسط، عبر الانطلاق من صيغ الحد الأدنى من التعاون في العديد من المجالات. والتعاون دون الاقليمي في هذه الحالة يكون نوع من المرحلة المتوسطة (الانتقالية) من التعاون التي تأتي بين الواقع القائم في جنوب وشرق المتوسط كدول متفرقة، وبين الانتقال الى عدد من الخيارات المستقبلية للدول المتوسطية التي من الممكن ان تتبناها نحو صيغ تعاونية وتكاملية اكثر تقدما[٥٨]. وحسب وجهة النظر الاوروبية فان دعم جهود التعاون المتوسطي دون الاقليمي يمكن ان تسير باتجاهين . وذلك على النحو التالي[٥٩]:

أ. اتحاد المغرب العربي

ويمكن لهذه الاطار ان يساهم في خلق حالة من الاندماج بين الدول المغاربية بحيث يكون مرتبطا بحالة الانفتاح الاقتصادي والتكامل التي تسود النظام الدولي. ويتم ذلك من خلال تعزيز العلاقات مع المجموعات الاقتصادية الكبرى لا سيما الاتحاد الاوروبي . وما زال هذا الاتحاد يواجه العديد من العقبات التي تعترض مسيرته. اهمها:

- غياب التقارب السياسي بين الانظمة.
- التوترات والصراعات الداخلية لا سيما في الجزائر.
- مسألة الصحراء المغربية والتي ما زالت تعكر صفو العلاقات بين الدول المغاربية.

ب. التعاون الاقليمي الشرق اوسطي (وسيلة من اجل السلام)

ارتبط مسار التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط بمسار عملية السلام. وقد ابتدأت هذه المحاولات منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. ولهذه الغاية انشأت خمسة مجموعات للعمل وتنحصر في المجالات التالية: الامن الاقليمي ومراقبة التسلح، تطوير الاقتصاد الاقليمي، المياه، البيئة، واللاجئين. ولم تحقق هذه المسارات تقدما يذكر رغم انعقاد عدة اجتماعات لهذه اللجان. حيث اعتبر تعثر عملية السلام، وتواصل الصراع العربي – الاسرائيلي وانعكاساته والتباينات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الاقطار الشرق اوسطية من اهم العقبات التي اعترضت مسيرة التعاون الاقليمي الشرق اوسطي[٦٠]. ويشكل تجاوز هذه العقبات شروطا مسبقة ومستلزمات لنجاح أي صيغ من التعاون في الشرق الاوسط[٦١].

---

٥٨ Gamal Soltan." Sub- Regional Cooperation : The Case of the Middle East" **Internet.**- www.euromesco/public-artigo

٥٩ Afarode Vasconcelos. "Sub_regional integration and cooperation in the Mediterranean".- Publications: Euro MeSCO papers. April\2000. . **Internet**. www.euromesco/public-artigo.

٦٠ Mahde Abdu Hadi. ." Sub- Regional Cooperation : The Case of the Middle East Aview from - Palestine: Paper produced in the Framework of the EuroMeSCo's working Group on Integration and Sub-Regional Co-operation. October 1999. Internet" **Internet.** . www.euromesco/public-artigo

٦١ . Ibid -

وقد بدأت بعض الدول العربية المتوسطية العمل على تجاوز مختلف الاطر القائمة والتي عجزت حتى الان عن انجاز اية صيغ تكاملية، وذلك عبر تبني العديد من المشاريع الاقليمية، في محاولة للاستفادة من برامج الدعم المقدمة من الاتحاد الاوروبي لتشجيع جهود التعاون الاقليمي ودون الاقليمي. وفي هذا الاطار قررت اربعة دول عربية متوسطية هي: مصر، المغرب، تونس ، الاردن العمل على انشاء منطقة تبادل حر فيما بينها على ان تكون هذه المبادرة نواة لانشاء تجمع اقتصادي عربي[٦٢]. كما تنشط المحاولات لاطلاق العديد من المشاريع الاقليمية العربية بين دولتين او اكثر في العديد من المجالات لا سيما مجالي الطاقة والمواصلات[٦٣].

عملية السلام في الشرق الاوسط ومسيرة برشلونة

ثمة توافق عام بين مختلف الاطراف من ان الصراع العربي – الاسرائيلي يعتبر من اهم الصراعات الدائرة في المنطقة التي تلقي بظلالها على مختلف الاوضاع المحلية والاقليمية والدولية. فانعكاسات هذا الصراع اصبحت تتعدى الحدود الاقليمية لتصل لمناطق الجوار – ومن ضمنها اوروبا– اضافة لتداعيته على صعيد السياسة الدولية.

جاءت انطلاقة مسيرة برشلونة عام ١٩٩٥ لتواكب التطورات الايجابية على صعيد محاولات ايجاد تسوية سلمية للصراع العربي – الاسرائيلي. وبدأت معالم هذه المحاولات تظهر منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، واتفاقيات اوسلو ١٩٩٣، واتفاقية المرحلة الانتقالية عام ١٩٩٥. وقد اعطت هذه التطورات على صعيد عملية السلام في الشرق الاوسط حافزا موضوعيا لاوروبا وشركائها المتوسطيين للتقدم على صعيد صياغة العلاقات الاوروبية والمتوسطية، مستفيدين من المناخ الايجابي – السلمي– الذي بدأ يسود خلال المراحل الاولى لمسيرة السلام. حيث جاء المشروع المتوسطي من وحي عملية السلام وتطوراتها اللاحقة[٦٤].

وقد نص اعلان برشلونة بشكل واضح على ضرورة احترام جميع الاطراف –بما فيها اسرائيل– للقواعد المرجعية التي تسير عملية السلام على اساسها (أي مبدأ الارض مقابل السلام، وقرارات الامم المتحدة ذات العلاقة). واكدت هذه النصوص على الاهمية الكبرى التي يوليها مسار برشلونة للتقدم المنشود على صعيد مسيرة السلام الشرق اوسطية. وجاءت المراحل اللاحقة من التعثر والجمود التي اصابت عملية السلام منذ عام ١٩٩٦، مع صعود

---

[٦٢] – صحيفة الاهرام. ١٦/مايو/٢٠٠١.

[٦٣] – السيد حسن. التكامل العربي. ص ٩٤.

[٦٤] – Eberhard Rhein. "Euro-Med Free Trade Area for 2010: whom will benfit?" Journal of North African Studies. **Internet**. www. Frankcass.com/jnls/nas.

اليمين الاسرائيلي للحكم في اسرائيل، لتظهر حجم الترابط، والمعاناة التي المت بمسيرة برشلونة من تداعيات الصراع العربي – الاسرائيلي[٦٥].

ومنذ ذلك الحين طرحت العديد من التساؤلات التي دارت حول طبيعة الدور الاوروبي في عملية السلام، والرؤية العربية لهذا الدور اضافة الى العلاقات بين مسيرة برشلونة ومشاريعها الاقليمية وبين عملية السلام؟.

الدور الاوروبي في عملية السلام

لم يكن الاهتمام الاوروبي في مجريات الصراع العربي – الاسرائيلي وليد اليوم او محض الصدفة، بل سعت الجماعة الاوروبية منذ تشكلها للبحث عن دور لها في هذا النزاع، بشكل يتوافق مع حجم المصالح الاوروبية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وخلال تاريخ الصراع الطويل بحثت اوروبا لها عن موطىء قدم للتأثير في مجريات هذا الصراع. وقد تباين الدور الاوروبي في الصراع العربي – الاسرائيلي من حيث الفاعلية والتأثير صعودا وهبوطا خلال اهم المحطات التي طبعت مسيرته.

ومنذ بدايات عقد التسعينات من القرن العشرين بدأ الاتحاد الاوروبي يعمل على صياغة توجهات استراتيجية تعكس الهوية والتطلعات الاوروبية، نحو بلورة دور اوروبي – منسق على طريق التوحيد– على صعيد السياسة الخارجية والامنية المشتركة[٦٦].

واعتبر الصراع العربي – الاسرائيلي، ومسيرة السلام خصوصا مع مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، من اهم القضايا التي تناولتها السياسة الخارجية الاوروبية في علاقاتها الدولية والاقليمية.

ويأتي الحرص الاوروبي لتحقيق استقرار في منطقة الشرق الاوسط عبر تسوية الصراع العربي – الاسرائيلي منطلقا بفعل العديد من الدوافع . اهمها[٦٧]:

- ان مجريات هذا الصراع وانعكاساته تصل تأثيراتها الى داخل اوروبا عبر العديد من التداعيات السياسية– الامنية والاقتصادية والاجتماعية.

---

٦٥ – خافير سولانا. "كيف ينظر الاتحاد الاوروبي الى الشرق الاوسط". صحيفة الايام. ٢٠٠١/١٠/٢٥. عن صحيفة الحياة اللندنية.

٦٦ – علاء عبد الوهاب. "محاولة قراءة الموقف الاوروبي حيال القضايا العربية". صحيفة البيان الاماراتية. ١/يناير/ ٢٠٠١.

٦٧ – المركز الفلسطيني للاعلام. "الدور الاوروبي في الشرق الاوسط بين جعجعة الاعلام وطحن الواقع". ٢٢/ نيسان/ ٢٠٠١. شبكة الانترنت. www.Palestine-info.net .

- ان هذا الصراع من اهم الصراعات الدائرة في المنطقة المجاورة لاوروبا وعلى تماس مباشر لها. لا سيما ان لهذا الصراع انعكاسات محلية واقليمية تتسبب بمظاهر عدم الاستقرار التي تسود في المنطقة.
- ان لاوروبا مصالح اقتصادية كبيرة في المنطقة تتهدد في ظل تصاعد وتيرة هذا الصراع. ومع انطلاقة مؤتمر مدرير عام ١٩٩١، اخذ الاتحاد الاووربي يعمل على اعادة تحديد مصالحه الاستراتيجية في المنطقة. وبدأت اوروبا تسعى لانتهاج سياسة "متوازنة" تجاه الصراع وابقاء الابواب مفتوحة مع كافة اطرافه، مع بروز اتجاه جديد لبلورة دور اوروبي اكثر فعالية وتأثيرا في السلام، وعدم الاكتفاء بمجرد ان تكون اوروبا شريك ثانوي للدور الامريكي الرئيسي في عملية السلام[٦٨].

وتواصلت الجهود الاوروبية للعب دور اكثر فعالية في عملية السلام بشكل يتناسب مع حجم اوروبا ووزنها السياسي والاقتصادي، ومصالحها في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وقد اعتبر انعقاد مؤتمر السلام في الشرق الاوسط في مدريد العاصمة الاوروبية، اقرارا دوليا واقليميا باهمية الدور الاوروبي في دعم عملية السلام . كما اسهمت اوروبا بقسط كبير من المساعدات الدولية التي قدمت الى الاطراف الاقليمية – لا سيما الطرف الفلسطيني- لدعم جهود احلال السلام، عبر تحسين الاوضاع الاقتصادية في المنطقة.

وفي هذا الاطار عين الاتحاد الاوروبي أنجيل موراتينوس كمبعوث دائم له في الشرق الاوسط يعمل على مواصلة الاتصال مع مختلف اطراف عملية السلام في المنطقة.

وفي ظل حالة التعثر التي تمر بها عملية السلام في الشرق الاوسط تتجه المحاولات الاوروبية – خصوصا الاسبانية- لضخ دماء الحركة في عملية السلام، وذلك عبر صياغة مؤتمر جديد تحت ما يسمى "مدريد ٢" يقوم على ما تم التوصل اليه منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١، ووضع اسس جديدة وثابتة لعملية السلام تتلائم مع المستجدات الاقليمية والدولية التي طرأت منذ مدريد حتى الان.[٦٩].

تجدر الاشارة الى ان الموقف الاوروبي من عملية السلام ما زال يفتقد للفاعلية والتأثير وذلك بفعل العديد من العوامل التي ساهمت في رسم طبيعة هذا الدور. واهم هذه العوامل:

- تعدد الاتجاهات في السياسة الخارجية الاوروبية: حيث ما زالت اوروبا تفتقد لسياسة خارجية موحدة ومتجانسة تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي. حيث تتشكل هذه السياسة من محصلة توافق ، وليس محصلة توحيد سياسات مواقف الدول الاوروبية من هذا الصراع . ففرنسا على سبيل المثال تطالب باتخاذ موقفا اوروبيا اكثر فعالية في عملية

---

[٦٨] – عبد الوهاب. قراءة الموقف الاوروبي.

[٦٩] – سعيد اللاوندي."الدبلوماسية الاسبانية ودور الوسيط المثالي في الشرق الاوسط". **صحيفة البيان الاماراتية**. ١٢/فبراير/٢٠٠١.

السلام. بينما من جانب اخر بريطانيا والمانيا لا يفضلان اتخاذ مواقف غير متناسقة مع الموقف الامريكي في عملية السلام[٧٠]. وبدا هذا التناقض واضحا من خلال التصويت على بعض القرارات داخل الجمعية العامة ومجلس الامن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

- الدور الاوروبي يتصف بالتردد والضبابية وعدم الحسم: ما زالت اوروبا تسعى لتبني مواقف توفيقية بين مختلف اطراف الصراع ضمن ما يسمى "السياسة المتوازنة" بين اطراف الصراع[٧١]. واوروبا تميل للتركيز على اعتماد مبادىء واسس عامة للتعامل مع هذا الصراع ، اكثر من اعتمادها على آليات واضحة ترتبط بدور اكثر فعالية وتأثيرا[٧٢].
- الموقف الامريكي والاسرائيلي من الدور الاوروبي: على الرغم من الميل الاوروبي نحو لعب دور محوري في عملية السلام الشرق اوسطية، الا ان الولايات المتحدة الامريكية قد نجحت حتى الان في تحجيم اثر الدور الاوروبي في مجريات الاحداث، واستطاعت ان تبقيه في اطار الايقاع الامريكي.

اما اسرائيل فما زالت تبدي تحفظاتها – الى حد الرفض– لاي دور اوروبي حقيقي وفعال في عملية السلام، والشواهد كثيرة في هذا المجال. وقد عبر عن ذلك بوضوح جويل سنجر (من كبار المفاوضين الاسرائيليين في اتفاقيات اوسلو) عندما سئل عن الدور الاوروبي في التسوية. فقال بلا تردد :*"نفس السؤال نسمعه منهم ايضا، الاوروبيين ليس لهم دور ، لا اسرائيل ولا امريكا سيتركان لهم القيام بدور... كانوا دائما يشتكون بانهم فقط يكتبون الشيكات، والرد عليهم كان، هذا هو دوركم"*[٧٣].

الموقف العربي من الدور الاوروبي

ما انفكت الاطراف العربية كافة – خصوصا الطرف الفلسطيني– تدعو لوجود دور اوروبي فاعل في عملية السلام في الشرق الاوسط. والرؤية العربية لطبيعة الدور الاوروبي تنطلق من اعتبار اوروبا، الشريكة في التاريخ والجغرافيا واحد الاطراف الفاعلة والمؤثرة في الخريطة

---

٧٠ – مجلة المجتمع . "لماذا تنحاز اوروبا للعرب ومصالحها متحققة في كل الاحوال؟". **شبكة الانترنت**. www. Naseej.com

٧١ –محمد خالد الازعر. **الجماعة الاوروبية والقضية الفلسطينية**. (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، ١٩٩١). ص ٣٢٢.

٧٢ – مفيد شهاب. "دور اوروبا في مسيرة السلام". **العلاقات العربية حاضرها ومستقبلها** . (باريس: مركز الدراسات العربي الاوروبي، ١٩٩٧). ص ١٠٣.

٧٣ – اسمهان شريح. "التنافس الامريكي الاوروبي ومستقبل التسوية السياسية". **صامد الاقتصادي**. عدد كانون الثاني،شباط، اذار. (٢٠٠٠ : ١٢٦-١٤٤) . ص ١٢٩.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

الاقليمية والدولية[٧٤]. ويأتي الموقف العربي الباحث عن الدور الاوروبي في سياق البحث عن اعادة التوازن في عملية السلام للحد من الاحتكار الامريكي لهذه العملية في ظل الانحياز الامريكي لاسرائيل، وفي ظل البحث عن اشراك اطراف دولية اخرى – ومن ضمنها الامم المتحدة- في مسار عملية السلام الشرق اوسطية.

ويسود الاعتقاد –عربيا- ان الموقف الاوروبي من الصراع العربي – الاسرائيلي، وعملية السلام في الشرق الاوسط، يعتبر اكثر تفهما وقربا – مع وجود تباينات بين الدول الاوروبية- من المواقف العربية واقل انحيازا لاسرائيل، مقارنة بالمواقف الامريكية. ويأتي الاعتقاد العربي هذا في ظل ادراك حجم المصالح العربية – الاوروبية المشتركة في شتى المجالات والميادين، والتي دفعت باوروبا لانتهاج مواقف متوازنة – نسبيا- تجاه مختلف اطراف الصراع، على الرغم من العلاقات الاوروبية – الاسرائيلية المتميزة. ومن الجدير ذكره ان المسافة ما زالت بعيدة بين ما يرتأيه العرب للدور الاوروبي في عملية السلام، وبين ما هو قائم على ارض الواقع فعليا. ويمكن في هذا المجال تسجيل الملاحظات التالية:

- ضرورة عدم المبالغة في الرهان على الدور الاوروبي: هناك من يعتقد ان الدور الاوروبي في عملية السلام سيبقى – حتى اشعار اخر- موقفا هشا ولن يقوى على منافسة الدور الامريكي، او ان يشكل بديلا عنه[٧٥]. مما يوجب عدم المبالغة في الرهان على الحصان الاوروبي. فالولايات المتحدة الامركية نجحت حتى الان في احتكار الدور الرئيسي في ادارة عملية السلام، وابقاء اوروبا في وضع المكمل للدور الامريكي.
- الضعف العربي: ان الموقف الاوروبي يتأثر من حالة الانقسام والضعف العربي. وتسعى كل الدول العربية الى تناول قضاياها بشكل منفرد مع الاتحاد الاوروبي، ولا يوجد موقفا عربيا موحدا يعرض على اوروبا حول مسيرة السلام[٧٦].
- قبول العرب للاحتكار الامريكي لعملية السلام: يتصف الموقف العربي بالتباين والتناقض في كثير من الاحيان . فمن جانب فان القيادات العربية ما فتئت من المطالبة على الحضور الامريكي المكثف والفاعل في عملية السلام[٧٧]، ومن جانب اخر تصدر العديد من التحفظات والشكاوى حول الانحياز الامريكي لاسرائيل، وتدعو لدور اوروبي ودولي فعال في هذه العملية.

---

٧٤ – مصطفي الفقي."العلاقات العربية – الاوروبية: ماذا عن افاق المستقبل؟". **صحيفة الايام**. ٢٠٠٠/١١/٢٢.

٧٥ –سعيد اللاوندي. "اوروبا وعملية السلام: حياد ام انحياز". **صحيفة الاهرام**. ٩/ابريل/ ٢٠٠١.

٧٦ – عبد الوهاب. قراءة الموقف الاوروبي.

٧٧ – موسى الخميسي. " المسألة الفلسطينية والتدخل الاوروبي المطلوب". **صحيفة الحياة الجديدة**. ٢٠٠١/٢/٧.

- التشكيك بفعالية الدور الاوروبي: هناك من يعتقد ان المواقف الاوروبية لن تتعدى مجرد التعابير اللفظية، والتي ترضي الاطراف العربية، بعيدة عن اية صيغة عملية ضاغطة. والدور الاوروبي سيبقى مكملا للدور الامريكي، وان هامش التباينات بين الموقفين يأتي في اطار تقاسم الادوار. وهو ما عبر عنه احد الكتاب بقوله " *ان اوروبا هي امريكا ، وامريكا هي اوروبا عندما يتعلق الامر بالحقوق العربية واسرائيل*"[٧٨].

من الواضح ان اوروبا وعلى الرغم من كل الجهود الدبلوماسية والاستحقاقات المالية التي سددتها تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط، باتت مقتنعه – على الاقل بالامد القريب– انها لا تستطيع ان تغرد خارج السرب الامريكي فيما يتعلق بمسار عملية السلام، رغم ان ذلك لا ينفي بعض التباينات غير الجوهرية التي قد تبرز هنا وهناك بين الطرفين.

العلاقة بين مساري مدريد وبرشلونة

منذ انطلاقة مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١، واعلان برشلونة ١٩٩٥ كثر الحديث عن اشكالية العلاقة بين المسارين ودرجة تأثير وتأثر كل منها بالاخر. ولم يكن غائبا عن خلد من صاغ اعلان برشلونة المنشيء للشراكة الاوروبية – المتوسطية ، ان هذه الشراكة وبرامج التعاون الشاملة التي تبنتها ستساهم في اغناء وتهيئة المناخ الايجابي الذي ساد مع التقدم الحاصل على صعيد عملية السلام.

وقد حرصت الاطراف العربية منذ البداية على ابراز اهم القضايا السياسية المطروحة – وفي مقدمتها الصراع العربي – الاسرائيلي– في المنطقة في نطاق مقررات واسس مسيرة الشراكة ابتداء من مؤتمر برشلونة والمؤتمرات والاجتماعات اللاحقة. وتضمنت كافة البيانات والاعلانات الصادرة عن هذه المؤتمرات العديد من النصوص التي تشير في مجملها الى ضرورة احترام مرجعيات عملية السلام في الشرق الاوسط، على اساس قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة.

وجاءت المواقف العربية لتجد تفهما لدى الطرف الاوروبي، لا سيما ان الظروف التي سادت مع بداية مشروع الشراكة عام ١٩٩٥، كانت تنبىء بنظرة متفائلة تجاه مستقبل انهاء الصراع العربي – الاسرائيلي. واخذ هذا التفاؤل بالتلاشي منذ عام ١٩٩٦ وصعود اليمين الاسرائيلي للحكم في اسرائيل ، ودخول عملية السلام في حالة من السبات العميق والشلل شبه التام.

وقد اظهرت تجربة سبعة اعوام من مسيرة الشراكة، ان تعثر عملية السلام في الشرق الاوسط قد شكل احد اهم العقبات التي اعترضت مسيرة برشلونة، وان الاجواء الايجابية التي كانت

---

[٧٨] – علي الصالح. "اوروبا هي امريكا". **صحيفة الشرق الاوسط**. ٢٠٠١/٩/٢٠.

سائدة مع بداية انطلاقة هذا المشروع ، ما لبثت ان تلاشت في مراحل لاحقة امام خروج قطار عملية السلام عن مساره الحقيقي. وقد سعى كل من الاتحاد الاوروبي والاطراف العربية للعمل على بلورة صيغتهم الخاصة التي تعالج اشكالية العلاقة بين المسارين بما يكفل تحقيق مصالح كل طرف ، ويعزز مسيرة الشراكة. ويمكن في هذا الاطار ابراز كلا الموقفين على النحو التالي:

أ. الموقف الاوروبي

على الرغم من الاقرار الاوروبي في المراحل الاولى من مسيرة برشلونة بجدلية العلاقة بين مساري عملية السلام ومشروع برشلونة، الا ان هذه المواقف في مراحل لاحقة اخذه بالتغير. فقد بذلت اوروبا جهودا حثيثة في محاولة لفك الارتباط بين المسارين، لكي لا يؤثر تعثر عملية السلام وجمودها على التقدم على صعيد مسيرة برشلونة. وعمل الطرف الاوروبي على التأكيد على ان عملية برشلونة ليست اطارا للعلاقات بين العرب واسرائيل، بل هي اطارا واسعا في منطقة المتوسط يرسم العلاقات للشركاء المتوسطين والاتحاد الاوروبي، وان عملية برشلونة هي الابقى ، بعكس عملية السلام، التي وان طالت، فلا بد ان تنتهي باحلال السلام[٧٩]. ولم يكن الموقف الاوروبي مستغربا. فاوروبا لن تلتزم الصمت امام التهديد الذي يعتري استراتيجياتها الشاملة تجاه المتوسط المتمثلة بمشروع الشراكة، امام تعثر مسيرة السلام. وعلى الرغم من كل المحاولات الاوروبية لابعاد الاجواء السلبية التي ألمت بمسيرة السلام عن عملية برشلونة، الا ان الطرف الاوروبي بدى مدركا لصعوبة الفصل الكلي بين المسارين. وفي هذا الاتجاه اشار البرتو ازا ارياس (مدير المكتب الدبلوماسي في الخارجية الاسبانية) ان "*عمليتي مدريد وبرشلونة متكاملتان، فشل احدهما يصيب الاخرى بالشلل ، كذلك يتوجب بذل المساعي من اجل انجاح عملية السلام*"[٨٠].

ب. الموقف العربي

على الرغم من حرص الاطراف العربية على ابراز قضية الصراع العربي – الاسرائيلي خلال مسيرة برشلونة، الا ان الواقع القائم يفيد ان العرب قد فشلوا في تبني ما يمكن اعتباره باستراتيجية الربط بين مساري السلام وبرشلونة.

وتواصل الاطراف العربية المختلفة دعوة اوروبا لتبني مواقف اكثر فعالية في عملية السلام، وفرض حضورها السياسي بشكل يعبر عن حجم مصالحها الحيوية في المنطقة. واكدت العديد

---

[٧٩] – سعيد اللاوندي. "اوروبا... المتوسط... وانقاذ عملية السلام". **صحيفة الاهرام**. ١٤/فبراير/٢٠٠٠.

[٨٠] – اللاوندي. الدبلوماسية الاسبانية.

من الدول العربية على ان حالة التردد في المواقف الاوروبية تنعكس سلبا على الشراكة الاوروبية – المتوسطية، وتطرح العديد من التساؤلات على مصيرها ومستقبلها[٨١].

وفي ظل التوتر المتصاعد في الاراضي الفلسطينية المحتلة والشرق الاوسط، وفي اعقاب اندلاع انتفاضة الاقصى، بدأت تطفو الى السطح قضية المشاركة الاسرائيلية في اطار الشراكة الاوروبية – المتوسطية . وقد تزايدت الدعوات من بعض الاطراف العربية لمقاطعة اجتماعات الشراكة احتجاجا على المشاركة والحضور الاسرائيلي.

وعلى صعيد التعاون الاقليمي، فقد تضمن المشروع المتوسطي العديد من البرامج والاليات والمشاريع التي تشجع على تعزيز التعاون الاقليمي في المتوسط. ويعتبر هذا القطاع من اكثر قطاعات الشراكة تضررا من تعثر عملية السلام في الشرق الاوسط. وما ألم بعملية السلام من تعثر وجمود قد وقف حجر عثرة امام التقدم في انجاز اية مشاريع اقليمية، وبالتالي افقد الشركاء المتوسطين جزءا هاما من البرامج التي تعهد الاتحاد الاوروبي بتمويلها. وقد اعتبرت المشاركة الاسرائيلية في المشاريع الاقليمية العقبة الاساسية امام مشاركة باقي الاطراف العربية – المتوسطية – في هذه المشاريع. ولهذه الغاية بدأ الاتحاد الاوروبي وعبر مؤسساته المختلفة العمل على تشجيع صيغ التعاون دون الاقليمي، لتجاوز قضية المشاركة الاسرائيلية. وقد بدت هذه الفكرة اكثر قبولا لدى الاطراف العربية. وتأتي هذه الجهود في اطار ما يمكن تسميته بالتدرجية في تعزيز علاقات التعاون الاقليمي. لا سيما ان "ميراث" النزاع الطويل بين العرب واسرائيل يحول دون انجاز صيغ شاملة من علاقات التعاون الاقليمية[٨٢].

وفي هذا الاطار بدأت الجهود لبلورة مشاريع اقليمية في مجالات متعددة بين دولتين او اكثر، بحيث يمكن ان تتطور هذه الصيغ في مراحل لاحقة وطالما تسمح الظروف خصوصا السياسية– لتعزيز جهود التعاون الاقليمي المتوسطي الشامل.

---

[٨١] – مهدي شحادة. "نعم لاوروبا.. ولكن ..؟!". **صحيفة الاهرام**. ٢٦/ ديسمبر/٢٠٠٠.

[٨٢] – قريع. السلام والتعاون الاقتصادي الاقليمي. ص ٢٤٦.

الفصل الخامس

العرب
والمشروع المتوسطي

جاء مشروع الشراكة الاوروبية – المتوسطية على المنطقة العربية في ظل ظروف محلية واقليمية ودولية بالغة التعقيد والتداخل. فالنظام العربي لم يكن بعد قد تعافى من تبعات ونتائج حرب الخليج، وحالة الانقسام والتشتت التي واجهها. كما تزامن طرح المشروع مع طروحات ومشاريع اقليمية اخرى تتناول ترتيب اوضاع المنطقة ومستقبلها.

ان طبيعة تعامل العرب مع مختلف هذه الطروحات والمشاريع، ارتبطت بالاساس بمجمل الاوضاع العربية السائدة، والتي جعلت المنطقة العربية تتجاذب بين هذه الاتجاهات والخيارات.

وتلتقي معظم الاراء على ان المشروعين الشرق اوسطي والمتوسطي يعتبران من اهم المشاريع والتحديات الاقليمية التي واجهها النظام العربي في نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين.

النظام الاقليمي العربي (الوضع السائد)

النظام الاقليمي العربي يقصد به "*منظومة البلدان العربية من موريتانيا الى الخليج، الذي يربط بين اعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية*"[1]. ويلاحظ وجود تفاوت نسبي في مساهمة اعضاء هذا النظام ومشاركتهم في تفاعلاته[2].

استند النظام العربي منذ قيامه في منتصف القرن العشرين على مجموعة من القواعد والاتجاهات العامة التي اتخذتها الدول العربية اساسا لتنظيم وصياغة مسيرتهم الجماعية، التي بدأت مع قيام جامعة الدول العربية، عام ١٩٤٥ . واهم هذه الاسس والاركان [3]:

- الاحساس بفكرة الانتماء الى امة واحدة في وطن كبير يشمل جميع الدول العربية الاعضاء فيه، وحق ابناء الامة في تحرير اراضيها وتحقيق التعاون بين شعوبها والدفاع عن وجودها وتأمين مصالحها.
- انه نظام يقوم على توافق بين اعضائه قائم على احترام المواثيق والتعاقدات المشتركة التي يقررونها بشكل توافقي.
- ان النظام العربي قد التزم بقضية فلسطين مع اختلاف الاليات والوسائل عبر التاريخ.

---

[1] – جميل مطر، علي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي. دراسة في العلاقات السياسية**. ط٣. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣). ص ٣١.

[2] – نفس المرجع.

[3] – احمد صدقي الدجاني. "القمة وتساؤلات حول واقع النظام العربي". **صحيفة الاهرام**. ٢٠ /سبتمبر/ ١٩٩٩.

- ان لكل عضو في هذا النظام مكانه ودوره وفعاليته، وهناك فعل اكبر لبعض الاعضاء فيه بفعل العديد من العوامل .
- ان جامعة الدول العربية هي محاولة لتجسيد هذا النظام عبر ابرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات بين اعضائه والتي تتعلق بالدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، وقيام العديد من المنظمات العربية المتخصصة في حقول مختلفة .
- ان النظام العربي منذ قيامه تعرض لازمات تاريخية صعبة، اجمع المراقبون على ان اشدها واكبرها اثرا ناتج عن "زلزال حرب الخليج" وانعكاسات ذلك على واقع ومستقبل النظام العربي.

ومن خلال تسليط الضوء على الوضع السائد للنظام الاقليمي العربي سياسيا واقتصاديا يظهر ان هذا النظام يتميز بالعديد من الخصائص التي تطبع واقعه وتؤثر على مستقبله سياسيا واقتصاديا.

فعلى الصعيد السياسي، يمكن ملاحظة ما يلي:

- تعدد الانظمة السياسية.
- بروز النظرة القطرية لانظمة الحكم العربية، وتباين في درجة ملامستها للقضايا القومية المشتركة.
- وجود تباينات سياسية وايدولوجية وسلطوية في ظل اختلاف الاولويات والاهداف.

اما على الصعيد الاقتصادي فيمكن ملاحظة العديد من الخصائص للنظام العربي ، اهمها[٤]:

- التباين والتنوع اجتماعيا واقتصاديا في ظل الاختلاف بالمساحة وعدد السكان ومتوسط الدخل للفرد والتعليم.
- عدم التماثل في المكانة، في ظل تفاوت امتلاك الدول لمصادر القوة والنفوذ ، حيث تمتلك بعض الدول الثروة، بينما تمتلك دول اخرى قوى بشرية كبيرة دون امتلاك للعناصر الاخرى، حيث تبقى هذه الدول عاجزة عن توطين عناصر القوة بشكل فاعل.
- "الثراء" المتزايد الذي اصاب بعض الدول -خصوصا دول الخليج- جعلها تسير في توجهات تعبر عن ذاتها واولوياتها، بشكل يختلف عن الدول الاخرى المكونة للنظام الاقليمي العربي.

---

[٤] – مطر هلال. النظام الاقليمي العربي. ص ٣٥.

مرحلة اعادة التشكيل ومواجهة التحديات

منذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة وارهاصات التحولات الدولية الجديدة، تتعرض النظم الاقليمية لعمليات مكثفة تهدف الى استيعاب المتغيرات الدولية الناشئة، والتي تحمل ابعاد مختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا[٥].

ولم تحدث عملية اعادة التشكيل للنظم الاقليمية الفرعية بفعل العوامل الدولية فحسب، بل ان هنالك العديد من العوامل المحلية والاقليمية الخاصة بكل اقليم على حده، تعمل على تطوير الاقليم وتحقيق مزيد من التماسك بين اعضائه، او وضع حدود لا يمكن تجاوزها. ومن الممكن ان تساهم هذه العوامل في محاولة انهاء وجود حالة الترابط داخل هذا الاقليم، والتطلع نحو البحث عن صيغ اقليمية جديدة[٦].

وفي استعراض لما واجهه النظام الاقليمي العربي في العقد الاخير خصوصا في اعقاب حرب الخليج، تتكشف الجوانب السلبية التي يمكن ان تتسبب بها العوامل المحلية والاقليمية في تحديد اسس النظام العربي واتجاهه المستقبلي. كما لعبت العوامل الخارجية دورا اساسيا في عمليات اعادة التشكيل في المنظومة الاقليمية العربية ، وعلاقتها مع الخارج. حيث يعتبر النظام العربي من اكثر الانظمة الاقليمية اختراقا من الخارج في المجالات الاقتصادية والامنية والسياسية[٧]. وبذلك تظافرت العوامل المحلية والاقليمية والخارجية لتحول المنطقة العربية الى اطار "سياسي-اقتصادي- امني" اكثر اتساعا واقل تحديدا من الاطار العربي[٨].

ان القراءة الاولية لمستقبل النظام الاقليمي العربي، تظهر ان هذا النظام يواجه العديد من الاختناقات والتحديات والاحداث التي اثرت على المستوى الاقليمي والقطري، التي حدت من قدرته على مواكبة التطورات العالمية والاقليمية. واهم هذه التحديات على المستوى الاقليمي، هي:

- نتائج حرب الخليج: خرج العالم العربي من حرب الخليج في ظل حالة من الانقسام والتمزق في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والامنية.
- فشل مسيرة العمل العربي المشترك: اظهرت حالة الانقسام في النظام العربي وكأن العرب يسبحون ضد التيار، ويتحركون في اتجاه معاكس لحركة النظام العالمي، الذي اتجه نحو

---

٥ - حسن ابو طالب. "نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الاقاليم". **السياسة الدولية**. عدد ١١٨ . (١٩٩٤: ٦٣-٦٥). ص ٦٣.

٦ - نفس المرجع.

٧ - معن بشور، واخرون. "الواقع العربي وتحديات قرن جديد". **مستقبل النظام العربي في ضوء التطورات العالمية والاقليمية**. (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٦). ص ١٦٠.

٨ - مفيد شهاب . **التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية**. (باريس: مركز الدراسات العربي- الاوروبي، ١٩٩٧). ص ٢١.

مزيد من الاندماجات والتكتلات الاقليمية والدولية[٩]. ويظهر ذلك جليا في الفشل في تنفيذ الكثير من الاتفاقيات والقرارات المتخذة على الصعيد المؤسسي الجماعي العربي ، لا سيما في مجالات الوحدة الاقتصادية. وبقيت الجامعة العربية – كأهم مؤسسة من مؤسسات النظام العربي– تعاني من حالة الشلل التام والاخفاقات والتوترات الحادة. فيما بقيت امال الوحدة والتكامل تتراوح بين ادبيات الفكر القومي العربي، ومقررات مؤسسات العمل العربي المشترك، بعيدا عن التنفيذ الفعلي لهذه الطروحات والمقررات.

- النزاع العربي – الاسرائيلي وعملية السلام في الشرق الاوسط: يبقى النزاع العربي – الاسرائيلي بمثابة عنصر القلق الدائم الذي يلقي بظلاله على طبيعة التفاعلات العربية. كما ان احتمالات التسوية وما ينتج عن صيغ من التعاون الاقليمي، في ظل طروحات مشاريع التكامل البديلة، تشكل باستمرار تحديات مباشرة لمستقبل النظام العربي[١٠].
- اختلال في ميزان القوى: في ظل شل قدرة العراق العسكرية وتراجع دوره في الخريطة العربية، وتبدل شبكة التحالفات العربية في اعقاب حرب الخليج، حدث خلل في موازين القوى في الشرق الاوسط لصالح الاطراف غير العربية (ايران، تركيا، اسرائيل)[١١]. وادى ذلك الى انعكاسات خطيرة على صعيد الامن القومي العربي.

وعلى المستوى القطري فيظهر ان النظام العربي يواجه العديد من التحديات والازمات، اهمها[١٢]:

- جمود او بطء التحولات الديمقراطية: ويتجسد ذلك في ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية لدى قطاعات واسعة من الجمهور، ووجود تلاقي في المصالح لدى النخب الحاكمة، ووضع سقف للمشاركة السياسية وبطء التحولات الديمقراطية للبلدان العربية. وتأتي هذه الاوضاع على الرغم من الاتجاه الدولي المتزايد نحو التحولات الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان والتعددية السياسية.
- الاصلاحات الاقتصادية: ما زالت الاقتصاديات العربية تعاني من العجز – في ظل تفاوت نسبي بينها – عن مواجهة مختلف التحديات الدولية، في ظل عصر العولمة وحرية التجارة واقتصاد السوق.

---

[٩] – السيد يسين. امن البحر الابيض المتوسط. ص ٧٥.

[١٠] – اسامة الغزالي حرب. "النظام السياسي العربي: خيارات التعامل والتحديات الجديدة". **صحيفة الايام**. ٩ /ايار/ ٢٠٠٠.

[١١] – محمد سعيد ابو عامود. "الاحتمالات المختلفة لمستقبل النظام الاقليمي والدولي". **السياسة الدولية** . عدد ١٠٨. (١٩٩٢: ٢٠٥-٢٠٩) ص ٢٠٥، ٢٠٦.

[١٢] – حرب .النظام السياسي العربي.

وقد ساهمت كل هذه الاحداث والعوامل والازمات في ايجاد ملامح جديده للواقع العربي، حددت قدرته على التعامل مع مختلف التحديات الاقليمية والدولية التي تواجهه، اهمها:

- الاختلال الوظيفي في النظام الاقليمي العربي. فاصبح هذا النظام عاجزا عن اداء دوره في اطار العمل الوحدوي العربي ، واصبح اكثر استجابة للضغوط الخارجية[١٣].
- اصبح النظام العربي اكثر انجذابا نحو الخارج وانفتاحا في التعاملات مع اقاليم اخرى على حساب العلاقات العربية – العربية .
- ازدياد المشروعات الاقليمية المطروحة على الوطن العربي، والمدعومة من قبل القوى الدولية المختلفة لا سيما المشروعين الشرق اوسطية والمتوسطية التي جاءت في ظل حالة من التمزق والتشتت العربي.

العرب والمتوسطية (التباين في الاراء)

رغم ان العرب قد باتوا على مسافة سبعة اعوام من انطلاقة المشروع المتوسطي ، الا ان هذا المشروع بقي مثيرا للجدل والنقاش. فبينما يفترض البعض في هذا المشروع انه مهم واستراتيجي وضروري للعرب، يرى البعض الاخر انه خطير وهدام. وتراوحت الاراء العربية بين الترحيب والتأييد الى حد التهليل، وبين التحفظ والحذر الى حد التشكيك. وتناولت هذه الاراء فوائد الشراكة ومضارها، واذا ما كان العرب مستعدين لها. ومن خلال تناول بعض الاراء والمواقف حول المشروع المتوسطي، يلاحظ ما يلي:

اولا: الاراء المؤيدة للشراكة

الترحيب بالمشروع المتوسطي، له اسبابه ومبرراته السياسية والاقتصادية والثقافية. واهمها:

أ. على الصعيد السياسي:

- انجاز اوروبا للوحدة الاقتصادية جعلها قطبا سياسيا لا يمكن للعرب تجاهله، بما يشكله من ثقل سياسي واقتصادي هام في ظل عصر التكتلات.
- ان غياب الاتحاد السوفييتي ، وتفرد الولايات المتحدة الامريكية بالنظام العالمي، جعل العرب يتطلعون نحو اوروبا، على اعتبار انها الاكثر قربا وتفهما وحساسية لحاجات السياسة العربية[١٤].

---

[١٣] – رشيد قويدر. "العولمة واستشراق النظام العربي من خلال مقاربة اوروبية". **صامد الاقتصادي**. نيسان–ايار –حزيران. (٢٠٠٠: ٨٣-٩٤). ص ٨٩.

[١٤] – عبد الكريم محمد. "الشراكة الاوروبية – المتوسطية وتجذر المواقف العربية". **صحيفة البيان الاماراتية**. ٢٠٠٠/١١/٢٣.

- الاعتقاد العربي في ان الشراكة مع اوروبا ستؤدي الى اقتراب اوروبا من المواقف العربية السياسية، خصوصا على صعيد عملية السلام في الشرق الاوسط. ونحو مشاركة اوروبية اكثر فعالية في هذا المجال.
- هناك العديد من الاطراف العربية التي تعتبر التوجه نحو المتوسطية يشكل مسارا هاما لتجاوز المشروع الامريكي – الاسرائيلي المتمثل بالشرق اوسطية. وهذا ما يفسر عزوف كل من سوريا ولبنان عن المشاركة في المشروع الشرق اوسطي، ومشاركتهم في المشروع المتوسطي. والذي تنظر له على انه محاولة عربية لتعزيز المنافسة الاوروبية الامريكية وتعميق الخلاف بينهما[١٥]
- ان الكثير من القضايا السياسية والامنية التي تهدد الامن القومي العربي ، تصل انعكاساتها وتأثيراتها نحو اوروبا. مما يتطلب تعاون وثيق في معالجة كل هذه القضايا والتحديات المشتركة.

ب. على الصعيد الاقتصادي

- ان اوروبا كثقل اقتصادي كبير، تشكل قوة جاذبة للدول العربية للشراكة معها على امل الاستفادة من قدراتها الاقتصادية في تطوير الاقتصاديات العربية.
- ان الاسس والمعايير التي تضمنتها الشراكة تشكل خطوة هامة للدول العربية نحو توحيد انظمتها الاقتصادية ، مما يسهل مستقبلا على الدول العربية الدخول في صيغ تكاملية عربية، والتعامل مع متطلبات التجارة العالمية.
- ان الشراكة الاقتصادية ستتيح للدول العربية الحصول على برامج مساعدات وقروض واستثمارات وتكنولوجيا اوروبية ، التي ستساهم في تطوير الاقتصاد العربي، وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.
- ان عالم التكتلات يفرض على العرب الدخول في اتفاقيات شراكة مع تكتل كبير مثل اوروبا، لتتمكن من مواكبة التطورات العالمية المتسارعة والجارفة.

ج. على الصعيد الاجتماعي والثقافي

الشراكة العربية مع اوروبا ستساهم بما يلي:[١٦]

- الاستفادة من الانماط الاجتماعية الاوروبية والثقافية في عملية التنمية والتطوير والحداثة والديمقراطية.

---

[١٥] – صارم. من الحوار الى الشراكة . ص ٣٥٣.

[١٦] – نفس المرجع. ص ٢٨٢.

- المساهمة في احياء واغناء دور الثقافة العربية من خلال الاحتكاك بالثقافة الاوروبية مع احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية لكل طرف.
- الشراكة ستتيح منبرا هاما لابراز الجوانب المضيئة من الحضارة والثقافة العربية-الاسلامية، في ظل حملات التشويه الواسعة التي تتعرض لها في المجتمعات الغربية.
- تشير دلائل التاريخ ان العرب والاوروبيين من اكثر شعوب العالم تأثرا ببعضهم خصوصا في المجالات الثقافية والحضارية. مما يجعل العديد من الدول العربية -خصوصا المغاربية- ، ترى بنفسها متقاربة ثقافيا مع اوروبا.

ثانيا : الانتقادات والتحفظات

تعددت الاراء التي حذرت وانتقدت المشروع المتوسطي. وقد تراوحت هذه الانتقادات بين خلفيات المشروع وآلياته، فيما حذرت اراء اخرى من انعكاساته المحتملة على مجمل الاوضاع العربية. وتبرز هذه الانتقادات والتحفظات على النحو التالي:

أ. خلفية المشروع

ان المبادرة للمشروع المتمثلة باعلان برشلونة الذي اسس للشراكة، جاءت بمبادرة اوروبية خالصة ، و ضعها الاتحاد الاوروبي كمبادرة متكاملة[١٧]. ولم يتسنى للاطراف المتوسطية ومنها العربية المشاركة في اعدادها وهذا يعتبر متناقضا مع مفهوم الشراكة الحقيقية.

ب. الانتقائية في اختيار الشركاء

وجهت العديد من الانتقادات للطرف الاوروبي حول اشراك بعض الدول – غير متوسطية- واستبعاد دول اخرى متوسطية. وقد فسر الاتجاه الاوروبي هذا من قبل بعض المراقبين على انه ينبع من اعتبارات سياسية للاتحاد الاوروبي، مما اوجد حالة من الغموض في تحديد مفهوم الدول المتوسطية.

ج. قصور آلية الشراكة السياسية والامنية عن معالجة التحديات القائمة.

اعتبرت العديد من الاقطار العربية ان الالية المتبعة في تعزيز الشراكة السياسية والامنية، لا تساعد على معالجة القضايا والتحديات، بل تتعامل مع آفاق مستقبلية لتحقيق السلام والاستقرار، وتتجاوز كل المشكلات القائمة.

---

[١٧] – نفس المرجع.

د. التمييز في مضمون الشراكة

ابدت العديد من الاطراف العربية تحفظاتها على التباين في مضمون اتفاقيات الشراكة الاوروبية – المتوسطية، فقد حصلت بعض الدول على امتيازات وشروط مريحة اكثر من دول اخرى ، كما هو الحال مع قبرص واسرائيل وتركيا ومالطا[١٨]. وهذا يتعارض مع اسس الشراكة التي نصت على تساوي كافة الشركاء المتوسطيين في تعاملهم مع الاتحاد الاوروبي[١٩].

هـ. التحذير من الانعكاسات السلبية للشراكة على الاقتصاديات العربية.

وجهت العديد من الانتقادات من مختلف الاطراف العربية على صعيد منظمات المجتمع المدني و الجمعيات ورجال الفكر حول مضمون الشراكة الاوروبية – المتوسطية في شقها الاقتصادي . وقد تناولت هذه الاراء الجوانب السلبية المخاطرة التي تحملها الشراكة على الاقتصاديات العربية. واهم النقاط التي اثيرت في هذا المجال:

- انعكاسات تحرير التجارة على مستقبل الصناعات العربية في ظل التفوق الاوروبي.
- الخسارة المتوقعة في خزينة الدول العربية من عوائد الضرائب والرسوم الجمركية بعد الغائها. فقد حذر خبراء في صندوق النقد الدولي من الاثار التي ستتعرض لها اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط لدى تطبيق اتفاقيات الشراكة. وفي هذا المجال اكد بول شابرييه (رئيس دائرة الشرق الاوسط في صندوق النقد الدولي) ان دول جنوب وشرق المتوسط ستتحمل خسائر مالية نتيجة الشراكة مع اوروبا جراء ما سيترتب عليها من خفض الايرادات من الرسوم الجمركية، والتكاليف الكبيرة لتعديل هياكلها الاقتصادية[٢٠].
- عدم كفاية برامج المساعدات المقدمة لتأهيل الاقتصاديات العربية، ومساعدتها على تحمل نفقات هذه الشراكة.
- رغم مرور ٧ اعوام على الشراكة ، ما زالت الاستثمارات الاوروبية تعزف عن الدخول الواسع نحو المنطقة المتوسطية.
- ان الشراكة تتجاهل ازالة الحواجز امام انتقال التكنولوجيا الى الدول المتوسطية[٢١].

---

[١٨] – شبلي. التعاون الاورومتوسطي.ص

[١٩] – انظر: اعلان برشلونة.

[٢٠] – عبد الحي محمد. "مخاطر الشراكة الاوروبية – المتوسطية". **شبكة الانترنت**. www.naseej.com.

[٢١] –نفس المرجع. ص ٣٧٥

- الانتقائية في تحرير السلع والمنتجات: اصر الاتحاد الاوروبي على تحرير كامل الصناعات التحويلية، باستثناء المنتجات الزراعية، التي تتمتع بها الدول العربية بمزايا نسبية. وادخلت هذه المنتجات ضمن شروط التحرير التدريجي والحصصي والموسمي.
- عدم كفاية الفترة الانتقالية لتحرير التجارة: ابدت العديد من الدول العربية تحفظاتها على الافق الزمني حتى ٢٠١٠ ، وموعد قيام منطقة التجارة الحرة وفي ضوء المعطيات المالية لن تتمكن الدول العربية من انجاز التغييرات الهيكلية والتنظيمية اللازمة لمواجهة الوضع الجديد الذي ستفرضه الشراكة مع اوروبا.[٢٢]
- حرية انتقال الافراد: رغم نص جميع اتفاقيات الشراكة على حرية انتقال السلع والرساميل والخدمات بين اوروبا والشركاء المتوسطيين، ما زال الاتحاد الاوروبي يضع العراقيل امام انتقال الافراد بين ضفتي المتوسط ، وتضع شروط وقيود مشددة في موضوع الهجرة.
- برامج مشاريع التعاون الاقليمي المتوسطي: في ظل تعثر عملية السلام في الشرق الاوسط، فان معظم الدول العربية المتوسطية ما زالت تتحفظ على الدخول في اية مشاريع اقليمية بمشاركة اسرائيل. وتصاعدت الدعوات العربية لمقاطعة اجتماعات الشراكة احتجاجا على سياسات اسرائيل في الاراضي الفلسطينية[٢٣].

و. مستقبل العمل العربي المشترك

حذرت العديد من الاطراف العربية – خصوصا التيارات الفكرية القومية– من انعكاسات الشراكة على مستقبل العمل العربي المشترك.وقد تركزت هذه الاراء في الجوانب التالية:

- ان انضمام الاقطار العربية المتوسطية للترتيبات الاقليمية الشاملة التي تتضمنها الشراكة ، سيؤدي الى تفكيك النظام العربي الى انظمة فرعية، وانتقاد القدرة الهيكلية لتأسيس نظام عربي[٢٤] الامر الذي سيحول الوطن العربي الى اجزاء جغرافية منفصلة عن بعضها البعض ، وفي نفس الوقت متداخلة مع اقاليم اخرى.

---

[٢٢] – صارم. من الحوار الى الشراكة. ص ٢٦١.

[٢٣] – تمشيا مع هذه الدعوات ، قامت كل من سوريا ولبنان بمقاطعة اجتماعات الشراكة في مرسيليا ٢٠٠٠ ، وبروكسل ٢٠٠١، وفالنسيا ٢٠٠٢، احتجاجا على المشاركة الاسرائيلية.

[٢٤] – حميد الجميلي. **دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية المعاصرة**. (طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية،١٩٩٨). ص ٣٧٥.

- ان ما تضمنته اتفاقيات الشراكة من شروط وقيود وامتيازات وافضليات تتناقض مع مشاريع التكتل العربية المستقبلية، التي ستتضمن تفعيل العلاقات البينية بين الاقطار العربية. مما سيؤدي الى صعوبة تشكيل اية صيغ عربية موحدة في المستقبل.

ز. آلية المفاوضات

ان الطرف الاوروبي قد دخل في مفاوضات ثنائية مع الاطراف العربية كل على حده، مما مكنه من فرض شروطه ومواقفه ، وادى الى اضعاف الموقف التفاوضي العربي في هذه الاتفاقيات.

ط. الانعكاسات الثقافية

برز توجه فكري عربي خصوصا لدى التيارات القومية العربية، يعتبر ان الشراكة المتوسطية تتعارض مع الهوية العربية[٢٥]. والمتوسطية وفقا لهذا الرأي ستؤدي الى طمس مفهوم العروبة، وان الهوية الثقافية العربية ستضيع في اطار البعد الثقافي المتوسطي الذي تضمنتها اسس الشراكة.

تقييم الموقف العربي من المتوسطية

يمكن تسجيل العديد من الملاحظات التي تلخص الكيفية التي تعاملت فيها الاطراف العربية مع المشروع المتوسطي. وذلك على النحو التالي:

- من الواضح انه لم يتشكل موقف عربي موحد وواضح حتى الان من مشروع المتوسطية وذلك على الرغم من توقيع معظم الدول العربية – المتوسطية– على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.
- معظم الدراسات والاراء التي تناولت موضوع المشروع المتوسطي، انطلقت بالاساس من اطار قطري في تناول اثار وانعكاسات هذه الشراكة على هذا القطر، وذاك مع التركيز على الجوانب الاقتصادية للشراكة.
- ان جميع الاجتماعات التنسيقية للدول العربية المتوسطية قد عجزت عن الخروج برؤية عربية مستقلة ومتكاملة. واكتفت الاطراف العربية بطرح بعض المواقف والقضايا خلال اجتماعات الشراكة التي تتضمن اضافات او تعديلات على بعض الفقرات والاولويات،

---

٢٥ – السيد ولدباه. "العرب .... الشراكة المتوسطية". **صحيفة القدس**. ١٩٩٨/١٠/٢٠.

دون الدخول في صياغة عربية لمضمون الشراكة الاوروبية – المتوسطية. وتراوحت الاهتمامات العربية حول قضايا مثل عملية السلام، برامج المساعدات، وحقوق الانسان.

- ان الاتحاد الاوروبي قد تجنب التعامل مع العرب ككتلة موحدة، وتجاهل أي دور لجامعة الدول العربية. وبادر في الدخول في مفاوضات ثنائية بين الاتحاد الاوروبي ككتلة موحدة مع الدول العربية المتوسطية بشكل فردي.
- يلاحظ غياب المشاركة الشعبية للقطاعات الممثلة في ابداء ارائها ومواقفها من مسألة الشراكة. فقد اتخذت القرارات والاتفاقيات في معظم الدول المتوسطية من قبل الاطر الرسمية وتجاهل شبه كامل – باستثناء مصر نسبيا– لقطاعات المجتمع المختلفة التي من المفترض انها ستكون الطرف الاساسي الذي سيتحمل تبعات ونتائج وانعكاسات هذه الشراكة.
- يلاحظ وجود حالة من الانفصام بين المواقف الرسمية العربية التي خطت شوطا طويلا في السير نحو الشراكة، وبين بعض الاوساط الأكاديمية والثقافية، التي ما فتىء بعضها يشكك بجدوى وانعكاسات هذه الشراكة على مختلف الاوضاع العربية.
- ان حسابات الربح والخسارة في الشراكة الاوروبية – المتوسطية تبقى غامضة ومشوشة ، وتفتقد للمفهوم الشمولي. فما زالت تهيمن على الفكر العربي حتى الان فكرة التشكك من تبعات وانعكاسات المشروع رغم ان معظم الدول العربية قد انضوت تحت اطار هذه الشراكة[٢٦].
- ثمة تباين في الخلفيات التي تنطلق منها مختلف الاراء والمواقف التي تتناول الشراكة، فالاطراف الرسمية العربية تسير قدما نحو الشراكة بينما بعض دوائر المثقفين تنطلق من انعكاسات هذا المشروع على مستقبل الوحدة العربية، وتناول حسابات الربح و الخسارة، خصوصا في الجوانب الاقتصادية. وهناك اتجاه اخر يبحث عن دور عربي اكثر فعالية في اطار هذا المشروع.
- ظهور بعض المحاولات الاولية لتشكيل اطر عربية تنطلق من مبادرات – دون اقليمية– بين مجموعة من الدول العربية المتوسطية لتنسيق سياساتها الاقتصادية والبحث عن صيغ تكاملية اقتصادية مثل قيام منطقة تجارة حرة[٢٧].

---

٢٦ – البيان . "قضية عربية : المتوسطية.. جرد حسابات الربح والخسارة". **صحيفة البيان الاماراتية** . ١٩٩٨/٥/٢٣.

٢٧ – يعتبر اعلان اغادير بين كل من المغرب وتونس والاردن، ومصر بتاريخ ٢٠٠١/٥/٨– بمثابة مبادرة اولية للتنسيق بين البلدان العربية المتوسطية.

النظام العربي بين الشرق اوسطية والمتوسطية

ما تزال المنطقة العربية ساحة لتنافس العديد من القوى الدولية التي تسعى لفرض مفهومها الاستراتيجي على العديد من بقاع العالم. وقد بقيت هذه المنطقة احدى اهم الاقاليم الحالية والمستقبلية للتدخلات الخارجية سواء بسبب الثروات الهامة المكنونة في باطنها، او لموقعها الجغرافي والاستراتيجي الهام.

وتزايدت المشروعات الاقليمية المطروحة والمدعومة بقوة العالم الغربي ونفوذه منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين. حيث يتصدر المشروعين الشرق اوسطية والمتوسطية محور هذه المشاريع. وقد لقي هذين المشروعين اهتماما من مختلف الاطراف العربية ، لما لهما من انعكاسات واثار على واقع ومستقبل النظام الاقليمي العربي برمته.

وبعد تناول المشروع المتوسطي بشكل تفصيلي، من الضروري استعراض مشروع الشرق اوسطية – بشكل موجز- لاعطاء صورة اوضح عن مختلف الخيارات المطروحة على الساحة العربية.

المشروع الشرق اوسطي (الخلفيات، المضمون، ردود الفعل العربية)

اولا: خلفيات المشروع

ولدت فكرة الشرق اوسطية من رحم الفكر الاستراتيجي الغربي القديم. حيث اعتمدت اوروبا الغربية وبريطانيا على وجه الخصوص، تقسيم الشرق الى: شرق اقصى، وشرق اوسط، وشرق ادنى[٢٨]. وتبعا لهذا التقسيم وقعت اجزاء كبيرة من المنطقة العربية في الشرقين الاوسط والادنى. ولم يكن هناك اطار جغرافي ثابت للشرق الاوسط. كما بقيت فكرة الشرق اوسطية تتأرجح في اطار مضمون سياسي واستراتيجي ديناميكي، بشكل عكس تطورات الاحداث الدولية والاقليمية[٢٩]. وتعددت استخدامات فكرة الشرق اوسطية ومعانيها. فهي تستخدم اعادة للاشارة الى الدول العربية شرق قناة السويس ومصر وليبيا واسرائيل وتركيا وايران، وتارة تتسع لتشمل الباكستان، وفي تعريفات اخرى يتم اخراج دول المغرب العربي من الشرق الاوسط ويطلق عليها دول شمال افريقيا[٣٠].

---

[٢٨] – عبد اللطيف الحنفي. "نحو شرق اوسطية عربية". **صحيفة الاهرام**. ١/فبراير/ ٢٠٠١.

[٢٩] – نفس المرجع.

[٣٠] ممدوح شوقي. "الشرق اوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية. **السياسة الدولية**. عدد ١٢٥. (١٩٩٦: ١٢٥-١٢٩). ص ١٢٧.

وقد نجحت الولايات المتحدة بتحقيق اختراق سياسي كبير في الشرق الاوسط من خلال دفع اطراف الصراع للجلوس على طاولة المفاوضات في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ [٣٣]. وفي اعقاب اتفاقيات اوسلو ١٩٩٣ بدأت اسرائيل بدعم امريكي بالترويج لقيام نظام اقليمي وتكتل جديد باسم النظام الشرق اوسطي.

ثانيا: مضمون النظام الشرق اوسطي الجديد

جاءت الطروحات الاسرائيلية لفكرة الشرق اوسطية بدعم غربي- امريكي، كجزء من محاولات التطبيع بين العرب واسرائيل على طريق بناء شرق اوسط جديد[٣٤]. وتصبح اسرائيل من خلال هذا المشروع عضوا طبيعيا ضمن التصور الاقليمي – الشرق اوسطي- وتدخل في اطار النسيج المجتمعي للمنطقة[٣٥].

وقد عبر شمعون بيرس (رئيس وزراء اسرائيل الاسبق، ووزير خارجيتها حاليا واحد رواد المشروع الشرق اوسطي) في كتابه الذي نشر تحت عنوان (الشرق الاوسط الجديد) عن اهم الاسس والمنطلقات التي يقوم عليها المشروع الشرق اوسطي، وهي:

- الاستقرار السياسي ومواجهة خطر الاصولية.
- نشر الديمقراطية في الشرق الاوسط.
- التعاون الاقتصادي للتنمية والتطوير المشترك.

وقد اعطى المشروع دور محوري للقطاع الخاص، والعمل على الاستثمار في اجراءات اقليمية لبناء الثقة، لتساهم في وضع رؤية مستقبلية لبناء هيكلية امنية تكون من خلال المفاوضات المتعددة الاطراف في اطار لجنة التسلح والامن الاقليمي[٣٦]. وتحقيقا لهذه الغايات والاهداف انعقدت عدة مؤتمرات اقليمية ابتداء من مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤، ومؤتمرات عمان ١٩٩٥ والقاهرة ١٩٩٦ والدوحة ١٩٩٧ التي جاءت تحت عنوان "المؤتمر الاقتصادي للتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا" والتي صبت اهتمامها على وضع اطر لبرامج التنمية الاقتصادية الاقليمية في الشرق الاوسط. وقد ادت حالة التعثر التي تمر بها عملية السلام منذ عام ١٩٩٦، مع صعود اليمين الاسرائيلي للحكم في اسرائيل، الى وضع النظام الشرق اوسطي وتطبيقاته الاقتصادية في حالة من الجمود والشلل.

---

[٣٣] – محمد الطوخي. **النظام الشرق اوسطي في طوره الجديد**. (القاهرة: مركز يافا للدراسات والابحاث، ١٩٩٧) . ص ١.

[٣٤] – تعود فكرة الشرق اوسطية في الفكر اليهودي الى عام ١٩٢٤، حيث عقد مؤتمر بالتيمور والذي دعى لتحقيق اليهودية في كل الشرق الاوسط من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والسيطرة من خلال هذا المجال. انظر : صارم. من الحوار الى الشراكة. ص. ٣٤١.

[٣٥] – الطوخي. النظام الشرق اوسطي. ص ٢.

[٣٦] – Mark Heller. "Regional Co-operation in the Middle East – An Israeli Veiw". **Internet**..www.euromesco/publi-artigo.asp.

ثالثا: ردود الفعل العربية على المشروع

يمكن فهم ردود الفعل العربية حول المشروع الشرق اوسطي في ضوء المناخ السياسي "السلمي" الذي كان سائدا بعد اتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣. وظهرت بعض المواقف المؤيدة نسبيا لهذا المشروع خصوصا على المستوى الرسمي العربي. فيما اختلف الرسميون والباحثون والاكاديميون حول هذا المشروع، الذي اثار جدلا واسعا بين صفوفهم. فقد تعرض المشروع لانتقادات شملت العديد من جوانبه سواء من حيث المضمون، او انعكاساته على الصعيد العربي، والدور الاسرائيلي فيه . اهمها:

١. الدور الاسرائيلي

تجمع مختلف الاراء على ان اسرائيل تلعب دورا محوريا في النظام الشرق اوسطي الجديد، مما أثار حفيظة العديد من الاطراف العربية التي ترى ان هذا المشروع سيؤدي الى:

- هيمنة اسرائيلية على المنطقة سياسيا وامنيا واقتصاديا[٣٧].
- ان الدعم الغربي خصوصا الامريكي لاسرائيل سيبقي حالة من التفوق الاسرائيلي على المنطقة في شتى المجالات.

٢. اثاره على النظام الاقليمي العربي

يعتبر العديد من الكتاب خصوصا دعاة الفكر القومي ان المشروع الشرق اوسطي يحمل انعكاسات خطيرة على الوضع العربي . اهمها:

- يفكك النظام العربي نحو صيغة شرق اوسطية جديدة[٣٨].
- تذويب الهوية العربية والغاء الخصوصيات الوطنية والقومية نحو هوية شرق اوسطية[٣٩].
- الغاء أي دور لجامعة الدول العربية والعمل على خلق مؤسسات اقليمية شرق اوسطية، وتجاوز دور الجامعة العربية، وكافة مؤسسات العمل العربي المشترك.

٣. عملية السلام

ابدت العديد من الاطراف العربية تحفظاتها على الدخول في اية ترتيبات اقليمية شرق اوسطية، قبل ان تفي اسرائيل بمتطلبات السلام ، لا سيما ان المشروع يدعو الى تطبيع العلاقات مع اسرائيل ودمجها في المنطقة اقتصاديا وسياسيا، عبر انهاء حالة المقاطعة العربية

---

٣٧ – الطوخي. النظام الشرق اوسطي. ص ٢.

٣٨ – الاطرش. الاوسطي والمتوسطي. ص ١١.

٣٩ – نفس المرجع.

لاسرائيل قبل وصول عملية السلام الى غاياتها. وبذلك يفقد العرب احد اهم الاسلحة التي يمتلكونها خلال عملية المفاوضات ، وهو سلاح المقاطعة العربية لاسرائيل.

وقد لخص غسان سلامة في دراسة حول مشروع الشرق اوسطية اهم الهواجس العربية من المشروع، على النحو التالي:[٤٠]

- الالحاق : ويعني انسلاخ اجزاء من الوطن العربي والحاقها بنظام جديد مع اسرائيل.
- الاختراق: ويعني اختراق الوطن العربي عبر شبكات الطرق والمشاريع الاقليمية المشتركة.
- الاختناق: ويعني الحصار من اطراف غير عربية.
- الانسحاق: ويعني الهيمنة الاسرائيلية على العرب.
- الانشقاق: ويعني حالة التفكك العربي التي ستسود جراء هذا النظام.

بين الشرق الاوسطية والمتوسطية

ساهمت الظروف والتطورات العالمية والاقليمية في تقديم المشروعين – الاوسطي والمتوسطي– في فترة متقاربة ، لتطرح كمشاريع تعالج واقع المنطقة المعاصر ومستقبلها. وقد تم صياغة هذه التوجهات ضمن مفاهيم سياسية وامنية واقتصادية ساهمت فيها العديد من القوى العظمى، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي، في ظل حالة التنافس بين القوى الدولية الفاعلة على اعادة توزيع الادوار ومناطق النفوذ والمصالح.

وقد تناولت العديد من الدراسات اهم مضامين هذين المشروعين ضمن سياقهما التاريخي وما جاء فيها من طروحات وبرامج ، والتي تهدف الى وضع ترتيبات جديدة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. مما سيكون له انعكاسات واضحة على المنطقة العربية في ضوء حالة "التفكك والعجز" التي تسود عربيا، والتي ساهمت في تشجيع العديد من القوى الاقليمية والدولية طرح المشاريع والصيغ الجاهزة.

وامام هذه المعطيات يمكن وضع مقارنة موجزة بين هذين المشروعين ، وذلك على النحو التالي:

---

٤٠ -غسان سلامة. افكار اولية عن الشرق اوسطية. التحديات "الشرق اوسطية" الجديدة والموقف العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤) . ص ٥٠.

مقارنة موجزة بين المشروعين الشرق اوسطي والمتوسطي

	المشروع الشرق اوسطي	المشروع المتوسطي
النطاق الجغرافي	يشمل دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا مع استبعاد بعض الدول ، مثل العراق وليبيا ودول القرن الافريقي، مثل السودان، الصومال ، جيبوتي، وموريتانيا[٤١].	يشمل دول حوض المتوسط والاتحاد الاوروبي مع استبعاد ليبيا ، ومشاركة الاردن.
البعد التاريخي	مفهوم الشرق اوسطية هو حديث نسبيا وظهر في مراحل متعددة من القرن العشرين الى ان تبلور مع مرحلة التسعينات من القرن الماضي.	تشير الوقائع التاريخية لوجود عمق تاريخي زاخر من العلاقات الاوروبية –المتوسطية والتي تواصلت على مر العصور حتى وقتنا الحاضر.
الاسس	ينطلق المشروع من وسائل اقتصادية لتحقيق غايات سياسية[٤٢].	يتضمن المشروع مفهوم شمولي للعلاقات المتوسطية في كافة ابعادها السياسية – الامنية، الاقتصادية، الاجتماعية ، الثقافية.
الارتباط بالنظام العالمي	يرتبط المشروع بالتحولات التي تعرض لها النظام الدولي منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، مع وجود دور بارز للولايات المتحدة الامريكية. واستفاد المشروع من انطلاقة عملية السلام في الشرق الاوسط مع مؤتمر مدريد ١٩٩١.	يرتبط المشروع بالتحولات العالمية، فانه من جانب اخر يرتبط بالتحديات الاقليمية والمتوسطية التي تلقي بظلالها وانعكاساتها على الاتحاد الاوروبي، صاحب المبادرة في المشروع المتوسطي. مع وجود دور محفز للدول الاوروبية المتوسطية، نحو تنشيط العلاقات الاوروبية – المتوسطية.
الاطار المؤسسي[٤٣]	يسعى المشروع لانشاء هيئة مركزية تؤسس لنظام اقليمي شرق اوسطي عبر ترتيبات مؤسسية فوق قومية .	الاطار المؤسسي للمشروع المتوسطي هو اطار فضفاض ومرن ، ويستند على اتفاقيات الشراكة واجتماعات الشراكة الدورية على كافة المستويات التي تتناول مختلف جوانب الشراكة.
مراحل الانجاز	يدعو المشروع للبدء في اجراءات ومشاريع فورية تعزز التعاون الاقليمي لتأسيسي نظام اقليمي شرق اوسطي.	يحدد المشروع مرحلة انتقالية تستطيع الدول المتوسطية خلالها من تكييف نفسها مع متطلبات الشراكة ومضمونها.

---

٤١ – شوقي. الشرق اوسطية. ص ١٢٨.

٤٢ – عبد المنعم السيد علي. مسيرة التكامل. ص ٢٤٥، ٢٤٦.

٤٣ – محمود عبد الفضيل. "مصر والعرب والخيار المتوسطي، الفرص والمحاذير". **السياسة الدولية** . العدد ١٢٤. (١٩٩٦: ١١٩–١٢٤) . ص ١٢٣.

صيغ التعاون الاقليمي	يقوم المشروع على اساس تعزيز التعاون الاقليمي لشرق اوسطي بمشاركة اسرائيل ودعم امريكي.	يدعم الاتحاد الاوروبي من خلال المشروع ومبادرات التعاون الاقليمي المتوسطية. وبدأ بدعم صيغ التعاون دون الاقليمي لتجاوز عقبة المشاركة الاسرائيلية في ظل تعثر عملية السلام.
الانعكاسات على النظام العربي	يشكل المشروع قفزا على الاطر العربية والغائها مثل الجامعة العربية ، ويطرح نفسه كبديل عن اية محاولات تكاملية عربية، عبر وضع رؤية وترتيبات شرق اوسطية جديدة.	نظريا تتضمن بعض ادبيات المشروع دعم وتعزيز التعاون والتكامل الاقليمي المتوسطي ودون الاقليمي، مع مشاركة – بصفة مراقب- للجامعة العربية. ولكن من الناحية الفعلية فان المفاوضات تتم بين الاتحاد الاوروبي وبين كل دولة على حده مما اعتبر تجاوز الاطر العربية القائمة مثل الجامعة العربية واتحاد المغرب العربي.
دور اسرائيل	يقوم المشروع على دور محوري لاسرائيل عبر دمجها في النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الشرق الاوسط.	تشارك اسرائيل في المشروع كغيرها من اطراف الشراكة المتوسطية مع حصولها على بعض الامتيازات التفضيلية في اتفاقية الشراكة خصوصا في مجال الابحاث العلمية.
عملية السلام	يتضمن المشروع انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل، و تعزيز التنمية الاقليمية على طريق تحقيق السلام في الشرق الاوسط.	يدعم المشروع اسس مؤتمر مدريد للسلام القائمة على احترام القرارات الدولية ذات العلاقة. ومبدأ الارض مقابل السلام.
الغاية النهائية للمشروع	يعمل المشروع على قيام تعاون اقتصادي وتطبيع سياسي كامل بين دول الشرق الاوسط[٤٤].	يهدف المشروع الى خلق منطقة رفاه وامن وازدهار في الاقليم المتوسطي وانشاء منطقة تجارة حرة في افق عام ٢٠١٠.
خصائص مشتركة للمشروعين	يلتقي المشروعان الشرق اوسطي والمتوسطي على العديد من العناصر المشتركة ، اهمها: - دعم حرية التجارة وتعزيز التبادل التجاري ودعم القطاع الخاص. - محاربة الارهاب مع التركيز على خطر "الاصولية" الاسلامية. - وجود برامج للمساعدات ودعم المشاريع الاقليمية.	

ومن الملاحظ ان فكرة المتوسطية كانت اكثر قبولا –نسبيا- من الجانب العربي من المشروع الشرق اوسطي، سواء من حيث المضامين السياسية والاقتصادية او الثقافية. ويمكن ابراز الملاحظات التالية في هذا المجال:

- من حيث خلفيات المشروع ، من الملفت مشاركة كل من سوريا ولبنان في عملية برشلونة رغم وجود اسرائيل ومشاركتها فيها. بينما نرى هاتين الدولتين تقاطعان على الدوام مؤتمرات التعاون الشرق اوسطية ، وبذلك يظهر ان السبب لم يكن حضور اسرائيل

٤٤ – السيد علي.مسيرة التكامل. ص ٢٤٧.

ومشاركتها في هذا المشروع او ذاك ، وانما الانتماء الى الشرق اوسطية او المتوسطية[٤٥] على اعتبار ان المشروع الشرق اوسطي يعبر عن مبادرة اسرائيلية – امريكية لقيام نظام شرق اوسطي.

- على الصعيد الشعبي يظهر المزاج الشعبي حماسة اكثر للمشروع المتوسطي من المشروع الشرق اوسطي. حيث تشير الاستطلاعات الى اتساع درجة القبول والتأييد لاتفاقية الشراكة الاوروبية – المتوسطية لدى الرأي العام العربي لا سيما في الشق الاقتصادي[٤٦].
- من الملاحظ ان هناك العديد من العوامل الايدلوجية والنفسية التي تحدد درجة تفضيل أي من المشروعين عربيا. حيث ان تطورات الصراع العربي – الاسرائيلي والدعم الامريكي لاسرائيل، قد خلقت العديد من الهواجس لدى الرأي العام العربي وبعض الاطر الرسمية من الدخول الفاعل في اطار المشروع الشرق اوسطي، وجعلها تبدي تحفظات شديدة عليه. بينما يظهر الاتحاد الاوروبي بموقف اكثر توازنا واقل انحيازا الى اسرائيل خلال مسيرة الصراع العربي – الاسرائيلي، مما جعل المشروع المتوسطي اكثر قبولا واقل انتقادا لدى مختلف الاطر العربية، مقارنة بالمشروع الشرق اوسطي.

وبذلك يظهر ان وجود بعد المعارضات والتحفظات في الموقف العربي من المشروع الشرق اوسطي، وتفضيل البعض للمشروع المتوسطي، لم تأت بالاساس في ضوء حسابات الربح والخسارة[٤٧] ، بل انطلقت على الاغلب من دوافع سياسية وايدولوجية ونفسية لها ارتباط بتطورات الصراع العربي – الاسرائيلي.

معوقات الشراكة الاوروبية – المتوسطية

على الرغم من انجاز معظم اتفاقيات الشراكة الاوربية – المتوسطية، ما زالت هناك العديد من المعوقات والعقبات التي اعاقت تقدم المشروع المتوسطي، وقد ادخلت هذه المعوقات المشروع في بعض المراحل في حالة من التباطؤ والتردد، واثارت الشكوك حول واقع ومستقبل العلاقات الاوروبية – المتوسطية. وقد توزعت المسؤولية عن هذه العقبات بين طرفي

---

٤٥ – محمد سيد احمد. "معضلات عصرية بين المتوسطية والشرق اوسطية". **صحيفة الأهرام**. ١٦ فبراير ٢٠٠٠.

٤٦ – مركز الدراسات الاستراتيجية . "مشروع التكامل الاقتصادي في المشرق العربي". **شبكة الانترنت**. www.css-jordan.org.

٤٧ – اذا تم استثناء الاعتبارات السياسية والايدولوجية فان حسابات الربح والخسارة ضمن المنطق الاقتصادي تفيد بان الدخول في صيغ تعاون اقتصادية مع اسرائيل – رغم تقدمها الاقتصادي والعسكري- كدولة مع غيرها من الدول الشرق اوسطية ، يعتبر اقل خطورة من الدخول في الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ككتلة اقتصادية كبيرة ومتفوقة على الدول العربية المتوسطية في شتى المجالات. فاسرائيل مهما بلغت قوتها الاقتصادية والدعم الغربي لها لن تصل الى مستوى قدرات الاتحاد الاوروبي كعملاق اقتصادي ووزن سياسي.

الشراكة. فبعضها يتعلق بالواقع السياسي والاقتصادي القائم ، و البعض الاخر يتعلق بعوامل داخلية ساهمت في تأخير خروج المشروع المتوسطي الى حيز التنفيذ، ضمن ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر برشلونة واتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الاوروبي والشركاء المتوسطيين. ويمكن ابراز اهم هذه العقبات والمعوقات، على النحو التالي:

١.تباينات اجتماعية واقتصادية

يستمر وجود فجوة عميقة بين الاتحاد الاوروبي والشركاء المتوسطيين في شتى الميادين والمجالات الاقتصادية والاجتماعية لصالح دول شمال المتوسط. ويظهر ذلك جليا في عدم التجانس والتباين بين طرفي الشراكة في الانتاج والدخل وعدد السكان ومستوى التنمية البشرية والاجتماعية والتمدن والبطالة والاستثمار. وتظهر معدلات النمو الاقتصادي على سبيل المثال التباين الواضح بين طرفي الشراكة، ويظهر متوسط معدل النمو لدول الاتحاد الاوروبي في عام ٢٠٠٠ حوالي ٤،٤% ، اما الدول المتوسطية فيبلغ المتوسط حوالي ٤,٢%، لنفس العام، مع وجود تفاوت واضح داخل الدول المتوسطية فاذا استثنينا معدلات النمو الاسرائيلي، ٦,٠% ، وتركيا ٧,٢%، ينخفض معدل النمو للدول العربية المتوسطية الى ٢,٨% [٤٨].

وعند استعراض حصة الفرد من الناتج الاجمالي المحلي -أي مجال الناتج الداخلي مقسوم على عدد السكان- للعام ٢٠٠٠ ، يظهر ان متوسط حصة الفرد الاوروبي السنوي يبلغ حوالي ٢٤,٤٤٠ يورو ، اما الدول المتوسطية لنفس العام فتبلغ حوالي ٦,٦٩٢ يورو، اما متوسط حصة الفرد في اربعة دول عربية متوسطية هي: (الاردن، تونس، الجزائر، المغرب) لنفس العام فيبلغ حوالي ١,٧٩٢ يورو سنويا[٤٩]. ان هذه المؤشرات تظهر استمرار وجود الفجوة بين طرفي الشراكة والتي تسبب حالة من التشكك والتردد لدى الاطراف المتوسطية - خصوصا العربية- من جدوى هذه الشراكة. ان استمرار هذه التباينات بين الشركاء تشكل احدى اهم العقبات التي تعترض الوصول الى شراكة متكافئة وحقيقية.

٢.تعثر عملية السلام

عند تناول المعوقات السياسية، يبرز في الصدارة موضوع تعثر عملية السلام في الشرق الاوسط. فقد اظهرت الاحداث ان استمرار الصراعات والتوترات في المنطقة قد يعيق انجاز الشراكة ويضع في طريقها صعوبات جمة، لا سيما في برامج التعاون الاقليمي[٥٠].

---

[٤٨] - EUROPEAN COMMISSION. **EURO-Mediterranean statistics**. (Luxembourg: Office for Publications, 2001). P41.

[٤٩] - Ibid.

[٥٠] - كريم بقرادوني. "الولايات المتحدة الامريكية والشراكة الاوروبية- المتوسطية". **صحيفة القدس**. ١٦/ ايلول/ ١٩٩٩.

٣.صعوبات اوروبية

تبرز العديد من المعوقات لمسيرة الشراكة من طرف الاتحاد الاوروبي. اهمها:

- ما زال الاتحاد الاوروبي يتجاذب بين ثلاثة اتجاهات تحاول تحديد اولويات السياسة الخارجية الاوروبية المشتركة. فالمانيا تدعم المساعي الاوروبية لتوجيه الاولويات الاوروبية نحو وسط وشرق اوروبا. اما بريطانيا فما زالت تتحفظ على العديد من خطوات الوحدة الاوروبية لاسيما النقدية والدفاعية وتواصل ارتباطها الوثيق بالولايات المتحدة الامريكية والحلف الاطلسي. بينما تتجه الدول الاوروبية المتوسطية خصوصا فرنسا نحو المتوسط.
- ما تزال مؤسسات وهياكل الاتحاد الاوروبي تتفاعل بشكل بطيء مع خطط ومشاريع الشراكة وبرامج المساعدات ، كما ان البرلمانات الاوروبية تأخذ فترات طويلة للتصديق على اتفاقيات الشراكة.
- تبذل كل من البرتغال وايطاليا جهودا لاعادة تنشيط حوار (٥+٥) في صورة تعاون اقليمي جماعي على كافة الصعد السياسية والاقتصادية، وانشاء مؤسسات جماعية واجتماعات دورية منظمة[٥١]. وقد فسر ذلك من قبل بعض الاطراف الاوروبية بانه محاولة لخروج الدول العشر الاوروبية المتوسطية المشكلة لهذا الحوار من تحت مظلة اعلان برشلونة الى مسار مستقل عن باقي الدول، خصوصا ان هذا المشروع قد لقي تجاوبا كبيرا لدى ليبيا التي لا تتحمس للدخول في اطار الشراكة الاوروبية المتوسطية[٥٢].

٤. صعوبات متوسطية (عربية)

برز العديد من المعوقات لدى الاطراف العربية المتوسطية التي تؤثر في قدرة هذه البلدان على المضي قدما في مسيرة الشراكة الاوروبية – المتوسطية. اهمها:

- الحواجز السياسية والأيديولوجية والنفسية

تواجه العديد من الاطراف العربية من تيارات سياسية ودينية وفكرية حالة من التشكك وعدم الثقة بجدية الطرف الاوروبي في هذه الشراكة. ويأتي فقدان هذه الثقة لدى بعض الاطراف العربية من استذكار التاريخ القديم والمعاصر الذي شهد العديد من الاساءات والمآسي التي

---

[٥١] – عبد المالك عودة. "قمة فرنسا وافريقيا بين الافراح ووجع النواح". **صحيفة الاهرام**. ١٢/فبراير/ ٢٠٠١.

[٥٢] – نفس المرجع.

يتحمل الطرف الاوروبي مسؤولياتها ، لا سيما خلال العهد الاستعماري وظهور القضية الفلسطينية[٥٣].

- وجود العديد من الدول المتوسطية التي ترتبط بمصالح سياسية واقتصادية واضحة مع الولايات المتحدة الامريكية، اضافة الى سياساتها الاقليمية. مما جعل هذه الدول تتأرجح بين الدخول في اطار هذه الشراكة وبين الخيارات الاخرى. وقد سبب ذلك حالة من التردد من المشاركة الجدية في مسيرة الشراكة الاوروبية – المتوسطية.
- ما زالت البلدان المتوسطية تتأخر في مجال انجاز الاصلاحات اللازمة لتأهيل هذه الاقطار للتكيف مع متطلبات الشراكة الاوروبية – المتوسطية.
- ما زالت العديد من الاقطار المتوسطية لا سيما العربية ترزح تحت ضغط اوضاع اقتصادية صعبة مقترنة بارتفاع حجم المديونية والبطالة وجمود الانظمة الانتاجية ، وانخفاض حجم الاستثمارات[٥٤].

٥. الجهود الامريكية لمواجهة المشروع المتوسطي

ان الولايات المتحدة الامريكية تعتبر المشروع المتوسطي بمثابة مشروع اوروبي اعتراضي للسياسة الامريكية ومشاريعها في المنطقة، ولا سيما المشروع الشرق اوسطي[٥٥]. حيث يلاحظ جهود امريكية حثيثة لاقامة علاقات اقتصادية وامنية مع العديد من الاقطار المتوسطية، لا سيما دول المغرب العربي. وهذا يعتبر بحد ذاته بمثابة محاولة امريكية لتعطيل مسيرة الشراكة الاوروبية– المتوسطية.

نحو حضور عربي فاعل في الشراكة المتوسطية

على الرغم من حالة الجدل التي سادت بين مختلف الاوساط العربية حول المشروع المتوسطي، الا ان الاقطار العربية المتوسطية – ورغم كل العقبات– ماضية للدخول والاندماج في مسيرة الشراكة الاوروبية – المتوسطية التي اصبحت امرا واقعا مما يفرض على العرب انتهاج السبل الممكنة لان يصبحوا مشاركين فاعلين في هذا المشروع، وعلى اساس المصالح المتبادلة.

---

٥٣ – الجميل. العولمة الجديدة. ص ٢٣.

٥٤ . ولعلو. الاتحاد المغربي. ص ٢١١.

٥٥ – George Joffe. "The Euro-Mediterranean Partnership: Two years after Barcelona". The Royal Institute of International Affairs Middle East Programme. Briefing No. 44. May, 1998. **Internet**. www.riia.org

ان الحضور العربي الفاعل في اطار الشراكة الاوروبية – المتوسطية يتطلب تبني الاقطار العربية المتوسطية للعديد من السياسات والخطوات، التي تؤهلهم للعب دور محوري في صياغة واقع ومستقبل العلاقات الاوروبية – المتوسطية بشكل يتناسب مع الواقع العربي في المتوسط. فلا يكفي ان هنالك ثماني دول عربية تتواجد على خريطة الساحل المتوسطي الجنوبي والشرقي. بل السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يكون لهذا التواجد قيمة استراتيجية تساهم في التأثير على طبيعة التفاعلات التي من المفترض ان يحملها المشروع المتوسطي؟. وفيما يلي اهم الخطوات والسياسات الواجب انتهاجها عربيا نحو تعزيز مشاركتهم المؤثرة والفاعلة في مسيرة الشراكة الاوروبية – المتوسطية:

١. **متطلبات عربية وتحديد الاولويات**، ويتطلب ذلك من الاقطار العربية ما يلي:

- في اطار البحث عن نمط جديد من العلاقات العربية – الاوروبية ضمن البعد المتوسطي ينبغي على العالم العربي ان يبادر الى تحديد اولوياته في المنطقة المتوسطية، وفي علاقاته مع اوروبا[٥٦]. ويكون ذلك من خلال بلورة سياسة عربية متوسطية تقوم على تحديد الاهداف والمصالح المشتركة للعرب في المنطقة المتوسطية سياسيا وامنيا واقتصاديا وثقافيا.
- تجاوز الخلافات السياسية التي تشكل عائق امام تبني رؤية عربية – متوسطية – موحدة تجاه المشروع المتوسطي.

٢. **في الشراكة السياسية والامنية**

تؤكد العديد من الاوساط العربية على ضرورة ان يسبق التعاون الاقتصادي اية ترتيبات سياسية او امنية. ويستند اصحاب هذا الرأي على تجربة مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية التي دلت على ان التعاون الاقتصادي بين امريكا واوروبا قد سبقت اية صيغ للتعاون الاستراتيجي بين الطرفين[٥٧]. وفي الحالة الاوروبية – المتوسطية فإن ضمان تحقيق التنمية في المنطقة المتوسطية سيوفر الشروط الموضوعية لنجاح اية ترتيبات سياسية وامنية واقتصادية بين الطرفين. ان المشاركة الفاعلة في اطار الشق السياسي والامني للشراكة الاوروبية – المتوسطية يتطلب من العرب انتهاج العديد من التوجهات. اهمها:

- ضرورة التركيز في كافة المستويات والمناسبات وفي كافة المنابر التي تتيحها الشراكة على مظاهر عدم الاستقرار السياسي وطبيعتها، ضمن الاولويات العربية، وتأثيرات ذلك

---

٥٦ – برهان غليون."من الشراكة المتوسطية الى الشراكة العربية – الاوروبية". **صحيفة القدس**. ٨ /شباط/ ١٩٩٩.

٥٧ – ولعلو. المشروع المغاربي. ص ٢٠.

مكتبة جامعة بيرزيت الرقمية

على صيغة العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط، ومستقبل المشروع المتوسطي[٥٨]. فقد ساهمت مظاهر عدم الاستقرار المتعددة في جنوب وشرق المتوسط في زيادة اتساع فجوة التنمية بين ضفتي المتوسط وخلقت العقبات امام تقدم مسيرة الشراكة نحو انجاز غاياتها ضمن الخطط والبرامج والمراحل المقرة بين الاتحاد الاوروبي، والشركاء المتوسطين .

- مبادرة الدول العربية الى تحقيق السلم الداخلي ودعم الحوار ودمقرطة الانظمة السياسية. فانتهاج الدول العربية لهذه التوجهات ستجنب هذه الاقطار ورقة ضغط اوروبية متواصلة بصورة مباشرة وغير مباشرة، عبر ممارسة الضغط السياسي او الاقتصادي وتحت مسميات عديدة مثل حماية حقوق الانسان والاقليات، ومحاربة الارهاب. فقد بقيت هذه القضايا حتى الان بمثابة السيف الاوروبي المسلط على رقاب الدول العربية – المتوسطية[٥٩]. كما يضمن ذلك مشاركة شعبية عربية اوسع في اطار الشراكة.
- ضرورة الاستمرار في التمسك باطار الحوار العربي – الاوروبي كاطار موازي لمسيرة الشراكة الاوروبية – المتوسطية. فما تزال هنالك العديد من القضايا العربية التي تحمل مضمونا اوسع من المفهوم المتوسطي من الممكن التطرق لها ضمن الاطار العربي – الاوروبي.
- مواصلة الجهود العربية لربط التقدم في الشراكة، بمدى التقدم في مسيرة السلام، وفعالية الدور الاوروبي فيها.

٣.في الشراكة الاقتصادية

من واجب الاقطار العربية المتوسطية التي تنضوي تحت اطار المشروع المتوسطي ان تسعى للاستفادة القصوى من الشق الاقتصادي للشراكة، ويتم عبر العمل على تعظيم المنافع الاقتصادية من وراء هذا المشروع ، والاستفادة من الاثار الانتشارية (Spread Effects) التي يحملها المشروع المتوسطي في كافة المجالات[٦٠].

وهذا يتطلب من الاقطار العربية المتوسطية تبني العديد من التوجهات الاساسية في هذا المجال. اهمها:

---

[٥٨] – نفس المرجع. ص ١٥.

[٥٩] – غليون. الشراكة العربية – الاوروبية.

[٦٠] – نفس المرجع.

أ. على الصعيد الداخلي

- ان تكون عملية التحرير التجاري التي تضمنتها الشراكة الاوروبية – المتوسطية مقرونة بعملية تنموية تعالج الاوضاع القائمة والمتوقعة في الهياكل الاقتصادية العربية من خلال تحسين سير الانظمة الانتاجية ورفع كفائتها وتظافر جهود الحكومات والقطاع الخاص.
- الاستخدام الامثل للمعونات المالية المتاحة في اطار برامج المساعدات من اجل الشراكة للنهوض بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتأهيلها للوفاء بمتطلبات الشراكة، والاستفادة من القدرات الاوروبية الهائلة في المجالات الاقتصادية التكنولوجية ، والمؤسساتية والمعلوماتية[٦١].

ب. على الصعيد الاقليمي

في اطار ما يتضمنه المشروع المتوسطي في ادبياته من تشجيع برامج التعاون الاقليمي ودون الاقليمي، فان الدول العربية من الممكن ان تتبنى العديد من السياسات والبرامج في هذا المجال. اهمها:

- تنمية العلاقات البينية العربية وتطوير السوق الاقليمية العربية[٦٢].
- تعزيز التنمية الاقليمية عبر المضي قدما في تبني مشاريع تعزيز الاندماج الاقليمي في مجالات متعددة مثل البنى التحتية والنقل والطاقة والمياه. وذلك عبر تمويل هذه المشاريع من المساعدات والقروض التي تتيحها الشراكة او الاستثمارات الاجنبية.
- العمل على تبني سياسات واجراءات متقاربة في مجالات التشريعيات الاقتصادية والرسوم الجمركية والضرائب والاصلاحات البنيوية مما يسهل قيام اية صيغ تكاملية في المستقبل.
- البحث عن خيارات اخرى في تعزيز التبادلات التجارية سواء على الصعيد الاقليمي او الدولي، خصوصا امام تشدد المواقف الاوروبية التفاوضية في بعض الملفات، لا سيما الملف الزراعي.

٤. في الشراكة الاجتماعية والثقافية

تفرد الشراكة الاوروبية المتوسطية للشق الاجتماعي الثقافي جانبا هاما في مضمون الشراكة . ويستطيع العرب الولوج في هذا الجانب بما يحقق المصالح العربية ضمن هذا المجال من الشراكة.

وهذا يتطلب انتهاج التوجهات التالية:

---

[٦١] – نفس المرجع.

[٦٢] – رغيد الصلح. "تطوير العلاقات البينية العربية اسرع لبقاء الشراكة مع الاتحاد الاوروبي". **صحيفة الايام**. ٩ /ايار/ ٢٠٠١.

- ان يتم تعزيز فرص الحوار بين مختلف الثقافات والاديان ، لا سيما بين الحضارتين العربية الاسلامية والغربية المسيحية[٦٣]. مما سيؤدى الى اثراء واغناء الشراكة وتوفير الفرصة لتحسين صورة العربي المسلم في الثقافة الغربية.
- ان فلسفة الشراكة التي يتبناها المشروع المتوسطي، تحتم على الاقطار العربية ان تتيح لثقافة المشاركة ان تسود في المجتمع، من خلال المشاركة المؤسسية التي تتيحها محاور الشراكة الثلاثة: السياسة والامن، الاقتصاد، الثقافة[٦٤]. مما يشكل اطار تعاقدي بين القطاع الرسمي والاقتصادي والفكر الاكاديمي ، مع دعوة المنظمات الاهلية والنقابات المشاركة في صنع القرار[٦٥].
- في المجالات الاجتماعية

ان تعمل الدول العربية على تحقيق التنمية الشاملة، وتبني السبل التي تكفل احترام الديمقراطية وحقوق الانسان والحداثة. ويكون ذلك عبر الاستفادة من البرامج الشاملة التي تتيحها اتفاقية الشراكة الاوروبية – المتوسطية، مع التأكيد على احترام الخصوصيات الموضوعية لكل مجتمع.

ان مسيرة الشراكة الاوروبية – المتوسطية والاتفاقيات المبرمة في هذا الاطار تفرض واقعا جديدا على مختلف الاطراف المتوسطية ومن ضمنها العربية، وذلك بفعل المضامين الشاملة التي تحملها هذه الاتفاقيات وانعكاساتها على مختلف نواحي الحياة في الدول العربية. مما يتطلب من اطراف الشراكة العربية القيام بمراجعات دقيقة تقيم مسيرة الشراكة العربية – الاوروبية، ضمن حسابات الربح والخسارة، وحسابات المكاسب المتحققة، ومواطن الخلل والعقبات التي تقف حائلا امام تقدمها، وصولا الى شراكة حقيقية وفاعلة تحقق المصالح المتبادلة لكافة الشركاء الاوروبيين والمتوسطيين. وهذا لن يكون بدون جهد عربي منسق لفرض آلية مراجعة دورية لكافة محطات وجوانب الشراكة الاوروبية- المتوسطية، وبما يحقق مصالح جميع الاطراف.

---

٦٣ – ولعلو. المشروع المغاربي. ص ٣٠.

٦٤ – الحسن بن طلال. "حوار حول الوطن العربي: الواقع والمنطلقات". شبكة الانترنت . www.almuntada.org.

٦٥ – نفس المصدر.

الخاتمـــــــة

من الواضح ان مشروع الشراكة الذي انطلق من برشلونة عام ١٩٩٥، لم ينشـــأ مـــن فـــراغ تاريخي ولم يتجاهل الحقائق الجغرافية. فالاساس الذي انطلق منه برشلونة يستند على تـــاريخ المتوسط الحافل بالاحداث والتطورات والتقلبات. وعند محاولة رسم معالم العلاقة بين الطرفين العربي والاوروبي من هذا التاريخ ، تظهر بانها كانت متقلبة و ديناميكية. وفي المتوسط كـــان العرب... وكان الاوروبيون... بين كر وفر ولقاء، يتباعدون ثم يتلاقون، ولا يســـتمر اللقـــاء حتى يحصل الفراق، وان ساد التعاون تارة فان الطرفان يدخلان في المواجهة والتصادم تـــارة اخرى.

ان وضع مقاربة بين تاريخ المتوسط واتجاهات السياسة الخارجية الاوروبية المتجددة نحـــوه، اعتمادا على ارث العلاقات التاريخية تظهر ان الطرف الاوروبي قد سعى الى محاولة تطويـــع وتعديل الى حد التأويل للتاريخ المتوسطي بما يتلائم مع تحقيق الرؤية والمصـــالح الاوروبيـــة المتجددة والمتكيفة وفق التطورات العالمية. وهو ما يمكن تسميته في سياق العلاقات الدوليـــة، بمحاولات توظيف العامل التاريخي لتحقيق اهداف السياسة الخارجية.

وفي اطار العلاقات الاوروبية – المتوسطية فان الرؤية الموضوعية تشير الى ضرورة عـــدم الاعتماد على الماضي والتاريخ فحسب، بل يجب ان يتوافق ذلك مع نظرة ديناميكية للتـــاريخ تسمح بأخذ دروس وعبر من تجارب الماضي، ومعالجة ما هو حاضر والتأســـيس والتخطيـــط لما هو قادم.

ان مراجعة تاريخ المنطقة العربية (المتوسطية) وما واجهته خصوصا في القرنين المـــاضيين، يشير الى "المسؤولية الاوروبية" عن الكثير من المعاناة والمآسي التي ألمت بالمنطقة وما زالـت اثارها وامتداداتها تثقل كاهلها حتى الان. فهل يعبر المشروع المتوسطي عن توجـــه اوروبـــي حقيقي وجدي لصياغة علاقات جديدة اكثر توازنا ، وبما يحقق مصلحة مختلف الاطراف؟.

ان معيار الجدية الاوروبية في الشراكة الحقيقية مع المتوسط، تكون من خلال تحمل اوروبـــا لمسؤولياتها تجاه هذه المنطقة، وهذا لا يكون من خلال الخطط والبرامج والسياسات النظريـــة، بل من خلال النتائج العملية المتحققة على ارض الواقع.

جاء مشروع برشلونة في اطار تحولات عالمية واقليمية شهدها العالم ادت الى بروز توجه لاعادة صياغة نسق العلاقات الدولية، في ظل نمط جديد من العلاقات التي اصبحت تسود في عصر العولمة. فقد بدأت الدول تستند في علاقاتها الدولية على شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واصبحت الكفة في النظام الدولي تميل لصالح التكتلات الكبرى، وفي غير صالح الدول القطرية، خصوصا تلك التي تمتلك امكانيات محدودة.

ان طريق الشراكة التي رسمها مشروع برشلونة لا تخلو من عقبات وعوائق ونجاح، وذلك يتطلب من مختلف الاطراف المعنية به ان تتحمل مسؤولياتها بما يكفل تحقيق النفع المشترك لجميع الاطراف ، لا لطرف على حساب طرف اخر.

ما تواجهه المنطقة المتوسطية من تحديات ومظاهر عدم استقرار فرض نفسه على اولويات الاتحاد الاوروبي، لما لذلك من انعكاسات على مجمل الاوضاع الاوروبية، في ظل التأثير والتأثر المتبادل. وعامل الجوار الجغرافي بين الطرفين جعل المشروع الاوروبي- المتوسطي لا يقتصر على معالجة الجوانب الاقتصادية من العلاقات، بل التطرق الى الجوانب السياسية والامنية والاجتماعية والثقافية، التي تتداخل فيما بينها.

المشروع المتوسطي قدم رؤية شمولية "طموحة" لطبيعة العلاقات المستقبلية. والسؤال الذي يبقى مطروحا ، هل بالامكان الوصول الى مستوى هذه الطموحات؟.

التجارب السابقة التي لم يكتب لها ان تصل الى اهدافها وغاياتها، تشير ان نسبة تحقق النجاح لا يمكن ان ترتفع الا اذا تم تقليص واضح للتباعد بين الخطاب والخطط والبرامج النظرية وبين درجة الانجاز والتطبيق الفعلي.

لقد بات الطرفان الاوروبي والمتوسطي اكثر ادراكا ان جميع المشاكل والتحديات التي تواجههما لا يمكن معالجتها من جانب واحد، أي استبعاد "فكرة الاعتماد الذاتي" مما يتطلب تعميق التعاون الشامل في شتى المجالات والميادين. وفي هذا المجال فان ما كان متبعا حتى الان اعتمادا على منهج "المساعدات" التقليدي لم يعد مجديا او مقبولا على حد سواء. والنتائج الحاصلة في هذا المجال كانت في كثير من الاحيان عكسية ولا تعالج جذور المشكلات والتحديات. فالمطلوب علاقات تشكل اطارا مناسبا للتعاون والشراكة الحقيقية والاستراتيجية ، لا الشراكة "الظرفية"، وبشكل يضمن توسيع الاثار الايجابية لهذه العلاقات وتقليل اثارها السلبية. مما يقتضي العمل على "مأسسة" مسيرة برشلونة ضمن اطر مؤسسية تعمل على

تنسيق كافة الانشطة والبرامج، وتقييم درجات الانجاز، والعقبات التي تعترض مسيرتها. لا سيما ان هذه المسيرة قد اغفلت حتى الان انشاء منظومة مؤسسية اوروبية- متوسطية واضحة المعالم لها هياكلها وآليات عملها.

الطرف الاوروبي يتحمل قسطا هاما من المسؤولية تجاه المنطقة المتوسطية والتحديات التي تواجهها في شتى المجالات والميادين. مما يتطلب – من اوروبا- ايجاد نوع من الارتباط والتفاعل وتنظيم العلاقات مع المتوسط لا سيما ان استمرار الخلل في تطور المنطقتين سياسيا واقتصاديا سيؤثر على استمرار الخلل في المجالات الاخرى، وسيحد من آفاق وامكانيات نجاح الشراكة الحقيقية والشاملة.

ان استمرار التشدد الاوروبي "المبالغ فيه" في بعض القضايا والجوانب من الشراكة مثل (الملف الزراعي، الصيد البحري والجزر بين المغرب واسبانيا) وعدم معالجة وحل العديد من القضايا والمشاكل الاقليمية العالقة مثل (الصراع العربي – الاسرائيلي) يثير الشكوك حول احتمالات نجاح المشروع المتوسطي، وجدية التوجهات الاوروبية الجديدة نحو المتوسط.

وفي اطار التجاذبات داخل الاتحاد الاوروبي في تحديد اولويات السياسة الخارجية الاوروبية، فان الدول الاوروبية "المتوسطية" يقع على عاتقها الاضطلاع بدور ابرز في اطار الاتحاد الاوروبي. بحيث توازن في دورها بين انتمائها للسياسة العامة للاتحاد الاوروبي في كافة المجالات، وبين الدور المحفز الذي يمكن ان تقوم به نحو تعزيز وتطوير مشروع الشراكة الاوروبية – المتوسطية. لا سيما ان هذه الدول معنية اكثر من غيرها من دول الاتحاد في نجاح مسيرة الشراكة مع المتوسط "الجار القريب".

وضمن المنظومة المتوسطية يأتي الطرف العربي الذي يشكل ركنا اساسيا فيها. من الواضح ان مختلف المتغيرات الدولية والاقليمية تفرض اعادة النظر في مختلف الاوضاع العربية، بما يضمن التعامل مع الوضع العالمي والاقليمي الجديد بالفعالية اللازمة والمطلوبة. فلا يمكن للعرب الانعزال عن العالم وعن ما يشهده من تطورات وتغيرات في كافة الابعاد والميادين. وتشير التطورات ان المشروعات المطروحة على المنطقة العربية – ومنها مشروع الشراكة- لم تعد مجرد افكار او اراء، بل بدأت بالخروج الى حيز التنفيذ. والنظام العربي يواجه العديد من التحديات الملحة في علاقاته الاقليمية والدولية. ابتداءاً من اعادة صياغة هذا النظام على ارضية تعزيز التنسيق والتعاون والتكامل في شتى المجالات والميادين، ومرورا بتفاعله مع

كافة المبادرات والمشاريع والتحديات الاقليمية. اضافةً الى مواجهة تحديات عصر العولمة التي فرضت مفاهيم وقيم وآليات وتحديات جديدة على كافة الاطراف الدولية.

ان متطلبات عصر العولمة وتشابك المصالح مع الجوار الاقليمي يحتم على العرب ان يولوا علاقاتهم مع الاخرين عناية متجددة. فقد اصبحوا في حالة تصيغ فيها هذه العلاقات مصيرهم ومستقبلهم في ظل ازدحام المبادرات والمشاريع والتحديات المطروحة على المنطقة العربية.

تجدر الاشارة ان فكرة "المتوسطية" مقارنة بغيرها من الافكار والمشاريع، بدت اكثر قبولا للطرف العربي. فهي بالنسبة لهم تأتي من زاوية التاريخ والجغرافيا والحضارة وعمق التبادلات وكثافتها، وترابط المصالح بين الطرفين العربي والاوروبي. وفي عالم المتغيرات والتحديات فان الدول العربية المحكومة بالعديد من الاعتبارات المحلية والاقليمية والدولية، وحالة الضعف التي تواجهها اضحت مجالا مفتوحا امام طرح العديد من المبادرات والمشاريع.

وبشكل عام فان الدخول في أي مشروع جديد يحمل هامشا من "المغامرة" حتى لو كان هذا الدخول مدروسا ومخططا له. فقد تظهر بعض النتائج غير المتوقعة، خصوصا في تعاملات السياسة الدولية المليئة بالتطورات، في ظل عالم متغير.

ان مشروع الشراكة الاوروبية – المتوسطية يشكل للعرب مزيجا من التحديات والفرص في آن واحد. والتحدي الكبير الذي يواجه العرب هو : كيفية استثمار الفرص المتاحة التي يتضمنها المشروع، وفي ذات الوقت التخلص – او على الاقل التقليل – من التحديات والتهديدات التي يحملها هذا المشروع على الواقع والمستقبل العربي؟.

وقد لوحظ ان الكثير من الاراء والتحفظات التي اثيرت حول المشروع المتوسطي قد ابرزت حالة اللاتكافؤ بين طرفي الشراكة – العرب واوروبا– مما قد يؤدي – حسب وجهة نظر هذه الاراء– الى فرض المزيد من الهيمنة والتبعية العربية لاوروبا. ويمكن القول في هذا المجال ان معظم الاراء قد انطلقت بالاساس من نظرة ستاتيكية للاوضاع والتباينات القائمة بين طرفي الشراكة، وبعيدا عن اية تقديرات مستقبلية يمكن من خلالها للعرب التقليل من الفجوة القائمة في العديد من الميادين.

ان حالة اللاتكافؤ بين طرفي الشراكة ليست بالضرورة قدرا محتما ، والدخول بالشـــراكة لا يعني التسليم بالقدر الذي ترسمه اوروبا لمسار ومضمون هذه الشراكة، دون حسابات النتـــائج من حيث الفوائد والمثالب. وبالامكان تحسين ظروف مشاركة العرب في اطار المشـــروع اذا احسن العرب اغتنام الفرص المتاحة وتجاوز المخاطر المصاحبة له. وذلك يكون من خـــلال البحث عن العدالة والندية والتكافؤ في هذه الشراكة. والقراءة الموضوعية لموازيـــن القـــوى الدولية والاقليمية تقتضي وضع رابط واحد لهذه المتطلبات العربية من الشراكة وهو النســـبية. ان قدره البلدان العربية على التعامل بندية وكفاءة مع التحديات الاقليمية والدولية ومن ضمنـــها مشروع برشلونة يتوقف اولا واخيرا على قدراتها في التقدم نحو تحقيق التنميـــة ، والامـــن، والديمقراطية. كما ان هناك العديد من عوامل القوة التي يمتلكها العرب، من الممكن استثمارها لتحسين موقعهم وحضورهم في المشروع المتوسطي.

فشل النظام العربي بوضعه الحالي – حتى الان– في وضع اســـتراتيجية عربيـــة تســـتطيع مواجهة كافة التحديات المطروحة. وهذا يتعلق بكيفية التعامل العربي مع المشروع المتوسطي. فلم يتم بلورة اية استراتيجية عربية "متوسطية" موحدة للتعامل مع هـــذا المشـــروع او حتـــى تشكيل اية صيغة عملية للتنسيق الفعال والمؤثر لتحديد مسارات واتجاهات المشـــروع بشـــكل يكفل مشاركة عربية اكثر فعالية وجدوى، تحول التهديدات الى فرص مستثمرة. ولـــم تتقـــدم الدول العربية بموقف او اقتراح موحد ومنسق نحو مشروع الشراكة، ســـواء فـــي المراحـــل الاولى او الحالية.

في نطاق عالم المصالح والاعتماد المتبادل يجدر بالعرب البحث عن المصالح المشتركة فـــي اية مشاريع ومبادرات مطروحة ، ومن الضروري ان لا تبق "نظرية المؤامـــرة الخارجيـــة" تحكم اتجاهات الفكر العربي من مختلف المشاريع والترتيبات التي تطرح عليـــهم. فلـــم يعـــد مجديا الاستمرار والتشكك والرفض لكل ما هو مطروح من صيغ ومبادرات، والعـــرب لـــن يكونوا بمنأى عن كافة المتغيرات والتطورات العالمية والاقليمية الشاملة.

ان معيار الحكم على اية مشاريع اومبادرات يجـــب ان ينطلـــق مـــن دراســـات وتقييمـــات موضوعية، تتجاوز المواقف الايدولوجية الجامدة وتتجه بايجابية نحو البحث عن لغة المصالح المتحققة وحسابات الربح والخسارة، وليس فقط ضمن المنظور الاقتصادي لـــهذه المشـــاريع والمبادرات بل تشمل ايضا الاعتبارات السياسية والامنية والاجتماعية والثقافية ضمن رؤيـــة واضحة للتعامل مع مختلف التطورات الاقليمية والدولية.

قائمة المصادر والمراجع

١. اللغة العربية

١. ابراهيم، سعد الدين (تحرير). **ديغول والعرب العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل**. عمان : منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠.

٢. ابراهيم، علي. "تجارة ام ديمقراطية". **صحيفة الشرق الاوسط**. ٢٤ /نيسان/ ٢٠٠١

٣. ابو العز، محمد صفي الدين . "توازن القوى في منطقة البحر المتوسط". **المستقبل العربي**. عدد ٧. ١٩٧٩: ٦-١٧.

٤. ابو العزم، منصور. "اوروبا والعرب والبحث عن القيم المتوسطية للمشاركة". **صحيفة الاهرام**. ٢٣/ ابريل /٢٠٠١

٥. ابو العينين، محمد "مصر وتطور الميثاق الاورو-متوسطي". **صحيفة الاهرام**. ٢٩ /مايو/ ٢٠٠٠.

٦. ابو العينين، محمد. "تحييد البحر الابيض المتوسط بالقانون الدولي والعلاقات الدولية". **قضايا عربية**. العدد الثاني- السنة الثانية. ١٩٨١: ٦١-٧٤.

٧. ابو طالب، حسن. "نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الاقاليم". **السياسة الدولية**. عدد ١١٨ . ١٩٩٤: ٦٣-٦٥.

٨. ابو عامود، محمد سعيد. "البناء المؤسسي للاتحاد الاوروبي" **السياسة الدولية**. عدد ١٤٢. ٢٠٠٠: ٧٦-٨١.

٩. ابو عامود، محمد سعيد. "الاحتمالات المختلفة لمستقبل النظام الاقليمي والدولي". **السياسة الدولية** . عدد ١٠٨. ١٩٩٢: ٢٠٥-٢٠٩.

١٠. احمد، محمد سيد. "معضلات عصرية بين المتوسطية والشرق اوسطية". **صحيفة الاهرام**. ١٦ فبراير ٢٠٠٠.

١١. الازعر، محمد خالد. **الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية**. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث، ١٩٩١.

١٢. اسلام اون لاين. "اوروبا ملتزمة بالشراكة مع المتوسط رغم المخاوف". **شبكة الانترنت** .www.islam_online.net

١٣. الاطرش، محمد. "المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي". **المستقبل العربي**. عدد ٢١٠. ١٩٩٦: ٤-٢٩.

١٤. الاطرش، محمد، واخرون. **العرب وتحديات النظام العالمي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

١٥. الاطرقجي، رمزية. "العرب والبحر المتوسط". **المؤرخ العربي**. عدد ٣٩. ١٩٨٩: ١٢٩-١٧٦.

١٦. الافندي، عطية حسين. "شركاء التنمية". **صحيفة الاهرام**. ١٧ /ابريل/ ٢٠٠٠.

١٧. الازعر، محمد خالد. **الجماعة الاوروبية والقضية الفلسطينية**. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، ١٩٩١.

١٨. الامام، محمد محمود. **تطور الاطر المؤسسية للاتحاد الاوروبي** . القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، ١٩٩٨.

١٩. امين، سمير. **بعد حرب الخليج الهيمنة الامريكية الى اين؟ قضايا العرب وتحديات النظام العالمي** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

٢٠. امين، سمير، فيصل ياشير. **البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن**. ترجمة ظريف عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

٢١. امين، سمير، واخرون. **قضايا استراتيجية في المتوسط** . سلسلة المتوسط في السياسة الدولية. ترجمة سناء ابو شقراء. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٢.

٢٢. الاهرام. "نحن واوروبا... بداية مرحلة جديدة... اتفاقية المشاركة ضرورة رغم تحدياتها والبديل هو الانعزال الاقليمي". **صحيفة الاهرام**. ٤/ فبراير/ ٢٠٠١

٢٣. الباقوري، عبد العال. "فرنسا والعرب واسرائيل وامن البحر المتوسط ١٩٦٥-١٩٧٧" **شوؤن فلسطينية**. عدد ٤٣. ١٩٧٥: ٧٩-٩٠.

٢٤. البحراوي،ابرهيم. "المبادىء الغائبة عن الميثاق الاوروبي- المتوسطي". **صحيفة الاهرام**. ٢٤/ مايو/ ٢٠٠٠

٢٥. البحيري، مروان. **النفط العربي والتهديدات الامريكية بالتدخل ١٩٧٣-١٩٧٩**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٠.

٢٦. برودي، رومانو. "تطور العلاقات الاوروبية-البحر متوسطية". **صحيفة الاهرام**. ٢٩/ اغسطس/ ٢٠٠٠.

٢٧. بروديل، فرناند. **المتوسط والعالم المتوسطي** . تعريب وايجاز مروان ابي سمرة . بيروت : دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

٢٨. بسيوني، درية شفيق . "الدور الأوروبي في مصر". **شبكة الانترنت**. www.mersinfo.com.

٢٩. بشور، معن ، واخرون. "الواقع العربي وتحديات قرن جديد". **مستقبل النظام العربي في ضوء التطورات العالمية والاقليمية**. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٦.

٣٠. بقرادوني، كريم. "الولايات المتحدة الامريكية والشراكة الاوروبية- المتوسطية". **صحيفة القدس**. ١٦/ ايلول/ ١٩٩٩.

٣١. بنغلد، فيرنوفا، واخرون. **التحولات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا: التحديات والاحتمالات امام اوروبا وشركاؤها**. سلسلة دراسات عالمية. عدد ١٧. (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ب. ت) .

٣٢. بوعشة، محمد. **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات**. طرابلس: دار الرواد، ١٩٩٩.

٣٣. البوني، روبرتو. "البحر الابيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص الاقليمية مقابل الكونية" **السياسة الدولية**. عدد ١١٨ . ١٩٩٤: ٦٦-٦٧.

٣٤. البيان . "قضية عربية : المتوسطية.. جرد حسابات الربح والخسارة". **صحيفة البيان الاماراتية** . ١٩٩٨/٥/٢٣

٣٥. تادرس، نهى. "التواجد العسكري الأمريكي في منطقة البحر الابيض المتوسط". **شؤون فلسطينية**. عدد ١٠٦. ١٩٨٠: ٥٨-٧٤.

٣٦. تاليا، ستيفن. "ضرورات الامن الاوروبي- المتوسطي". **صحيفة القدس**. ١٤ /آذار/ ١٩٩٩

٣٧. التكروري، ادريس. "خمس سنوات على مسلسل برشلونة الاورو-متوسطي" . **شبكة الانترنت**. www.attajdid.press.ma

٣٨. تهامة، احمد. سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربي. **السياسة الدولية**. عدد ١٢٤. ١٩٩٦: ١٠٧-١١٠ .

٣٩. توفيق، سعد حقي. **النظام الدولي الجديد دراسة في المستقبل للعلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**. عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

٤٠. جامعة كامبردج. ندوة نظمت من قبل ملتقى كامبردج لبحث فرص ومخاطر العولمة على اقتصاديات الشرق الاوسط في الفترة من ١٩-٢٢/ايار/٢٠٠١. **صحيفة الشرق الاوسط**. ١٨/حزيران/٢٠٠١.

٤١. الجميل، سيار. البحر المتوسط : الشرعية التاريخية العربية – مساهمة معرفية في تصحيح بعض المفاهيم. **دراسات عربية**. عدد ٩ . ١١٠:١٩٨٨-١٢٠.

٤٢. _____. **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط مفاهيم عصر قادم**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٧.

٤٣. الجميلي، حميد. **دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية المعاصرة**. طرابلس: اكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية، ١٩٩٨.

٤٤. جوهر، حسن عبد الله. "تفسير مظاهر التعاون الدولي في عالم الصراع من وجهة نظر المدرسة الواقعية". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٤. ١٩٩٦: ٦٠-٦٧.

٤٥. الجوهري، يسرى عبد الرزاق. **جغرافية البحر المتوسط** . مصر: دار المعارف، ١٩٧٧.

٤٦. حبيب، ماطانيوس. "الاتحاد الأوروبي والشراكة المتوسطية". **شبكة الانترنت**. www.mafhum. com.

٤٧. حتي، ناصيف. "الشراكة الاوربية – المتوسطية". **شبكة الانترنت**. www. Mersinf.com.

٤٨. _____. "مستقبل العلاقات العربية – الاوروبية بين الشرق اوسطية والمتوسطية". **المستقبل العربي**. عدد ٢٠٥. ١٩٩٦: ٨٨-١٠٠.

٤٩. حرب، اسامة الغزالي. "النظام السياسي العربي: خيارات التعامل والتحديات الجديدة". **صحيفة الايام**. ٩ /ايار/ ٢٠٠٠.

٥٠. حسين، عدنان السيد. "الاتجاهات الجديدة في النظام الدولي". **شبكة الانترنت**. www.mersinfo.com.

٥١. _____. "التكامل العربي والتعاون المتوسطي: محددات وابعاد" **المستقبل العربي**. عدد ٢٢٤ . ١٩٩٧: ٨٣-٩٤.

٥٢. الحضري، محيي الدين. "الاتفاقات العربية – الاوروبية للتعاون التكنولوجي وسبل تطورها". **العلاقات العربية – الاوروبية حاضرها ومستقبلها**. باريس: مركز الدراسات العربي– الاوروبي، ١٩٩٧.

٥٣. حماد ،ابراهيم. "اتفاقيات التعاون الامني العربي – الاوروبي" **العلاقات العربية الاوروبية حاضرها ومستقبلها**. باريس: مركز الدراسات العربي – الاوروبي، ١٩٩٧.

٥٤. حمد، مصطفى كامل. "الامن الاقليمي واستقرار الشرق الاوسط: الفرص والمحاذير". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٦. ١٩٩٦: ٢٠٢-٢٠٧.

٥٥. حموري، عبد الكريم. "الاستثمارات الاجنبية ترفض قرابين العرب". **شبكة الانترنت**. اسلام اون لاين. www.Islam_online.net

٥٦. الحنفي، عبد اللطيف. "نحو شرق اوسطية عربية". **صحيفة الاهرام**. ١/فبراير/ ٢٠٠١.

٥٧. الخربوطلي، علي حسني. **البحر المتوسط بحيرة عربية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣.

٥٨. خشيم، مصطفى عبد الله. "الوطن العربي وتحديات مؤتمر مالطا: دراسة تحليلية مقارنة لمشروع الاتحاد الاوروبي". **شؤون عربية**. عدد ٩٥. ١٩٩٨: ٧٣-٨٦.

٥٩. خضر، بشارة. "الحوار الاقتصادي العربي- الأوروبي نشأته، حاضره ، مستقبله". **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها**. باريس: مركز الدراسات العربي – الاوروبي، ١٩٩٧.

٦٠. _____. **أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

٦١. الخميسي، موسى. " المسألة الفلسطينية والتدخل الاوروبي المطلوب". **صحيفة الحياة الجديدة**. ٢٠٠١/٢/٧.

٦٢. الدجاني، احمد صدقي. "القمة وتساؤلات حول واقع النظام العربي". **صحيفة الاهرام**. ٢٠ /سبتمبر/ ١٩٩٩.

٦٣. ذياب، صابر محمد. **سياسة الدول الاسلامية في حوض البحر المتوسط**. القاهرة:عالم الكتب، ١٩٧٣.

٦٤. رافق، عبد الكريم.**العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦**. دمشق: بدون ن، ١٩٧٤.

٦٥. رامازاني، اروكيه. **الشراكة الاوروبية – المتوسطية: اطار برشلونة**. دراسات عالمية . عدد ٢٢ . ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، د.ت.

٦٦. ربيع،حامد. "البحر المتوسط والاستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية بحر متوسطية". **قضايا عربية**. العدد الرابع – السنة السابعة . ١٩٨٠ : ١٢٩ -١٤٤.

٦٧. الرشدان ، عبد الفتاح. **العرب والجماعة الاوروبية في عالم متغير**. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،١٩٩٨.

٦٨. رفعت، محمد. تاريخ البحر المتوسط وتياراته السياسية. القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٩٩.

٦٩. زانجل، بيتر. "الشراكة الاوروبية تطور القدرات التنافسية لكل دولة". **السياسة الدولية**. عدد ١٤١. ٢٠٠٠ : ١٣٠-١٣٦.

٧٠. زهران، جمال علي . "صورة النظام الدولي في ضوء احداث ١١ سبتمبر". **صحيفة الاهرام**. ٧ نوفمبر ٢٠٠١.

٧١. زهران، جمال علي . **النظام الدولي والاقليمي بين الاستمرارية والتغيير**. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٦.

٧٢. سعيد، عبد المنعم. العرب **ومستقبل النظام العالمي** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

٧٣. سعيد، عبد المنعم. محمد قدري سعيد. "ضبط التسلح جنوب البحر الابيض المتوسط (وجهة نظر عربية)". **السياسة الدولية**. عدد ١٠٩. ١٩٩٢: ٣٠-٤٣.

٧٤. سلامة، غسان. **افكار اولية عن الشرق اوسطية. التحديات "الشرق اوسطية" الجديدة والموقف العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

٧٥. سليم، محمد السيد (اشراف) وآخرون. **التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٥.

٧٦. سليم، محمد السيد. **المشاركة الاوروبية – المتوسطية ، رؤية عربية لميثاق السلام والاستقرار. كراسات استراتيجية** . القاهرة: مركز الدراسات السياسية- الاستراتيجية، ٢٠٠٠.

٧٧. السماك، محمد ازهر سعيد. "الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله". **المستقبل العربي**. عدد ١٦٢. ١٩٩٢ : ٢٥-٤٩.

٧٨. السمان، احمد حمد الله. "التكامل الاقتصادي عن طريق التنسيق". **التكامل الاقتصادي العربي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.

٧٩. سولانا، خافير. "حوار الاطلسي مع منطقة المتوسط.... بناء الثقة عبر التعاون".**صحيفة القدس**. ١٣ /تموز/ ١٩٩٩.

٨٠. _____. "كيف ينظر الاتحاد الاوروبي الى الشرق الاوسط". **صحيفة الايام**. ٢٠٠١/١٠/٢٥. عن صحيفة الحياة اللندنية.

٨١. الشبكة الاوروبية – المتوسطية لحقوق الانسان. خطة عمل . **شبكة الانترنت**. www.eurmedrights.net/arabic/.

٨٢. شبلي، جمال. **العرب واوروبا (رؤية سياسية معاصرة)**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠.

٨٣. شبلي، مغاوري. "التعاون الاورومتوسطي.... طموحات واسعة". **شبكة الانترت** . اسلام اون لاين. www.Islam_online.net

٨٤. _____. "التعاون الاورومتوسطي مغانم لاوروبا.. ومغارم للعرب!!" . **شبكة الانترنت**

٨٥. _____. "مصر واوروبا... شراكة النيل". **شبكة الانترنت**. اسلام اون لاين www.Islam_online.net

٨٦. شبيب، رائد. "اوروبا : تحصين القلعة ضد الهجرة الوافدة". **شبكة الانترنت**. اسلام اون لاين.www.Islam_online.net

٨٧. شحادة ،مهدي. "نعم لاوروبا.. ولكن ..؟!". **صحيفة الاهرام**. ٢٦/ ديسمبر/ ٢٠٠٠/

٨٨. الشرقاوي، يوسف. الامن والتعاون في المتوسط: سياسة الاتحاد الاوروبي. **شبكة الانترنت**

٨٩. شريح، اسمهان. "التنافس الامريكي الاوروبي ومستقبل التسوية السياسية". **صامد الاقتصادي**. عدد كانون الثاني،شباط، اذار. ٢٠٠٠ : ١٢٦-١٤٤.

٩٠. شهاب، مفيد . **التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية**. باريس: مركز الدراسات العربي- الاوروبي، ١٩٩٧.

٩١. _____ ."دور اوروبا في مسيرة السلام". **العلاقات العربية حاضرها ومستقبلها** . باريس: مركز الدراسات العربي الاوروبي، ١٩٩٧.

٩٢. شوقي، ممدوح. "الشرق اوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية. **السياسة الدولية**. عدد ١٢٥. ١٩٩٦: ١٢٥-١٢٩.

٩٣. صادق، علي. المشروع المتوسطي. **شبكة الانترنت** . www. Mersinfo.com .

٩٤. صارم، سمير. **العرب واوروبا من الحوار الى الشراكة**. (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠).

٩٥. الصالح، علي. "اوروبا هي امريكا". **صحيفة الشرق الاوسط**. ٢٠٠١/٩/٢٠.

٩٦. الصايغ، انيس. **الاسطول الحربي الاموي في البحر الابيض المتوسط**. بيروت:د. ن، ١٩٥٦.

٩٧. صبح، سميح. "العلاقات الاورو-متوسطية: فن المراوحة من برشلونة الى شتوتغارت". **صحيفة القدس**. ١٥ / آذار/١٩٩٩.

٩٨. صحيفة الاهرام. ١٦/مايو/٢٠٠١.

٩٩. صحيفة القدس العربي . "الاتحاد الاوروبي بين مشاريع التعاون الاقليمي العربية والامريكية". القدس العربي اللندنية ٢٤/تموز/١٩٩٩/

١٠٠. الصلح، رغيد. "تطوير العلاقات البينية العربية اسرع لبقاء الشراكة مع الاتحاد الاوروبي". **صحيفة الايام**. ٩ /ايار/ ٢٠٠١/

١٠١. طلال، الحسن بن. "حوار حول الوطن العربي: الواقع والمنطلقات". **شبكة الانترنت** . www.almuntada.org.

١٠٢. الطوخي، محمد. **النظام ا لشرق اوسطي في طوره الجديد- رؤية اسلامية**. القاهرة: مركز يافا للدراسات والابحاث ، ١٩٩٧.

١٠٣. عالم الاقتصاد . "الشمال والجنوب من الصراع الى الحوار". **شبكة الانترنت**. www. Naseej.com .

١٠٤. العايب، خير الدين. "التسابق الامريكي – الأوروبي في حوض المتوسط : هل هو بداية لحرب باردة جديدة؟." **صحيفة البيان الاماراتية**. ١/ فبراير/ ٢٠٠١.

١٠٥. _____. "الجزائر .. دور محوري في النظام الامني المتوسطي". **صحيفة البيان الاماراتية**. ٢١ / يونيو/ ٢٠٠٠.

١٠٦. عباس، رؤوف (اعداد وتقديم) . **مصر وعالم المتوسط** . القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦ .

١٠٧. عبد الحميد، وحيد. "مشروع التعاون المتوسطي والمسألة الديمقراطية". **السياسة الدولية**. عدد ١١٨. ١٩٩٤: ٨٠-٨٣.

١٠٨. عبد الرازق، جعفر. "ركائز النظام العربي الجديد". **شبكة الانترنت**. www.darislam.com.

١٠٩. عبد الرازق، حسين. "مصر... واوروبا... واسرائيل". **صحيفة الوفد المصرية**. ٢٠٠١/٧/١.

١١٠. عبد العزيز، مصطفى. "السوق الأوروبية المشتركة ودول البحر الأبيض المتوسط". **السياسة الدولية**. عدد ٢٦ . ١٩٧١ : ٧٠-٨٢.

١١١. عبد العليم، حسام. "المشاركة المصرية- الاوروبية".**صحيفة الاهرام**. ٢٨ /ابريل/ ٢٠٠٠.

١١٢. عبد الفتاح، احمد. "الحوار الاعور بين من الحوار الى الشراكة". **شبكة الانترنت** . اسلام اون لاين. www. Islam_online .net.

١١٣. عبد الفضيل، محمود. "مصر والعرب والخيار المتوسطي، الفرص والمحاذير". **السياسة الدولية** . العدد ١٢٤. ١٩٩٦: ١١٩-١٢٤.

١١٤. عبد الله، ثناء فؤاد . "ازالة الاسلحة النووية من البحر المتوسط" . **السياسة الدولية**.عدد ٤٩. ١٩٨٨: ٢٢٥ ٢٢٩ .

١١٥. عبد الله، سامح. " نحن واوروبا .. بداية مرحلة جديدة ميثاق السلام والاستقرار فكرة طموحة في وقت غير مناسب". **صحيفة الاهرام** . ٢٨/ فبراير/ ٢٠٠١.

١١٦. عبد الله، محمد حامد. **الاقتصاد الاقليمي مع التطبيق على الدول العربية**. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٨.

١١٧. عبد المعطي، عبد الباسط (تحرير). **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**. .القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

١١٨. عبد الناصر، وليد محمود. "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٤. ١٩٩٦: ١١١-١١٨.

١١٩. عبد الوهاب، علاء. "محاولة قراءة الموقف الاوروبي حيال القضايا العربية". **صحيفة البيان الاماراتية**. ١/يناير/ ٢٠٠١.

١٢٠. عبد الوهاب، محمد احمد. "العلاقات المصرية – الاوروبية: البعد الامني". **شبكة الإنترنت**.www.mersinfo.com

١٢١. العدوي ،ابراهيم احمد. **الاساطيل العربية في البحر الابيض المتوسط**. القاهرة: مكتبة نهضة مصر، د. ت.

١٢٢. العزاوي، قيس جواد. **العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين**. باريس: مركز الدراسات العربي – الأوروبي ، ١٩٩٧.

١٢٣. عزيز، نادر محمد. "الحوار الثقافي والحضاري العربي- الاوروبي : نشأته ، حاضره، ومستقبله". **العلاقات العربية الاوروبية حاضرها ومستقبلها**. باريس: مركز الدراسات العربي – الاوروبي، ١٩٩٧.

١٢٤. علي، عزة (اعداد). "الشراكة مع اوروبا.. مرحلة الوعود والشكوك". **شبكة الإنترنت**. www.goodnews4me.com .

١٢٥. عنتر، محمد صابر. " التكامل الاقليمي: الخبرة الاوروبية والواقع العربي". **التكامل الاقتصادي العربي** . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.

١٢٦. _____. "الامن العربي والبحر المتوسط تحييد البحر المتوسط: اضافة للامن العربي؟". **قضايا عربية**. العدد الرابع – السنة السابعة. ١٤٥:١٩٨٠-١٩٨.

١٢٧. عواد ، عماد. "الامن والسلام في البحر المتوسط" .**السياسة الدولية**. عدد ٩١. ١٩٩٨: ٢٠٣-٢١٠.

١٢٨. عودة، جهاد. "العمليات الجديدة في النظام الدولي". **شبكة الانترنت**. www.mersinfo.com.

١٢٩. عودة، عبد المالك. "قمة فرنسا وافريقيا بين الافراح ووجع النواح". **صحيفة الاهرام**. ١٢/فبراير/ ٢٠٠١.

١٣٠. عوني، مالك . "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط". **السياسة الدولية**. عدد ١١٨. ١٩٩٤: ١٠٥-١١٢.

١٣١. غالي، سامح. "خطوة جديدة في مسار الشراكة الاوروبية والمتوسطية: مؤتمر فاليتا". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٩. ١٩٩٧: ١٦٥-١٦٨.

١٣٢. غبيب، شارل زور. **سياسة الكبار في البحر الابيض المتوسط**. ترجمة .خضر خضر. سلسلة آفاق دولية. عدد ١ . د.م : جروس برس . د. ت.

١٣٣. غرايبة، مازن . "**قراءة جديدة في محاولات التكامل العربي**". ورقة بحث مقدمة في ندوة "الاستقلال القومي والاندماج الاقليمي في العقد الاخير من القرن العشرين" . عقدت في جامعة آل البيت " معهد بيت الحكمة في ٣٠ /نيسان / ١٩٩٥ .

١٣٤. _____ . "نظريات التكامل الدولي: دراسة نظرية تحليلية". **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**. العدد الثامن. ١٩٩١: ١٧١-١٩٩.

١٣٥. غليون، برهان."من الشراكة المتوسطية الى الشراكة العربية – الاوروبية". **صحيفة القدس**. ٨ /شباط/ ١٩٩٩.

١٣٦. غيث، اسامة. "اراء حول المشاركة. الملف الزراعي الساخن". **شبكة الانترنت**. www.goodnews٤me.com .

١٣٧. _____. "المشاركة والملف الصناعي: هل يمكن تجاوز مشكلة القدرات التنافسية واحتكار السوق؟" **صحيفة الاهرام**. ٥/ اغسطس/ ٢٠٠٠.

١٣٨. الفقي، مصطفي ."العلاقات العربية – الاوروبية: ماذا عن افاق المستقبل؟". **صحيفة الايلم**. ٢٢/١١/٢٠٠٠.

١٣٩. فهمي، عبد القادر محمد. **النظام السياسي الدولي دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة**. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٥.

١٤٠. القدس . "نحو مراجعة سياسة الاتحاد الاوروبي تجاه العرب". **صحيفة القدس**. ٣٠/كانون اول/٢٠٠١.

١٤١. قرم، جورج. **العلاقات الاقتصادية والمالية العربية – الاوروبية ١٩٦٠-١٩٨٧ حصيلة وآفاق. بيروت: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٤.**

١٤٢. قريع (ابو علاء)، احمد . "العوائد المتوقعة من السلام والتعاون الاقتصادي الاقليمي". **السلام المعلق**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩.

١٤٣. القريوتي، جمال. "افاق التكامل الاقتصادي العربي بحث في الأشكاليات". **صامد الاقتصادي**. عدد ١٢١. ٢٠٠٠: ٣٩-٦٥.

١٤٤. القمحاوي، حسن. "مناطق التجارة الحرة... مدخل النمو والتكامل". **شبكة الانترنت**. اسلام اون لاين. www.Islam_online.net .

١٤٥. قناة الجزيرة. مقابلة مع الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي. برنامج (لقاء خاص). **قناة الجزيرة**. اجرى اللقاء: سامي حداد بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٥.

١٤٦. قويدر، رشيد. "العولمة واستشراق النظام العربي من خلال مقاربة اوروبية". **صامد الاقتصادي**. نيسان-ايار -حزيران. ٢٠٠٠: ٨٣-٩٤.

١٤٧. كابرون، ميشيل (اشراف). **اوروبا في مواجهة الجنوب العلاقات مع العالمين العربي والافريقي**. ترجمة اديب نعمة . بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٢.

١٤٨. الكعاك، عثمان. **الحضارة العربية في حوض البحر المتوسط**. جامعة الدول العربية: معهد الدراسات العربية العالمية ، ١٩٩٥.

١٤٩. لامي، باسكال . "اوروبا والمتوسط.. عقد جديد". **صحيفة الاهرام**. ٣٠ / مايو/ ٢٠٠١.

١٥٠. اللاوندي، سعيد. "الدبلوماسية الاسبانية ودور الوسيط المثالي في الشرق الاوسط". **صحيفة البيان الاماراتية**. ١٢/فبراير/٢٠٠١.

١٥١. _____. "امريكا- أوروبا العولمة والعولمة المضادة". **السياسة الدولية**. عدد اكتوبر. ٢٠٠٠: ١٢٨-١٣٠.

١٥٢. _____. "اوروبا وعملية السلام: حياد ام انحياز". **صحيفة الاهرام**. ٩/ابريل/ ٢٠٠١.

١٥٣. _____. "اوروبا... المتوسط... وانقاذ عملية السلام". **صحيفة الاهرام**. ١٤/فبراير/٢٠٠٠.

١٥٤. _____. أوروبا وامريكا: اشكالية الهيمنة . **السياسة الدولية**. عدد ١٤٢. ٢٠٠٠ :١٨٢-١٨٤.

١٥٥. لويس ، ارشيبالد . ر. **القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط**. ترجمة احمد عيسى. القاهرة – نيويورك: مؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر، ١٩٥١.

١٥٦. ماسلوف، قسطنطين. **السلام والامن لحوض البحر الابيض المتوسط**. (موسكو :دار نشر وكالة نوفوستي، ١٩٨٨) . ص ٣.

١٥٧. المجدوب، اسامة. **العولمة الاقتصادية**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠.

١٥٨. _____ . **العولمة والاقليمية**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠.

١٥٩. المجدوب، طه. "الامن الاوروبي- المتوسطي من وجهة نظر مصرية". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٤. ١٩٩٦: ٩٥ -١٠٦.

١٦٠. مجلة الشراكة والعلاقات الاوروبية – العربية. عدد ٤٣. ٢٢-٢٨/تشرين الاول/ ٢٠٠١

١٦١. مجلة المجتمع . "لماذا تنحاز اوروبا للعرب ومصالحها متحققة في كل الاحوال؟". **شبكة الانترنت**. www. Naseej.com

١٦٢. محمد، عبد الحي . "مخاطر الشراكة الأوروبية – المتوسطية". **شبكة الانترنت**. www.naseej.com.

١٦٣. محمد، عبد الكريم. "الشراكة الاوروبية – المتوسطية وتجذر المواقف العربية". **صحيفة البيان الاماراتية**. ٢٣/١١/٢٠٠٠.

١٦٤. مخيمر، اسامة . "البحر المتوسط في السياسة المصرية: نقد واستشراق القرن الجديد". **شبكة الانترنت**. www.ahram.com.

١٦٥. _____ . "تعريف الدولة المتوسطية: دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية". **السياسة الدولية**. عدد ١٢٩. ١٩٩٧: ٤٤-٥٤.

١٦٦. مركز الدراسات الاستراتيجية . "مشروع التكامل الاقتصادي في المشرق العربي". **شبكة الانترنت**. www.css-jordan.org.

١٦٧. مركز الفلسطيني للاعلام. "الدور الاوروبي في الشرق الاوسط بين جعجعة الاعلام وطحن الواقع". ٢٢/ نيسان/ ٢٠٠١. **شبكة الانترنت**. www.Palestine-info.net .

١٦٨. المرياني، محمد. "التطور التكنولوجي لاستدامة الصناعة في ظل منافسة عالمية واقتصاد المعرفة" . **شبكة الانترنت**. www. Mafhoum.com.

١٦٩. مصطفى، احمد سيد. "المشاركة المصرية- الاوروبية- فرص ام قيود". **صحيفة الاهرام**. ٢٤ /يونيو/ ٢٠٠١.

١٧٠. مصطفى، ممدوح محمود. **مفهوم "النظام الدولي" بين العملية والنمطية**. ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨.

١٧١. مصطفى، نادية محمود. **مصر ومشروعات النظام الاقليمي الجديد في المنطقة**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧.

١٧٢. مطر، عبد الرحمن. "اسئلة برشلونة قراءة اولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي". **المستقبل العربي** . عدد ٢١٥. ١٩٩٧: ٥٨- ٧٣.

١٧٣. المفوضية الاوروبية. **الشراكة الاوروبية- المتوسطية**. بروكسل : الادارة العامة للعلاقات الخارجية، ١٩٩٧.

١٧٤. مقلد، اسماعيل. **نظريات السياسة الدولية**. الكويت: د.ن، ١٩٨٢.

١٧٥. المنذري، سليمان. **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

١٧٦. منظمة العمل العربية. **الاسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي**. القاهرة: منظمة العمل العربية – مكتب العمل العربي، ١٩٩٦.

١٧٧. موسى، عمرو. "فوائد منتظرة من اتفاقيات الشراكة العربية – الاجنبية". **صحيفة البيان الاماراتية**. ٣/ ايار/ ٢٠٠٠.

١٧٨. نافع، ابراهيم. "مصر والعرب أوروبا". **صحيفة الاهرام**. ١٩/ فبراير/ ١٩٩٩.

١٧٩. نافع، احمد. "التعامل العربي مع اوروبا". **صحيفة الاهرام**. ١١ /سبتمبر/ ١٩٩٨.

١٨٠. النجار، سعيد. "البعد الغائب في اتفاق المشاركة مع الاتحاد الاوروبي". **صحيفة الاهرام.** ١٦/يونيو/٢٠٠٠.

١٨١. النجار، عزيز. **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى التعاون. خيارات القرن الحادي والعشرين.** القاهرة: البراك للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

١٨٢. نجيب، نجلاء محمد . "مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي". **السياسة الدولية.** عدد ١٢٧. ١٩٩٧: ١٣٦-١٤٢.

١٨٣. هلال، رضا. "الاتحاد الأوروبي.. عملاق اقتصادي .. قزم سياسي امام امريكا". **صحيفة الاهرام .**

١٨٤. هلال، علي الدين. "التنمية وثقافة المشاركة". **صحيفة البيان الاماراتية** . ٢٩ /اغسطس/ ١٩٩٩.

١٨٥. _____. جميل مطر. **النظام الاقليمي العربي دراسات في العلاقات السياسية.** بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

١٨٦. هونسون، بني. "الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط". ترجمة هناء الشوربجي. **السياسة الدولية.** عدد ١١٨. ١٩٩٤: ٩٩- ١٠٤.

١٨٧. الهويدي، امين. "البحر المتوسط من عملية التوازن الدولي". **المستقبل العربي.** العدد الثامن. ١٩٧٩: ٣٤-٤٥.

١٨٨. هيجون، ريتشارد. **العولمة والأقلمة اتجاهان جديدان في السياسات العالمية** . ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨.

١٨٩. ولدباه، السيد. "العرب .... الشراكة المتوسطية". **صحيفة القدس.** ١٩٩٨/١٠/٢٠.

١٩٠. ولعلو، فتح الله. **المشروع المغاربي والشراكة الاورومتوسطية.** الدار البيضاء: دار توبقال النشر، ١٩٩٧.

١٩١. ياغي، اسماعيل احمد. الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٦.

١٩٢. يالطا، بول، كلودين ريللو. **سياسة فرنسا في البلاد العربية** : ترجمة كامل فاعور. بيروت: دار القدس، د.ت.

١٩٣. يسين، السيد. "أمن البحر الابيض المتوسط والشرق الاوسط". **السياسة الدولية.** عدد ١١٨. ٧٢-٧٩.

١٩٤. _____. "السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين". **صحيفة القدس** . السبت ١٦ كانون ثاني ١٩٩٩.

٢. اللغة الانجليزية

1. Abdu Hadi ,Mahde . "Sub- Regional Cooperation : The Case of the Middle East Aview from Palestine Paper produced in the Framework of the EuroMeSCo's working Group on Integration and Sub-Regional Co-operation. October 1999. **Internet.** www.euromesco/public-artigo
2. Africasia. "Human Rights sideline in Euro-Med- agreemnts". **Internet**. www.africasia.com/icpmbs/me.
3. Agence Europe. "Euro- Arab Dialog". **Internet .** www. Meda.be/en/
4. Alen, Bernard . "Euro-Med- Conference on Local Water Management". Marseille, Novemver 26th 1996. **Internet**. www. Oieau.fr/euromed.
5. Aliboni ,Roberto. "The Enhanced Political Dialogue in the Euro-Mediterranean Partnership". **Internet**.www.medea.be/en/index.
6. Atteina, Fulvio. "Partnership and Security: Some theoretical and empirical reasons for positive development in the Euro- Mediterranean area". Department of Political Studies . University of Ctania. **Internet** www.fscpo.unict.it/Euromed/..
7. Attin, Fulvio. "Regional Cooperation in Global Perspective. The case of the Mediterranean regions". University of Catania. **Internet**. www.euromed.net/meda/evaluation/
8. Beker, S.Beker. **The United State and The Soviet Union in the Mediterranean** . The Rand Paper Series. California: The Rand Cooperation, 1977.
9. Bin, Alberto . "Mediterranean Diplomacy. Evolution and Prospects". Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, University of Malta. Internet.. www.fscpo.unict.it/eurmed/
10. Calleya ,Stephen C. "The Establishment of Euro-Med Conflict Prevention Center". **Internet**.www.medea.be/en/index.
11. Davidson, Philip ` Ian,. " Correspondence: Assessing European Policy". **International Security** . Vol. 23. No.2.1998: 183-188.
12. El-Sayed Selim ,Mohammad. "Some Conceptual Issues in the Porjected Euro-Mediterranean Charter for Peace and Srabitity". **Internet**.www.euromesco/publi-artigo.asp.
13. Euro- Mediterranean Partnership. "Private Sector Development Policy". **Internet**. www.medea.be/en/index.
14. Euro-Med. "Smes in the Euro-Med Region . Cultural Heritage". **Internet**. www.mlt.eudel.com.
15. Euro-Med Partnersihp. "Regional Programme fo Euro-Mediterranean audiovaul cooperation". **Internet**. www.euromed.net.
16. Euro-Med Report . "The European Union's External Policy and the Mediterranean". **Internet**. www.euromed.net.
17. European Commission. "Reinvigorating the Barecelona Process". Working document of the European Commission Services for the "Think Tank" meeting

of Eur-Mediterranean forgin ministres. Lispons, 25-26/May/2000. **Internet**. www. Euromed.net.

18. European Commission. **Euro-Mediterranean Statistics**. Luxembourg: office for official publications, 2001.
19. Hadadi ,Said. "The Western Mediterranean as a Security Complex: School of Language and European Studies . Astron University". **Internet**. www.euromed.net/meda/evaluation/
20. Heller,Mark. "Regional Co-operation in the Middle East – An Israeli View". **Internet**. .www.euromesco/publi-artigo.asp.
21. J, Jesew. Lewis. **The strategic balance in the Mediterranean**. Washington: D.S American enterprise for public policy research , 1976.
22. Joffe ,George "The Euro-Mediterranean Partnership: Two years after Barcelona". The Royal Institute of International Affairs Middle East Programme. Briefing No. 44. May, 1998. **Internet**. www.riia.org
23. Karkutli ,Nadim, Dirk Butzler (preparation). "Final Report . Evaluation of the MEDA Democracy Program 1996-1998". Brussels, March 1999. **Internet**. www.euromed.net/meda/evaluation/
24. Minasi , Nicola. "The Euro-Mediterranean Free Area and Impact on the Economies Involved". Luiss University, Rome. **Internet**. www.fscpo.unict.it/Euromed/.
25. Ortega, Martia . "Military Dialogue in the Euro- Mediterranean Charter an unjustified absence". **Internet**..www.euromesco/publi-artigo.asp.
26. Rhein ,Eberhard. "Euro-Med Free Trade Area for 2010: whom will benfit?" Journal of North African Studies. **Internet**. www. Frankcass.com/jnls/nas.
27. Soltan ,Gamal. "Sub- Regional Cooperation : The Case of the Middle East". **Internet**. www.euromesco/public-artigo.
28. Tanner,Fred. "Euro- Med joint Actions in Support of Peace – Building Good Governance: Prospects and Limits". Paper produced in the framework of the EuroMeSCo's working Group on the Euro-Mediterranean for Peace and Stability. October 1999. **Internet**. www.euromesco/publi-artigo.
29. The third Euro-Med-Conference of foreign Ministers.Chairman's Formal Conclusions. **Internet**.www.medea.be/en/index.
30. Vasconcelos ,Afarode. "Sub_regional integration and cooperation in the Mediterranean". Publications: Euro MeSCO papers. April\2000. . **Internet**. www.euromesco/public-artigo.
31. Vasconcelos, R. Aliboni, A.M. Said Aly."Euromesco Joint Reports 1997/1998". **Internet**. www.euromesco/publi-artigo.
32. Wurker, D.S. **The Mediterranean Land**. London: Butler and Tanner Ltd, 1960.

جامعة بيرزيت
كلية الدراسات العليا

الشراكة الاوروبية-المتوسطية والتعاون الاقليمي
« وجهة نظر عربية »

اعداد: دواس دواس

اشراف: د. محسن يونس

2002